

سلسلة علم الاجتماع المعاصر  
الكتاب الثامن والسبعون

# الدولة في العالم الثالث الرؤية السوسيولوجية

تأليف

الدكتور المحمّد زهير

مدرس علم الاجتماع - كلية الآداب  
جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٨٥

دار الثقافة للنشر والتوزيع

٣ شارع ستيف الدين المهراني

ت : ٩٠٤٦٩٦

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

# شمالا المطبعة مطبعة وليد مطبعة

مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة وليد مطبعة

مطبعة

# الإهداء

الى روح الأستاذ الدكتور محمد على محمد

( ١٩٤٤ — ١٩٨٥ )

الذى قدم فى حياته عطاء متميزا فى دراسة علم الاجتماع  
السياسى • والذى سيعيش بين أحبائه دائما أبدا :  
تراثا زاخرا من الحب والعطاء ، ومونجا حيا متجسدا  
لصلابة الإرادة ، والسعى الدائب وراء المعرفة •

أحمد زايد





## مقدمة

بقلم : الدكتور محمد الجرهرى

نائب رئيس جامعة القاهرة

سبق أن قدمت للمكتبة العربية فى علم الاجتماع كتابين من تأليف صديقى وزميلى أحمد زايد ، الأول بعنوان « علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية » والثانى بعنوان « البناء السياسى فى الريف المصرى » . وقد درس فى الكتاب الأول مشكلة النظام من وجهة الاتجاهات النقدية الحديثة فى علم الاجتماع الغربى . ودرس فى الكتاب الثانى التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة وجماعات الصفوة الجديدة فى الريف المصرى ، متخذاً فى تحايل هذا التفاعل المنظور التاريخى البنائى . والكتاب الأول هو تطوير لرسالته التى نال بها درجة الماجستير فى علم الاجتماع ، والكتاب الثانى هو كذلك تطوير لرسالته التى نال بها درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من جامعة القاهرة .

ولم ينهج الدكتور أحمد زايد منذ أن انتهى من اعداد رسالتيه للماجستير والدكتوراة نهج تأليف الكتب المدرسية وكتب الملخصات والمقدمات .. واتخذ قرارا واضحا صلبا بأن يكرس كل جهده لبحث العلمى الاجتماعى ، والمشاركة فى المؤتمرات وحلقت البحث فى كل مناسبة تتاح له داخل مصر وفى أى مكان فى الوطن العربى وفى خرج مصر أيضا .

وتمثل أبرز انجازاه فى السنوات الخمس الماضية ، منذ حصوله على الدكتوراة ، فى لعب دور ايجابى نشط فى عدد من مشروعات البحوث المحلية والدولية التى لا يتسع هذا الحيز المحدود للكلام عنها والتعريف بها بالقدر الذى يجدر بها أن تعرف به .

ولكن مع كل هذا النشاط البحثى الواسع المتعدد الأبعاد ، ومتوازيا مع هذا الجهد الأكاديمى الواعى الخصب ، زرع موضوع البلحت فى الدكتوراة داخل صدره اهتماما دائما متصلا بمشكلات وقضايا علم الاجتماع السياسى . وتأجج هذا الحماس يفضيه — الى جانب عمق الادراك العلمى لمشكلات الدراسة — وعيا سياسيا ونضجا فكريا وانفعالا صادقا بقضايا الواقع السياسى اليومى لبلادنا وبلاد العالم الثالث ، التى تعيش اليوم بين شتى رضى حقيقية هما : ميراث التخلف الرهيب وقسوة التبعية وقبورها وتسلطها .

لذلك كنت أحس فعلا أن اشتغال أحمد زايد بقضايا ومشكلات علم الاجتماع السياسى ليست مجرد جهد أكاديمى يصدر عن باحث جامعى يحترم تخصصه ، ولكنه أيضا ، وإلى جانب ذلك ، محاولة لبثورة رؤية وتكوين موقف وتقديم اسهام من جانب باحث ملتزم بقضايا واقعه يريد أن يبلغ قولة حق ، ويعمل على كسب التأييد لها وحشد النصير .

تلك هى فى تقديرى دوافع صاحب هذا الكتاب من وراء اشتغاله بهذا العلم الذى يتصدى اليوم لتقديم اسهام فى دراسة أحد موضوعاته وهو الدولة . وينطلق فى تحليله للدولة من خلفيته النظرية — التى أصلها فى دراسته للماجستير — التى تقوم على عقد الحوار الخصب البناء بين الفكر الكلاسيكى والفكر النقدى ، أو الفكر المحافظ والفكر الراديكالى .

وهكذا بدأ فى بداية كتابه بطرح مفهوم الدولة والعلاقات الدولية من وجهة نظرية التحديث . ثم تتابعت فصول الكتاب تعقد حوارا خصبا عميقا مع هذا المفهوم من وجهة نظرية التبعية . ومن خلاصة هذا الحوار بين القضية والنقيض ينتهى ، مع ادراكنا الأكيد بأن البحث لا ينتهى أبدا ، الى بلورة التركيب أو synthesis الذى يقدم طرجا لمحاولة رؤية .

ولكن لماذا بدأ الباحث بدراسة الدولة ، فأعطاهها أولوية على سائر موضوعات علم الاجتماع السياسى ؟ أننا لا نغالى اذا أسمينا النصف

الثانى من القرن العشرين **حقبة الدولة** . فقد شهدت معظم بلاد العالم فى هذه الفترة تدخلا سافرا من جانب الدولة فى شئون الحياة ، خاصة الحياة الاقتصادية . واذا أخذنا الصناعة باعتبارها القطاع الرئيسى فى اقتصاد أغلب المجتمعات اليوم ، فسوف نجد أن الدولة تلعب دورا متعاظما فى ادارة القطاع الصناعى أو توجيهه أو كليهما معا .

ولكن تدخل الدولة فى شئون الحياة لم يقتصر على الجانب الاقتصادى ، انما اشتمل على جوانب أخرى . فقد حرصت كثير من الدول عند رسم سياساتها على تبنى مشروعات الرفاهية الاجتماعية ، بحيث أصبح أحد سمات العصر ألا تترك الدولة الخدمات الأساسية : كالرعاية الصحية ، والتعليم وغيرها لحرية العرض والطلب ، بل نجدها تتدخل لتنظيمها والاشراف عليها بحيث تضمن وصولها الى قطاعات أعرض من الجماهير . وفضلا عن ذلك فقد شهدت نفس الفترة ازدياد تدخل الدولة فى تنظيم أشكال عديدة من التفاعل بين الأفراد والجماعات .

ولذلك اذا كان الدكتور أحمد زايد قد بدأ بدراسة الدولة ، فاننا ننتظر منه أن يوالى جهوده ليستكمل معالجة بقية قضايا علم الاجتماع السياسى : كالطبقة ، والأحزاب ، والمشاركة السياسية وغيرها . وهو قادر بما يتمتع به من علم ودأب على مواصلة هذا الجهد ، واستكمال هذا الصرح العظيم .

ويعد ..

هذا عن الكتب وعن الموضوع ، أما عن الباحث فهو منى بمنزلة الابن والأخ والصديق ، فقد تزامننا منذ أكثر من خمسة عشر عاما فى دراسة علم الاجتماع ، وهو وان جلس منى مجلس طالب العلم ، فقد كان لى دائما ومزال نعم الابن وخير صديق . ولم ينقطع بيننا الحوار العلمى الخصب البناء ، ولا العمل المشترك منذ تلك السنوات ولا أحسب شيئا بقادر على أن يقطعه .

**محمد الجوهري**





# الفصل الأول

## مفهوم الدولة والعلاقات الدولية

### نظرية التحديث

#### أولا - نظرية التحديث ، اطلالة عامة :

ظلت النظرية التقليدية في التنمية مهيمنة على مجالى التنظير والبحث خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرب نهاية الستينات ، بل أن هذه النظرية ما تزال ذات تأثير كبير فى الولايات المتحدة ، وفى دوائر علمية عديدة فى العالم الثالث تتأثر بالتراث الفكرى الأمريكى وتنقله وتعمل جاهدة على نشره بين الناس . وتقوم هذه النظرية على مجموعة من القضايا يمكن تلخيصها فيها يأتى (١) :

١ - تمر بلدان العالم الثالث بمرحلة من التطور الاقتصادى الاجتماعى تشبه تلك المرحلة التى مرت بها المجتمعات المتقدمة فى القرن الماضى . وإذا ما تغيرت هذه المجتمعات فأنها يجب أن تسير فى نفس خط التطور التى سارت فيه المجتمعات الغربية المتقدمة . بل أن مجتمعات

---

(١) تم تلخيص هذه القضايا بالرجوع الى المصادر التالية :

A. Etzion: (ed.) **Social change**, basic Books, New York, 1964, C.E. Welch, (ed.) **Political Modernization**, 2nd ed. Wodsworth publishing company, california, 1972, D. Apter, **The Politics of Modernization**, the university of chicago Press, 1965.

العالم الثالث يجب أن تتخذ من هذه المجتمعات الغربية نموذجا مثاليا بحيث توجه سياستها نحو الاقتراب بالمجتمع من نموذج المجتمع الغربى .

٣ - يرجع السبب الأساسى فى وجود هذه الدرجة من التخلف فى المجتمعات النامية الى عوامل داخلية كالمزلة فى البناء الاجتماعى والثقافى لهذه الدول . فالبناء الاجتماعى لم يحقق بعد درجة عالية من التباين الاجتماعى بحيث تنتظم العلاقات بين أجزاءه فى ضوء فكرة التوازن بين العناصر ، على العكس من ذلك فان البناء الاجتماعى فى المجتمعات النامية يتميز بعدم التجانس الذى تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية . ومن ثم فان الأدوار فيه قد يتناقض بعضها مع البعض الآخر ، وقد يعطل بعضها البعض الآخر ، وكذلك الجماعات الاجتماعية . بل أن هذا البناء لم يشهد بعد ظهور تدرج اجتماعى واضح بين هذه الجماعات الاجتماعية . ما تزال الجماهير متشابهة فى خصائصها الاجتماعية الى حد كبير ، ولم تظهر من بينها طبقة وسطى تقود التطور الاجتماعى الاقتصادى الأمر الذى يؤدى الى أن تتحكم قلة قليلة العدد ( صفوة أو نخبة ) من العسكريين والبيروقراطيين فى شئون المجتمع .

وما يقال عن البناء الاجتماعى يقال عن الثقافة . فالمجتمعات النامية تشهد تعاندا ثقافيا بين ثقافة تقليدية آفلة وأخرى حديثة قادمة . وتقف الثقافة التقليدية — بما فيها من قيم تقليدية جامدة وبما تتصف به من قذرية وتفكير غير علمى — تقف هذه الثقافة حجر عثرة أمام عملية التغير الاجتماعى . وفى هذه الحالة يصبح زوال هذه الثقافة واحلالها بالثقافة الحديثة أحد المستلزمات الأساسية لحدوث التغير الاجتماعى المنشود .

٤ - يأتى التغير الاجتماعى من الخارج متمثلا فى تيارات الثقافة الحديثة الوافدة من المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات النامية . التغير الاجتماعى يأتى بعد عمليتين أساسيتين : الاتصال الثقافى ثم الانتشار

الثقافي . يترتب على العملية الأولى أن تتصل الثقافة التقليدية في المجتمعات التقليدية بالثقافة العالمية الحديثة ومركزها المجتمعات الغربية المتقدمة . وبعد عملية الاتصال الثقافي تأتي عملية الانتشار ، حيث تنتشر هذه الثقافة الحديثة من البؤرات التي تكتسبها في المجتمعات التقليدية ( المدن / العواصم والجماعات الاجتماعية المفتوحة على الثقافة التقليدية والمعلمين تعليما علمانيا حديثا ) في شكل دوائر تتسع باستمرار الى أن تشمل قطاعات المجتمع كله . وتقوم نظرية التغير هذه على فكرة محورية هي أن الانسان التقليدي غير قادر على صنع التغير بنفسه . انه بحاجة الى من يعينه على تحقيق هذا التغير . والثقافة الغربية الحديثة هي التي تقدم له هذا العون . انها تحوله من « انسان تقليدي » غير قادر على تحديد مصيره بنفسه وغير قادر على الاختيار الحر وغير قادر على التفكير الخلاق الرشيد الى « انسان حديث » . فالثقافة الحديثة تولد عند الانسان التقليدي القدرة على الانجاز فتحوله الى « انسان منجز » ، والقدرة على الاختيار فتحوله الى « انسان حر » ، والقدرة على تصور العالم فتحوله الى انسان قادر على أن يتصور ما هو واجب عليه وما هو حق له . ومن خلال هذا الانسان حامل الثقافة الحديثة يتحرك المجتمع التقليدي من سكونه التقليدي على خط التحديث لا على المستوى الثقافي فحسب وانما على المستويين الاقتصادي والسياسي . فسوف تخلق اشكال من النشاط الاقتصادي لم تكن موجودة من قبل ( النشاط التجاري والصناعي والنشاط الزراعي الحديث ) . وسوف تتحول النظم السياسية من نظم تقليدية قبلية الى نظم ديمقراطية حديثة .

٤ - ولا يحدث هذا التغير بين يوم وليلة . ولكنه يحدث بشكل تدريجي خطي . ويقصد بكلمة خطي هذه أن التغير يسير في خط واحد مستهدفا الوصول الى النمط المثالي المتمثل في صورة المجتمع الغربي الحديث . فالبناء الاجتماعي يتحول من بناء بسيط متجانس الى بناء على درجة

من التعقيد والتباين . وتتباين الجماعات الاجتماعية فيعرف المجتمع التدرج الاجتماعى القائم على الطبقة والمكانة وتختفى فيه التدرجات القائمة على العرق والسلالة والتي تميز المجتمع التقليدى . ويحقق النظام السياسى درجة من الاستقلال عن بقية النظم الأخرى ، ومن ثم يختفى تأثير الروابط القبلية والقروية على تشكيل أمور السياسة . ويبدأ النظام السياسى فى اكتساب شرعية من الموافقة الطوعية للجماهير بدلا من فرض هذه الشرعية عن طريق القهر والقسر . ان التغير الاجتماعى الذى يترتب على تحديث المجتمعات التقليدية يسير بالمجتمعات فى عمية تباين بنائى وظيفى بحيث يكون غايته العليا هى أن يتجاوز المجتمع الاطار التقليدى وأن ينطلق نحو الوصول الى نموذج المجتمع الحديث بكل ما فيه من خصائص ومميزات .

هـ — غير أن عملية التغير الاجتماعى هذه لا تتم دون مشكلات . فمثل هذا المجتمع النلمى ( أو المتغير ) سوف يواجه كل مشكلات التغير الاجتماعى طالما أن هناك عملية نمو فاعلة فيه . ومن هذه المشكلات ظهور التناقض بين القوى التقليدية والقوى الحديثة ، وعدم التوازن أو التناقص بين درجات التغير فى النظم الاجتماعية ( والمثال الطرازى على ذلك هو التغير السريع للجوانب الاقتصادية والتغير البطيء للجوانب الثقافية الأمر الذى يجعل الأخيرة عقبة فى سبيل تغير الأولى ) ، وتناقض الأدوار وتضاربها ، وهذا فضلا عما تولده ظروف التغير من قلق اجتماعى وتوتر تكون سببا فى ظهور الكثير من الحركات الاجتماعية . ولعل وجود هذه المشكلات هى التى تدفع أنصار هذا الاتجاه بوصف مجتمعات العالم الثالث بأنها « متحولة » و « غير مستقرة » و « غير متكاملة » و « غير متسقة الأبنية والثقافات » .

تمثل هذه القضايا أطارا عاما يتم فى ضوءه تحليل جزئيات البناء الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث وكذلك تحليل الأبنية الكمية لهذه المجتمعات .



في مقارنتها بأبنية المجتمعات المتقدمة ( الغربية أساسا ) . ولقد حظى مفهوم الدولة State بأهمية خاصة لدى علماء السياسة والاجتماع السياسى من أنصار نظرية التحديث ، ربما لأنهم ينظرون الى الدولة على أنها الإطار العام الذى من خلاله يستطيع المجتمع النلمى أن يحقق تكامله وأن يصهر أجزاءه المتناثرة فى كل واحد . ومن المنطقى أن تأتى نظرية الدولة متأثرة بنظرة متسقة مع القضايا السابقة . فمن الواضح أن هذه القضايا تدور حول فكرة محورية هى المقارنة بين نموذج المجتمع التقليدى ونموذج المجتمع الحديث الذى يصور على أنه نمط مثالى ، ولذلك فإن المقارنة بين الأنماط المختلفة للدول قد حظيت بأهمية خاصة فى نظرية الدولة . فضلا عن ذلك فقد صورت العلاقات بين الدول بنفس الطريقة التى يتم بها تحليل العلاقات بين مختلف النظم وبين مختلف الأفراد داخل المجتمع الواحد . فإذا كانت العلاقات بين نظم المجتمع تتسم بالطابع النسقى ذى العلاقات المتبادلة ، فكذلك العلاقات بين الدول ، وإذا كان التفاعل الاجتماعى بين الأفراد يتم فى ضوء الأهداف والوسائل وما يحكمها من معايير اجتماعية وأخلاقية فكذلك التفاعل بين الدول . ويفالى أنصار الاتجاه الوظيفى فى مثل هذه التعميمات الى درجة أنهم يصورون الدولة كفاعل له مصالح وأهداف داخلية وخارجية ، وأنه يتفاعل مع بقية الفاعلين — الدول الأخرى على النطاق العالمى — فى ضوء هذه المصالح والأهداف .

## ثانيا — تعريف الدولة :

بارغم من أن التعريف القانونى (٢) للدولة ليس مرفوضا لدى أنصار

(٢) ينظر للدولة فى ضوء التعريف القانونى على أنها شخص قانونى يعترف بها القانون الدولى ومن خصائصها :

- ١ — أن تكون لها رقعة محددة من الأرض .
- ٢ — وسكن دائمون .
- ٣ — وحكومة مؤثرة .
- ٤ — واستقلال يحولها حق الدخول فى علاقات دولية مع الدول الأخرى .

نظرية التحديث الا أنهم أميل الى استخدام تعريف سوسيولوجى يبرز خصائص الدولة ووظائفها وعلاقتها بالمجتمع . وتنطلق معظم التعريفات من تعريف ماكس فيبر الشهير والذي يقرر أن الدولة «هى جماعة مشتركة ذات سيادة الزامية ، تمارس تنظيمها مستمرا ، وتحتكر استخدام القسر فى نطاق رقعة من الأرض والسكان الذين يعيشون عليها ، وتحتوى كل اشكال الفعل التى تحدث فى نطاق سيادتها » (٢) ويركز هذا التعريف على الوسائل التى تستخدمها الدولة وليس على الغاية من وجودها ولذلك فانه يوصف بأنه تعريف امبريقي أو سوسيولوجى . وفى ضوء هذا التعريف فان ما يميز الدولة عن اللا دولة هو وجود حكومة قومية تحتكر استخدام القسر فى رقعة معينة من الأرض هى نطاق سيادة الدولة . وأحد أوجه القصور الظاهرة فى هذا التعريف أنه لا يستغرق فى نطاقه النظم السياسية البسيطة أو القبلية التى ليس لها نطاق سيادة محدد وليست لها حكومات منظمة تنظم استخدام القسر فى نطاق السيادة . وربما كان هذا هو السبب فى محاولة الدارسين تحوير تعريف فيبر بحيث يستغرق اشكالا عديدة من النظم السياسية وربما يكون التعريف الذى قدمه ديفيد ايستن Easton هو اكثر التعريفات قبولا لدى أنصار التحايل الوظيفى لنظم الدولة . فالنظام السياسى هو ذلك الجهاز الذى :

١ — يقوم برسم السياسات التى تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد .

٢ — ولذى تنبع سياساته وقرارته بما يتمتع به من سلطة .

= انظر :

Brownlie, Principles of public International Law, 3ed. Clarendon Press, Oxford, 1979. pp. 73-76.

(٢) انظر : M. Weber, the Theory of social and economic organization, trans. and ed. by T. parsons, the free press, New York, 1964; p. 156.

والقسر هنا ترجمة للكلمة الانجليزية Force تمييزا لها عن كلمة القوة Power المتعارف عليها بهذا اللفظ فى الدوائر السوسيولوجية العربية .

٣ - والذي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل أى أن يكون

هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك التمسكات على أنها ملزمة (٤).

ولعل ما يميز هذا التعريف عن التعريف القانوني أنه لا يتعامل مع الدولة على أنها كيان مجرد ، وإنما ينظر إليها في ضوء علاقتها بالمجتمع . إن الدولة هنا - أو النظام السياسي كما هو شائع لدى أنصار هذه النظرية - تصور على أنها جهاز أو نسق يضرب بجذوره في أعماق المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به . ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة البيئة الداخلية للنظام السياسي ، أما العالم الخارجي ككل فإنه يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام (٥).

(٤) انظر : D. Easton, The Political System : An Inquiry into :

State of political Science, New York, 1953. pp. 130 ff.

(٥) يميل الدارسون هنا إلى التفرقة بين الدولة والمجتمع من ناحية وبين كليهما وبين الأمة من ناحية أخرى . وسوف ندرك من استعراض هذه التفرقة أن الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي أمر صعب وهو يتم لأغراض التحليل فقط . فالنظم الاجتماعي بمعنى المعيشة في المجتمع يمكن النظر إليه من زاويتين : الزاوية الأولى تهتم بالحياة الجمعية الملموسة التي تتحدد بالاشتراك في العيش على نفس الرقعة من الأرض والتاريخ المشترك . أما الزاوية الأخرى فتلحقها تهتم بمجموعة من النظم المتعلقة بالحماية والسيدة والحكم في هذه المساحة من الأرض . إن هذين الجانبين الآخر من الحياة الاجتماعية هو الذي يطلق عليه الدولة في حين يطلق على الجانب الأول المجتمع . الأول يشير إلى ما هو اجتماعي والثاني يشير إلى ما هو سياسي . والواضح من ذلك أن الدولة والمجتمع مترابطان ، وأن الفرق بينهما يكمن فقط في طبيعة النظرة التي هذا الكل الذي نسميه مجتمعاً أو دولة . أما المفهوم الذي يختلف عن كليهما هو مفهوم الأمة . فالأمة لا تنحصر فقط إلى الاشتراك في حياة جمعية وإنما تشير إلى الاشتراك في التقاليد الموروثة من الماضي والتي يشير عليها الناس بصرف النظر عن اشتراكهم في حياة واحدة . والاشتراك في التاريخ واللغة والدين وحتى في طبيعة الإنتاج الأدبي والفكري . أن الأمة تقدم أولئك الذين لهم مثل علي واحدة وبينهم قصر من التجلس الثقافي مع توارثه عبر الوقت بحكم رابطة التاريخ واللغة والدين ، ولا وقد =

ولقد اتضح هذا الفهم للنظام السياسي بشكل جلى في معالجة جبرائيل الموند G. Almond لبناء النظام السياسي ووظائفه (١) .

لقد صور الموند النظام السياسي لأية دولة على أنه نسق يتعامل مع بيئتين : بيئة داخلية تتكون من الاطراف الفيزيقي والاجتماعي والاقتصادي الداخلى ، وبيئة عالمية تتكون من مجموع الدول التى تتعامل معها هذه الدولة فى الأغراض الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية . ويتشكل بناء النظام السياسي وكذلك وظائفه وفقا لهذين الشكلين من التفاعل . فكل نظام سياسي لابد وأن يوجد من النظم ومن الوظائف ما يمكنه من تحقيق التكامل وتعبئة الموارد فى البيئة الداخلية للنظام ، وما يمكنه أيضا تحقيق تكيف مع البيئة الخارجية من خلال السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية.

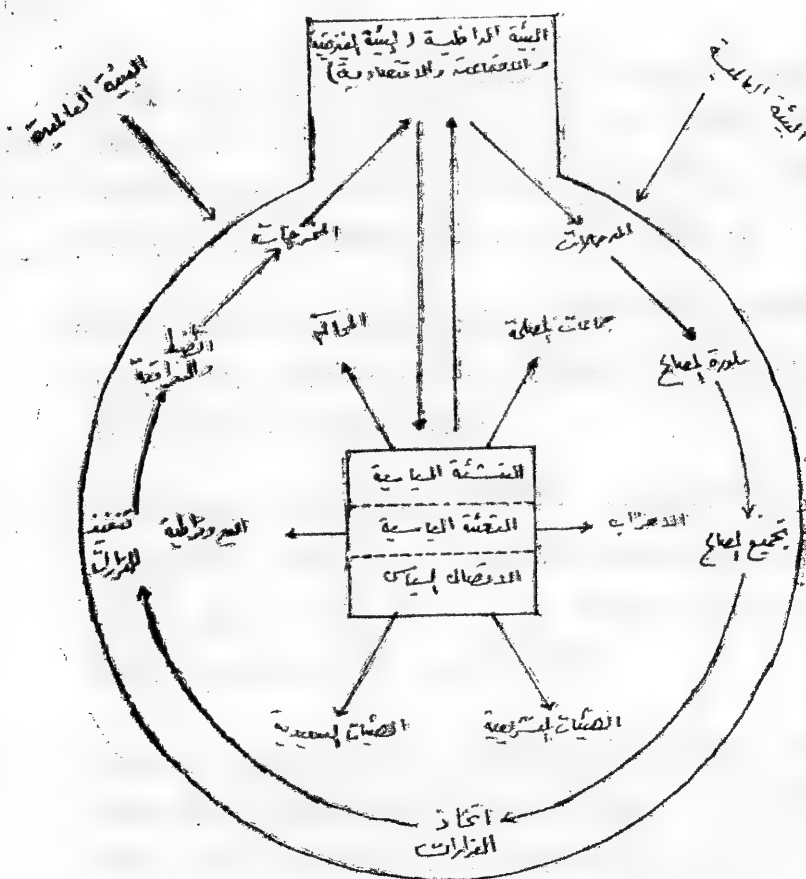
وإذا ما تفحصنا النظام السياسي من الداخل فأننا سوف نلمس أنه له جوانب بنائية نظامية واخرى وظيفية دينامية . يشار الى الجوانب البنائية بلفظ « الأجهزة السياسية » Polity ، أما الجوانب الوظيفية التينامية يشار اليها بلفظ السياسة Politics ( أو الممارسة السياسية ) .  
الأجهزة السياسية هى مجموعة المؤسسات والتنظيمات التى تشكل بناء النظام السياسي ، وتضم هذه المؤسسات والتنظيمات ستة أجهزة :  
١- تكون الأمة بهذا التعريف مجتمعا ودولة . بل الشائع أن تعريف الأمة هو من الاتساع بحيث لا يمكن أن يربط بينه وبين الدولة والمجتمع ويمكن القول بأن الأمة قد تشمل على دول ومجتمعات عديدة .

انظر : Otto Hintze, «The State in Historical Perspective»  
R. Bendix, (ed.) State and Society, Uni of california Press, 1973  
pp. 154-55.

انظر : G.A. Almond (ed.) Comparative Politics Today :  
A world view, little Brown and Company, Boston-Toronto,  
1974.



برئيسية هي : الجهاز التشريعي ، والجهاز التنفيذي ، والجهاز البيروقراطي ، والجهاز القضائي ، والأحزاب السياسية ، وجماعات المصلحة والتنظيمات النقابية والجمعيات التطوعية . وهذه الأجهزة ليس لها من أهمية إذا لم تؤد وظائف معينة ، أي إذا لم تمارس السياسة . ولذلك فإن تحديد وظائف النسق السياسي في علاقتها بالأجهزة التي تكون بناءة يوضح لنا كيف تتشكل السياسة والنظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات . وقدم الموند تفسيراً لعلاقة الأجهزة السياسية بوظائف النظام السياسي في النموذج التالي (٧) :



(٧) جبرائيل الموند ، المرجع السابق ص ٩ .

تصور وظائف النظام السياسى فى هذا النموذج من خلال علاقة الأجهزة السياسية بالمجتمع . فالعملية السياسية تبدأ من المجتمع فى شكل مدخلات الى النظام السياسى حيث تقوم بعض الأجهزة السياسية بتوظيف هذه المدخلات بحيث ينتج عنها قرارات وسياسات يتم تنفيذها ووضع الضوابط والعقوبات اللازمة لتحقيق ذلك ، وهى تخرج الى المجتمع فى شكل مخرجات . وكأن هذه الوظائف هى التى تخلق عملية التفاعل بين النظام السياسى والمجتمع . لنستعرض معا هذه الوظائف كما حددها الموند فى النموذج السابق .

هناك ثلاث وظائف ليس لها دخل بعملية رسم السياسة أو تنفيذها . ولكن وجودها هام لاداء النظام السياسى . ولكن هذه الوظائف الثلاثة تتصل بالأجهزة السياسية الستة وتؤثر عليها كما توضح الأسهم المنطلقة من قلب الدائرة حول هذه الوظائف الثلاثة . أما هذه الوظائف فهى :

١ — التنشئة السياسية وهى العملية التى يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات السياسية وهى عملية تتم فى الأسرة والمدرسة ومن خلال وسائل الاعلام والمؤسسات الدينية والمهنية

٢ — التوافد السياسى Political recrutment وهى العملية التى يتم بهقنضها اختبار الأفراد لممارسة النشاط السياسى وشغل المناصب الحكومية ويتم من خلال الانضمام الى التنظيمات والترشيح فى الانتخابات والتعليم والظهور فى وسائل الاعلام .

٣ — الاتصال السياسى والتى من خلاله تتدفق المعلومات عبر المجتمع وخلال الأبنية المختلفة التى تشكل النظام السياسى . هذه الوظائف الثلاثة وظائف ليس لها دخل بعملية صنع القرارات وانما تساعد فى تسهيل أداء النظام السياسى وخلق التدعيم الثقافى اللازم له .

أما الوظائف الأخرى للنظام السياسى فتوجد بالقرب من محيط الدائرة

فى النموذج السابق ، وهى تربط بين مدخلات النظام السياسى ومخرجاته — وتنقسم هذه الوظائف الى نوعين : نوع يمارس نشاطه قبل أن يصدر القرارات ، وآخر يؤدي نشاطه بعد أن تصدر القرارات (٨) ، ولكن النوعين يتم فى شكل حلقات تؤدي كل واحدة الى الأخرى . فقبل أن تصدر القرارات وتنفذ لابد أن تحدد الجماعات والأفراد فى المجتمع مصالحهم وما هى الأشياء التى يأملون أن يحققها لهم النظام السياسى . هنا تظهر الوظيفة التى يطلق عليها الموند وظيفة تحديد المصالح interest articulation وترتبط بجماعات المصلحة ولكن هذه المصالح لابد أن تتجمع فى سياسات بديلة بحيث تعرض كل مجموعة من الجماعات سياسات تعكس مصالحها . هنا تظهر وظيفة تجميع المصالح interest aggregation وتتصل بالأحزاب السياسية . فهذه الأحزاب ما هى الا تنظيمات تجسد فيها الجماعات المختلفة أهدافها ومصالحها فى شكل برامج حزبية ، وتتجسد بعض هذه السياسات فى شكل قرارات عن طريق الجماعات الحاكمة . وهنا تظهر وظيفة رسم السياسات policy making وتتصل بالهيئات التشريعية والتنفيذية ( الجهاز الوزارى ) . ثم يتولى الجهاز البيروقراطى تنفيذ هذه السياسات ، وأخيرا يقوم الجهاز القضائى بفرض الضوابط والعقوبات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ، وهكذا تتشابك وظائف الأجهزة السياسية بالنظم الاجتماعية فى المجتمع بحيث يعمل النظام السياسى فى هذه الحلقة الدائرية التى تبدأ من المجتمع وتنتهى اليه .

وقد يفهم من هذا التحليل أن الدولة — كجهاز سياسى — تدرس فى علاقتها — عميقة الجذور — بالمجتمع ، ولكن لا يبدو هذا صحيحا فى ضوء التحليلات التى يقدمها أنصار نظرية التحديث . فالدولة — فى التحليل النهائى — تصور على أنها كيان مجرد يقع خارج المجتمع ، أو بمعنى أدق

---

(٨) أطلق الموند وكولمان فى عمل سابق على النوع الأول وظائف المدخلات وعلى النوع الثانى وظائف المخرجات . انظر :  
G. Almond and J. Coleman (eds.) *The Politics of Developing Areas*,  
Princeton university press, 1970 The introduction and the  
conclusion by editors.

يوجد فوق المجتمع . وهى جهاز مستقل يعمل بدرجة كبيرة من العقلانية ، مستخدما ما لديه من موارد — ما لدى المجتمع من موارد — بضبط علاقاته الداخلية والخارجية — وتقوم الدولة على التوازن فى الداخل والتوازن فى الخارج . التوازن فى الداخل بين جماعات المصلحة المختلفة والتي تنجح كل منها فى بلورة مصالحها فى تنظيمات سياسية . والتوازن فى الخارج بين انساق سياسية مختلفة على مستوى العالم يتم التفاعل بينها فى ضوء قانون التكافؤ طالما أن الدولة معترف بها من المجتمع الدولى . ان نظرية التحديث فى فهمها للنظام السياسى على هذا النحو ، انها تعمم نظرية بناء القوة ونظرية الصفوة الشائعتين فى تراث عام الاجتماع السياسى الأمريكى على فهم طبيعة الدولة وعلاقتها الداخلية والخارجية . فالدولة هى فاعل ينطبق عليها ما ينطبق على الأفراد والجماعات عندما تتفاعل مع الأفراد فى الداخل أو مع الدول الأخرى فى الخارج .

### ثالثا — الدولة كفاعل فى المجتمع الدولى :

قلنا ان الاتجاه العام فى فهم نظرية التحديث للدولة يميل الى التعميم من نظرية بناء القوة فى علاقات التفاعل . القوة لدى هذا الاتجاه هى قدرة الفاعل على أن يرغم فاعل آخر أو فاعلين آخرين على أن يقوموا بسلوك لا يقومون به لولا وجود الفاعل صاحب القوة أو هى بصياغة أخرى قدرة ( ١ ) على أن يرغم ( ب ) على أن يفعل ما لم يكن سيفعله لولا وجود ( ١ ) ( ٩ ) . والقوة بهذا المعنى ليست ملكا لفرد دون الآخر وليست ملكا لجماعة دون الأخرى ، انها تتوزع على الأفراد والجماعات وفقا لقدرة كل على التأثير فى القضايا والمسائل المطروحة فى الساحة السياسية . وفقا لذلك فقد نجد جماعة لها تأثير وقوة فى موقف معين فى حين يكون لجماعة أخرى تأثير وقوة فى موقف آخر .

D.V. Bell, Power, influence and Authority, Oxford : (٩) انظر  
University Press, N. Y. 1975.

R. Dahl, who governs. yale university press, New : انظر  
haven 1961.



والقوة باختصار موزعة على الجماعات السياسية وليست محتكرة في واحدة منها . والفرق بين جماعة وأخرى يكمن في قدرة كل جماعة على أن تستخدم ما لديها من مصادر القوة لكي تؤثر على طبيعة القرارات السياسية التي تصدر بشأن المصادر المطروحة .

وإذا ما تأملنا توزيع القوة على النطاق العالمى — هكذا يذهب أنصار هذا الاتجاه — سوف لا نجد اختلافا كبيرا . سوف نكتشف أن لكل دولة من دول العالم قدر من القوة بمعنى أن القوة على النطاق العالمى — وتعنى هنا القدرة على التأثير فى المسائل المطروحة فى العلاقات الدولية — ليست محتكرة فى يد دولة بعينها أو مجموعة بعينها من الدول .. انها موجودة لدى كل الدول والاختلاف بين واحدة وأخرى هو اختلاف فى الدرجة وليس فى النوع . وهناك أبنية عديدة للقوة وليس بناء واحد . وتختلف درجة القوة داخل هذه الأبنية باختلاف المسائل المطروحة وما تملكه كل دولة من مصادر للقوة يمكنها من التأثير فى هذه المسائل . وفى هذه الحالة سوف لا نجد دولة واحدة مهيمنة عبر الزمان والمكان ، بل سنجد على العكس أنماطا من توزيع القوة تختلف باختلاف الزمان والمكان حسب طبيعة المسائل المطروحة ونوعية المصادر المستخدمة فى التأثير عليها .

ويذكر الباحثون (١٠) على هذه القضية بالقول بأنه لا توجد دولة تستغل ما لديها من مصادر قوة استغلالا كاملا ، فهناك دائما فرق بين القوة الممكنة للدولة والقوة الفعلية التى تمارسها . بل أن هذا الفرق يختلف باختلاف القضية التى تمارس فيها القوى ومدى حساسية هذه القضية لما هو متاح للدولة من مصادر قوة . فالعرب لهم قوة يكسبونها من ملكيتهم للبتروول ولكنهم غير قادرين على التحكم الكلى فى هذه الثروة ولذلك فإنهم لا يمكن أن يستغلوا القوة التى يستمدونها من هذه الملكية استخدامها

---

(١٠) انظر : D. A. Baldwin, «Power Analysis and world politics», in : **world politics**, vol. 31 No. 2. 1979. pp. 161-195.

كاملا . والأمريكيون يمتلكون القنابل الذرية ، ولكنهم لا يمتلكون الإرادة في استخدامها ولذلك فإن ملكيتهم لهذه القنابل لا تعطيهم قوة مطلقة على الآخرين . وفي ضوء هذا التحليل نفهم لماذا تؤثر دول صغيرة على أخرى كبيرة ، وكيف تهزم دولة عظمى على يد مجموعة من رجال العصابات ، وكيف تؤثر القوة المستخدمة من التحالف حتى ولو كان تحالفا بين دول صغيرة .

ولا تسعى كل دولة الى استخدام ما لديها من مصادر قوة بشكل كامل لطبيعة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة . فدول العالم لا تعيش في عزلة عن بعضها البعض وانما تتفاعل وتتبادل المصالح فيما بينها . حقيقة أن درجة الاعتماد المتبادل بين الدول تختلف وفقا لطبيعة العلاقات الثنائية وتاريخ هذه العلاقات وما تحمله في ثناياها من تبادل للمصالح . ولكن الاعتماد المتبادل بين الدول قائم على أي حال حتى بين الدول التي لا تربط بينها مصالح ظاهرة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي — فقد أصبح واضحا أن أمن كل منهما يعتمد على أمن الآخر بحيث يسعى كل منهما الى استخدام ما لديه من قوة ليمنع الآخر من اتيان أفعال قد تهدد أمنه . الاعتماد المتبادل على العلاقات الدولية ليس تبادل للمصالح فقط ، وانما هو شكل من اشكال التأثير المتبادل على ما يذهب روبرت دال (١١) .

ولا تميل العلاقات بين الدول نحو استخدام أساليب العقاب السلبية كاستخدام القوة أو التهديد بها فقط . ذلك قد يتنافى مع القانون الدولي ومع المواثيق الدولية ويعتبر — مثل ارتكاب الجريمة داخل المجتمع — خروجاً على القانون . حقيقة أن العلاقات الدولية مليئة بأساليب استخدام القوة العسكرية والعدوان أو التهديد بها ، كما أنها مليئة بأساليب العقاب السلبية كالمقاطعة الاقتصادية أو الحصار الاقتصادي . ولكن جوهر العلاقات

(١١) انظر :

R. Dahl, *Modern political Analysis* 3ed. ed. Englewood Cliffs, prentice-Hall, N. J. 1976. p. 50.

الدولية يجب أن يقوم على استخدام أساليب الثواب دون العقاب .  
وبذلك تستطيع أن تؤثر الدول في سلوك واتجاهات وسياسيات بعضها البعض  
الآخر . بحيث تقوم العلاقات الدولية في نهاية الأمر على شكل من أشكال  
التبادل أو على شكل من أشكال التوازن في العلاقات الدولية .

يقوم البناء السياسى فى العالم كله اذن — على شكل من أشكال  
التوازن تلعب فيه كل دولة دور الفاعل . فالدولة كيان مجرد أو كشخص  
معنوى هى فاعل يتفاعل مع بقية الفاعلين الآخرين الذين يشكلون المجتمع  
الدولى . ومثلما تقوم علاقات التفاعل داخل المجتمع على التوازن الذى  
يحقق فيه كل فاعل أهدافه دون أن يحطم أهداف الآخرين بنفس الطريقة  
يقوم التفاعل بين الدول . فكل دولة تجسد فى تفاعلها مصالح شعبها وتسمى  
الى تحقيق أهداف خاصة بها اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ولكن لا يمكن  
لها — فى ضوء ما يحكم العلاقات الدولية من معايير — أن تحقق مصالحها  
على حساب الآخرين . ان عليها أن تستخدم من الوسائل ما يحافظ على  
العلاقات المتوازنة بين الدول . ويمكن تقنين سلوك الدولة كفاعل على  
المنطلق الدولى الى عناصر ، فنحدث عن الدولة كفاعل اقتصادى وكفاعل  
سياسى وكفاعل عسكرى وكفاعل ثقافى .

وليس فى هذه العلاقات بناء على ذلك أى شكل من أشكال اللاتكافؤ  
أو الاستغلال بين الدول ، ففكرية التحديث تقتضى أن مقر الدول النامية  
وتخلفها يرجع أصلا الى عدم تكثيف علاقتها بالدول الغنية الحديثة . ولذلك  
فان مزيدا من العلاقات المتبادلة بين الدول يحقق مزيدا من التقدم حيث يوجد  
التخلف . ولذلك فان فكرة العالم الذى يقوم على الروابط المتبادلة والعلاقات  
التي تحقق الفائدة للجميع تعد فكرة أساسية فى فهم أنصار التحليل الوظيفى  
لجواهر العلاقات الدولية . فالدول الفقيرة تنتج الطاقة والدول الغنية تمتلك  
التكنولوجيا التى لا يمكن أن يتم التحديث بدونها ، والدول الفقيرة قد توجد  
فى نطاق مناطق استراتيجية حساسة ولكنها لا تمتلك السلاح الذى تدافع  
به عن نفسها وكذلك فان عليها أن تتحالف مع الدول الغنية من أجل تحقيق

الأمن القومى . والدول الفقيرة بحاجة أيضا الى أن تدعم اقتصادها وتبنى الصناعة الحديثة ، عليها أن تقدم المواد الخام للدول الغنية وعلى الدول الغنية أن تزودها بالتكنولوجيا والمساعدات المالية اللازمة لتحقيق هذا . ولهذا فأننا لا نجد غرابة عندما نجد أن أنصار هذه النظرية يهتمون بالحديث عن نظام عالمى جديد فى طريقة الى الظهور يقوم على علاقات التوازن بين القوى ويتم فيه تبادل المصالح بين الدول المختلفة على أسس جديدة . أن الحديث عن نظم عالمى جديد قد نتج من زعماء العالم الثالث الذين يحسون بمدى الظلم الواقع عليهم فى العلاقات الدولية ، ولكن مثل هذا النظام لا يمكن أن يقوم طالما أننا نفهم العلاقات الدولية فى صورتها المعاصرة على أنها تقوم على التوازن وتبادل المصالح .

ولكن ما أن نقرأ آراء علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى من المدافعين عن نظرية التحديث حول طبيعة الدولة أو النظام السياسى — وهو التعبير المفضل لديهم — فى العالم الثالث ، ما أن نقرأ هذه الآراء حتى نكتشف أن الحديث عن التوازن فى العلاقات الدولية هذا ما هو الا دعوة لمزيد من سيطرة الدول الغنية على الدول الفقيرة وإلى مزيد من اعتماد الدول فى العالم الثالث على الدول الأقوى والأكفأ فى الغرب . فنظام الدولة فى المجتمعات الغربية يصور على أنه أقرب الى الصور المثالية ، أما نظم الدولة فى العالم الثالث فلها نظم ما تزال ترزح تحت سيطرة الأرستقراطيات التقليدية أو الصفوات العسكرية .

وعلى هذه النظم البالية أن تتعلم من النظم الغربية لكى تصل — بالتدريج — الى ما وصلت اليه . ان دعوة نظرية التحديث هنا ليست دعوة للقضاء على النظم التى يعتبرونها نظاما سياسية تقليدية وبالية فى العالم الثالث ، وانما دعوة الى أن تتعلم هذه النظم من الغرب فى ضوء علاقات التوازن وعلاقات التكافؤ القائمة على التطاق العالى والتى أثرت اليه قبل قليل . ويبدو أن هذا الفهم هو الذى أدى الى أن تتحول دراسة طبيعة

الدولة فى العالم الثالث الى شكل من أشكال المقارنة بين أنماط مختلفة من النظم السياسية على ما سنرى فى الجزء التالى من هذا الفصل .

#### رابعاً : خصائص الدولة فى العالم الثالث والتحليل المقارن للنظم السياسية

فى ضوء المسلمات النظرية التى ينطلق منها هذا الاتجاه ، فإن فهم خصائص الدولة فى العالم الثالث أو فى الدول النامية فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يتم إلا فى ضوء خصائص الدول فى المجتمعات الديمقراطية الغربية . فـنموذج الدولة فى هذه المجتمعات الغربية هو النموذج المثالى الذى فى ضوئه تفهم النماذج الأخرى للدولة بما فى ذلك الدول الاشتراكية التى لا تدخل فى نطاق الدول النامية وإنما تعتبر أيضاً نماذج غير مثالية .

وبقراءة تراث نظرية التحديث نجد أن الخصائص التى تضى على النظم السياسية فى العالم الثالث تحدد فى ضوء مقارنتها بالنظم السياسية فى المجتمعات الغربية :

١ - لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الاجتماعى ، وهى مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد الى مرحلة النضج المؤسسى institutionalized ومن ثم فلم تظهر فيها جماعات مشتركة Corporate groups يمكن أن تبلور مصالحها السياسية . ولذلك فإن الجهاز السياسى لا يقوم على التنظيم المؤسسى ولم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبى عن بقية أنساق المجتمع الأخرى فلم تنتهياً الظروف بعد لقيام نظام ديمقراطى يقوم على المنافسة السياسية . فما تزال الروابط التقليدية والقبلية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات السياسية وعلى نظام التوافد الى نطاق التأثير السياسى . وهذا هو السبب فى أن تسود علاقات الشللية السياسية داخل الجهاز السياسى ، ويصبح للمؤسسة العسكرية دوراً بارزاً يخول لها الوصول الى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية .

٢ - يترتب على ذلك الا تتوزع القوة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية . فالقوة داخل جهاز الدولة تحتكر من قبل جماعة واحدة . ومن ثم فان النظام السياسى يوصف بأنه نظام أحدى أو تسلطى أو عسكرى أو لا ديمقراطى ، وكلها مسميات تشير الى غياب الديمقراطية والمشاركة السياسية وتركز عملية اصدار القرار السياسى فى أيدى قلة قليلة العدد من الناس ، أو صفوة .

٣ - والنظام السياسى فى هذه الظروف يصبح نظاما غير مستقر متقلب يخضع باستمرار لحدوث تغيرات جذرية . فالمجتمع فى البلدان النامية لم يتوصل بعد - على عكس المجتمعات الحديثة - الى مجموعة من القواعد العامة التى تحكم بناء السياسة وتنظم وفقا لها قواعد اللعبة السياسية فى المجتمع .

٤ - ولم يستطع النظام السياسى فى مجتمعات العالم الثالث أن يدمج كل الأفراد فى نطاق المشاركة السياسية . ولهذا فان أحد الخصائص المميزة لهذا النظام تنحصر فى نقص المشاركة السياسية للأفراد وضعف مستوى الثقافة السياسية لديهم ، وفى كلا الحالىن تتهى للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية فى غياب الفاعلية الجماهيرية فى ممارسة السياسة .

٥ - وتؤدى كل هذه الظروف الى أن يتسم النظام السياسى بدرجة منخفضة من الفاعلية السياسية والشرعية السياسية تصل الى ذروتها عندما يحقق النظام السيلسى درجة عالية من الممارسة الديمقراطية . وعندما يستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع فى عملية المشاركة السياسية . ولم تحقق كثير من مجتمعات العالم الثالث هذين الشرطين ، ولذلك فان نظمها السياسية لم تزال عند مستوى ضعيف من الفاعلية السياسية ومن الشرعية السياسية . حقيقة أن هذه النظم تعتبر نظاما شرعية طالما أن

هناك دولة ذات سيادة معترف بها من المجتمع الدولي . ولكن اذا فهمت الشرعية في ضوء الظروف الداخلية وفي ضوء علاقة الجهاز السياسى بالمجتمع ، فان الشرعية السياسية للنظم السياسية فى العالم الثالث تصبح ضعيفة من حيث انها نظم مفروضة على المجتمع وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية والمشاركة السياسية للأفراد والجماعات .

وفى ضوء مقارنة نظم الدولة فى العالم الثالث بنظيرتها فى المجتمعات الديمقراطية الغربية ، يميل أنصار نظرية التحديث الى تحليل النظم السياسية فى العالم الثالث وفقا لنماذج للمقارنة يتم فيها مقارنة أنماط مختلفة من النظم السياسية فى مجتمعات مختلفة بما فيها النظم الديمقراطية . وبهذه الطريقة تظهر خصائص النظم السياسية فى مجتمعات العالم الثالث فى ضوء مقارنتها بالنظم السياسية فى المجتمعات الديمقراطية . ونعرض فيما يلى لأهم نماذج مقارنة النظم السياسية التى ظهرت فى تراث نظرية التحديث .

#### ١ - نموذج جبرائيل الموند :

يهتم جبرائيل الموند بالدراسة المقارنة للنظم السياسية ، ويعتقد أن خصائص النظم السياسية ووظائفها واحدة سواء كانت نظم سياسية بسيطة التركيب أو نظم معقدة (١٢) .

---

(١٢) وذلك فى ضوء فهمه لطبيعة جهاز الدولة والذى عرضناه فى بداية هذا الفصل .

انظر : G. Almond, «Political Systems and political change»,  
in : **American Behavioral Scientist**, Vol, vi. no. 6.

ولقد أكد الموند نفس هذه الآراء فى المقدمة التى كتبها لكتاب « **السياسة فى المناطق النامية** » والذى أشرف على تحريره مع جيمس كولمان . ويتشابه تحليل الموند هنا مع تحليل إدوارد شيلز الذى قدمه فى كتابه **التنمية السياسية فى الدولة الجديدة** Political development in new state, 1962. كما يتشابه مع التحليل الذى قدمه جيمس كولمان فى خاتمة كتاب السياسة فى المناطق النامية السابق الإشارة إليه .



فالفرق بين النظم السياسية المعقدة والنظم البسيطة لا يكمن في أن النوع الأول له خواص لا يملكها النوع الثانى . فبالمعنى الوظيفى والبنائى تمتلك كل النظم السياسية نفس خصائص . فكل نظام قادر على أن يخلق لنفسه تكييفا فى العلاقات الدولية ، وان يحقق تكاملا داخليا ، وان يعبئ موارده ويوزعها . ولا يصل أى نظام سياسى مهما كانت درجة استقراره الى القدرة الكاملة على أن يستخدم قدراته المتاحة استخداما كاملا بحيث يحقق أقصى مستويات الانجاز . فأكثر النظم استقرارا يمكن أن تتزعزع أو حتى تتحطم من خلال تغير فى البيئة الدولية أو بعض التطورات الداخلية . وتخير النظم التقليدية المعاصرة والتي كان بعضها مستقرا لقرون طويلة — تخير تغيرات وتحولات كنتيجة لجهود هذه النظم لأن تتكيف مع البيئة الدولية . ولقد كانت بريطانيا هى القوة العالمية العظمى لمدة قرن من الزمان ولكن عليها الآن أن تتكيف مع التغيرات فى النظام السياسى العالمى .

ولكن ما هو الفرق بين النظم السياسية المختلفة اذن اذا كانت جميعها لها خصائص واحدة ؟ الاجابة على هذا السؤال تضع الموند — مع زميله كولمان — فى قلب اتجاه التحديث ويكمن الفرق فى درجة الاستقلال بين الوظائف المختلفة للنظام السياسى ، ومن ثم القدرة على أداء الوظائف بكفاءة اكبر . فكلما حقق النظام السياسى تباينا عن مكونات البناء الاجتماعى الأخرى وكلما حقق تباينا داخليا فى نطاق حدوده كنسق ، فإنه يساهم بذلك فى تحقيق درجة عالية من الكفاءة والانجاز فى أداء الوظائف . وكذلك يحقق درجة عالية من الاستقرار السياسى .

وقد قام الموند بناء على ذلك بالفرقة بين سبعة أنماط من النظم السياسية نستعرضها فيما يلى :

( ١ ) النظم التقليدية : وهى تضم عددا من النظم السياسية البسيطة والمعقدة كذلك النظم الموجودة فى المجتمعات البدائية والنظم الموجودة فى الامبراطوريات القبايضية كالنظم السياسى

للإمبراطورية العثمانية . أما ما يميز النظام السياسي التقليدي عن نظيره اللاتقليدي ، أن النظام التقليدي لا يعرف أى شكل من أشكال التباين البنائي للنظام السياسي . حقيقة أن مثل هذه النظم تؤدي وظائفها فهي قادرة على أن تعبىء من مواردها بشكل ما ، وأن تتفاوض مع النظم الأخرى ، وأن تسمح بدرجة من المشاركة ، وأن تطور لنفسها أسلوب لتوزيع المنتجات . ولكن أداء كل هذه الوظائف يتم فى نطاق محدود ، أو بمعنى أوضح يتم فى ضوء فكرة الاستجابة للمشكلات السريعة وتكييفها . فالقدرات التكاملية والتكيفية لمثل هذه النظم ليست من المرونة بحيث تستطيع أن تصمد للاضغوط التى تمارس عليها من النظم التى حققت درجة عالية من التكامل والتخصص . فإذا ما دخلت مثل هذه النظم فى حرب فإن جيشها غير المنظم المكون من المرتزقة قد لا يصمد كثيرا أمام الجيش المنظم القائم على أسس المهنية العسكرية ، وفى المفاوضات فإن « مجاس الكبار » أو رئيس الدولة لن يكون له القدرة على المناورة التى تمتلكها الإدارة العسكرية التى تتفاوض باسم النظام السياسى المستقر . إن مثل هذه النظم السياسية التقليدية تعتبر نظما مستقرة ، ولكن نقاط ضعفها تتضح عندما تواجه نظما مستقرة سواء احتوتها هذه النظم أو أثرت عليها من خلال الانتشار الثقافى . وحتى الإمبراطوريات التقليدية التى نجحت فى أن تخلق تكاملا أكبر مما هو موجود فى النظم السياسية المحيطة ، فإنها تعاني من نقص الجهاز البيروقراطى المتخصص ومن ثم ضعف القدرة على التكيف مع النطاق العالمى ، وأولا وقبل كل شئ عدم وجود ثقافة سياسية قومية واحدة تعمل كأساس ودعم للممارسة السياسية . الإمبراطوريات — كما قال هانز سايبر — هى « حكومات وجيوش تطفو على بحر من الناس » .

( ب ) النظم التسلطية التى تقوم بدور تحديثي modernizing

Authoritarian Systems. وهى نظم قطعت شوطا فى طريق تخصص الوظائف السياسية . وتنتشر هذه النظم فى دول كثيرة من العالم الثالث وتمثلها النظم السياسية فى غانا وباكستان ومصر . وما يميز هذه النظم عن غيرها من النظم التى تسهم فى عملية التحديث أنها نظم تركز تركيزا كبيرا على وظيفتى التكامل والتعبئة ، ولكنها تهمل وظيفة المشاركة السياسية ، أى أن هذه النظم تهتم بالتكامل القومى وبعملية تعبئة الموارد القائمة فى المجتمع ، ولكنها لا تهتم بأن يشارك المواطنون فى صناعة القرار السياسى ولا بأن توزع الموارد وفق نظام معين . أنها عندما تحقق التكامل والتعبئة تسهم فى عملية التحديث ، ولكنها عندما تقهر المشاركة — فإنها تصبح نظما تسلطية . ان الصفوات الحاكمة فى هذه النظم قد واجهت ثقافات ذات طابع أبوى وأبنية تقايدية محلية وقبلية ، ومن ثم فقد سعت نحو تحقيق قدر من التكامل البنائى والثقافى . وتغلبت الوظيفة التكاملية للسياسة على الوظائف الأخرى لأن هذه الصفوات الحاكمة قد تجنبت حدوث أى مظاهر لسوء التكامل فى المجتمع أو على خلق نوع من العقلية الجماعية لتحقيق التكامل أيضا .

( ج ) الديمقراطية الحارسة ( الراعية ) Tutelary Democracies ويقصد بها تلك النظم التى تمر بعملية تغير سريع ولكنها لا تركز على وظيفة سياسية دون الأخرى ، وإنما تواجه كل الوظائف جميعا على الأقل على المستوى الرسمى وتمثل الهند والمكسيك الشكل المستقر فى هذا النمط من النظم السياسية ، بينما تمثل بورما الشكل غير المستقر منه . ولقد سمحت هذه النظم بوجود قدر من المشاركة المستقلة ووضعت لنفسها نظام توزيعى وسخرت هاتين الامكانييتين لتحقيق التكامل وتعبئة الموارد . وتم تحقيق ذلك فى الهند والمكسيك — من خلال سيطرة حزب سياسى واحد ( بالرغم من حرية تشكيل الأحزاب ) ومن خلال التداخل

بين المستويات العليا للحزب والبيروقراطية في اطار عام من الحرية على المستوى الرسمى على الأقل . ان النظام السياسى الذى ينظم على هذا النحو يوصف بأنه نظام حارس بمعنى أن الحزب المسيطر يتصور أن له تاريخ نضالى طويل يخول له الحق فى حراسة انجازات المجتمع أو المحافظة عليها ، ومن ثم له الحق فى الحصول على السلطة .

( د ) الديمقراطيات غير المرنة . *immobilits Democracies* الفرق بين هذا النوع من الديمقراطيات وسابقه أننا فى النوع السابق نتعامل مع أم قديمة أكثر تكاملا من الناحية الثقافية والبنائية ، وأكثر تقدما فى مجال الصناعة والتحضر والتعليم . والخاصية الرئيسية التى تميز هذه الديمقراطيات ان بها قدرا من الانقسام يترتب على المشاركة التى يسمح لها النظام السياسى . ان هذه النظم رغم حداثة أبنيتها الطبقة ونظمها الاجتماعية الا أن عليها ان تواجه نفس المشكلات التى تواجهها الديمقراطيات فى المجتمعات الصناعية . وتظهر فى هذه الدول اشكال من الأيديولوجيات الثورية الاشتراكية كرد فعل للانقسام البنائى والثقافى القائم . والديموقراطيات غير المرنة تمثلها تلك المجتمعات التى تطبق بعض المبادئ الاشتراكية ولكنها ما تزال فى مرحلة أولية من النمو الاقتصادى والسياسى . ومن أمثلتها النظم الاشتراكية فى بعض مجتمعات العالم الثالث التى تعرف قدرا من الانقسام بين جماعاتها الاجتماعية المختلفة .

( هـ ) النظم السلطوية المحافظة *Conservative Authoritarian systems* ولقد ظهر هذا النمط فى بعض المجتمعات الغربية التى قطعت شوطا فى عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية . مثل أسبانيا والبرتغال ففى هذين المجتمعين تمكنت القوى التقليدية المكونة من الكنيسة والجهاز البيروقراطى ورجال الجيش وكبار الملاك

من أن تسيطر على مقاليد القوة وأن تكبح أى شكل من المشاركة  
وأى اتجاه نحو خلق معيار عام لتوزيع القيم وكانت النتيجة أن  
سيطر على الحكم تحالف مكون من كل القوى التقليدية المحافظة  
التي تود المحافظة على الوضع القائم . وفى هذه الظروف فإن  
اهتمام النظام السياسى كان منصبا أصلا على تحقيق التكامل  
وتسخير الموارد لتنفيذ السياسات الأجنبية العدوانية ، واختفت  
بناء على ذلك أى فرصة للمشاركة السياسية من جانب الجماهير  
الا فى نطاق ضيق كما تمثل فى الحرية الممنوحة لرجال الأعمال  
والجماعات المهنية (١٢) .

( و ) النظم الشمولية Totalitarian Systems وهى النظم التى  
تسيطر عليها جماعات صفوة ثورية وتشارك كل هذه النظم فى  
أنها تستوعب وظيفة المشاركة من طريق وظيفة التكامل ،  
وتستوعب القدرة على التكيف فى العلاقات الدولية عن طريق  
التكامل أيضا ، بمعنى أن السياسات الخارجية تتجه نحو  
التوسع والضم دون التكيف . وتختلف النظم الشمولية الشيوعية  
عن النظم الفاشية فى أنها تركز أكثر على التكامل . وتمثل هذه  
النظم فى النظم السياسية الموجودة فى الكتلة الشرقية .

( ز ) الديمقراطيات المستقرة : وتضم الولايات المتحدة وبريطانيا  
والدول المؤسسة للكونولث ودول أوروبا الديمقراطية وتتميز  
هذه النظم بأنها خلقت انساقا سياسية مستقلة وأحدثت قدرا من  
الاستقلال والتوازن بين الوظائف المختلفة للنظام السياسى  
مع وجود قدر من التخصص فى البناء والثقافة المتصلة بكل .

(١٣) تحولت هذه النظم الى شكل من أشكال الديمقراطية كما حدث  
فى اسبانيا بعد فرانكو وفى البرتغال بعد سالازار .

ويخلص الموند من ذلك القول بأن الديمقراطية المستقرة أكثر كفاءة في الانجاز السياسى وفي قدراتها السياسية من النظم الأخرى . ان الاستقلال البنائى والثقافى للوظائف السياسية المختلفة تمكن النظام السياسى فى هذه الديمقراطيات من أن يعالج المشكلات السياسية بكفاءة ودون حدوث تغيرات بنائية فى طبيعة النظام . وما يميز هذه النظم عن النظم الشمولية انها قد حققت توازنا بين متخصصات النظام السياسى بحيث يستطيع ان يجد خلا لى مشكلة ، فهذا التوازن يخلق فيها مرونة لا تتوفر فى النظم الشمولية . حقيقة أن النظم الشمولية تستطيع ان تحل بعض مشكلاتها بكفاءة ، ولكن هناك بعض المشكلات تتصل بتكوين الجماعات الحاكمة والخلل الوظائف السياسية الهامة وطبيعة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات السياسية لا تستطيع هذه النظم أن تحلها بكفاءة .

يتضح من ذلك التحليل الى أى مدى يعتبر الموند النظم السياسية الغربية صورة مثالية للنظام السياسى تقاس عليه كفاءة النظم . ليس هناك خلاف على طبيعة الكفاءة السياسية للنظم الديمقراطية ، ولكن مثل هذا التحليل النمطى لا يحقق لنا فيها كائفا لطبيعة الديناميات الداخلية للنظام السياسى . وليس هناك من معنى لتلك الخصائص العامة والوظائف العامة التى يضعها الموند فى البداية على أنها موجودة فى كل المجتمعات مهما كان حجمها ودرجة تعقيدها ، فالتحليل النهائى يكشف عن أنه يفضل نمطا معينا من المجتمعات على نمط آخر حتى وأن كان هذا النمط الآخر له نفس الكفاءة فى التغلب على المشكلات التى يواجهها النظام السياسى كالنظام الشمولى على سبيل المثال .

#### ٢ - نموذج بيتر ويرسلى :

اتجه بيتر ويرسلى الى تحليل الأنظمة السياسية فى العالم الثالث دون أن يقارنها بطريقة مباشرة بنظيرتها فى الدول المتقدمة ، ولكن هذه المقارنة قائمة على أى حال . فلو وصف الذى يقدمه بيتر ويرسلى لنظم الدولة فى العالم الثالث لا يختلف كثيرا عن وصف كل من روبرت دال وجبرائيل الموند .



يقسم بيتر ويرسلي دول العالم الثالث إلى قسمين رئيسيين (١٤) :

(١) **الدول ذات الحزب الواحد** ، أو الدول الساعية إلى تحقيق التضامن Solidarist . ويظهر هذا النمط من النظم السياسية في المجتمعات التي تتوافر فيها بعض الشروط : كوجود تجانس في البناء الطبقي ، أو اختفاء الانقسامات العرقية تحت سيطرة النظام السياسي المركزي . أو وجود كلاهما معا . وهناك احتمال كبير لأن يظهر النظام السياسي ذو الحزب الواحد القوي في الدول التي خاضت نصلا عسكريا فعليا ضد الاحتلال الأجنبي ، كما هو الحال في الجزائر وكوبا وفي الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد كالصين وفيتنام . وفي مثل هذا النمط من النظم السياسية يصبح الحزب الواحد هو المعيار الرئيسي في السياسة . ويظهر شكل من التكامل بين الحزب والدولة ، وتختفى أمام سيطرة هذا الحزب الأحزاب الصغيرة لأنها لا تستطيع أن تتنافس مع الحزب الأكبر أو لأن الحزب المسيطر يمتصها وينمها من ممارسة العمل السياسي . ويكون من الصعب في هذه الظروف خلق نظام سياسي برلماني ومعارضة سياسية . فالحزب المسيطر الواحد هو الذي يحصل على أغلبية ساحقة في الأصوات .

ويدعم من دور الحزب الواحد في هذه المجتمعات الدور الذي أنيط بالدولة بعد تحقيق الاستقلال — فلقد ازداد دور الدولة في تخطيط شئون الاقتصاد ، فمشروع كمشروع السد العالي في مصر أو مشروع نهر الفولتا في غانا أو تحديث النظام الزراعي في بلد من البلدان يتطلب تمويلا ضخما وتعبئة للوارد وساطة قوية بحيث لا يمكن لأى جهة أن تقوم به إلا من خلال الحكومة ذاتها . كما كان على الدولة أيضا أن توجه الاقتصاد ككل ، وأن توجه كل المشاريع الخاصة نحو خدمة الأهداف القومية . ان كل سياسات الدولة

(١٤) انظر : Peter, worsley, The Third world. weidenfeld and nicolson London, 1964.

نتجه نحو خلق التكامل المنشود في الأهداف والمصالح ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا أثرفت الدولة على أمور عديدة ومن ضمنها الاقتصاد .

وفي مثل هذه الظروف لا توجد معارضة رسمية وشرعية تمارس من خلال مؤسسات سياسية . حقيقة أن بعض هذه النظم تسمح بقدر من الاستقلال على المستويات المختلفة والمجالات المختلفة ، ويسمح للمواطن ببعض الحقوق ، ولكن هذه الحقوق ينظر إليها دائما في ضوء علاقة الفرد بالمجموع . ولكن هذا الاستقلال لا يتم بعيدا عن سيطرة الحزب الواحد ، الذي يبني لنفسه تنظيمات تعمل كأطرافه في المجتمع من خلالها يتمكن من التطفل الى كافة جوانب الحياة الاجتماعية وعن طريقها يستمد القوة باستمرار .

#### ( ب ) النظم السياسية التعددية :

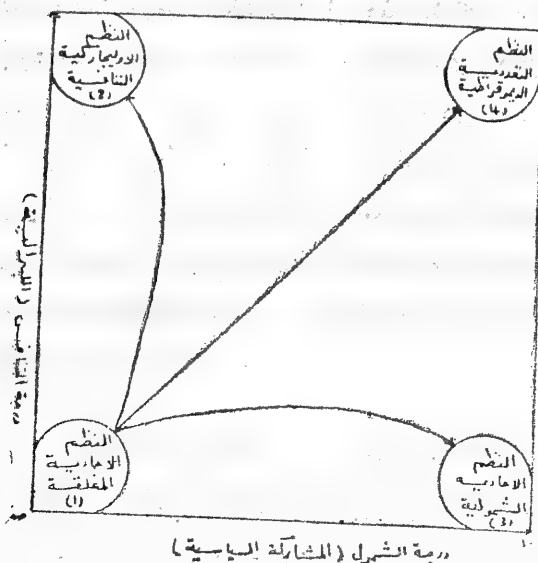
وليست التعددية هنا تقوم على توزيع القوة كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية ، وإنما تقوم على خلق توازن بين الجماعات العرقية المختلفة . ان هذا الشكل من النظم التعددية توجد بها انقسامات عرقية ، بحيث تتشكل الأحزاب السياسية حول جماعات عرقية . وتكون النتيجة هي شكل من اشكال الحكومة الفيدرالية . ان مثل هذه الحكومة تكون لها دساتير فيدرالية ( دستور لكل جماعة عرقية ) وأحزاب تمثل اقليما معينة أو قبيلة معينة أو جماعة عرقية معينة ، ومن ثم فهي حكومة تقوم على التعدد وتمثل مثل هذه النظم اندونيسيا وكثير من دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا .

وقد يوجد مثل هذا النظام التعددي في المجتمعات الأكثر تقدما التي توجد فيها اختلافات ثقافية ، وينعدم فيها الاتصال بين الجماعات المختلفة ، وتعاني في نفس الوقت من تناقضات موروثة من فترة ما قبل الاستقلال . ويمثل هذه المجتمعات الرند التي حدثت الانقسامات السياسية فيها منذ عام ١٩٦٤ . بناء على اختلافات اللغوية بين المقاطعات المختلفة .

ومثل هذه النظم السياسية تظل تعددية عرقية بهذا الشكل الى أن يتحول المجتمع الى مجتمع طبقى ، بمعنى أن يتطور المجتمع بحيث تنصهر الجماعات العرقية فى طبقات . وفى هذه الحالة فان النظام السياسى قد يتغير ليصبح نظاما قائما على تعدد الأحزاب التى تمثل مصالح مختلفة دون أن تمثل جماعات عرقية أو اقليمية أو قبلية . وهى فى هذه الحالة تقترب من النموذج السياسى لاجتمعات الغربية الديمقراطية .

### ٣ - نموذج روبرت دال :

اهتم روبرت دال Dahl فى كتابه بعنوان « النظام التعددى : المشاركة والمعارضة » (١٥) بتطوير نموذج للمقارنة بين النظم السياسية المختلفة وفقا لمتغيرين أساسيين : الأول درجة الليبرالية Liberalization التى يسمح بها النظام السياسى ، أو درجة المنافسة العامة Public Contestation والثانى : درجة شمول النسق السياسى واحتوائه لأفراد ، أى درجة المشاركة السياسية للأفراد ، وبناء على هذين المتغيرين فرق روبرت دال بين أربعة أنماط سياسية من النظم السياسية تقع بينها أنماط عديدة أخرى . وقدم هذه الأنماط بصورة بيانية فى الشكل التالى :



R. A. Dahl, Polyarchy : participation and opposition, انظر (١٥) ya'e university press, 1971.

لفهم هذا النموذج سنبدأ من النمط الموجود في الركن الأيسر من أسفل .  
هذا النظام يمثل خطأ لانظام السياسى لا يعرف أى درجة من الليبرالية  
ولا المشاركة ، انه نظام مغلق يقوم على سيطرة قلة قليلة العدد من الأفراد .  
وعندما يظهر تغير في اتجاه السهم رقم ( ١ ) فان النظام السياسى يحقق  
قدرا من الليبرالية مقصورة على التنافس بين جماعات القلة ( الجماعات  
الأوليغاركية ) دون أن يسمح بمشاركة عدد كبير من الأفراد في صنع السياسة .  
ويطلق دال على مثل هذا النمط التى تسيطر فيه الجماعات الأوليغاركية  
المتنافسة *Competitive oligarchies* أما اذا حدث تغير في اتجاه السهم  
رقم ( ٢ ) فان النظام الأحادى المغلق يظل أحاديا ولكنه يستوعب عددا كبيرا  
من الأفراد في نطاق المشاركة السياسية . ان التغير هنا يتجه نحو مزيد  
من الشعبية دون أن يتغير الطابع الأحادى للنظام . ومثل هذه النمط يطلق  
عليها دال النظم الأحادية الشمولية *inclusive hegemonies* أما اذا تحرك  
التغير في اتجاه السهم رقم (٣) فان المجتمع يحقق أعلى درجة من الليبرالية  
وأعلى درجة من المشاركة — وهذا هو النمط الديموقراطى الذى تمثله  
المجتمعات الديمقراطية . ولما كان دال يعتقد بأن المشاركة الكاملة والليبرالية  
الكاملة لا تتحقق لأى نظام فقد أطلق على هذا النمط النظم المتعددة الجماعات  
polyarchies

وتمثل هذه الأنماط الأربعة من النظم السياسية أنماطا مثالية ، يمكن  
أن يقاس عليها أى نظام سياسى . ويمكن أن تتوزع النظم السياسية في  
المنطقة الفراغ في وسط هذا الشكل ويقاس درجة الليبرالية والمشاركة  
السياسية وفق اقتراب النظام من أى نمط من هذه الأنماط الأربعة . وقد  
صنف دال بنفسه النظم السياسية في العالم وفقا للمعيارين اللذين اتخذهما  
أساسا للمقارنة بين النظم . وكانت النظم الديموقراطية الغربية هى أقرب  
النظم الى النظم الديموقراطية ، وكانت نظم العالم الثالث أقرب الى النظم  
الأوليغاركية والنظم الأحادية ، بينما كانت النظم الاشتراكية أقرب الى النظم  
الأحادية الشمولية .

والواضح من هذه النماذج جميعها أنها تتفق والقضايا التي تنطلق منها نظرية التحديث ، رؤيتها لطبيعة النظم السياسية في العالم الثالث ، وهى أولا تنظر الى هذه النظم فى ضوء النموذج المثالى للتحديث فى المجتمعات الغربية ، وهى ثانيا تشخص خصائص هذه النظم على أنها تقع على درجات مختلفة من سلم التطور السياسى غير أن أى منها لم يصل بعد الى النموذج المثالى الغربى ، وهى ثالثا تتضمن القول بأن الطريق الى مزيد من فاعلية نظام الدولة وشرعيته هو السعى الحثيث نحو تبنى النموذج الغربى وهو امر يساعد على مزيد من علاقات التعاون بين دول العالم الثالث والدول الغربية فمثل هذا التعاون هو الذى يكسب هذه الدول صفات المجتمعات الغربية . ولكن كيف الطريق الى ذلك ؟ اذا كان على المجتمع النامى ان يمر بعماية تنمى وتحديث لكى يحقق هذا الهدف ، فان نظامه السياسى ايضا يجب ان يخبر نفس العملية . وتصبح التنمية السياسية هى الطريق المعبود الى تحقيق حداثة النظام السياسى .

#### خامسا - التنمية السياسية : طريق الحدائة :

أصبح مبحث التنمية السياسية Political Development مبحثا أساسيا داخل نظرية التحديث . ولا يوجد اتفاق واضح بين الدارسين على ما هو المقصود بالتنمية السياسية . ونستعرض فيما يلى المواقف المختلفة فى تعريف التنمية السياسية كما لخصها لوسيان باى (١٦) Le pye :

١ - التنمية السياسية هى عملية خلق النظام السياسى الفعال القادر على التعجيل بعملية النمو الاقتصادى . التنمية السياسية فى هذه الحالة هى أحد مستلزمات التنمية الاقتصادية ، بحيث لا يمكن للأخيرة أن تتحقق بدونها . وبحيث تصبح الوظيفة الأساسية للنظم السياسية

Lucian W. pye, «The concept of political development» (١٦)

Annas of thle American Academy of political and Social Sciences. vol. 358. March. ١965, pp. 1-14.

هو تحويل الاقتصاد الراكد التقليدى الى اقتصاد دينامى له قدرة على النمو الذاتى . ويفترض أصحاب هذه الوجهة من النظر أن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة وأن السياسة قد تعطل النمو الاقتصادى وقد تعجل به ، ومن ثم فإن أية تغييرات نحو الأفضل فى النظام السياسى سوف تنعكس بدورها على النظام الاقتصادى .

٢ - محاولة تقليد النموذج السياسى القائم فى المجتمعات الصناعية ، بخلق نظام سياسى دى حكومة مسئولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة التى تهدد المصالح الحيوية للمجتمع أو حتى لقطاع منه ، مع فرض قيود على سلطات الدولة ، واستيعاب القيم المتضادة للإدارة والإجراءات القانونية ، وفهم السياسة على أنها إجراء لحل المشكلات وليست قيمة فى حد ذاتها ، أنها أداة لتحقيق الرفاهية للشعب وليست صراع على السلطة والمصالح ، وقوى كل هذا لا بد من الرضاء دعائم النظام السياسى على أساس مشاركة الجماهير .

٣ - التنمية السياسية هى تعادى للنموذج الغربى مع قبول فكرة أن التنمية السياسية هى فى نفس الوقت تحديث سياسى . التنمية السياسية عملية لا تنفصل عن عملية التحديث .

٤ - التنمية السياسية هى محاولة لخلق الأمة - الدولة nation - state

بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسى والممارسة السياسية . ويعنى ذلك أن التنمية السياسية هى بتر لأشكال النظم السياسية القديمة القائمة على نظم الامبراطورية أو النظم القبلية أو النظم العرقية أو حتى النظم الاستعمارية . أن بناء الدولة - الأمة - يجب أن يقوم على انقراض كل هذه النظم بفرض نظام واحد يجب هذه النظم جميعها بحيث تنشأ فى ظله الدولة - الأمة الجديدة - وتقوم هذه الوجهة من النظر على افتراض أن المجتمعات التقليدية كانت مجتمعات مفككة سياسيا تعرف شكلا من أشكال الانقسام السياسى بناء على



الروابط القبلية أو العرقية . وإذا كان التحديث هو عملية لخلق التكامل بين هذه الأقسام المختلفة ، فإن التكامل لا يتم إلا بإنشاء دولة - أمة حديثة لها نظام سياسى واحد يجمع كل هذه الشئات المتناثر من الأعراف والنظم السياسية .

٥ - ويهتم أصحاب الاهتمامات الادارية والقانونية بالتنمية السياسية كعملية لخلق الأسس القانونية والادارية التى يمكن بناء عليها تنظيم المجتمعات التقليدية التى تحل محل الاعراف التقليدية المتفرقة التى تحكم كل جماعة على حدة . ويقوم هذا التعريف على افتراض أن قيام دولة حديثة لا يمكن أن يتم إلا اذا تحقق للدولة سيادة كاملة على كافة الجماعات التى تدخل فى نطاق البقعة الجغرافية للدولة . ومثل هذه السيادة لا يمكن أن تتم اذا كان لكل جماعة اقليمية ولكل قبيلة الاعراف التى تنظم حياتها وتنظم أسلوب حل النزاع داخلها ، وإذا كان لكل جماعة أسلوب مختلف فى تنظيم السلطة داخل الجماعة . ان السيادة الكاملة تشترط أن تخضع كافة الجماعات لنظام قانونى واحد ولأسلوب ادارى واحد . وذلك فان التنمية السياسية للمجتمعات التقليدية يجب أن تقوم على خلق مثل هذا النظام القانونى والادارى الذى يتحقق من خلاله السيادة الكاملة للدولة ويصبح أساسا لشرعيتها واستقرارها .

٦ - تعنى التنمية السياسية عند البعض التعبئة السياسية للجماهير Political mobilization of masses لدفعها الى مزيد من المشاركة السياسية . ويقوم هذا التعريف على افتراض أن السياسة فى المجتمعات التقليدية تحتكرها فئة قليلة العدد من الناس ، تخضع لها الجماهير خضوعا لا طوعيا . وفى هذه الحالة فان المجتمع الحديث لا يمكن أن ترسى دعائمه إلا اذا شارك أكبر عدد ممكن من الأفراد فى صياغة الأسلوب السياسى الملائم وفى حماية صنع القرار فى المجتمع . ان خلق المواطن الفعال المشارك هو الهدف الرئيسى للتنمية السياسية ،

فماذا كان الأفراد في المجتمعات التقليدية لا يشاركون في السياسة بقدر ما يملكون القرارات الصادرة اليهم من أعلى فان هؤلاء الأفراد لابد ان يتحولوا من خلال التعبئة السياسية — أى دفع الأفراد الى المشاركة وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة — الى مواطنين يشاركون في العملية السياسية بفاعلية . وكلما تزايد عدد الأفراد اللذين يشاركون في السياسة كلما تحول المجتمع خطوة نحو نموذج المجتمع الحديث .

٧ — تعنى التنمية السياسية بناء الديمقراطية أى ان التنمية السياسية تحدث كلما استطاع النظام السياسى بناء المؤسسات الديمقراطية وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية . ويقوم هذا الرأى على افتراض ان التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن ان تتحقق فى ظروف القهر الذى يشهدها النظام التقليدى ، ولذلك فان الخطوة الأولى فى تحقيق التطور الاقتصادى السياسى لابد وان تأتى من رفع أشكال القهر هذه واحلالها بنظم ديموقراطية ايا كان شكل الممارسة الديمقراطية .

٨ — ويرى آخرون ان الديمقراطية لا تتلائم مع ظروف التغير الاجتماعى السريع ، ولذلك فانهم يتبنون الرأى القائل بأن التنمية السياسية يجب ان تنتج نحو خلق الاستقرار السياسى والاجتماعى . ولا يمكن ان يتم خلق هذا الاستقرار الا من خلال نظام سياسى مستقر قادر على ان يوجه عمليات التغير الاجتماعى ويخطط لها . فليس لها ان تحدد طبيعة هذا النظام ، فقد يكون ديموقراطيا أو غير ديموقراطى ، المهم انه يجب ان يكون له من القوة ومن الشرعية ما يمكنه من ضبط عملية التحول وتوجيهها فى المسار الصحيح .

٩ — التنمية السياسية هى شكل من أشكال التعبئة والقوة ، بمعنى انها تستهدف خلق نظام سياسى فعلى وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية . وفى هذه الحالة فان الحكم على النظام السياسى

لا يتم وفقاً لدرجة ديموقراطيته أو استقراره وإنما يتم في ضوء درجة القوة التي يتمتع بها النظام السياسى في عملية تحديد الأهداف الجماعية وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف .

١٠- وأخيراً فإن هناك وجهة نظر ترى أن التنمية السياسية ما هي إلا جانب واحد من عملية متكاملة للتغير الاجتماعى . فلا يمكن أن تتحقق التنمية السياسية دون حدوث تغيرات في كلغة عناصر الثقافة .

وبالرغم من اختلاف هذه الآراء في ظاهرها إلا أن هناك خطاً عليها يربط بينها جميعاً فإذا ما وضعنا أيدينا على خصائص النسق السياسى الذى يحقق عملية التنمية السياسية فيسوف نرى أن هذه الخصائص تمثل نفس الخصائص التى تميز النظم السياسية في المجتمعات الغربية الديموقراطية . ويؤكد لنا ذلك إلى أى مدى تفهم النظم السياسية في مجتمعات العالم الثالث في ضوء صورتها المثالية الموجودة في الغرب - ولقد حاولت لجنة الدراسات السياسية المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية في جامعة برنستون أن تستعرض الآراء المختلفة في عدد من الموضوعات الأساسية المتضمنة في عملية التنمية السياسية (١٧) فحددتها في ثلاثة أبعاد أساسية هي :

البعد الأول : خلق روح المساواة والاتجاهات المدعمة لمبدأ المساواة وطالما تحققت هذه المساواة فائها سوف تؤدي بالتالى إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار السياسى وإلى مزيد من الديموقراطية ، كما أنها سوف تؤدي إلى المستوى الاجتماعى العام إلى خضوع كل الأفراد في المجتمع لنفس القواعد والقوانين دون وجود أى استثناءات وفي هذه الحالة فإن التوافد إلى احتلال المناصب السياسية يخضع لمعايير الانجاز ولا يخضع بأي حال من الأحوال للخصائص المتوارثة التى تسود في المجتمع التقليدي .

(١٧) نشرت هذه الآراء في كتاب بعنوان :

The Political System and political development. Princeton university press.

البعد الثانى : الاقتدار السياسى ، بمعنى خلق النظام السياسى القادر على أن يخرج قرارات سياسية فعالة من ناحية وعلى أن يؤثر تأثيرا فعالا فى الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى . ويتطلب الاقتدار السياسى وجود حكومة منجزة تعمل فى ظروف تهيب لها تحقيق الانجاز المناط بها . وباختصار فان الاقتدار السياسى يعنى الانجاز والفاعلية .

البعد الثالث : تباين وتخصص النظم السياسية . بمعنى أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة ، وأن يكون هناك تقسيم عمل داخل الجهاز الحكومى ، بحيث لا تضىف وزارة من الوزارات على تخصصات وزارة أخرى ، وأن تكون الأدوار السياسية متخصصة . ولهذا يحقق النسق تباينا واستقلالاً نسبيا عن الانساق الأخرى كما يحقق فى داخله تباينا واستقلالاً بين مكوناته الرئيسية . ولا يعنى ذلك أن النظام السياسى يكون مفتتا من الداخل أو منعزلا عن البناء الكلى للمجتمع ، وفى بناء النسق السياسى بخاصة .

يمكن أن تقيم من هذه الأبعاد الثلاثة نمطا مثاليا للنظم السياسى ، ويعتقد الدارسون هنا أن هذه الأبعاد هى نفس الأبعاد المميزة للنظم السياسى فى الديمقراطيات المستقرة فى الغرب . وبذلك تصبح عملية التنمية السياسية هى العملية التى من خلالها تكتسب النظم السياسية فى العالم الثالث سمات النظم السياسية فى المجتمعات الغربية .



# الفصل الثاني

## مفهوم الدولة والعلاقات الدولية

### نظرية التبعية

#### مقدمة :

يحاول هذا الفصل أن يتتبع بشكل عام الاسهام الذي قدمته نظرية التبعية في تعريف مفهوم الدولة ، وفي فهم طبيعة العلاقات الدولية . ولما كانت بقية فصول هذا الكتاب ستركز على تفاصيل اسهام نظرية التبعية في دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع في اطار النسق الرأسمالي العالمي ، فإن هذا الفصل يعد مدخلا ضروريا لفهم هذه التفاصيل . ومن ناحية أخرى فإنه يقدم للقارئ بدءاً التصور النظري المغاير لتصورات نظرية التحديث التي عرضنا لها في الفصل السابق . وتحقيقاً لهذه الغاية فسوف نقصر الحديث هنا على تقديم فكرة سريعة عن قضايا نظرية التبعية ، واسهامها في تعريف مفهوم الدولة في العالم الثالث وفي تقديم فهم جديد لطبيعة العلاقات الدولية . وتحقيقاً لهذه الغاية أيضاً فسوف نحاول أن نقارن بين اسهام نظرية التبعية في هذا المجال واسهام نظرية التحديث ، لكي تتبدى لنا طبيعة الفروق الجوهرية بين كليهما .

#### أولاً — قضايا نظرية التبعية : اطلالة عامة :

تنطلق نظرية التبعية من فكرة محورية تعاند الفكرة التي تقوم عايتها نظرية التحديث أي معاندة . فإذا كانت نظرية التحديث ترجع التخلف الذي تعيش فيه بلدان العالم الثالث الى طبيعة الثقافة التقليدية الجامدة لشعوب هذه البلدان ، وعدم الاحتكاك المكثف بالثقافة الغربية الحديثة الى الدرجة



التي يمكن معها التغلب على عقبات التنمية التي تفرزها الثقافة التقليدية السائدة في هذه المجتمعات ، اذا كانت نظرية التحديث تقرر كل هذا فان نظرية التبعية تقرر بداءة ان مثل هذا الاحتكاك المكثف كان موجودا وما يزال وهو واقع تاريخي وحاضر ، ولكنه لم يفرز تغيرا ولا تنمية وانما أدى الى تكريس التخلف وتدعيمه . لم يؤد هذا الاحتكاك الى أن يتحول المجتمع التقليدي الى مجتمع حديث او حتى الى صورة قريبة من هذا المجتمع الحديث ، بل أدى — على العكس من ذلك — الى ظهور نمط من التغير هو التخلف بعينه . لقد أدى الى ما يسميه البعض « بتمية التخلف » في الدول التابعة (١) .

ويرجع السبب في ذلك الى أن العلاقة بين الدول المتخلفة ( الدول التابعة ) والدول الرأسمالية ( دول المركز ) لم تكن بحال علاقة متكافئة . لقد كانت وما تزال علاقة غير متكافئة تستغل فيها الدول القوية الدول الضعيفة التابعة . ومن هنا فقد ظهر في العلاقات الدولية شكل من أشكال الخضوع والسيطرة ، الخضوع من جانب الدول التابعة والسيطرة من جانب الدول الرأسمالية . وهنا تحول العالم الى مراكز وتوابع ، واشباه توابع تقوم بدور وسيط بين المراكز والتوابع .

فالتطور التاريخي للعالم لم يتح لكل مجتمع أن يتطور تطورا داخليا مكتملا بذاته ، ففي لحظة من لحظات تاريخ الرأسمالية كان لابد لها أن تزحف على المجتمعات الأخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . لقد

---

(١) كان فرانك هو أول من قدم هذا المفهوم ، وكانت كتاباته من أكثر الكتابات التي روجت لفكرة التبعية التي ظهرت في أعمال بول باران وبول هوبزيتي .

انظر عرضا لتطور نظرية التبعية وأهم دعائها في المصدرين التاليين :  
السيد الحسيني ، **التنمية والتخلف** : دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، أحمد زايد ، **البناء السياسي في الريف المصري** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

أخضع النظام الرأسمالى النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وبدأ يسخر هذه النظم لانتاج فائض يتم نقله باستمرار الى مركز العالم الرأسمالى . وبهذه الطريقة أصبحت العلاقة بين المركز الرأسمالى وتوابعه علاقة غير متكافئة . ويحكم هذه العلاقات نظام لتقسيم العمل الدولى تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمى بالمراكز وأشباه التوابع والتوابع ( بدور اقتصادى وسياسى معين (٢) .

ويعمل البناء الطبقي والسياسى فى المجتمعات التابعة على تدعيم هذه العلاقات وتوطيدها . فالبرجوازية الرأسمالية العالمية التى زحفت على دول العالم الثالث حاولت أن تشجع قيام برجوازيات محلية تابعة تشاركها فى جزء قليل من الفائض ولكنها تبذل فى مقابلة كل الطاقة لتدعيم أواصر التبعية والتخلف فى المجتمع التابع . وتعمل البرجوازية العالمية والبرجوازيات المحلية لا على خلق الأنشطة الاقتصادية التى تسهم فى تحقيق التنمية وإنما على تدعيم الأنشطة التى يترتب عليها أعلى قدر من الفائض يتم نقله الى الدول الرأسمالية الغربية . ولذلك فإن شكل التنمية الذى يظهر فى بلدان العالم الثالث هو شكل من التنمية الرثة أو التنمية التابعة التى لا تتجه نحو خلق استقلال وطنى بقدر ما تتجه نحو تدعيم أواصر التبعية (٣) .

(٢) ظهر مفهوم أشباه التوابع ومفهوم النسق الرأسمالى العالمى من خلال الدراسات التى قدمها عما نويل والشتين وتلاميذه . انظر

E. wallerstein *Modern world System*, Academic Press new York. 1974.

وقد صدر الجزء الثانى من هذا الكتاب عام ١٩٧٩ .  
ويطور والشتين وتلاميذه تحليله للنسق العالمى من خلال علاقاته التبعية فى اثنتين من المجلات العلمية الشهيرة . الأولى قومية وساهمت نفسها فى تخليق فكرة النسق العالمى عند والشتين وهى مجلة *Annals* والثانية حررها والشتين نفسه — منذ عام ١٩٧٧ بعنوان *Review*

(٣) ظهر مفهوم التنمية الرثة فى كتاب فرانك الصائد عام ١٩٧٢ بعنوان : البرجوازية الرثة والتطور الرث .

## ثانياً — تعريف الدولة :

اشتقت نظرية التبعية تعريفها للدولة من تطوير للنظرية الماركسية في الدولة . والمعروف أن النظرية الماركسية في الدولة — والتي تهتم بالأساس بالدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة — تقوم على فكرتين أساسيتين : الأولى هي أن الدولة ما هي الا جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية ، والحكومة ما هي الا لجنة لادارة شئون هذه الطبقة . ويشير مفهوم القوة السياسية وفقا لهذا الفهم الى أشكال السيطرة المنظمة التي تمارسها طبقة معينة لتهزم الطبقة الأخرى . أما الفكرة الثانية فتتضمن في أن الدولة تحت ظروف معينة في المجتمع الرأسمالي قد تحقق قدرا من الاستقلال عن كافة الطبقات وتصبح القوة الأساسية المؤثرة في المجتمع دون أن تكون أداة تستخدمها طبقة معينة . ولقد اتخذ ماركس من الدولة البونابرتية نموذجا لتدعيم هذه الفكرة (٤) . ولكن مهما حاولت الدولة هنا تحقيق الاستقلال عن الطبقات في المجتمع ، فإن الظروف التي تعمل فيها تفرض أن تكون حامية لمصالح الطبقة المسيطرة على أي حال (٥) .

ولقد تطور هذان المفهومان للدولة لدراسة الدولة في المجتمع الرأسمالي كما اثرننا قبل قليل . ولكن طرح القضيتين على هذا النحو هو الذي أدى الى ظهور الحوار المكثف الذي شهدته فترة السبعينات حول الدولة في المجتمع الرأسمالي (٦) .

(٤) الدولة البونابرتية نسبة الى تشالز لويس نابليون بونابرت ( نابليون الثالث ) الذي كان رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية منذ ديسمبر عام ١٨٤٨ وحدث في ديسمبر عام ١٨٥١ أن أحدث انقلابا في السلطة ونصب من نفسه امبراطورا وظل حاكما امبراطوريا لها حتى عام ١٨٧٠ . ولقد كتب ماركس حول نظام لويس بونابرت مقالا شهيرا بعنوان :

The Eighteenth Foumair of Louis Bonapart,  
(٥) أنظر : R. Miliband, «Marx and the state» in Miliband and  
sanville (eds.) the socialist Register, 1965.

(٦) أنظر تلخيصا لهذا الحوار — في المصدر التالي  
Bob Jessop, The capitalist state, Martin Robertson, Oxford, 1932.

ولقد انعكس هذا الحوار على منظرى التبعية . فنجد انهم لم يشككوا منه تعريفهم الدولة فحسب ، بل دفعهم هذا الحوار الى مزيد من الاهتمام بطبيعة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية التابعة . ويعد تعريف الدولة الذى تطور فى الكتابات الماركسية الكلاسيكية مقبولا الى حد ما لدى منظرى التبعية . فالدولة ما هى الا مجموعة من الأجهزة السياسية الفوقية فى تكوين اجتماعى معين . انها نتاج المجتمع فى مرحلة من مراحل تطوره ، تلك التى تظهر فيها التناقضات الداخلية وتتضح فيها التعارضات بين المصالح ومن ثم بين الطبقات . والدولة بذلك ترتبط بنمط انتاج معين ( النمط المسيطر فى الفترة التاريخية ) تعمل على تدعيمه وتقويته حتى وان لم تبد تحيزا ظاهرا لأى من الطبقات المكونة للمجتمع .

واللدولة مجموعة من الخصائص بصرف النظر عن نمطها وعن نمط الانتاج الذى يشكلها . تتخصر هذه الخصائص فى (٧) :

١ - انها تمارس السلطة وفقا لمبدأ السيادة على اقاليم معين وليس وفقا لتنظيم قرابى أو عشائرية بدائية ( الدولة هنا نظام للسلطة يختلف عن هذين النظمين ويتجاوزهما ) .

٢ - أنها تقيم انفسها قوة عامة مستقلة ، وهى تجهز نفسها بجهاز عسكري قوى مستقل عن سكان المجتمع الذى توجد فيه .

٣ - وهى تفرض شكلا من أشكال الضريبة على المواطنين لتدعيم قوتها وللانفاق على شئون الادارة .

٤ - وهى تعمل من خلال مجموعة من الموظفين الرسميين يمتلكون ما للدولة

(٧) أنظر :

B. Patanker and G. Omwtdt, «The Bourgeois state in Postcolonial social formation» Economic and Political weekly, Vol. XII. No. 53. 1977, p. 2167.

من قوة عامة يتربعون بها على عرش المجتمع ( مدعين بذلك أنهم يعملون في صالح المجتمع ككل في ضوء اطار من الشرعية ) .

وتوجد هذه الخصائص جميعا في أى دولة ، ويكون الخلاف بين دولة وأخرى في درجة وطبيعة السيادة ، وحجم القوة المسلحة ، ونمط الادارة والضرائب . والواقع أن هذا التعريف للدولة قد لا يبدو مختلفا عن تعريف ماكس فيبر للدولة بأنها « احتكار شرعى لاستخدام القوة في نطاق قطعة محددة من الأرض » . ولكن اذا ما ربطنا بين هذه الخصائص وبين ما نكر في البداية عن ارتباط الدولة بنمط الانتاج وبالتعارض الطبقي في المجتمع ينكشف لنا الفرق بين الصياغة الماركسية والصياغة الفيبرية لمفهوم الدولة . الدولة هنا ليست مفهوما مجردا مقطوع الصلة بالتاريخ . انها واقعة تاريخية تنشأ عندما تتوافر ظروف تاريخية معينة ، وتتشكل في ضوء معطيات تكوين اجتماعى معين . وبذلك يمكن القول بأن ارتباط الدولة بوجود التعارض الطبقي في المجتمع هو ما يفرق بين الصياغة الماركسية للدولة والتي تأثرت بها نظرية التبعية وبين الصياغة الفيبرية والتي تأثرت بها نظرية التحديث .

ولا يختلف الباحثون في نظرية التبعية كثيرا مع الصياغة الماركسية لمفهوم الدولة ولكنهم يؤكدون بشكل واضح وصريح على أن نظام الدولة في المجتمعات التابعة يخلف عن نظيره في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، ويؤكدون أيضا على الارتباط الوثيق بين نظم الدولة وبين البناء الاجتماعى . فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعى تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولى ، ولذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولى من ناحية أخرى ولنستعرض معا رأى اثنين من المهتمين بدراسة الدولة التابعة لنرى الى أى مدى يعتبر هذا الافتراض صادقا .

الدولة كما يذهب ريموند دوفال R. Duvall وجون فريمان J. Freeman هي مجموعة من الأجهزة الادارية التى تمثل كيانا متسقا Coherent

totality . وهى بذلك تختلف عن الحكومة ، أن تلك الأخيرة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون أعلى المناصب فى السلطة المركزية ، ويكون بيدهم سلطة اصدار القرار داخل النظام السياسى . فالحكومة ما هى الا جهاز لاصدار القرار داخل الدولة . أما الدولة فهى تضم مجموعة من نظم الحكم الثابتة نسبيا . فهى تجمع بين الجهاز البيروقراطى العام والجهاز الادارى فى كل واحد . والدولة ليست مجموعة من الكيانات والأجهزة الطوعية التى توجد مستقلة عن البناء الاجتماعى ، ولكنها ترتبط بالاقتصاد والمجتمع ارتباطا تاريخيا . أنها مجموعة من الأجهزة الفوقية التى تعكس المبادئ التى يقوم عليها التنظيم الاجتماعى للمجتمع . ومثل ذلك يمكن أن يقال عن أهداف وقدرات وتوقعات الدولة ، فكلها نواتج تاريخية للبناء الاجتماعى وللأسس الاجتماعية التى تقوم عليها الدولة ( كالطبقات وأسس الشرعية ) . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن تكون العلاقة بين الدولة والمجتمع علاقة ميكانيكية تتأثر بها الدولة دون أن تؤثر . فالبناء الاجتماعى والأسس الاجتماعية التى تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها التى تفرض عليها أن تتدخل فى توجيه مسار الحياة الاجتماعية . فتدخل الدولة يؤثر بشكل جدلى تاريخى مستمر فى البناء الاجتماعى . وبناء على ذلك فإن الدولة لا يمكن أن تفهم الا فى اطار بناء اجتماعى معين وفى ظروف تاريخية معينة . كما أن البناء الاجتماعى لا يمكن أن يفهم الا فى ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات داخله . ويجب أن يتم فهم العلاقة التاريخية بين الدولة والبناء الاجتماعى فى ضوء الاعتبارات الآتية (٩) :

١ — يجب أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن بناء المجتمع والدولة فى الماضى ،

(٨) أنظر : R. Duvall and L. R. Freeman, «The state and Dependent Capitalism», *International Studies Quarterly*, Vol. 25. No. 1. March. 1981. p. 106

(٩) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

وما تعرض له من تغيرات ، هو الذى يشكل بناء الدولة والمجتمع في الحاضر . فلكي نتعرف على الدور المعاصر للدولة ، يكون من الضروري أن نتعرف على القوى التاريخية التى شكلت كليهما في الماضى . الدولة هنا ليست منقطعة الصلة بالتاريخ ، وإنما هى نتاج له ولا يمكن أن تدرس بدون الرجوع اليه .

٣ — يجب أن تقوم نظرية الدولة على ادراك حقيقة أن أفعال الدولة هى من نوع الأفعال المقصودة أو الارادية . لا يعنى ذلك الدولة جهازا لاصدار القرارات أو أنها فاعل يسعى لتحقيق هدف معين . وإنما يعنى أن سلوك الدولة لا يخلو من القصدية ، حتى وإن كانت قصدية موجهة . فكل جهاز من أجهزتها يحقق هدفا معينا إذا ما نظرنا اليه مستقلا عن الأجهزة الأخرى . وجماع هذه الأجهزة في كليتها هو الذى يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة .

٤ — أن تحليل هيكل نظم الدولة وادوارها يجب أن يتم في ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الاجتماعية من ناحية ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى . فالدولة لا تتدخل في شئون الاقتصاد والمجتمع بصدد أمور تتصل بالدولة فحسب بل تتصل أيضا بجوهر شئون الاقتصاد والمجتمع . كما أن الدولة في حد ذاتها تتشكل وفقا للعلاقات الاجتماعية السائدة بها في ذلك العلاقات الاجتماعية للنتاج .

والواضح من هذا التحليل أن تعريف نظرية التبعية للدولة يتفق في خطوطه العريضة مع التعريف الماركسى الذى قدمناه في صدر هذه الفقرة . ولكن لا يعنى ذلك القول بأن منظرى التبعية والتخلف قد طبقوا هذا التحليل تطبيقا ميكانيكيا على المجتمعات الرأسمالية المتخلفة في العالم الثالث ، ذلك أن هذا التحليل قد ظهر أصلا لدراسة الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . لقد أخذ منظرو التبعية والتخلف هذا المفهوم للدولة ووضعوه في

سياق الظروف التاريخية للمجتمع التابع . ولذلك فإنه من الضروري أن نحفظ في أذهاننا بالاطار العلم لنظرية التبعية ونحن نتأمل مدخاها لتعريف الدولة . فاذ كانت هناك مقولات علمة تصدق على الدولة سواء في المجتمعات الرأسمالية التابعة ، فان الدولة في تلك الأخيرة لها سماتها التاريخية الخاصة .

ويبدو أن السمة التاريخية الخاصة التي تميز الدولة في المجتمع التابع تنحصر في أن علاقتها بالمجتمع ودورها فيه يتحددان في ضوء ظروف التبعية . فالنشاط الاقتصادي في المجتمع التابع وبناء العلاقات الاجتماعية داخله يتحددان وفتا لعميات تتم في مكان آخر من النسق العالى ( في دول المركز الرأسمالى ) . وإذا كان الأمر كذلك فان طبيعة الدولة ودورها في تنظيم العملية الاقتصادية وتدخلها في شئون الاقتصاد والمجتمع لا يتم في ضوء ظروف داخلية تلقائية بل تؤثر فيه بشكل واضح الظروف الخارجية المرتبطة ببناء النسق الرأسمالى العالى . وفضلا عن ذلك فان الأبنية الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم عليها في المجتمع التابع تعتبر أبنية وسيطة . فالدولة التابعة تستمد الدعم والتأييد من الخارج ، كما أن بناءها يتأثر بالأسس المادية الموجودة في مجتمعات المركز ، فهى مثلا لاتستمد شرعيتها من تأييد الطبقة البرجوازية المحلية فحسب ولا من الأسس الداخلية للشرعية وإنما تستمدها أيضا من تأييد البرجوازية العالمية ومن الأسس الاجتماعية التى يقوم عليها تقسيم العمل الدولى . بل يمكن القول بأن الطبقة البرجوازية المحلية والأسس الاجتماعية الداخلية تتحددان في ضوء الظروف الأوسع للنظام الرأسمالى العالى . ان الدولة التابعة هى دولة يساهم النسق الرأسمالى العالى في تشكيلها ، وهى تبقى وتستمر في الوجود بفضل تدعيم هذا النسق واستمراره .

وبناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعى ويتأثر به .  
غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست علاقة مباشرة ، ومن ثم فان الرابطة التى تربط الدولة بالمجتمع ليست رابطة تكاملية مباشرة . فالبناء الاجتماعى



التابع هو أصلا بناء وسيط لأنه يتشكل في ضوء ظروف خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف الخارجية . والدولة التابعة بدورها تعتبر بناءا وسيطا لا يمارس تأثيره على البناء الاجتماعى بشكل مباشر وانما من خلال علاقة التبعية القائمة وعند هذه النقطة نجد أن ما يميز تحليل بناء الدولة في المجتمع التابع عن نظيره غير التابع اننا في المجتمع التابع نكون بصدد علاقة بها أطراف ثلاثة : الدولة ، والبناء الاجتماعى الداخلى ، والبناء الاجتماعى للنظام الرأسمالى العالمى . وينطبق هذا المبدأ على تحليل أى وحدة من وحدات النظام العالمى : المراكز والتوابع واشباه التوابع ، ومن ثم فانه يمكن أن ينطبق على تحليل بناء الدولة في كل هذه الوحدات . فالعلاقة الجدلية بين هذه المستويات التحليلية هى التى تحدد مدى قوة الدولة ، وأدوارها وعلاقتها بسلطات وبالبناء الاجتماعى بشكل عام في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالى . وتتضح لنا هذه الفكرة اذا ما تعمقنا قليلا في دراسة العلاقة بين نظام الدولة واشكال الانتاج في المجتمعات التابعة .

لعل الفكرة الأساسية التى نهضت عليها نظرية التبعية ترتبط بتعريفها للرأسمالية على نحو يختلف عن التعريف المألوف في النظرية الماركسية التقليدية فالرأسمالية ليست نموًا في أساليب الانتاج يؤدي إلى أن تتحول قطاعات عريضة إلى بروليتاريا . الرأسمالية تعرف على العكس من ذلك على أنها علاقات التبادل التى تؤدي إلى أن يتحول فائض القيمة من مكان لآخر ، أى ينتج في مكان ويستهلك في مكان آخر من خلال علاقات تقسيم عمل غير متكافئة بين الدول (١٠) . ولا يستتكر مثل هذا التعريف بطبيعة

---

(١٠) لقد تأسست نظرية التبعية على هذا الفهم للرأسمالية والذي يختلف بلا شك عن التعريف الماركسي للرأسمالية بأنها تحويل لقوة العمل إلى بروليتاريا لا تمتلك سوى فائض عملها وفصل هذه القوة عن أدوات العمل التى تستخدمها . الرأسمالية في هذا التعريف الماركسي تنمو نموًا داخليًا من خلال التناقضات بين رأس المال والعمل ، أما في تعريف نظرية

الحال امكانية نمو اساليب الانتاج وامكانية تحول قطاعات من السكان الى بروليتاريا ، فذلك يعتمد على موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي . ولكن الشيء الجديد في هذا التعريف انه يفترض وجود الرأسمالية حتى عندما لا تظهر اساليب انتاج متطورة وحتى اذا لم تظهر بروليتاريا بالمعنى المألوف لهذه الطبقة . تظهر العلاقات الرأسمالية حينها يدخل البناء الاجتماعى في علاقات تبادل مع مراكز العالم الرأسمالى المتقدم بصرف النظر عن نمط الانتاج او أنماط الانتاج السائدة داخل هذا البناء الاجتماعى . وبناء على ذلك يوسم النظام العالمى بأنه نظام رأسمالى بمراكزه وتوابعه على حد سواء . ولقد ترتب على تبنى هذا التعريف ظهور بعض الأمكار المرتبطة بطبيعة نمط الانتاج فى المجتمعات التابعة ، وعلاقة ذلك بطبيعة جهاز الدولة ، ونمط العلاقات بين الدول فى مختلف اشكال الوحدات المكونة لبنية النسق الرأسمالى العالمى .

١ - فالعلاقات الرأسمالية التى تدخل فيها دول العالم الثالث مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، هذه العلاقات لا يجب أن تؤدى بالضرورة الى تحويل نمط الانتاج التابع الى نمط رأسمالى خالص . فعلاقات التبعية تؤدى الى أن تتحول أنماط الانتاج التابعة داخل كل مجتمع الى أنماط غير متجانسة بعضها رأسمالى وبعضها لا رأسمالى . فنمو الرأسمالية التابعة وما يترتب عليه من تراكم رأس المال فى المركز الرأسمالى ، لا تشترط التحول الكامل لنمط الانتاج التابع ، ذلك لأن عملية التراكم تتم بصرف النظر عن التحول الجذرى لنمط الانتاج فى الداخل . وهكذا يمكن أن يصادف فى التوابع اشكالا اقطاعية وآسيوية وشبه رأسمالية ولكنها جميعا ترتبط بعلاقة تبعية بالنمط الرأسمالى العالمى . ويؤكد كثير من الباحثين فى هذا الصدد على فكرة أن التوسع

---

التبعية للرأسمالية فان هناك تفاعلا بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية فى نموها . ولقد ظهر جدل فى الماركسية حول هذين التعريفين عرض فى كتاب شهير انظر : موزيس دوب ، **تطور الرأسمالية** ، ترجمة رؤوف عباس ، دار النشر الجامعى - بدون تاريخ .

الرأسمالى الغربى عبر المحيطات التابعة لا يؤدى الى ظهور الرأسمالية بقدر ما يؤدى الى اتساع الأنشطة الهامشية . فأنشطة مثل الحرف والخدمات اليدوية والتجارة الصغيرة فى السلع والخدمات ، والأنشطة المتصلة بالزراعة وتربية الحيوانات عند المستوى المعيشى ، كل هذه الأنشطة لا تختفى مع التوسع الرأسمالى . بل أنها تمتد وتوسع مكونة قطاعا من الاقتصاد يمكن أن يطلق عليه القطاع الهامشى أو القطاع غير الرسمى (١١) .

٢ — طالما أن الرأسمالية لم تؤد الى أى تقدم فى المجتمعات التابعة ، ولم تؤد الى أى شكل من أشكال التطور الرأسمالى ، فإن التركيب الطبقي للمجتمع لا يمكن فهمه فى ضوء الاستقطاب بين طبقتين أحدهما برجوازية والأخرى عاملة . فاذا ما نظرنا الى هذا التركيب على مستوى النمق العالمى ككل فاننا نصادف برجوازيات عالمية ومحاية أيضا (١٢) . واذا ما نظرنا الى بنية الطبقات الداخلية فى المجتمع التابع فاننا نجد أشكالا متعددة لها تناظر تعددية أنماط الإنتاج ، كما أننا نجد ظاهرة طبقية هامة تناظر عملية نمو القطاع الهامشى أو غير الرسمى ، وهى اتساع نطاق القوى العاملة المهمشة . وتعنى هذه العملية خروج قطاعات كبيرة من العمال من قوة العمل المنتجة وتحولها الى الأعمال الموسمية غير المنتظمة فى سوق العمل غير الرسمى . فالمشروعات الصناعية والأنشطة الرأسمالية فى الزراعة لا تستوعب القوى العاملة المتزايدة خاصة مع الزيادة السريعة فى السكان . ومن هنا يشهد سوق العمل اتساعا فى اعداد العمال

---

(١١) انظر : Anibal, Obregon, «The Marginal Pool of the Economy and the Marginalized labour force» *Economy and Society*, Vol. 3. 1974. p. 403.

(١٢) انظر تحليلا لنموذج الطبقات فى المجتمعات التابعة ومجتمعات المركز فى : أحمد زايد ، مرجع سابق ، الفصل الرابع .

المهشين الذين أما أنهم يمارسون أنشطة في القطاع غير الرسمي  
أو أنهم يشكلون جيشا عاطلا من العمال (١٢) .

٣ — يترتب على ذلك أن تتشكل الدولة في المجتمع التابع ، وفقا لأنماط  
الانتاج ليس في المجتمع التابع فحسب وإنما في مجتمعات المركز أيضا .  
وتفهم خصائص الدولة وفقا لهذا الفهم على أنها تعكس ازدواجية  
تتعامل بأحد شقيها مع التخلف السلبي في المجتمع التابع وبالشق الآخر  
مع مجتمعات المركز . غي جهاز وسيط متضخم (١٤) Overdeveloped  
لأنه يعكس خصائص التضخم في المركز ، يستخدم ما لديه من قوة  
شرعية لاختضاع البنية الداخلية التابعة لتحقيق أهداف السيطرة  
الرأسمالية .

٤ — ولا تتحدد علاقة الدولة بالطبقة في ضوء الطبقات الداخلية فقط ، وإنما  
يجب أن تفهم هذه العلاقة في ضوء توزيع الطبقات على خريطة النظام  
العالمي الرأسمالي ككل . فالدولة التابعة عليها أن تتعامل مع القوى  
البرجوازية العالمية ومع القوى البرجوازية الداخلية . ولذلك فهي  
تحاول أن تلعب دور الوسيط مع الاحتفاظ لنفسها باستقلال نسبي  
يكون هو نفسه وظيفيا في أداء هذا الدور الوسيط .

٥ — في ضوء هذه الظروف فإن العلاقات بين الدول على مستوى العالم ليست  
علاقات متكافئة ، وإنما هي علاقات تقوم على اللاتكافؤ طالما أنها  
محكومة بنظام تقسيم العمل الدولي . وسوف نناقش الآن هذه  
القضية باستفاضة ، أما بقية القضايا المرتبطة بخصائص الدولة

---

(١٣) أوبرجون — مرجع سابق — ص ٤٠٥ وما بعدها .

كان أول من طرح مفهوم تضخم أجهزة الدولة في مجتمعات ما بعد  
الاستعمار حمزة علوي في المقال التالي :

H. Alavi, «The state of post-colonial societies-Pakistan and Bangladesh» New left Review, No. 74. 1972.

التابعة ووظائفها وعلاقتها بالطبقات فسوف نناقشها في فصول قادمة  
من هذا الكتاب .

### ثالثا — العلاقات الدولية وبناء القوة في النسق الرأسمالي العالمى :

أشرنا قبل قليل الى فكرة عدم التكافؤ في العلاقات الدولية التى تطرحها  
نظرية التبعية كتضحية محورية في تحليل نظم الدولة التابعة . وتعد هذه  
الفكرة منطقية في ضوء طبيعة التبادل القائم بين الدول على نطاق العالم .  
فهذا التبادل يقوم أيضا على عدم التكافؤ . ويشير مفهوم التبادل  
اللامتكافئ Unequal exchange الى احتكار التبادل والسيطرة عليه بواسطة  
— الدول الرأسمالية في المركز ، كما يشير أيضا الى احتكار الانتاج الأمر  
الذى يجعل الدول المتخلفة عاجزة عن أن تدخل في علاقات تبادل من موقف  
قوى . ولقد روج أريجى عما نويل (١٥) Arghiri Emmanuel لهذا المفهوم  
عام ١٩٦٩ . وقدم نظرية للتبادل اللامتكافئ تقوم على فكرة حرية التجارة  
وتبادل رأس المال والسلع وتدفعها عبر شبكة العلاقات التجارية الدولية .  
نفى ضوء هذه العلاقات التجارية الحرة فان كل الدول — بصرف النظر  
عن مستواها الاقتصادى وقوتها في علاقات السوق الدولية — تخضع لنظام  
سعرى واحد . وفي نفس الوقت فان قيمة العمل ليست قابلة للتداول بين  
الدول ، حيث ينفصل العمال في كل بلد عن البلد الآخر . وهم يخضعون  
لمحددات مختلفة في مستوى الأجور ، وبالتالي فان معدلات أجورهم تختلف  
هي الأخرى من بلد الى آخر .

ومن هنا يأتى اللاتكافؤ في العلاقات الدولية ، حيث تخضع كل البلدان  
لنظام سعرى واحد من خلال التجارة الحرة ، في حين أن أجور العمال غير  
متكافئة ، وفي ظل التجارة الحرة وسيطرة الدول الكبرى عليها واحتكارها لها

---

A. Emmanuel, Unequal Exchange : A study of the : انظر (١٥)  
Imperialism of Trade, New left Bookn, London, 1972. first  
published in french 1969.

فان العلاقات التجارية لا تنتهى الا بشكل من اشكال السيطرة الامبريالية تتخذ من التجارة الحرة قناعا لها . وهنا تصبح فكرة المساواة المتضمنة فى مبدأ التجارة الحرة فكرة زائفة لأنها تخضع اطرافا متباينة فى القوة الاقتصادية لمبدأ واحد فى التعامل ومن ثم تنتهى الى سيطرة الأطراف القوية على الأطراف الضعيفة .

وفى ضوء هذه الرؤية لشكل العلاقات الاقتصادية بين الدول يأتى تحليل نظرية التبعية للعلاقات السياسية على النطاق العالمى . فاذا كان نظام تقسيم العمل الدولى يرتب المجتمعات وفقا لوظيفتها فى تقسيم العمل الدولى ، أى وفقا لطبيعة المنتجات التى يتداولها المجتمع فى التجارة الدولية ، فان هذا الترتيب يفرز ترتيبا آخر للقوة السياسية التى تتمتع بها كل دولة فى نسق العلاقات الدولية . فالفرق بين دول المركز والتوابع واشباه التوابع ليس فرقا فى الدور الاقتصادى المنوط بكل دولة فى نسق العلاقات الاقتصادية الدولية ، وانما هو فرق سياسى أيضا . وقد أكد والشتين على هذا الفرق السياسى الذى يرتبط بوجود دول قوية فى المركز ودول ضعيفة فى التوابع ودول ذات قوة سياسية وسطى فى اشباه التوابع . كما أكد على أن هذا الفرق فى درجة القوة السياسية يعد شيئا وظيفيا فى عملية نقل الفائض من التوابع الى المركز الرأسمالى (١٦) .

وتعتبر علاقة اللاتكافؤ السياسى هذه احد المكونات الثابتة لنسق العلاقات فى النظام العالمى . غير أن ذلك لا يعنى أن نظام التحالفات السياسية داخل النسق الرأسمالى العالمى ثابت هو الآخر ، كما لا يعنى أن الطابع السياسى للدولة ( ونقصد به القوة أو الضعف ) ثابت . فهذان المتغيران ( نظام التحالفات ومدى قوة الدولة ) يتغيران وفقا لظروف التراكم العالمى . فقد تتحول دولة تابعة الى دولة شبه تابعة ، وقد تتحول دولة شبه تابعة الى مركز يصب فيها رأس المال المتراكم من التوابع كما حدث

---

(١٦) انظر : E. Wallerstein, Capitalist World Economy. Cambridge University Press, London, 1979.

مع اليابان على سبيل المثال ولكن هذا التغير لا يلغى أبدا طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتكافئة بين الدول . فنبط تقسيم العمل في النسق الرأسمالي يتشكل وفقا لما تقتضيه ظروف التراكم . ولذلك فهو يتغير بتغير الفترات التاريخية التي يمر بها النظام العالمى . وبناء عليه فان قوة الدولة وطبيعة العلاقات التي تقيمها يتغيران مع الظروف المتغيرة لتقسيم العمل الدولى . فعندما يمر النسق الرأسمالى العالمى بفترة كساد — كما حدث في الثلاثينيات وكما يحدث الآن — تزداد المنافسة بين دول المركز وتزداد قوة هذه الدول في مقابل ضعف الدول التابعة . أما في أوقات الازدهار الاقتصادى فان حدة التنافس بين دول المركز تقل كما يقل تدخلها في شئون التوابع (١٧) . وقد يفرض تقسيم العمل على بعض دول التوابع أن تقوى في مقابل بقية الدول الأخرى التابعة . فالأزمة التي يمر بها العالم الرأسمالى في الوقت الراهن — مثلا — قد حولت بعض دول العالم الثالث الى دول ذات قوة اقتصادية وسياسية أكبر من نظيرتها في التوابع الأخرى . فتلك القوة ( المحلية ) ضرورة لاختضاع الدول المجاورة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . فالدولة هنا تلعب دور رجل البوليس في شبكة العلاقات الدولية ، فيكون عليها اخضاع مجموعة الدول الضعيفة التابعة المحيطة بها لصالح النظام الرأسمالى . وهكذا نجد دولا مثل البرازيل والمكسيك والهند والأرجنتين وايران ( في عهد الشاه ) تتحول الى دول شبه امبريالية داخل مجموعة العالم الثالث أو بمعنى آخر تحولت الى دول وسيطة تؤدي مهمة سياسية وعسكرية نيابة عن دول المركز الرأسمالى (١٨) .

- 
- A. G. Frank, *world Accumulation : 1492-1789*, انظر (١٧) Monthly Review press; London, 1978.
- E. wallerstein, «The Rise and future Demise of the world copitalist system». *Comparative studies in society and History*, Vol. XVI 1974.

(١٨) انظر معالجة فرانك لوضع هذه الدول في تقسيم العمل الدولى الجديد وفقا لمتطلبات الأزمة الاقتصادية المعاصرة في المصدر التالى :

ويبدو أن القوة النسبية للدولة في النسق الرأسمالي العالى ترتبط بحجم الانتاج ونطاقه . فكما تعقدت العملية الانتاجية كلما كان من الضروري وجود تنظيم سياسى قوى . وبناء عليه فان الدول القوية تنشأ في المركز الرأسمالى لأن العمليات الانتاجية المتصلة بالصناعة والتجارة تحتاج الى تنظيم سياسى مكثف وتعبئة لاموارد لا يمكن أن تقوم به الا دولة قوية . فالانتاج في مجتمعات المركز الرأسمالى يتميز بأنه متعدد ومكثف ، ولذلك فان المطالب السياسية الملقاه على عاتق الدولة تتزايد ، الأمر الذى يدفعها الى تقوية مؤسساتها وتنظيماتها السياسية . وذلك أمر طبيعى ما دامت الجماعات الاقتصادية صاحبة المصلحة في استمرار النظام الرأسمالى هي المكونة لتحالف القوة داخل أجهزة الدولة . ويمكن أن يفسر الطابع التعددى الديمقراطى للدولة في المجتمعات الرأسمالية القوية في ضوء هذه العلاقة بين قوة الدولة وبين تعدد الأنشطة الاقتصادية وكثافتها . فالدولة ذات نظام تعددى لأن هناك مصالح اقتصادية متعددة يجب أن تجد نفسها تعبيراً سياسياً داخل مؤسساتها . أما الانتاج في التوابع فمقل تعقيداً . فالأنشطة الاقتصادية متجانسة تقوم على التخصص في انتاج المواد الأولية أو الحاصلات الزراعية أو الانتاج الصناعى التابع ( المول من الخارج ) . والعبء الملقى على الدولة لتنظيم أى من هذه الأنشطة ووضع القواعد لضبطها داخل حدود تقسيم العمل الدولى لا يحتاج الى جهد سياسى كذلك الجهد المطلوب من دول المركز ( التى هي نفسها تنظم جانب من اقتصاديات الدول التابعة خاصة انتاج المواد الأولية ) . ولأن النظام الاقتصادى في التوابع لا يعبر عن مصالح اقتصادية متباينة ، فان النظام السياسى يميل الى اتخاذ طابع القهر والتسلط ويتعد عن التعددية

---

A. F. Frank, *Ocrisis in the third woorkd*, Heimemomnn, London  
1981, chapter one.

ودرس فرانك هنا وضع سبعة من الدول التى تحولت الى دول وسيطة شبه تابعة أو شبه امبريالية هي البرازيل والمكسيك والأرجنتين والهند وايران واسرائيل وجنوب افريقيا .



والديموقراطية . ان أهداف النظام الاقتصادى ووظائفه هنا محددة بدقة فى ضوء متطلبات رأس المال فى دول المركز ، وكذلك النظام السياسى ومدى قوته النسبية.

وعندما تدخل الدول القوية والدول الضعيفة فى علاقات سياسية دولية ، فان هذه العلاقات لا تعتبر علاقات سياسية بحتة ، كما أنها ليست علاقات حيادية وانما هى علاقات تتأسس على دعامة اقتصادية . وتعتمد قوة أى دولة فى هذه العلاقة على ثلاثة ميكانيزمات ترتبط بدور الدولة السياسى والاقتصادى هى (١٩) :

١ - القدرة على اعادة انتاج رأس المال فى الداخل والخارج .

٢ - القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

٣ - نتائج المشاركة فى العلاقات الدولية ( هل هى نتائج ايجابية أم سلبية ؟ ) .

ووفقا لهذه المحددات فان دول المركز تصبح أكثر الدول قدرة على اعادة انتاج رأس المال فى الداخل والخارج ، كما أنها تصبح أكثر الدول من الناحية العسكرية فضلا عن أن مشاركتها فى العلاقات الدولية يؤدى الى نتائج تراكمية ايجابية . أما دول التوابع فقدرتها على اعادة انتاج رأس المال ضعيفة ، وهو ضعف ينسحب على قدرتها العسكرية ولا تؤدى مشاركتها فى العلاقات الدولية الى نتائج تراكمية ايجابية بل تؤدى الى نتائج سلبية غير تراكمية . وهكذا ينتج اللاتكافؤ فى العلاقات الدولية أصلا من اللاتكافؤ فى توزيع الموارد والقدرة على تعبئتها وعلاقات السيطرة والخضوع الاقتصاديين التى تميز النسق الرأسمالى العالمى .

---

(١٩) انظر : Tilla Siegel, «Politics and Economics in the world Market : Methodological Problems of Marxist Analysis» International Journal of sociology, Vol. XIV. No. 1. spring. 1984. p. 110.

ورغم هذه المحاولات التي بذلت في اطار نظرية التبعية في فهم طبيعة العلاقات الدولية وارتباطها بالتراكم وتقسيم العمل الدولي ، الا أن بعض الباحثين قد استشعر ضرورة تطوير هذه الآراء في صياغة عامة لطبيعة العلاقات الدولية في النسق الرأسمالي العالمي . ولعل من أهم الاسهامات في هذا الصدد النموذج الذي قدمه شيز دن Chas-Dunn وريتشارد روبنسون R. Robinson (٢٠) . حاول هذان الباحثان أن يقدموا تحليلا بنائياً للنسق الرأسمالي العالمي اوضحا فيه طبيعة أجهزة الدولة في العالم الثالث في مقابل ، دول المركز الرأسمالي ، وكيف تتشكل الأجهزة هنا وهناك في ضوء نسق العلاقات الدولية .

يميز هذا النموذج بين ما يطلق عليه الثوابت البنائية Structural constants ، والمتغيرات البنائية Structural Variables ، والمتغيرات الناتجة trend Variables . أما الثوابت البنائية فانها تشتمل على نظام تقسيم العمل بين المركز والتوابع ، ونظام الدولة ، والانتاج السلعي الرأسمالي للسوق العالمية . أما المتغيرات البنائية فانها تشتمل على ابنية الضبط بين المراكز والتوابع ، وتوزيع القوة بين الدول المشكلة للنسق الرأسمالي العالمي وحجم الانتاج من الزيادة والنقص . وما ينتج عن ارتباط الثوابت البنائية والمتغيرات البنائية يعتبر متغيرات ناتجة . فنظام تقسيم العمل الدولي وما يحكمه من ابنية ضابطة يؤدي الى تراكم رأس المال وفقا لنظام معين . أما نظم الدولة وما يرتبط بها من توزيع للقوة فانها تؤدي الى شكل من اشكال اللاتكافؤ في العلاقات الدولية تزيد فيه قوة الدولة او تنقص وفقا لمقتضيات التراكم العالمي . وأخيرا نجد أن الانتاج السلعي وما يرتبط به من زيادة او نقص يؤدي الى توسع النسق الرأسمالي الى اراضى جديدة كما يترتب عليه زيادة مستمرة في سكانه . والواضح أن النوع الأول من المتغيرات ( الثوابت البنائية ) يشير الى هيكل النظام

(٢٠) انظر : C. Chase-Dunn and R. Robinson, «Toward a structural Perspective of the world-System», Politics and society, Vol. 7. 1977.

العالمى الرأسمالى، أو بمعنى أدق الجوانب البنائية الاستاتيكية ، بينما يشير النوع الثانى والثالث الى العمليات التفاعلية الدينامية وما تؤدى اليه من نتائج .

ويتضح من هذا التحليل أن نظام الدولة هو أحد الثوابت البنائية فى النسق العالمى . فكما أن بالنسق الرأسمالى العالمى بناء اقتصادى يتصل بتقسيم العمل بين المجتمعات وتنظيم عملية الانتاج السلمى الرأسمالى ، فان له بناء سياسى أيضا يرتبط بأجهزة الدولة . فمن خصائص النسق الرأسمالى العالمى أنه نظام يحتوى على شكل واحد من أشكال تقسيم العمل ولكنه يحتوى — من الناحية السياسية — على دول متعددة ذات سيادة . ولكن كونها ذات سيادة لا يعنى أنها متساوية فى القوة . فأمجد المتغيرات البنائية الأساسية فى النسق الرأسمالى العالمى هو اختلاف الدول فى حجم القوة النسبية التى تمتلكها . وكما كانت الدولة قوية كلما فرضت سيادتها على الأرض والسكان وكلما اكتسبت هبة وسطوة فى علاقتها بالدول الأخرى ، وينطبق ذلك على دول المركز الرأسمالى . ويحدث العكس فى حالة ضعف الدولة وهو ما ينطبق على الدول التابعة فى العالم الثالث . غلبت أما دول ما تزال تحت السيطرة الاستعمارية ومن ثم فليس لها سيادة ، وأما دول مستقلة ولكنها ضعيفة فى الداخل وفى الخارج .

وقد يثار اعتراض هنا بالقول بأن الدول التابعة لاتبدو ضعيفة فى الداخل حتى وان بدت ضعيفة فى الخارج . فليها من الأجهزة البيروقراطية والعسكرية والمدنية ما يشير الى أنها تتمتع بقوة سياسية فائقة . ولكن هذا الاعتراض مردود عليه فى ضوء فهم قوة الدولة على أساس ارتباطها بالنسق الرأسمالى العالمى . فنجد أولا أن قوة الدولة تقاس بقدرتها على تعبئة الموارد المادية والبشرية ، وما تتمتع به من ثقل سياسى فى علاقتها بالدول الأخرى . وفى هذه الحالة نجد أن الدول التابعة أقل قدرة على تعبئة مواردها الاقتصادية والبشرية وأقل ثقلا فى علاقتها بالدول الرأسمالية

المسيطرة . ولا يرجع ذلك بطبيعة الحال الى ظروف مرتبطة بطبيعة المجتمع أو النظم السياسية بقدر ما يرجع الى ظروف الهيمنة والاستغلال التي تتعرض لها المجتمعات التابعة في نظام تقسيم العمل الدولي . ونجد من ناحية ثانية أن قوة الأجهزة البيروقراطية والعسكرية قد لا تكون مؤشرا على القوة السياسية بقدر ما تكون مؤشرا على تعاظم المعارضة الداخلية . فالدولة البريطانية في القرن التاسع عشر والدولة الهولندية في القرن السابع عشر لم تكن أى منهما دولة قهرية ، وكانت كل منهما دولة صغيرة بالمقارنة بالدول الأخرى في نفس الوقت . ولكنها كانتا دولتين قويتين بمعنى أنهما كانتا قادرتين على تعبئة موارد ضخمة . يعنى ذلك أن ظهور القهر السياسى والعسكرى — وهما ظاهرتان واضحتان في المجتمعات التابعة الآن — لا يدلان على قوة الدولة بل يدلان على ضعفها في مقابل قوى المعارضة الداخلية . وهما يستخدمان ضمن أساليب أخرى كرد فعل للموقف الضعيف للدولة في العلاقات الدولية غير المتكافئة .

وينظر بعض الباحثين في العلاقات الدولية من منظور نظرية التبعية الى بناء هذه العلاقات في النسق الرأسمالى العالمى وكأنه يمثل كيانا مستقلا عن الأبنية الاجتماعية ، وأن كان هذا الاستقلال لا يفقده الصلة بهذه الأبنية ، فوجوده وظيفى لاستمرار هذه الأبنية على النحو التى هى عليه . واقتد عالج شيز دن هذه القضية حيث أطلق على العلاقات بين الدول المشكلة لانسق الرأسمالى أو على جزء منها ( نسق العلاقات بين الدول ) Interstate system . ويعرف هذا المفهوم على النحو التالى : « انه يضم مجموعة من الدول غير المتساوية فى القوة تتنافس فيما بينها بحيث لا تستطيع أى منها أن تفرض سيطرتها على الأخريات . وهذه الدول تدخل فيما بينها فى علاقات تفاعلية وفى سلسلة من التحالفات التى تتغير عبر الوقت كما أنها قد تدخل فى حروب . وتتغير أشكال التحالف المؤقتة بين الدول بتغير القوة النسبية للدول المختلفة ، الأمر الذى يؤدى الى تشكيل توازن القوة بين

هذه الدول باستمرار » (٢١) ويبدو أن شبكة العلاقات بين الدول بهذه المعنى ما هي الا البنية الفوقية التى تحافظ على بنيتها التحتية المتمثلة فى العلاقات الاقتصادية . فالعلاقات السياسية هنا تبدو غير متوازنة لأنها تعكس علاقات اقتصادية غير متوازنة . كما أن هذه العلاقات ثابتة فى شكلها العام رغم تغير خريطة التحالفات السياسية داخلها ، فهى لا تخبر تغيرا جذريا الا فى حالتين : الأولى اختفاء شبكة التبادل الاقتصادى بين الدول المكونة للنسق الرأسمالى العالمى ، والثانية سيطرة أحد الدول على النسق كله وتحويلها الى امبراطورية بمعنى نظام سياسى واحد لا توجد فيه اشكل متعددة للسيادة .

ووفقا لهذا التحليل تعتبر مسألة العلاقات الدولية غير المتكافئة بين الدول مسألة ثلثية لا تتغير فى داخل حدود النسق الرأسمالى العالمى ، فشروط تغيرها صعبة التحقيق . فليس من السهل الآن أن تختفى شبكة العلاقات الاقتصادية بين الدول بما يحكمها من تقسيم دولى ، كما أنه ليس من السهل أن تسيطر دولة واحدة على النسق العالمى وتحوله الى امبراطورية ذات نظام سياسى واحد .

ولكن لا يعنى ذلك عدم وجود أى ديناميات تغير فى بنية العلاقات الدولية . حقيقة أنها ثابتة فى شكلها العام ، ولكنها متغيرة فى نظام التحالفات الداخلية ، وهو نظام يرتبط بلا شك بالحروب المحلية التى تنشأ هنا وهناك فى أجزاء من العالم الثالث . فنظام التحالفات المتغير فى نسق العلاقات الدولية هو الذى يؤدى باستمرار الى اعادة انتاج هذا النسق فى علاقته بتراكم رأس المال على النطاق العالمى . فاستمرار نسق العلاقات يصبح ضروريا لاعادة انتاج عملية تراكم رأس المال ، ويصبح تراكم رأس المال ضروريا لاعادة انتاج نسق العلاقات الدولية وما يحتويه من تحالفات

---

«C. Chase – Dunn, –Interstate system and capitalist (٢١) world Economy», International studies Quarterly, Vol. 25. No. 7. 1981. p. 32.

متغيرة . فكأن العلاقة بينهما علاقة متبادلة ، ووجود أى منهما مرتين بوجود الآخر .

حقيقة أن النسق الرأسمالى يتسم بالاستقرار والاستمرار ، غير أن العلاقات ونظام التحالفات ومراكز القوة الاقتصادية فيه تتغير من فترة الى أخرى . وتعتبر الأزمات التى يمر بها النسق الرأسمالى العالمى هى العلامات البارزة فى هذه التغيرات . فعند ظهور الأزمة قد تتحول أحد الدول المراكز الى دولة تابعة أو شبه تابعة ، كما قد تتحول دولة تابعة الى مركز أو على الأقل الى مركز اقليمى ( دولة وسيطة أو دولة شبه امبريالية ) . وبعد انفراج الأزمة يظل النسق العالمى مستقرا بتركيبه الجديد ( الذى ظهر بعد الأزمة ) الى أن تحدث فيه أزمة أخرى تؤدى بدورها الى اشكال أخرى من التغيرات وهكذا . ولقد عالج فرانك هذه القضية بوضوح يدفعنا الى اقتباسه باستفاضة حيث كتب يقول (٢٢) :

« تميز الاقتصاد الرأسمالى العالمى دائما بالتطور اللامتكافئ المرتبط بتقلص نظم اقتصادية وظهور نظم جديدة رائدة أو مراكز متربوليتانية جديدة وظهور نظم اقتصادية وسيطة كانت فى الماضى متخلفة ، وكذلك نظم اقتصادية تابعة ووجود مجتمعات عديدة تقع فعليا خارج الاقتصاد العالمى . فقد انتقلت قيادة التطور الرأسمالى العالمى من شمال ايطاليا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ( ربما عبر أجزاء من شبه جزيرة ايبيريا ) الى انجلترا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ثم انتقلت الى الولايات المتحدة فى القرن العشرين . لقد انتقلت القيادة والقوة من المراكز القديمة الى المراكز الجديدة اثناء فترات الأزمة التى لم تستطع المراكز القديمة أن تتكيف معها .

فقد حلت بريطانيا محل دول البحر المتوسط الأوروبية اثناء أزمة القرن السابع عشر وبعد تنافس مع هولندا وفرنسا ، كما حلت الولايات المتحدة

---

(٢٢) انظر : كتاب الأزمة السابق الإشارة اليه - ص ٢ .

محل بريطانيا بعد انتصارها ( الولايات المتحدة ) على ألمانيا في التنافس فيما بينهما في الأزمة التي تلت عام ١٨٧٣ وفي الأزمة الطويلة التي ظهرت في هذا القرن فيما بين عامي ١٩١٤ و ١٩٤٥ . فقد نجحت بريطانيا في البداية ونجحت الولايات المتحدة فيما بعد في التكيف مع ظروف الأزمة الاقتصادية والسياسية التي أثرت على النسق الرأسمالي ككل واستفادت منها » .

ولا تقتصر التحولات التي تفرزها الأزمات التي يخبرها النسق الرأسمالي العالمي على التغير في قوة المراكز وسيطرة أحدها على الأخرى ، وإنما هناك أيضا التحولات التي تحدث في التوابع . فالدولة المركز التي تفقد قدرتها على التكيف مع ظروف الأزمة تتحول الى دولة تابعة أو دولة شبه تابعة ( دولة وسيطة ) كما تتحول بعض دول التوابع الى دول شبه تابعة لها قوة وسيطة في نسق العلاقات الدولية . ونقتبس فرانك مرة أخرى باستقاضة (٢٣) :

« يبدو أن ظهور النظم الاقتصادية والقوى السياسية الوسيطة شبه الامبريالية سواء بالصعود « من التوابع » أو « تنقلص وضع المركز » ( وهو أمر نادر الحدوث ) ، يبدو أن ذلك يتدعم خلال فترات الأزمة في التراكم الرأسمالي العالمي . وأحيانا ما يمتد هذا التطور خلال الفترات المتعاقبة للتوسع الاقتصادي . وعلى سبيل المثال فان القوى التي كانت موجودة شرق أوروبا ( شرق جبال الألب ) وشبه جزيرة ايبيريا ، هذه القوى يمكن اعتبارها نظما اقتصادية تقلصت أوضاعها الى الأوضاع الوسيطة شبه الامبريالية في القرن السابع عشر . . . . وهكذا فان الدور الوسيط الذي لعبته المستعمرات الامبريالية في شمال شرق ووسط أمريكا في التجارة « ذات الأبعاد الثلاثة » بين أوروبا وعملية توطين العبيد في جنوب الولايات المتحدة ومصادر جلب الرقيق من افريقيا ، هذا الدور كان هاما لتراكم رأس

المل ولانمو الرأسمالى الذى حققته الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر .»

هكذا تؤدى أزمات التراكم التى يمر بها النسق الرأسمالى العالمى الى خلق تقسيم متجدد لعمل باستمرار ومن ثم خلق علاقات سياسية تتغير فيها أشكال السيطرة والخضوع . ويمكن فى ضوء هذا التحليل القول بأن النسق الرأسمالى العالمى المعاصر يخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تفوقت على إنجلترا وألمانيا فى الأزمات التى مر بها النسق الرأسمالى العالمى فى اقرن التاسع عشر والقرن العشرين . ورغم أن النسق الرأسمالى العالمى يمر الآن بأزمة كساد اقتصادى ، الا أن ذلك لم يلغ تماما الهيمنة الأمريكية على النسق الرأسمالى العالمى . فاليد الأمريكية ما تزال قوية فى تنظيم شبكة العلاقات الدولية وفى خلق التحالفات الاقليمية . ويتحدث أنصار نظرية التبعية عن السيطرة الأمريكية *The American Hegemony* أو عن النظام الامبريالى للولايات المتحدة *U.S. Imperial order* . وهو نظام يتجلى — كما يذهب جيوفانى اريجي *G. Arrighi* — فى التناقضات المالى والعسكرى . فالولايات المتحدة تدعم هيمنتها العسكرية عبر العالم من خلال تدعيم نظم التحالفات العسكرية ، ويعمل جهاز المخابرات الأمريكية كبوليس امبريالى سرى ، ويقوم الدولار بوظيفة العملة النقدية العالمية (٢٤) :

ومع تأكيد هذه السيطرة الأمريكية الا أن الباحثين يرصدون بعض التغيرات التى تحدث على العالم فى ضوء ازمته الراهنة والتى يمكن أن تتغير فى ضوءها أشكال السيطرة والخضوع ، كما أنهم يتنبأون بمستقبل العلاقات الدولية والتحالفات الدوابة فى صف هذه التغيرات . وهذا ما سنتناوله فى الفقرة التالية .

(٢٤) انظر اسهام جيوفانى اريجي فى المصدر التالى :

S. Amin et al, *Dynamics of Global Crisis*. The Macmillan Press LTD. London, 1982, p. 56.



## رابعاً : مستقبل العلاقات الدولية في ضوء الأزمة الراهنة :

صاحب أزمة الكساد الرأسمالي في فترة السبعينيات ، وهي الأزمة التي ما تزال قائمة في الثمانينات ، ثلاثة تغيرات أساسية يتصل الأول منها بدول المركز ويتصل الآخران بدول التوابع في علاقتها بدول المركز الرأسمالي . ونود أن نشير الى هذه التغيرات الثلاثة قبل الحديث عن مستقبل العلاقات الدولية في ضوء الأزمة الراهنة . فلا شك أن هذه التغيرات سوف تترك تأثيراً على مستقبل هذه العلاقات ، وهي تمثل ظواهر بادية وحاضرة يكون الحديث عنها أكثر صدقاً من تنبؤات المستقبل .

١ — تمثل التغير الأول في تغير استراتيجيات المركز وظهور أشكال جديدة من الاستقطاب داخله . فالسيطرة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على النسق الرأسمالي العالمي بدأت تهتز ، وتبدى ذلك في مظاهر عديدة : ظهور اليابان كقوة اقتصادية هائلة ، وزيادة حدة التنافس بين منتجات دول أوروبا الغربية ومنتجات اليابان ، وبداية اختفاء نسق التحالفات الذي صاحب الحرب الباردة بين القوتين العظيمين ، وظهور محور جديد للتحالف بين الولايات المتحدة والصين واليابان (٢٥) . ويشير ذلك الى بداية ظهور كتل ثلاثة في مركز العالم الرأسمالي ، الولايات المتحدة واليابان متحالفين مع الصين ، ودول أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية .

وظهور التنافس بين هذه القوى يعكس تهديدا للسيطرة الأمريكية ، وما اندفاع أمريكا لتكوين محور اليابان — الصين — أمريكا الا رد فعل تجاه هذا التهديد . ويرى البعض امكانية ظهور محور تحالف بين فرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي سوف تخلقه سياسة الوفاق ، وهو تحالف يقف أمام تحالف الصين واليابان وأمريكا . غير أن البعض — مثل أريجي — يتشكك

---

(٢٥) انظر مقدمة كتاب سمير أمين وزملائه السابق الاشارة اليه ص ١٠ .

في إمكانية ظهور مثل هذا التحالف ذاهبا الى أن أوروبا الغربية تميل في سياساتها الآن نحو الحياد عن القوتين الأعظم ، وأن هذا الحياد سوف يؤدي بها الى الدخول في العلاقات الدولية المستقبلية كقوة مستقلة في مقابل قوة أمريكا وحلفائها من ناحية وقوة الاتحاد السوفيتي وحلفائه من ناحية أخرى . وليس هناك من شك في أن هذا التنافس بين قوى المراكز الجديدة قد يؤدي الى تغيرات مستقبلية في بنية العلاقات والتحالفات الدولية . ويحدد أويجي ثلاثة احتمالات ممكنة للخروج من الأزمة تشير الى احتمالات تغيير نمط العلاقات الدولية في المستقبل . يشير الاحتمال الأول الى تزايد حدة الصراع بين الدول الكبرى بحيث يؤدي ذلك الى نشوب الحرب بينها . أما الاحتمال الثاني فانه نقيض الحرب بأن تتخطى الدول الكبرى التزاماتها ليس من خلال الحرب وانما من خلال السلام والوفاق . أما الاحتمال الثالث فيربط بإمكانية استمرار العلاقات الدولية كما هي الآن مع تغيرات طفيفة (٢٦) .

٤ - أما التغير الثاني فانه يرتبط بالتباينات التي يمكن ان تظهر بين الدول التوابع ومحاولات الخروج من دائرة النسق الرأسمالي او ما يطلق عليه منظرو التبعية الحركات ( اللانمطية ) المعادية للنظام الرأسمالي العالمي antisystemic movements او استراتيجية الانفصال عن النسق الرأسمالي العالمي delinking strategy وقد تناولنا في موضوع سابق من هذا الكتاب قضية التباينات في مجتمعات التوابع عندما تحدثنا عن ظهور الدول شبه الامبريالية أو الدول الوسيطة ، ولذلك فأننا سوف نركز الحديث هنا على تقييم نظري التبعية للحركات المعادية للنسق العالمي في المستقبل (٢٧) .

تنقسم الحركات المعادية للنسق الرأسمالي العالمي الى ثلاثة انماط :

١ - الدول الاشتراكية القائمة بالفعل .

- (٢٦) انظر مقال اريجي في المرجع السابق .  
(٢٧) اعتمدنا في هذا التقييم على آراء والشنتين وقرانك وسمير أمين وجيوفاني اريجي كما وردت في المرجع السابق .

## ٢ - الحركات الاشتراكية .

## ٣ - الحركات القومية .

وبالنسبة للدول الاشتراكية يكاد يجمع الباحثون على أهميته ثورة أكتوبر في روسيا من حيث اسهامها في تغيير الواقع السياسى فى العالم ومن حيث أهميتها الرمزية ، فقد ساعد الاتحاد السوفيتى حركات التحرير فى كثير من بلدان العالم وأن كان قد فشل فى مساعدة كل هذه الحركات . ومع ابراز هذه الأهمية للنظام السوفيتى وثورته التاريخية الا أن هناك اتفاق على أن النظام الداخلى القائم هناك نظام قهرى وأنه غير مستقر داخليا وان الحركات القومية فى أوربا الشرقية وفى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه تعتبر نقاط الضعف التى تهدد النظام . ويذهب بعض الباحثين من أمثال فرانك ووالشنتين الى اعتبار الاتحاد السوفيتى جزء لا يتجزأ من النسق الرأسمالى العالمى يخضع لمتطلبات نظام تقسيم العمل فيه ، ولكن البعض الآخر مثل سيمر أمين واريجى يرى أن النظام السائد فى الاتحاد السوفيتى هو نظام اشتراكى وأنه يقع خارج تقسيم العمل الدولى أو أنه على أقل تقدير يرتبط به ارتباطا ضعيفا . وبرغم هذا الاختلاف فإن جميعهم يجمعون على أن النظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى قابل للتغير وأن هذا التغير سواء تم بالتدريج أو بسرعة غير متوقعة فإنه سوف يؤدى الى انتكاسة للحركات الاشتراكية فى العالم ، وان كان رد الفعل المعاكس قد يؤدى الى اعطاء دفعة لهذه الحركات حتى فى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه . أما عن الدول الاشتراكية فى دول أوربا الشرقية فإن هناك من المؤشرات ما يدل على ظهور الحركات القومية فيها . وليس أدل على ذلك من أن العمال فى بولندا يدافعون عن مصالحهم تحت شعارات دينية وقومية أكثر منها شعارات اشتراكية . ومع ذلك فإنها حركات معادية للنظام الرأسمالى على أى حال . أما النظم الاشتراكية فى بقية أرجاء العالم كالصين ، وفيتنام ، وكوبا . وكوريا الشمالية فإنه لا يوجد اتفاق حول طبيعة التحولات التى تحدث فى هذه الدول خاصة فى الصين فالبعض يرى أن التحول

الحدث في الصين الآن — ونعنى به الانفتاح التكنولوجى والثقافى والتجارى . على المجتمعات الغربية — يعتبر انتكاس الحركة الاشتراكية يمكن ان تظهر في بلدان أخرى غير الصين في المستقبل . أما البعض الآخر فيرى أن هذا التغير لن يقلل من قوة الدفع الاشتراكية في الصين فالتحالف بين العمال والفلاحين الذى قامت عليه الثورة الصينية قد صمد صمودا قويا أمام التحولات التى تعرض اليها النسق الرأسمالى العالمى ولقد نبغ هذا التحالف من حركة معادية للرأسمالية وسوف تظل في المستقبل . ومع ذلك فلوضعنا في اعتبارنا ما أشرنا اليه من قبل من أن هناك امكانية لظهور تحالف بين أمريكا والصين واليابان ، اذا ما وضعنا في اعتبارنا ذلك فإن الأمر الممكن حدوثه في المستقبل هو مزيد من اندماج الصين داخل بنية النسق الرأسمالى العالمى ومزيد من تقلص حركة المعادة لهذا النسق داخلها .

أما بالنسبة للحركات الاشتراكية فإن هناك اعتقادا لدى الباحثين في التبعية بان الماركسية كنموذج تفسيرى تعاني من أزمة وهى أزمة تنعكس بلا شك على الحركة العمالية الاشتراكية ويستدل الباحثون على وجود هذه الأزمة من أن العمل الآن لا يدافعون عن مصالحهم الطبقة تحت شعارات الاشتراكية وإنما يدافعون عنها تحت لافتات تطالب بزيادة الأجور مثلا ويرى البعض في ذلك انتكاس أمل الحركة العمالية ، وإن كان البعض الآخر يرى أن في ذلك تعبير جديد عن الوعى الطبقي للطبقة العاملة في دول المركز الرأسمالى وهو وعى يدفع العمال — على ما يذهب سمير أمين — والشتين — الى التخلّى عن أى قناع ايديولوجى بما في ذلك الماركسية ، فهم يسعون الى تحقيق مصالحهم تحقيقا فعليا ، وفى ضوء هذا التطيل يمكن أن نتصور امكانية لمزيد من تبلور وعى الطبقة العاملة في المستقبل خاصة في دول المركز الرأسمالى ، هذا اذا ما تجاوزنا عن الراى القائل بانتكاسة الحركة العمالية .

أما بالنسبة للحركات القومية والشعبية ( بما في ذلك الحركات التى تتبلور حول الدين أو العرق أو اللغة ) فإن هناك بعض الشك في امكانية

نجاحها كحركات معادية لنظام الرأسمالى العالمى . حيث ينظر البعض اليها — من أمثال قرانك — على أنها حركات برجوازية ، وكثيرا ما يعود المتمردون على النسق الرأسمالى الى الخضوع اليه من جديد . غير أن البعض الآخر — من أمثال والشتين واريجى وسير أمين — يرى فى هذه الحركات إمكانية لمنع الرأسمالية العالمية من استخدام أشكال أكثر بدائية فى الاستغلال كما أنها تزيد من حدة التناقضات داخل النظام الرأسمالى العالمى . وفى ضوء هذا التحليل فإن هناك إمكانية لنجاح هذه الحركات فى الانفصال عن النسق الرأسمالى العالمى ، خاصة إذا ما اصطبفت بالصيغة الاشتراكية . ويطرح البعض هنا — خاصة سيمر أمين — فكرة تحقيق ( الاشتراكية فى بلد واحد ) على أنها الاستراتيجية الوحيدة الممكنة لاحتلال النظام الاشتراكى العالمى محل النظام الرأسمالى العالمى . فمن خلال تحقيق الاشتراكية فى بلدان عديدة يحدث الانفصال التدريجى عن النظام الرأسمالى العالمى وتحقق الاشتراكية .

وبالرغم من هذا الاهتمام الذى ظهر حديثا بين منظرى التبعية والتخلف بالحركات المعادية للنظام الرأسمالى العالمى ، إلا أن تحليلاتهم لهذه الحركات ما تزال قاصرة على أن تقدم رؤية واقعية للثورة على النظام الرأسمالى العالمى . فبالرغم من تناؤل البعض بشأن تبلور وعى الطبقة العاملة ، وبسبب الحركات الاشتراكية والقومية ، إلا أن الآراء التى أبدت بشأن هذه القضايا لا تتجاوز الانطباعات . فليس هناك من تحديد دقيق للظروف الموضوعية التى يمكن أن تفصل التوابع عن الرأسمالية العالمية فى المستقبل . وليس هناك من تحديد لنمط العلاقات الدولية الذى يمكن أن تمليه هذه الحركات المعادية للنسق الرأسمالى العالمى . ويدل ذلك على أن منظرى التبعية والتخلف لا يتصورون لمستقبل النسق الرأسمالى العالمى إلا مزيد من تغيير الأدوار وعلاقات التحالف التى تدعم قبضة دول المركز على التوابع . ويبدو هذا الرأى صادقا إذا ما وضعنا فى اعتبارنا ما ذكر فى بداية هذه الفقرة حول التنافس بين دول المركز ونوعية التحالفات التى يتبناها الباحثون فى المستقبل — وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا البعد الثالث

فى نمط العلامات الدولية المستقبلية والمرتبط بتزايد الحروب فى الدول  
التوابع وهو ما سوف نعالجه فيما تبقى من هذه الفقرة .

هناك اختلاف حول تقدير عدد الصراعات العسكرية فى العالم الثالث  
فقد قدرها البعض فيما بعد الحرب العالمية الثانية بانها تتراوح بين ٣٠  
و ٣٥ . وقدرها البعض الآخر فيما بين عامى ١٩٤٥ — ١٩٧٥ بحوالى  
١١٩ صراعا عسكريا ، مع اضافة ١٤ صراعا آخرا فى عام ١٩٧٦ . ووفقا  
لهذه الدراسات فلن العالم الثالث شهد فى المتوسط اثنتا عشر صراعا  
عسكريا فى أى يوم خلال هذه الفترة (٢٨) . ويبدو أن التقديرات تدخل فى  
نظام الصراعات العسكرية أى صراع مهما كان محدودا سواء فى الداخل  
بين القبائل أو الجماعات العرقية أو فى الخارج ، أما الصراعات العسكرية  
الواضحة والتي لها طابعا مؤثرا فى العلاقات الدولية فأن تقديرها اقل من  
ذلك بكثير . ويمكن أن نشير الى أهم هذه الصراعات : الحرب بين الهند  
وباكستان عام ١٩٧٥ ، والحرب بين العرب والعدو الاسرائيلى عام ١٩٦٧ ،  
١٩٧٣ ، والحرب بين كمبوديا وفيتنام وهى ما تزال مستمرة ، والحرب  
بين تنزانيا وأوغندا والتي ترتب عليها سقوط نظام عبيدى أمين عام ١٩٧٨ ،  
والحرب بين الصومال واثيوبيا حول اقليم أوجادين عام ١٩٧٧ ، والحرب  
بين العراق وايران والتي بدأت عام ١٩٨٠ وما تزال مستمرة . والملاحظ  
بشكل عام أن معظم الحروب التى يشهدها العالم الآن تنحصر كلها فى  
دول الجنوب وتخلو دول الشمال من الصراعات العسكرية تماما ، وإن  
كثرت هذه الدول هى التى تحرك هذه الحروب لخدمة مصالحها (٢٩) .

ويرجع السبب فى تزايد الصراعات العسكرية بين الدول فى العالم  
الثالث الى الهيمنة الأمريكية التى غيرت من استراتيجياتها أثناء الحرب  
الباردة خلاصة بعد أن حقق الاتحاد السوفيتى التفوق النووى .

---

(٢٨) انظر كتاب الأزمة فى العالم الثالث — ص ٢٩٢ .

(٢٩) انظر تقريرا عن الحرب فى العالم الثالث فى مجلة

New Left Review العدد ١٣٤ — عام ١٩٨٢ .

ولقد قامت السياسة الأمريكية الجديدة على فكرة الاحتواء *containment* السياسى والعسكرى لأجزاء من العالم الثالث : وهو احتواء كان يتم بالقهر والحرب اذ لم يتحقق بالطرق السلمية ، ولا نغنى بالقهر هنا الحرب المباشرة وانما التدخل لكبح حركات التحرير التى تنتهج سياسات معادية لأمريكا وذلك بطرق غير مباشرة من خلال دول مجاورة أو من خلال جماعة فى الداخل تناوىء نظام الحكم . ويبدو أن الاتحاد السوفيتى قد انتهج سياسة متشابهة ، ولكن هذه السيلسة تستخدم بشكل سافر من قبل الولايات المتحدة التى كثيرا ما تستخدم أسطولها الكبير للتهديد بالتدخل فضلا عن تكوين القوة العسكرية سريعة الانتشار التى يمكن أن تتدخل فى مناطق الأزمات بسرعة كبيرة .

وفضلا عن انها تعكس سياسات دول المركز واساليبها فى الاحتواء ، فإن الحروب الإقليمية تساهم فى ازدهار تجارة السلاح ومن ثم تساهم بشكل مباشر فى تعاضل الربح فى دول المركز وتراكم الديون فى التوابع وتكون النتيجة مزيدا من احتواء هذه الدول داخل التحالفات التى يفرضها النسق الرأسمالى العالمى . ويضيف البعض عاملا آخر فى ازدهار هذه الحرب يرتبط بطبيعة النظم السياسية التابعة التى تتسم بعدم الاستقرار . وهذه النظم تعتمد على التسليح لاقامة دكتاتوريات عسكرية فى الداخل ، وهى حينما تفقد شرعيتها الجماهيرية فى الداخل وتفقد استقرارها السياسى ثمانها تندفع الى غزو الدول المجاورة وقبل ذلك الى الدخول فى تحالف مباشر مع أحد القوتين الأعظم . ويتنبأ الباحثون فى التبعية باستمرار هذا النوع من الصراعات فى العالم الثالث فى المستقبل وأنه سوف يظل قائما طالما أن أزمة الرأسمالية قائمة . وربما تنحسر الحروب قليلا مع انحسار الأزمة الاقتصادية ولكنها حينئذ ستكون قد خلقت شيكلا جديدا من التحالفات السياسية على النطاق العالمى تكون له وظيفة فى مرحلة من مراحل تطور النسق الرأسمالى العالمى .

# الفصل الثالث

## الدولة التابعة

### الأنماط والخصائص والوظائف

#### مقدمة :

لعل مفهوم الدولة التابعة *Dependent state* قد لاقى قبولا في دوائر نظرية التبعية أكثر من مفهوم الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار . وبالرغم من أن هذا المصطلح الأخير ما يزال يستخدم لدى البعض منذ أن طرحه حمزه علوى في عام ١٩٧٢ ، إلا أن مفهوم الدولة التابعة قد لاقى انتشارا أوسع ويبدو أن السبب في ذلك يرجع الى أن مفهوم الدولة التابعة أكثر شمولاً فهو يشير الى نظم الدولة فيها قبل الاستعمار الرسمي وأثنائه وبعد انحساره . انه يشير الى الدولة الخاضعة للنظام الرأسمالى العالمى منذ نشأته في القرن السادس عشر وحتى الآن . ولذلك فقد فضلنا هنا استخدام مفهوم الدولة التابعة ، كما سنستخدمه عبر فصول هذا الكتاب .

ويعنى ذلك أن الحديث هنا سوف يتركز على الدول التى تندرج تحت هذا المفهوم ، أى الدول الخاضعة للنظام الرأسمالى العالمى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . وطالما أننا نتحدث عن علاقة تبعية بالمركز الرأسمالى فلا بد أن يسوقنا هذا الحديث الى دول المركز الرأسمالى . وهذا هو منطق التحليل فى نظرية التبعية حيث يعتبر النسق الرأسمالى العالمى هو وحدة التحليل الأساسية مهما كانت ضالة الموضوع الذى يتناوله هذا التحليل .



وسوف يتناول هذا الفصل قضايا ثلاثة تتصل بطبيعة الدولة التابعة في العالم الثالث . فيتحدث عن أنماط الدول التابعة ، وخصائصها مع التركيز على خاصية التضخم ومركزية البيروقراطية ، ثم أخيرا وظائف الدولة التابعة مع التركيز على الوظيفة الاقتصادية .

### أولا : أنماط الدول التابعة :

أكد الباحثون في علاقات التبعية والتخلف على أن الدول المتخلفة التابعة تتباين فيما بينها بالرغم من اشتراكها جميعا في سمات التبعية والتخلف . ولعل الشكل الظاهر للتباين في دول العالم الثالث المتخلفة هو ذلك التباين بين الدول التوابع والدول أشباه التوابع أو الدول الوسيطة والذي أشرنا إليه في الفصل السابق (١) . والواقع أن التفرقة بين هذين النمطين من الدول التابعة لا تقدم لنا البعد التاريخي لتطور النظم السياسية في العالم الثالث ، فضلا عن أنها تسعى إلى تقديم مقولات تحليلية عامة للنسق الرأسمالي العالمى . فالبحث التاريخي في تطور النظم السياسية التابعة هو الكفيل — على ما يبدو — بتقديم صورة عن أنماط الدول التابعة لا في الماضى فحسب بل في الحاضر أيضا . ونعرض فيما يلى لنموذجين في تصنيف الدول التابعة ظهر أحدهما في الصياغات المبكرة لنظرية التبعية على يد بول باران Paul Baran وظهر الثانى كصياغة حديثة على يد حمزة علوى H. Alavi وعلى الرغم مما بين النموذجين من اختلاف إلا أنهما يشيران إلى اتجاه عام في تطور النظم التابعة في العالم الثالث .

---

(١) أشار فرانك إلى نمط ثالث وهو ما أطلق عليه المناطق المستهلكة أو التى في طريقها إلى الخروج من دائرة النسق الرأسمالى expendable States وهى المناطق التى لم يعد النسق الرأسمالى يستفيد منها ، فيتركها تحت وطأة الفقر والجفاف مثل بنجلاديش وتشاد والنيجر وجمهورية افريقيا الوسطى .

انظر كتاب الأزمة في العالم الثالث ، ص ١٢٥ .

## ( ١ ) نموذج بول باران ( ٢ ) :

فرق بول باران بين ثلاثة أنواع من الحكومات في الدول المتخلفة :

- ١ — الادارة الاستعمارية .
- ٢ — والنظم السياسية الكمبورادورية .
- ٣ — والحكومات ذات الاتجاه الاصلاحى .

ويؤكد باران فى تحليله لهذه الأنماط الثلاثة على حقيقة هامة هى أن بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه يتشكل من خلال سيطرة رأس المال الأجنبى والدول الامبريالية التى تسانده . وتتخذ هذه العلاقة بين رأس المال والدول التابعة شكلا مباشرا عندما تقع المجتمعات المتخلفة تحت نير الاستعمار المباشر ، وهنا يظهر النمط الأول من الحكومات الاستعمارية التى تعمل من خلال ادارة مشتركة بين بعض أبناء الدول المستعمرة من الاقطاعيين والبرجوازية الكمبورادورية وبين المستعمرين . وعندما يزول الاستعمار فى شكله الرسمى تظهر الحكومات التى يطلق عايتها باران الحكومات الكمبورادورية . وهى حكومات لا تختلف كثيرا عن الحكومات الاستعمارية . والفرق الأساسى بين هذه الحكومات وبين الحكومات الاستعمارية أن الحكومات الكمبورادورية تحاول تجميع المصالح الداخلية التى يمكن الاعتماد عليها لتدعيم مصالح أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية . ان الحكومة الكمبورادورية هى حكومة عملية للمستعمر الامبريالى ، وهى تشكل قاعدته الداخلية فى التوابع . ويسيطر على هذا النمط من الحكومات قطاعات متميزة من السكان تستمد تميزها من حصولها على جزء من الفائض الداخلى الذى يذهب فى معظمه الى البرجوازية العالمية المسيطرة على اقتصاد المجتمع التابع . أما النوع الثالث من الحكومات ( الحكومات الاصلاحية ) وهى التى تقوم على تحالف داخلى من أجل المطالبة بالاستقلال ( كان باران

---

( ٢ ) انظر : P. Earon, *The Political Economy of Growth*,  
Penguin, 1973, First published 1057.

يكتب كثيرا عن دول في العالم الثالث لم تحصل على استقلالها بعد ) .  
وأشار باران الى حكومات الهند واندونيسيا وبرما كأمثلة لهذا النوع من  
الحكومات . وهى حكومات تطرح برامج للتنمية والتغير من أجل الإصلاح  
الداخلى ( على المستوى الاقتصادى والسياسى ) . ويرتبط معظم هذه  
البرامج بتقديم خدمات اجتماعية على غرار نظام دواة الرفاهية . ولم  
يعتقد باران أن مثل هذا النمط من التنمية سوف يوصل المجتمعات المتخلفة  
الى طفرة نمووية كما حدث فى اليابان وذلك لأن هناك قوى داخل المجتمع  
تتأرب هذا النوع من التغير ، فضلا عن أن هذا التغير لا يستهدف الا  
تحقيق بعض الإصلاحات الداخلية دون تغيير جذرى لسيطرة رأس المال  
الأجنبى .

ويعضد من ذلك بعض خصائص الحركات القومية التى خاضت  
معركة الاستقلال الوطنى . فغالبا ما تنقسم هذه الحركات من الداخل  
بين جناحى اليمين واليسار . ويحدث فى أحيان كثيرة أن تتحالف مع القوى  
الرجعية الداخلية الممثلة لرأس المال الأجنبى . وفى هذه الحالة يفقد الاستقلال  
معناه وتصبح الديمقراطية بعيدة المنال .

ويقدم لنا هذا النموذج تنميطة للدول التابعة فى ضوء تاريخها من ناحية  
وفى ضوء علاقتها بالدول الامبريالية من ناحية أخرى . وفى ضوء انحصار  
النظم الاستعمارية التقليدية ، يبقى لدينا النمطان المرتبطان بالحكومات  
الكهروايدورية والحكومات الإصلاحية ذات النزعة القومية .

ويمكن أن نجد تعبيراً عن هذين النمطين فى كثير من دول العالم الثالث .  
وفى اعتقادنا أن النمط الأول أكثر انتشاراً فى المجتمعات المنتجة للمواد الأولية  
التي تسيطر عليها الشركات العالمية الكبرى والمجتمعات التى تظهر فيها  
قاعدة صناعية تابعة وأرصنة تصدير للسلع المنتجة داخليا أو خارجيا .  
أما النمط الثانى فيظهر فى الغالب فى الدول التى ظهرت فيها حركات استقلال  
سياسية ذات نزعة قومية . ويمكن — فى ضوء ما ذهب اليه باران من سيطرة

القوى الرجعية على هذا الأخير - القول بأنه لا توجد فروق كبيرة بين هذين النمطين من الدول التابعة . ويبدو أن الفرق الجوهرى بينهما يكمن فى ظهور حركة قومية اصلاحية فى أحدهما وضعف هذه الحركة فى النمط الآخر ، ففى كل منهما هناك سيطرة لرأس المال الأجنبى على تشكيل أجهزة الدولة بصورة مباشرة فى النمط الأول وتحت واجهة سياسية قومية - ديمقراطية أحيانا واشتراكية فى أحيان أخرى - فى النمط الثانى . وعلى أى حال فإن الفرق السياسى بين هذين النمطين من الدول التابعة يثير مشاعر نقدية لنموذج باران حيث وضع معيارين مختلفين للتمييز بين هذين النمطين اللذين يظهران بعد انحسار النمط الأول المرتبط بالحكومات الاستعمارية . ففى النمط الكبرادورى كان المعيار طبقياً وفى النمط الاصلاحى القومى كان المعيار سياسياً . ولعل هذا هو الذى دفع حمزه عاوى الى الحديث عن اندول التابعة فيما بعد انحسار الاستعمار وكثرتها نمط واحد أطلق عليه نمط الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار .

### ( ب ) نموذج حمزه علوى ( ٣ ) :

يقرر حمزة علوى بداءة أن هناك فرقاً بين نشأة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية المتربوليتانية ونظيرتها فى الدول التابعة . ففى الدول الغربية نشأت الدولة - الأمة من خلال الدور الذى قامت به البرجوازية فى فترة قوتها وازدهارها وعلى أثر الثورة البرجوازية التى قامت بها . فقد حاولت هذه البرجوازية أن تجعل من الدولة الاطار القانونى والتنظيمى اللازم لنمو علاقات الانتاج الرأسمالية وازدهارها . أما فى المجتمعات التابعة التى خضعت فى معظمها للنظم الاستعمارية التى فرضتها البرجوازية العالمية ودولها القوية فقد كان الموقف مختلفاً .

لم تحدث فى هذه المجتمعات التابعة ثورة برجوازية على غرار الثورة البرجوازية

---

( ٣ ) H. Alavi, «State in Post colonial societies-Pakistan and Bangladesh», New left Review, Vol. 74, 1972.

الغربية . ولذلك فإن مهمة تأسيس الدولة في المجتمعات المتخلفة قد صاحبت فرض الاستعمار على هذه الدول .

ولم تنشأ هذه الدول ( الاستعمارية ) عن طريق نقل صورة الدولة الرأسمالية الغربية الى المجتمعات المتخلفة ، وانما سعت البرجوازية العالمية المستعمرة الى خلق أجهزة الدولة الملائمة اللازمة لفرض السيطرة على المجتمع وطبقاته المنتجة وغير المنتجة . وتم ذلك من خلال تأسيس ثلاثة أجهزة شكلت أجنحة الدولة الاستعمارية :

- ١- الجيش ( الأجنبي والوطني ) .
- ٢- الجهاز البيروقراطي .
- ٣- الحكومات المحلية ( أو المجالس المحلية ) .

وفرضت هذه الأبنية الفوقية المتقدمة نسبيا على البنية التحتية المتخلفة لاختصاصها وامتصاص الفائض منها . هكذا ظهرت في هذه الفترة الاستعمارية النظم السياسية الاستعمارية أو الدولة الاستعمارية كنمط تاريخي شهدته معظم دول العالم الثالث .

وبعد حصول هذه المستعمرات على الاستقلال لم ينته وجود البرجوازية العالمية وانما ظل وجودها قائما مدعما ببرجوازيات محلية تخلقت في فترة الاستعمار واستمرت في مجتمعات ما بعد الاستعمار متعاونة مع البرجوازية الاستعمارية الجديدة التي غيرت الآن - وبعد حصول الدول على الاستقلال - من أساليبها في السيطرة على التوابع في النسق الرأسمالي العالمي . في هذه الفترة ظهرت نظم الدولة التي يطلق عليها حمزه علوي « الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار » وهي تشير الى كل دول العالم الثالث على ما بينها من اختلاف في البنية الطبقية وفي الأساليب السياسية التي تنتهجها الدولة في تحقيق الوساطة بين المجتمع التابع والمراكز الرأسمالية . وتشترك الدول في مجتمعات ما بعد الاستعمار في مجموعة من الخصائص سوف نتضح لنا فيما بعد في هذا الفصل والفصل الذي يليه .

وحسبنا هنا ان نشير الى العلاقة التى أقامها حمزه علوى بين نمط الدولة ونمط الانتاج . لم يقبل علوى القضية التى تقول بوجود نمط انتاجى واحد فى الدول المتخلفة ولم يهل الى توصيف أنماط الانتاج بأنها اقطاعية أو آسيوية أو رأسمالية وفى مقابل ذلك فرق بين نمطين من الانتاج اطلق على أحدهما النمط الاستعمارى وأطلق على الثانى النمط ما بعد الاستعمارى . ويشتمل كل منهما على أنماط عديدة فرعية تكون فى مجملها وتداخلها النمط العام الذى يسيطر فى مجتمعات الاستعمار أو ما بعد الاستعمار . وترتبط الدولة الاستعمارية بالنمط الانتاجى الاستعمارى بينما ترتبط الدولة فيما بعد الاستعمار بنمط انتاجى آخر أطلق عليه نمط انتاج ما بعد الاستعمار . ويبدو أن الذى يميز ما بين هذين النمطين من الانتاج هو طبيعة الانتاج الرأسمالى وكثافته . ففى النمط الانتاجى الاستعمارى يكون الانتاج الزراعى المعتمد على علاقات شبه اقطاعية هو الشكل السائد ، إما فى فترة ما بعد الاستعمار فقد تغلغت علاقات الرأسمالية وتكاثفت ، لا فى المجال الزراعى فحسب بل فى المجالين التجارى والصناعى . وكان ذلك تطورا طبيعيا فرضته طبيعة التغير فى لغة الاستثمار الرأسمالى الذى تفرضه برجوازية المركز .

ويدل ذلك على أن الدولة فى العالم الثالث تتغير فى اتجاه الدولة البرجوازية الرأسمالية وذلك فى علاقتها بتطور أنماط الانتاج فى المجتمعات التابعة . فكلما أصبح النمط الرأسمالى نمطا مهيمنيا كلما تحولت الدولة إلى دولة رأسمالية . فالدولة البرجوازية الرأسمالية التى تقوم على انفصل بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى وعلى مبدأ الحرية والمساواة وعلى انفصل بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية (٤) ، هذا النمط من

---

(٤) تعتبر هذه الخصائص من شروط إعادة انتاج النمط الرأسمالى ، فذلك النمط هو الذى يفرض عملية انفصل بين المجتمع المدنى والسياسى بحيث تصبح الدولة الرأسمالية متميزة عن الدولة الاقطاعية السابقة عليها ،

الدولة لا يتكون في المجتمعات التابعة بمجرد غزو النمط الرأسمالي لها ، فهو لا يظهر الى الوجود الا اذا أصبح النمط الرأسمالي نمطا مهيمنًا بنفس الطريقة التي وجد بها في المجتمعات الديمقراطية الغربية وهذا أمر صعب حدوث اذا لم يكن مستحيلًا . ولذلك فان تاريخ الدولة التابعة ونماطها يختلفان اختلافًا جذريًا عن تاريخ الدولة البرجوازية ونماطها العام . فالتوسع الرأسمالي الإمبريالي قد أدى في البداية الى اقامة نظم ادولة في التوابع ( المستعمرات ) هي الدول الاستعمارية بمفهوم باران وادولة في مجتمعات الاستعمار بمفهوم حمزه علوى .

ولا يبدو أن هناك اختلافًا جوهريًا بين المفهومين الذين استخدمنا هنا لوصف نظام الدولة في الموقف الاستعماري . لقد قامت هذه الدول الاستعمارية على انقض النظم السياسية التقليدية التي كانت سائدة في تكوينات قبل الرأسمالية . وكانت هذه الدول تعتمد اعتمادًا كليًا على التحالف بين البرجوازية المستعمرة وبين شرائح من السكان الوطنيين الذين لهم مصلحة في الوجود الاستعماري . وعلى رأس هؤلاء الطبقات الاقطاعية مالكة الأرض ، والطبقات البرجوازية التابعة انائشة التي تكونت مع نمو النمط الرأسمالي الذيع ( الاستغلال الرأسمالي للأرض ) ونمو التجارة والمضاربة . وقد حدث في بعض البلدان أن تحالف الاستعمار مع أى من هاتين الفئتين ، ولكن حدث في بلدان عديدة أن تحالف مع كليهما معًا . ويمكن القول بأن الدولة الاستعمارية قد قامت أساسًا لادارة شئون الاستعمار وتحقيق اغراضه ، وذلك فقد ارتبطت هذه الدولة بظهور جهاز بيروقراطى ، كما انها كانت دولة قهرية لا تظهر فيها الديمقراطية بأى صورة من الصور .

---

وهو الذى يفرض اقامة الدولة على أساس ديموقراطى حر لكى يجسد كل مصالح الجماعات الاقتصادية المتنافسة ، ولكى يترك سوق العمل حراً خاضعاً لظروف العرض والطلب .

ومع تحقيق الاستقلال عن القوى الاستعمارية يظهر نمط من الدولة قد يكون برجوازيا كمبرودوريا أو اصلاحيا على ما يذهب باران وقد يكون تابعا في ( دولة ما بعد الاستعمار ) على ما يذهب حمزة علوى . وبصرف النظر عن استخدام أى مفهوم من هذه المفاهيم لوصف ا دولة فيما بعد الموقف الاستعمارى ، فان هذه المفهوم ت جميعا تشير الى نمط خاص من الدولة تعرفه مجتمعات العالم الثالث فيما بعد الاستعمار ، وهذا النمط التابع يخدم بناء اجتماعيا تابعا تسيطر عليه ا رأسمالية العالمية . والدولة هنا تدعم من اجهزتها البيروقراطية وتقيم لنفسها جيشا قويا ونظاما پوليسيا قويا وتحافظ على علاقة متوازنة بين الطبقت الداخلية ( فى المجتمع التابع ) والخارجية ( فى دول المركز ) . وهذا التحول يعتبر تحولا وظيفيا فى ضوء دور الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار .

وفى ضوء هذا التحليل فاننا نجد أن نظرية التبعية قد نجحت نجاحا كبيرا فى توضيح حقيقة التباين فى الدول التى يشتمل عليها النسق الرأسمالى العالمى ( التفرقة بين دول المركز ودول اتواع والدول الوسيطة او شبه الامبريالية او شبه اتواع ) . وعبر المراحل التاريخية المختلفة ( مرحلة الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستعمار ) . ورغم ذلك فان تحليل نظرية التبعية لأنماط الدولة اتابعة يثير بعض الاغتراضات النقدية . فتنميط الدول للتابعة لا يأخذ فى اعتباره طبيعة النظام السياسى وطريقة عمله فى الداخل بقدر اهتمامه بالعوامل الخارجية فى تحديد طبيعة النظام السياسى او بالعلاقة بين النظام السياسى والطبقى . ومن ناحية أخرى فان تنميط الدول التابعة ينظر الى كل دول العالم الثالث كما لو كانت قد مرت بخبرات استعمارية واحدة ، فلا شك أن الاستعمار قد غير من اساليبه فى احكم والسيطرة وفقا لطبيعة وظروف البلد الذى يتبع تحت نير الاستعمار . هذا فضلا عن أن التنميط يهمل الدول التى نشأت فى التركيزات قبل الرأسمالية ، اقصد قبل احتواء الوحدات الفرعية للنسق العالمى ( اعنى التواع ) فى النطاق الرأسمالى . وهذه نقطة هامة فيما يتصل بتجارب ابناء الدولة فى المجتمعات التى اخذت اشكالا من التنظيمات البيروقراطية الحديثة والتنظيمات



العسكرية الحديثة قبل أن تدرج بشكل رسمى تحت النسق الرأسمالى العالمى وقيل أن يفزوها الاستعمار الرسمى ( أفكر هنا فى حالة مصر فى عهد محمد على وفى حالة مجتمعات عديدة لم تشهد الاستعمار بشكله الرسمى ) .

وفضلا عن ذلك فإن هذا التمييز يهمل طبيعة الواقع السياسى قبل دخول الرأسمالية أيام كانت معظم هذه الدول خاضعة لنظم ملكية أو امبراطورية وبناء عليه فإذا كان تمييز الدول التابعة يأخذ فى اعتباره الفترة الاستعمارية والفترة الانتقالية من الاستعمار الى الاستقلال ( التبعية ) ، فإن عليه أيضا أن يأخذ فى اعتباره طبيعة الفترة الانتقالية من العهد الامبراطورى الى العهد الاستعمارى . فتاريخ الدول فى العالم الثالث لم يبدأ مع العهد الاستعمارى وانما انتهت به حضاراتها القديمة .

### ثانياً - خصائص الدولة التابعة :

أشرنا من قبل الى أن الدولة التابعة قد نشأت فى ظروف مختلفة عن نشأة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية ، كما أشرنا الى الارتباط العضوى بين الدولة التابعة وبين تطور الرأسمالية التابعة فى ظل تقسيم العمل الدولى . ومن المتوقع فى هذه الظروف أن تختلف خصائص الدولة التابعة عن خصائص الدول غير التابعة ، أو أن شئنا الدقة أن تتصف الدولة التابعة بمجموعة من السمات تميز نشأتها التاريخية الخاصة وتميز دورها ووظائفها فى علاقت تقسيم العمل وتحدد موقفها من الجماعات الطبقية .

ولقد اهتم الباحثون فى التبعية والتخلف بإبراز السمات المميزة للنظم السياسية التابعة . وكان فرانك هو أول من اهتم بهذه القضية وإن كان تحليله لها قد اتسم بكثير من الميكانيكية التى فرضت تطوير الموقف النظرى حول هذا الموضوع فيما بعد .

ينظر فرانك الى نظام الدولة فى التوابع على أنه انعكاس مباشر لما تتطلبه علاقة التبعية ، ولذلك فإن كل خصائص هذا النظام يجب أن تنبع

في ضوء هذه العلاقة . لاحظ فرانك من خلال خبرته بالنظم السياسية في مجتمعات أمريكا اللاتينية أن هذه النظم تنقسم بعدم الاستقرار والتقلب والتأرجح بين تبني تيارات ايدولوجية مختلفة ومتناقضة . ولذا فقد اعتبر أن خاصية عدم الاستقرار الميافى هى الخاصية المميزة للنظم السياسية الناجمة . ويتجلى عدم الاستقرار السياسى هذا فى ما تشهده هذه الدول من انقلابات عسكرية ، ومن تبني مواقف سياسية مختلفة ومتناقضة . وأحيانا نجد أن القادة السياسيين ( وهم غالبا جماعة من رجال الجيش يسيطرون على السلطة السياسية بقوة الجيش ) يرفعون شعار الديمقراطية ، وأحيانا أخرى يرفعون شعار القومية ، وأحيانا ثالثة يرفعون شعار الاشتراكية .

ويدال فرانك على وجهة نظره هذه من الواقع السياسى لمجتمعات أمريكا اللاتينية — فعند حديثه عن الاصلاح الليبرالى الذى ظهر في بعض دول أمريكا اللاتينية ، لا يرجع ظهوره الى عوامل داخلية ولا حتى الى تصدير الأفكار الليبرالية من القارة الأم ، بل يرجعه الى علاقات التبعية الاقتصادية وإلى ظهور البرجوازية التابعة التى رأت في هذا الاصلاح تحقيقا لمصالحها . يقول فرانك « لم يأخذ الاصلاح الليبرالى شكله الملموس عندها وصلت الى أمريكا اللاتينية موجه الأفكار الليبرالية المنبعثة من ثورات ١٨٤٨ فى أوروبا ولا لأن عددا من العناصر المستمرة كان يملك الأسباب الايدولوجية التى تدفعه الى تحقيق الاصلاح : ان الاستيلاء على سلطة الدولة وفرض السياسة الليبرالية الجديدة لم يتما فى هذه البلدان ، حسب مريضتنا ، الا بعد حدوث زيادة ملحوظة فى انتاج وتصدير البن والسكر واللحوم والحبوب والقطن والقصدير . ولقد كان كل واحد من هذا المنتجات — التى تشكل بحد ذاتها المنتجات الأولية الوحيدة لهذا البلد او ذاك — يشكل حوالى ٥٠ بالمائة من مجمل صادرات البلاد ، ويدعم بذلك سلطة الليبراليين الاقتصادية والسياسية ، ويسمح لهم بفرض مياستهم وزيادة مصلحتهم بفرض هذه السياسة » (٥) .

(٥) انظر : اندرية جنر فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ،

دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صص ٨٢ — ٨٣ .

ويُفسر الطريقة يفسر فرانك ظهور الحركات القومية والشمعية في ضوء علاقات التبعية - ففهما، اختلفت أساليب رفع هذه الشفارات السياسية، وهما تقب القادة في الفترات التاريخية المختلفة - فان النتيجة واحدة (١). بكل أولئك الذين نادوا في السابق بسياسة تنمية ديمقراطية وشعبية هم اليوم ضدى للمصالح التي أصبحت منذ الآن مصالح انهازية وقمعية للبرجوازيات ذاتها في وضعها الحالي، وضع التبعية الجديدة في ظل الامبريالية الجديدة، وبوسع هؤلاء السادة أن يردوا بحق على كل اتهام بالتناقض يوجه ضدهم أنه لا قيمة له وأنهم متفقون تمام الاتفاق مع المصالح المتبدلة حقاً، للبرجوازيات التي كانوا يظنونها. وكما جرى تقريبا في كل تاريخ أمريكا اللاتينية، فان هذه المصالح البرجوازية الرثة تساعد على قيام تطور رث (٢).

ولم يقتصر فرانك على وصف الثقل السياسي في الدولة التابعة، وإنما حاول أن يحل الدينامية التاريخية لخصائص الدولة في ضوء التغيرات التي تحدث في مركز العالم الرأسمالي من حيث ازماته أو استقراره الاقتصادي. فالدولة التابعة تزيد من تسلطيتها عندما تعاني انسق الرأسمالي من أزمة تراكم وتخف حدة التسلطية عندما تنفج هذه الأزمة. وقد طبق فرانك هذا الفرض عند تحليله للأزمة الرأسمالية الراهنة (٣). حيث يذهب الى أن ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يمر بها العالم الرأسمالي قد أدت الى تحولات في الابنية السياسية للعالم الثالث التابع، من ذلك أن جهاز الدولة في اتوابع تحول الى جهاز تسلط يفرض القهر على الجماهير ويفرض عليها سياسات التقشف التي يؤدي تنفيذها الى مضاعفة الفائض الذي يذهب الى قلب العالم الرأسمالي وتحاول النظم التسلطية أن تحافظ قدر الامكان على النظم الداخلي.

(٦) انظر المرجع السابق، ص ١١٤.

(٧) انظر كتاب الأزمة في العالم الثالث، السابق الاشارة اليه، ص ٢٤ وما بعدها.

ولا يجب أن يتبادر الى الأذهان خلط بين وصف فرائك للنظم السياسية في العالم الثالث بأنها نظم تسلطية وبين وصف نظرية التحديث لنفس النظم بنفس الصفة . ذلك أن نظرية التحديث تنظر الى التسلطية هذه على أنها كاملة في بناء هذه النظم وانها ترتبط بطروف التحول الاقتصادى وسوف يؤدي تكثيف العلاقات مع الدول الغربية الى زوال هذه التسلطية والى حقن الديمقراطية في شرايين النظام السياسى . أما فرائك وانضمار نظرية التبعية فانهم ينظرون الى هذه التسلطية على أنها من نتائج عملية التبعية واحد الأدوات السياسية التى تضاعف من مكاسب البرجوازية العالمية . إن اقهر الاقتصادى والسياسى والعسكرى الذى تمارسه الدولة في العالم الثالث لا يظهر على أشده الا في وقت أزمة التراكم التى يمر بها النظام الرأسمالى ، فهى أحد الأساليب التى يتم من خلالها تفادى هذه الأزمة بزيادة كمية الفائض من رأس المال ، فالبرجوازية العالمية والدولة البرجوازية الرأسمالية تساند هذه الأنظمة التسلطية — كما هو واضح مثلا في تدعيم النظم التسلطية في شيان وبوليفيا والفلبين — مهما تغلفت هذه المساندة بحديث طويل عن حقوق الانسان . وبناء على ذلك فان وصف فرائك للدولة في بعض مجتمعات العالم الثالث على أنها دولة تسلطية لا يتفصل عن تحليله لبناء هذا العالم على أنه تابع . أن التسلطية هنا تصبح أداة وظيفية لتحقيق مزيد من التبعية عندما تفشل كل الأدوات الأخرى . — كالديموقراطية والاشتراكية — في تحقيق ذلك .

ويبدو ان هذه الصياغة لخصائص النظام السياسى التابع كانت بحاجة الى تطوير من حيث أنها تكتفى فقط بالربط بين تغير طبيعة نظم الدولة وبين تغير أساليب انتراكم التى يفرضها المركز . فنحن بحاجة الى ابراز بعض الخصائص الثابتة للدولة التابعة ، كما أننا بحاجة أيضا الى ربط هذه الخصائص بالتركيب الطبقي الفاعل في توجيه حركة الدولة ، والى ربط خصائص الدولة بأنماط الانتاج .

ومن هذا المنطلق بدأ حمزة علوى — وتبعه فى ذلك جون سول (٨) — يتحدث عن خاصيتين جوهريتين تتسم بهما الدولة التابعة وهما : التضخم Overdevelopment والمركزية centrelality . وتم تفسير وجود هاتين الظاهرتين من خلال النظر اليهما كعنصرين فى البنية الفوقية للمجتمع التابع . فهذه البنية الفوقية قد نمت وتطورت وفقا للبنية التحتية الموجودة فى دول المركز الرأسمالى لا تلك الموجودة فى التوابع . وطالما أن جهاز الدولة التابعة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية التى تحاول أن تخضع الطبقات فى التوابع ، فإن جهاز الدولة يصبح متضخما ومركزيا فى مقابل البنية التحتية الداخلية المنفصلة عنه . ولقد شجع على هذا أن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار قد ورثت جهازا بيروقراطيا وعسكريا قويا من القوى الاستعمارية السابقة ، تطور وازداد تعقيدا فيما بعد تحقيق الاستقلال . فقد كانت الدولة الاستعمارية تستخدم جهازا بيروقراطيا وعسكريا يفوق احتياجها الفعلية ، فهو جهاز متضخم فى مقابل الموارد التى ينظمها والجماعات التى يخضعها . وبعد تحقيق الاستقلال ورثت الدولة الجديدة المستقلة سياسيا هذا الجهاز وكان عليها أن تدير المجتمع وتخضعه من خلاله .

غير أن تضخم جهاز الدولة لا يرجع فقط الى هذه العوامل الخارجية ، بل يرتبط أيضا بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة . ومن هذه العوامل دور الدولة فى استهلاك الفائض وفى العملية الاقتصادية . فمجرد

---

(٨) انظر مقال حمزة علوى عن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار السابق الإشارة اليه . وانظر لجون سول :

J. Saul, «The state in Post-colonial societies. Trazania» Socialist Register, 1974 ; «The unsteady state, uganda, Obote, and General Amin», Review of African Political Economy No. 4, 1976.

استقرار الدولة التابعة بدأت في الاستحواذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي وبدأت تستخدمه في أنشطة تنموية ذات طابع بيروقراطي . ولذلك فقد تضخم جهازها البيروقراطي واتسم بالمركزية حيث توجد على قمته جماعة صغيرة — أو الجاركية بلغة حمزة علوى — تدير شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية .

ولم يفسر حمزة علوى بجلء ظاهرة المركزية هذه واعتبرها جانب من جوانب تضخم أجهزة الدولة . ولكن جون سول حاول أن يربطها بالطبقة البيروقراطية الجديدة التى تتكون في المجتمعات التابعة وتحاول أن تسيطر على الموارد الإنتاجية وتتحكم فيها من خلال القطاع الاقتصادي الذى خلقته لنفسها ونعنى به القطاع العام . وحتى تكتمل هذه الطبقة فان جهاز الدولة البيروقراطي المركزى يرتبط بالبرجوازية الصغيرة بحكم وظيفتها في الربط بين الاقتصاد المحلى والاقتصاد العالمى . والطبقة البيروقراطية الجديدة تتحرر من هذه البرجوازية وترتبط بها . ومهما تكن المركزية مرآة عاكسة لمصالح هذه الطبقة ، فانها تبقى مظهرا هاما من مظاهر التضخم في أجهزة الدولة التابعة . فهى التى تربط الدولة ببنيتها التحتية في المركز وهى التى تخضع البنية الداخلية المختلفة لتحقيق أعراض البنية المتقدمة في المركز .

وتعتبر قضية اخضاع البنية الداخلية من العوامل الداخلية التى تساعد على تضخم أجهزة الدولة التابعة . فالدولة لابد أن تكون قوية في مقابل السكان الذين تخضعهم . ونجد أحد الخصائص التى تميز المجتمع التابع هو تصارع فئات طبقية مختلفة على الفائض . والدولة التابعة عليها أن تخضع هذه الطبقات وتحقق قدرا من التوازن بينها ، بحيث لا تخضع لسلطات أى منها . ولكى تحقق هذه الغاية فلا بد أن يكون لها جهاز بيروقراطي وعسكرى قوى ، وفي هذه الظروف يصبح تضخم أجهزة الدولة التابعة وظيفيا في تحقيق استمراريته وفي تحقيق وظائفها في اخضاع الطبقات ، او بمعنى أشمل في اخضاع البنية الداخلية المختلفة لخدمة أهداف المركز الرأسمالى .

وعلى الرغم من شمول الصياغة التي قدمها حمزة علوى وجون  
سول ومن تأثر بهما لخصائص الدولة التابعة الا انها لم تسلم من النقد ،  
بحيث بدت قضية تضخم أجهزة الدولة قضية فارغة من المضمون ومفصلا  
لما يذهب نقاد هذه افكرة . وكان من اشد هؤلاء النقاد هجويا على فكرة  
تضخم أجهزة الدولة كولين ليز Colin Leys (٩) .

لقد مند ليز كل القضايا التي تقوم عليها هذه الفكرة . فقد ذهب  
الى أن تأكيد حمزة علوى على الأجهزة البيروقراطية والعسكرية المتضخمة  
التوارثه من العهد الاستعماري قد جاء ليتوافق مع تحليله للطبقات في  
الاجتمعات التابعة وهو تحليل مضلل الى حد كبير . فحتى لو كانت أجهزة  
الدولة الاستعمارية اكثر قوة مما كان مطلوبا ، فإن استخدام التسيير  
Force لم يكن بالضرورة استخداما متضخما مبالغا فيه في الموقف الذي  
تبع تحقيق الاستقلال . ففي هذا الوقت كن نمط الانتاج الرأسمالي  
قد تفلل في التكوين الاجتماعي مؤديا بذلك الى بناء طبقى يقوم على  
التعارض . وحتى في الموقف الاستعماري فمن الخطأ القول بان القوى  
الاستعمارية قد نظمت جهازا عسكريا وبيروقراطيا اكبر مما تحتاجه بالفعل .  
فقد كانت هذه القوى قادرة على طلب العون العسكري من المركز أو من  
اى جزء آخر من الامبراطورية في اى لحظة . لقد كانت الدولة الاستعمارية  
صغيرة وبسيطة في مقال السكان وحجم الاقتصاد هذا اذا قارناها بالدولة  
في الأقطار الرأسمالية المتقدمة . واذا كان هناك نمو في الجهاز البيروقراطي  
والعسكري في الدول التابعة ، فقد حدث ذلك فيما بعد الاستقلال وليس  
قبله . أما عن استملاك الدولة للفائض ، فواقع اننا اذا ما قارنا نسبة  
ما تحصل عليه الدولة من الفائض في التوابع بما تحصل عليه الدولة في المركز

---

(٩) انظر : C. Leys The «The Overdeveloped postcolonial  
state : A Re-evaluation», Journal of African Political Eco-  
nomy, No. 5. 1976.

منجد أن النسبة المرتفعة في دول التوابع . غير أن هذه الحقيقة لا يمكن فهمها في ضوء القول بأن جهاز الدولة التابعة يتسم بالتضخم . ذلك أن حصول الدولة على جزء من الفائض كبير يدل على انخراطها في الصراع الطبقي . ولذلك فإن تدخل الدولة في شئون الاقتصاد واستملاكها للفائض يجب أن يفهم في ضوء علاقة الدولة بالطبقات وليس في ضوء فكرة التضخم . وانتقد أيز أيضا الفكرة القائلة بأن تضخم أجهزة الدولة كان ضروريا لأخضاع الجماعات الطبقية في التكوينات قبل الرأسمالية . فلم تكن هناك طبقات ذات مصالح محدودة . ولم تشهد المجتمعات التابعة صراعا قويا للطبقات حتى بعد دخول الرأسمالية .

ومن فكرة التضخم ينتقل الى نقد فكرة المركزية . لقد تبنى عاوى وسول هذه الفكرة لتبرير فكرة التضخم ، كما تبني فكرة التضخم لتبرير فكرة المركزية ، وفكرة المركزية من وجهة نظر ليز فكرة جوءاء . فادولة موجودة في كل المجتمعات الطبقية وليس من اللازم القول بأنها أكثر مركزية في الهند أو باكستان أو تزانيا أو أي دولة متخلفة عن الدولة في بريطانيا أو أمريكا أو الاتحاد السوفيتي . أن الفرق بين هذه الدول هو فرق في درجة التدخل في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة . وفي حالة التدخل — في شئون الاقتصاد — لا يجوز وصف الدولة بأنها مركزية وإنما يمكن وصفها بحسب بأنها أكثر توسعا في نطاق التدخل .

لستنا بحاجة إذن الى أن نبدا تحليل جهاز الدولة بالقول بأنه متضخم أو مركزي . والبدا بهما ينطوى على التسليم بأفكار مسبقة تبني عليها أفكار أخرى كالقول بالأهمية الخاصة لدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار والطابع الطبقي للبيروقراطية في هذه المجتمعات . لقد أدى ذلك الى صياغات عن بيروقراطية الدولة مشكوك فيها مثلها مثل الصياغات المرتبطة بالتضخم .

منجد أولا أن الحديث عن البيروقراطية يهمل التمييز بين منصرين



هامين : البيروقراطيون الذين يؤدون أعمالهم بحكم وظائفهم في البيروقراطية ، والبيروقراطيون الذين يدخلون أجهزة الدولة من خلال الأحزاب القومية ، وبالرغم من العلاقات المتبادلة بين وظائف الدولة ووظائف الحزب خاصة عند القمة ، إلا أن هذين الجناحين للبيروقراطية يختلفان عن بعضهما في عنصر هام هو أن الجناح الحزبي من البيروقراطية يقيم علاقات سياسية داخل جهاز الدولة مع العمال والفلاحين ويكونون بذلك طبقة متميزة داخل الدولة . أما الجناح الإداري أو الحكومي فإنه يكون أكثر قربا من مشروعات الدولة الاقتصادية وهم يتعرضون لتأثير القيم البرجوازية المجسدة في التكنولوجيا وممارسات الإدارة داخل الشركات التي يرثونها ( من العهد الاستعماري ) خاصة وأنهم — في الكثير من الأحوال — يعتمدون على الإدارة القديمة في الحصول على الخبرة كما أنهم يقفون موقفا طبقياً معارضا تجاه العمال .

ونجد ثانيا أن هذه الصياغات قد خلطت بين المصالح الطبقيّة التي تعكسها الدولة وبين الانتماء الطبقي أو الوضع الطبقي للعاملين في أجهزة الدولة فمن الخطأ أن الأصول والروابط والطموحات الطبقيّة للأفراد الذين يشكلون أجهزة الدولة هي نفسها أصول وروابط وطموحات الطبقة المسيطرة . وبناء على ذلك فالسؤال الذي يجب أن يطرح أولا يجب أن يكون : ما هي الطبقة المسيطرة في تكوين اجتماعي معين ، طالما أن هذه السيطرة سوف تساندّها الدولة ؟ فالطابع الطبقي للدولة يتحدد من خلال هذه العلاقة ، فالمصالح الطبقيّة لبيروقراطية الدولة — سواء اتفقت مع مصالح الطبقة المسيطرة أو تعاوضت معها — ليست هي العامل المحدد لنمط السيطرة ، وايست هي العامل المحدد لثقلته هذه السيطرة . وحتى ولو كانت بيروقراطية الدولة تتمتع باستقلال نسبي وتعكس مصالح طبقيّة متميزة ، فلا يجب أن نرتب على ذلك أن الطابع الطبقي للدولة يعكس بالضرورة هذه المصالح الخاصة بالبيروقراطية . فالطابع الطبقي للدولة يرتبط بمصالح الطبقة المسيطرة وليس بمصالح الفئات البيروقراطية .

ونجد ثالثاً أن هذه الصياغات عن بيروقراطية الدولة قد قدمت مفهومها فضفاضا ( للبرجوازية الصغيرة ) التى اعتبرت من وجهة نظرهم الطبقة التى تنتج بيروقراطية الدولة التى تعكس بدورها مصالح البرجوازية الصغيرة .

لقد استخدم هؤلاء الباحثون مفهوم البرجوازية الصغيرة ليشير الى :

١ — هؤلاء الذين يملكون قدرا من المال ناتج عن عمل زراعى .

٢ — وأغنياء الفلاحين .

٣ — وأصحاب الياقات البيضاء .

ويعنى ذلك أنهم استخدموها بمعنى يختلف عن المعنى الماركسى ( حيث استخدم المفهوم ليشير الى صغار الصناع ، واصحاب المحلات التجارية ، والفلاحين والحرفيين ) فأصحاب الياقات البيضاء ليسوا من ملاك رأس المال ، والفلاحون لم يندرجوا جميعهم فى البرجوازية الصغيرة ، بل تم ادراج الفلاحين الأغنياء فقط . ويصرف النظر عن صحة التعريف الذى قدم هنا للبرجوازية الصغيرة ، فالتأنا لا يمكن أن نسلم ما يترتب عليه من مضامين سياسية . فالدور السياسى للبرجوازية الصغيرة عند ماركس يعكس مصالح تتعارض من ناحية مع مصالح البرجوازية ومن ناحية أخرى مع مصالح العمال ، ويختلف الدور السياسى للبرجوازية الصغيرة عند الباحثين فى الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار عن هذه الصياغة الماركسية . ولتحديد هذا الدور بدقة يجب أن نربطه بتحليل عن تطور نمط الإنتاج الرأسمالى فى القوايع وعلاقته بتطور الإنتاج السلعى الصغير وكذلك تطور علاقات الإنتاج والصراع الطبقي . بل أن تحليل أجهزة الدولة ككل يجب أن ينطلق من هذا .

وبواضح من هذا العرض أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين فى نظم الدولة التابعة حول خصائص هذه الدولة ، ولعل أكثر النقاط الخلافية هى تلك التى ظهرت حول قضية تضخم أجهزة الدولة التابعة . فهناك اتفاق

— علم ما يبدو — حول ما أثاره هـرانك عن تقاب النظم السياسية في  
التتابع وعن اتجاه هذه النظم نحو التسلطية واتحكم العسكري خاصة في  
فترات الأزمة الرأسمالية العالمية .

ولكن خاصية التضخم والركزية تظهران قدرا من الخلاف . فالبعض  
يتعصب لهما بينما يرى البعض الآخر أنهما لا يمكن أن يكونا صالحتين إلا  
إذا تم ربطهما بالطبقات ( بالمعنى الدقيق لمفهوم الطبقة ) وباتطور  
الرأسمالي والصراع الطبقي . وهذا النقد مقول إلى حد كبير . غير أنه  
لا يجب أن يغرينا برفض فكرة التضخم وفكرة مركزية البرجوازية رفضا .

فهما يكشفان عن الطابع التاريخي الخاص لنظم الدولة التابعة بحق .  
ولكن قبول هاتين الفكرتين يجب أن يتم في ضوء بعض المحاذير . من ذلك  
أن طبيعة ونطاق التضخم والمركزية يجب أن يفهما في ضوء سياقات تاريخية  
معينة بحيث تظهر بعض التباينات في نظم الدولة في مجتمعات ما بعد  
الاستعمار . فأخذ أوجه القصور الأساسية التي تعاني منها هذه الأفكار  
أنها تقدم كصيغات عامة دون إبراز الاختلافات في طبيعة ونطاق التضخم  
والمركزية بين المجتمعات المختلفة من ناحية وفي الفترات التاريخية المختلفة  
من ناحية أخرى .

وفضلا عن ذلك فإن التضخم والركزية يعتبران عنصران من عناصر  
البنية الفوقية ولذلك فإن تحليلهما في ضوء الثقافة — والأيدولوجية —  
ربما يكون مفيدا بجانب تحليلهما في ضوء التباينات الطبقيية . فالتضخم  
في التتابع يرتبط بتضخم بنية الثقافة الحديثة ذات الطابع البراني الفج ،  
والمركزية في التتابع ترتبط بالثقافة التقليدية والنظم السياسية التقليدية  
التي وجدت في عالم الإمبراطورية قبل اندماج المجتمعات في نطاق انسحق  
الرأسمالي العالمي . التضخم حديث والركزية قديمة وكلاهما يتكاتف الآن  
لتحقيق دور الدولة التابعة ووظائفها ولذلك فإن كان لنا أن نفهم هاتين

الخاصيتين فإن علينا أن نربطهما ليس بحسب البنية الخارجية للنسق الرأسمالي العالمى ، وإنما بتناقضات وتعارضات البنية الداخلية فى السياقين التاريخى والمعاصر .

### ثالثا - وظائف الدولة التابعة :

يتفق معظم الباحثين فى نظم الدولة على أن الدولة تمثل أداة اقتصادية لتحقيق مصالح البرجوازية الرأسمالية . ولذلك فإن وظائف الدولة - على تنوعها - تتجه نحو تحقيق هذه الغاية ، بل أنها تتجهج فى النهاية عند نقطة واحدة ترتبط بتعظيم المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة . ويصدق ذلك حتى لو كانت الوظائف غير اقتصادية . ولذلك فإنه رغم اتساق الباحثين على وظائف الدولة التابعة ، إلا أنهم أظهروا اهتماما خاصا بالوظيفة الاقتصادية للدولة وأساليب تدخلها فى مسار العملية الاقتصادية . ولذلك فإننا سنولى اهتماما خاصا هنا لتحليل هذه الوظيفة الاقتصادية وتوضيح دوافع التدخل الاقتصادى والدور الذى يؤديه فى تكريس التبعية . ولكن حسبنا فى البداية أن نشير الى الوظائف المختلفة التى تؤديها الدولة ، وأن نستخلص منها مدى تجمعها لخدمة الأغراض الاقتصادية .

حدد روبين مورى Robin Murray للدولة الرأسمالية هى (١٠) : سمت وظائف

١ - ضمان استمرار حقوق الملكية الخاصة وذلك من خلال اصدار قوانين تنظيم هذه الحقوق ، وهى قوانين تسندها قوى أخرى فى أجهزة الدولة على رأسها الهيئة التشريعية والجيش والبوليس .

٢ - تحقيق الليبرالية الاقتصادية ، وذلك بتحطيم القيود المفروضة على حركة السلع أو حركة النقود أو حركة الأفراد داخل نطاق سيادة الدولة ، وتوحيد العملة والقوانين الاقتصادية وتوحيد وحدات الوزن القياسى .

(١٠) انظر R. Murray, Multinational Companies and Nation-States, Two Essays, Nottinham, 1975. pp. 64-75.

٣ - خلق التناغم الاقتصادى وذلك بتنظيم المراحل التى تمر بها المشاريع الاقتصادية وفرض قدر من التنظيم الاقتصادى .

٤ - توفير المدخلات اللازمة للإنتاج ، من ذلك مثلا توفير قوة العمل بما تتضمنه من تدريب ، والتحكم فى الأجور ، وتوفير الأرض ورأس المال ، وكذلك توفير خدمات البنية التحتية اللازمة للعملية الإنتاجية كإطاقة ووسائل المواصلات والاتصال والطرق وضمان تقديم هذه الخدمات بأسعار رخيصة .

٥ - التدخل من أجل خلق إجماع اجتماعى ( اتفاق عام ) وذلك بتلطيف الآثار القاسية الواقعة على الطبقات غير الرأسمالية ، وتلطيف الاستغلال الواقع على هذه الطبقات .

٦ - إدارة العلاقات الخارجية بما فى ذلك العلاقات العدوانية على الدول الأخرى . ومن الوسائل التى تستخدمها الدول لإدارة العلاقات العدوانية انقوة العسكرية ، وتقديم المساعدات للدول الأخرى الداخلة فى صراعات مع الدول المجاورة ، وفرض العقوبات الاقتصادية ، وفرض ضوابط حكومية بتنظيم العلاقات الداخلية ( قوانين الطوارئ وسياسات التقشف على سبيل المثال ) وتنظيم العلاقات الخارجية ( الإشراف على تنظيم ميزان المدفوعات وفرض الحماية الجمركية ) .

ويتضح من هذه الوظائف أنها جميعا - فيما عدا الوظيفة الخاصة بخلق الإجماع - لها طابع اقتصادى . فهى تتجه إما الى تنظيم العلاقات الاقتصادية وإقرار حقوق الملكية أو الى تسهيل النشاط الاقتصادى الرأسمالى بتقديم خدمات البنية التحتية وحماية هذا النشاط ضد أى تهديد خارجى . وحتى هذه الوظيفة الخامسة الخاصة بخلق الإجماع العام أو الاتفاق العام لها طابع اقتصادى فضلا عن طابعها الأيديولوجى . فهذه الوظيفة تتجه أصلا نحو الطبقات الفقيرة التى يتبع عليها عبء الاستغلال الاقتصادى بتلطيف ما يقع عليها من استغلال من خلال تقديم الصحة والتعليم والتأمين أو من خلال

سياسات الدعم ( دعم السلع الاستهلاكية ) التى تنتهجها كثير من دول العالم الثالث التابعة .

وتنسحب هذه الوظائف على معظم دول النسق الراسمالى العالمى ، فهى اذن وظائف للدولة التابعة . ويبدو أن الفرق بين الدول التابعة ودول المركز فيما يتصل بوظائف الدولة ما هو الا فرق فى درجة الضعف ( فى الدول التابعة ) والقوة ( فى دول المركز ) فى أداء هذه الوظائف .

ولكننا اذا وضعنا نصب اعيننا طبيعة التضخم فى الأجهزة البيروقراطية للدول التابعة والتى عالجناها فى موقع سابق من هذا الفصل ، فسوف نكتشف أن الدولة التابعة تؤدى وظائفها بكفاءة أيضا فى ضوء الدور المناط بها فى تقسيم العمل الدولى .

ومن هذا المنطلق يفهم الباحثون فى نظرية التبعية وظائف الدولة التابعة . فهى وظائف ترتبط من ناحية بدور الدول التابعة فى تقسيم العمل الدولى ، وترتبط من الناحية الأخرى بتهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة لتحقيق هذا الدور . وهذا هو السبب - فيما يبدو - فى اهتمام هؤلاء الباحثين بالوظيفة الاقتصادية للدولة التابعة التى تنحصر فى تدخلها فى الشؤون الاقتصادية لتدعيم الرأسمالية التابعة . ويمكن أن نعتبر هذا فرقا بين الدولة الرأسمالية فى المركز والدولة التابعة فى تحقيق وظائفها الاقتصادية . حيث نجد دول المركز الرأسمالى أقل تدخلًا فى الشؤون الاقتصادية من دول التوابع . فتدخل الدولة لادارة شؤون الاقتصاد والسيطرة على البنوك والمشروعات الاقتصادية هو أحد المهام الملقة على عاتق الدول التابعة لتوجيه الرأسمالية الداخية وجهة معينة . فنحن هنا بشأن ارتباط بين الوظيفة الاقتصادية للدولة وبين النمو الرأسمالى التابع وابرجوازية التابعة أيضا . فالدولة التابعة تصنع رأسمالية تابعة لا من خلال تشجيع البرجوازية التابعة فحسب بل من خلال قيامها هى بنفس الدول الذى تقوم به البرجوازية خاصة اذا ما عجزت تلك الأخيرة عن أن تقوم به وحدها .

وتتضح لنا هذه العلاقة اذا ما تأملنا تلك الدراسات التى تبرز دور الدولة كصاحبة مشروع entrepreneur وكصاحبة بنك Banker ، وهى دراسات تتطور حول ما يطلق عليه رأسمالية الدولة ، أى ذلك التطور الذى تخلقه الدولة وتشرف عليه وتصبح الفاعل الأساسى فيه وفى خلق الجهاز البيروقراطى الذى يديره والطبقة التى تربط مصالحها به . (١١) ولا يفصل هذا الدور عن علاقة التبعية التى تربط التوابع فى العالم الثالث بالعواصم ، فضلا عن الدور الوظيفى للدولة فى تدعيم هذه العلاقة ، فان الدولة تتحول — من خلال ادارتها للشئون الاقتصادية فى التوابع — الى فاعل أساسى فى هذه العلاقة وليست مجرد وسيط بين الأطراف ذات المصلحة فيها .

وأثار الحديث عن الدولة التابعة كمنظم أو كصاحب مشروع استثمارى ، آثار قضية نظرية على جانب من الأهمية : اذا كان المجتمع الرأسمالى التابع ( وأى مجتمع رأسمالى ) يقوم على انتحليل الطبقة فكيف نتحدث عن رأسمالية لدولة دون الإشارة الى طبقات بمعناها تمتلك أدوات الانتاج ؟ لا يبدو أن هذا السؤال يثير تناقضا لدى الباحثين فى الدولة التابعة . فملكها ملكية الدولة لوسائل الانتاج لا يتناقض مع النمو الرأسمالى التابع . فعندما تحدث ظروف استدخل الاقتصادى تنخرط البيروقراطية بشكل مباشر فى

انظر بعض الدراسات التى اهتمت بهذا الموضوع :

- Faer et al, «State Capitalism in Brazil : Some New Issues and Questions», **International American Economic Affairs**, Vol. 34, No. 1. 1979.
- Bennet, D. and Sharpe, K. «the State as Banker and Entrepreneur», **Comparative Politics**, Vol. 12. 1980.
- وانظر حول هذا التطور فى المجتمع المصرى :  
— Mark cooper, «Egyptian state capitalism in crisis : Politics and Political Interests» 1967-1971», **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 1. No. 10. 1979, pp. 481-516.
- P. clawson, «The Development of Copitalism in Egypt», **Khamsin**, No. 9, 1981. pp. 77-116.

وتمثل هاتان الماقتان وجهتى نظر متعارضتين الى حد كبير .

العملية الانتاجية وتصبح الدولة فاعل ذو مصلحة في علاقات الانتاج .  
ولذلك فان ملكية الدولة لوسائل الانتاج تكشف عن بعض المصالح الطبقية .  
فهذه الملكية لا تعكس المصالح الجمعية للطبقة العاملة وانما تعكس مصالح  
الشريحة الادارية والطبقة البرجوازية بشكل عام . فطبيعة علاقات الانتاج  
السلطة هي نفسها العلاقات التي يتسم بها نمط الانتاج الرأسمالي ،  
بالرغم من ان أدوات الانتاج ليست مملوكة ملكية خاصة . فكان الدولة  
تمتلك أدوات الانتاج وتنظم تشغيلها من خلال علاقة وثيقة بالطبقة  
البرجوازية . ولذلك فانها تدير شكلا من اشكال الرأسمالية يمكن ان يسمى  
رأسمالية الدولة ، او ما يفضل البعض ان يطلق عليه « النشاط الاستثماري  
للدولة » State entrepreneurship (١٢) ان ما يميز هذا النمط من الانتاج  
عن نمط الانتاج الاشتراكي ، ان الدولة تتبنى ايدولوجية رأسمالية وتسير  
في سياستها وفقا للنموذج الرأسمالي في التنمية . وتلتزم الدولة هنا بالمحافظة  
على القطاع الخاص وحمايته وتخول له دورا هاما في تحقيق التنمية . ويصبح  
اقدام الدولة على الدخول في دائرة النشاط الانتاجي والتنظيمي محاولة  
للتغلب على اوجه القصور في نشاط القطاع الخاص واصلاحها ، دون بذل  
أي مجهود لتحويل علاقات الانتاج القائمة أو تغييرها ، بمعنى انها لا تحاول  
ان تغير من التركيب الطبقي القائم أو من العلاقات الطبقية القائمة .

وفضلا عن ذلك فان الدولة تنفذ مشروعاتها الاستثمارية من خلال  
اساليب رأسمالية ( تطرح اسهم الشركات في السوق على سبيل المثال ) ،  
وهي بذلك تعمل بنفس أسلوب عمل الشركات في القطاع الخاص ، كما انها  
تقوم مشروعاتها في ضوء معايير تقويم رأسمالية ( كالمربح وعائد الاستثمار ) .  
وتشغل الدولة العمال في مصانعها مثلها في ذلك مثل أي مشروع رأسمالي ،  
بل انها كثيرا ما لا تسمح لهم بأن يشاركوا في المشروعات التي تقيمها أو

(١٢) انظر R. Duvall and J. Freeman, «The State and Dependent :  
capitalism», *International studies Quarterly*, Vol. 25. No. 1.  
1981. p. 103 ff.



تشرف عليها . وفي كل هذه الاعتبارات يصبح للدولة مصلحة في هذا النشاط الاستثماري والتنظيمي هي نفس مصلحة الطبقة الادارية او حتى الطبقة البرجوازية (١٢) . ونستخلص من ذلك أن التطور الذي تقوده الدولة من خلال المشروعات الاستثمارية التي تدخل فيها ما هو اذن الاشكل من اشكال التطور الرأسمالي له وظائف وأهداف محددة في علاقة الدولة بالمجتمع الذي تقف على رأسه من ناحية ، وفي علاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى .

ویدعوننا ذلك الى أن نتساءل عن الدوافع التي تدفع الدولة التابعة الى هذا الاقدام على تشغيل المشروعات الاستثمارية وادارتها ، وعن الأهداف التي تحققتها من وراء ذلك . لقد طرح الباحثون في نظرية التبعية هذا التساؤل بالفعل ، غير أنهم اختلفوا في تفسيره . ولكن هذا الاختلاف لم يمنعهم من الاتفاق حول القضية الأساسية التي تقول بأن النشاط الاقتصادي للدولة وظيفي في التطور الرأسمالي التابع في الداخل وفي الارتباط بالنسق الرأسمالي العالمي في الخارج . ونعرض فيما يلي لمختلف التفسيرات التي قدمها الباحثون في الدولة التابعة لظاهرة تدخل النظم السياسية في توجيه المسار الاقتصادي :

١ - كان حمزة علوى هو أول من قدم تفسيراً لهذه الظاهرة . فقد ذهب الى أن أحد الخصائص المميزة للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار انها تستملك جزءاً كبيراً من الفائض الاقتصادي وتسخره في أنشطة اقتصادية ذات توجيه بيروقراطي وذلك بدعوى تنمية الاقتصاد القومي غير أن هذا التدخل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدخل الإمبريالي من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية . ويصبح دور الدولة الاقتصادي في هذه الظروف هو تسخير هذه المساعدات لخدمة النظام الإمبريالي غير أن تفسير هذه الظاهرة لا ينتهي عند هذا الحد . فتدخل الدولة

في شئون الاقتصاد يحقق وظيفة في استمراريتهما واستقلالها عن القوى الاقتصادية المتصارعة على الفائض ( ونعنى بها البرجوازية المحلية والبرجوازية العالمية ) . الدولة هنا تحاول ان تخلق لنفسها قوة اقتصادية تمكنها من تحقيق دور الوساطة المذوطة بها في تقسيم العمل الدولي (١٤) . ويبدو ان هذا التفسير قد لاقى قبولا لدى بعض الباحثين . فقد تبني البعض هذا الرأي وقدموا له مزيدا من الايضاح (١٥) . فالدولة في المجتمع التابع لابد ان تحقق قوة في مقابل سكانها ، وذلك لان قوة الدولة تعتبر حجر الزاوية في العملية الانتاجية داخل النسق الرأسمالي العالمي . ان قوة الدولة لازمة لكي تمارس الوظائف الاقتصادية المرتبطة بها في تقسيم العمل الدولي . وترجع هذه العلاقة بين قوة الدولة وبين دورها في العملية الانتاجية الى ثلاثة اسباب رئيسية (١٦) :

(١) تقدم الدول القوية ميكانزمات لمعاليه في حماية الفاعلين الاقتصاديين من المخاطر ومظاهر عدم الاستقرار التي يعرفها السوق العالمي . وتقوم الدول باداء هذه المهمة من خلال تنظيم الانتاج الاقتصادي الذي يتم في نطاق سيادة الدولة . وعلى سبيل المثال ، لقد كانت كثير من المناطق الفقيرة في لأمريكا اللاتينية من المراكز النشطة في انتاج المواد الخام للنسق الرأسمالي العالمي . ولكن عندما انخفض الطلب على هذه المواد ، انسحب المال الذي كان يستغل هذه الموارد حيث لم يعد هناك من جدوى اقتصادية في هذا الاستغلال . ويمكن للدول القوية

---

(١٤) انظر مقال حمزه علوي الصادر عام ١٩٧٢ عن ( الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار ) والسابق الاشارة اليه .

(١٥) انظر : C. Chase-Dunn and R. Robinson, (1977).  
op. cit., pp. 469-471.

(١٦) انظر : C. Chase-Dunn and R. Robinson, «Twoard a  
Structural Prespective on the world-System», Politics and  
society, Vol. 7. 1977. pp. 469-471.

أن تضع من الميكانيزمات ما يمنع مثل هذه الظاهرة من الحدوث .  
فيمكن لها مثلا أن تضع بعض القيود التي تكفل ملكية هذه  
المشروعات لجماعات اقتصادية من داخل المجتمع وليست من  
خارجه . كما يمكن للدول أن تنظم عملية تدفق رأس المال والربح  
لكي تضمن توزيع الأرباح على الأنشطة الاقتصادية المختلفة  
داخل الوطن دون سحبها للخارج . كما يمكن للدول أيضا  
أن تخلق الدافعية نحو تنويع الإنتاج من خلال ما تفرضه من  
سياسات تجارية وضريبية .

ولذلك فإن الدول القوية لديها قواعد دقيقة لتنظيم الإنتاج داخل  
حدودها ، وتصرف هذه الدول جاذبا كبيرا من النشاط السياسي لضبط  
النشاط الاقتصادي والتحكم فيه . وتستطيع دول المركز الرأسمالي القوية  
أن تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه ، أما الدول التابعة فإنها تقوم أيضا  
بنفس المهام ولكن لا لكي تحمي رأس المال الوطني وتخلق تراكم داخلي  
لرأس المال ، وإنما لكي تحافظ على العمليات الانتاجية التي تنشط بالمجتمع  
في تقسيم العمل الدولي . إن الدولة في التوابع هي حارسة هذه العمليات  
ومن خلالها يتم وضع الضوابط والقواعد التي تؤمن هذه العمليات الانتاجية  
من المخاطر وتضمن استمرارها في الوجود .

( ب ) تعتبر الدولة أحد الميكانيزمات الفعالة في تأمين الوصول الى  
الموارد والأسواق ، سواء أكانت أسواق خارجية أو داخلية ،  
فالفاعلون الاقتصاديون الذين ينتجون السلع الاستهلاكية —  
مثلا — يحاولون في الغالب التأثير على الدولة لتأمين الأسواق  
الخارجية لتوزيع السلع التي ينتجونها ولتأمين تزويدهم باستمرار  
بالخدمات التي يحتاجون إليها في العملية الانتاجية . وتتجسده  
معظم السياسات التجارية للدول نحو تحقيق هاتين الغايتين .  
( ج ) تعتبر الدولة أحد الميكانيزمات الفعالة في تنظيم الفاعلين الاقتصاديين

لتحقيق الفوائد التي يستهدفها النشاط الاقتصادي الأوسع على نطاق نسق السوق العالمى .

وطالما أن للدولة دور هام فى الانتاج الاقتصادى ، حتى وإن لم تندمج فيه بشكل مباشر ، فإن العاملين فى الأنشطة الاقتصادية ( شركات أو أفراد ) يحاولون أن يستخدموا الدولة لتنظيم السوق بما يخدم مصالحهم . وهذا هو السبب الذى يدفع الجماعات الاقتصادية المسيطرة لأن تجد لمصالحها تعبيرا أساسيا داخل المؤسسات السياسية للدولة . وبهذا نجح هؤلاء فى تحقيق ذلك فإن قوة الدولة الاقتصادية لا تجعلها يسيطرون عليها تماما ، فهذه القوة لا تجعلها تخضع لنفوذ أى طبقة ، لأنها تعمل فى صالح كل الطبقات القوية .

٢ - وفى مقابل هذا التفسير يميل البعض الى ربط تدخل الدولة التابعة فى الشؤون الاقتصادية بالظروف التاريخية للقبمية ، وعلاقة الدولة بالجماعات التى تكسبها الشرعية ، وسعيها الدائم نحو تحقيق « الاستقرار السياسى » و « الاجتماعى » أو بمعنى آخر تخفيف حدة الصراعات الطبقيّة . ويسير هذا التفسير على النحو التالى (١٧) :

( ١ ) فتاريخ علاقة التبعية تكشف عن أن الاعتماد على المصادر الأجنبية للتمويل والتكنولوجيا قد فرض الكثير من الحدود على قدرة وحركة القطاع الخاص فى المجتمعات التابعة على تحقيق تنمية . لقد سيطرت المصالح الأجنبية للشركات الرأسمالية ، والتى اهتمت فى الأساس بالمنتجات الأولية ، وكان لذلك تأثير

(١٧) انظر : مقال دوفال وفريمان السابق الإشارة إليه . وانظر لنفس

المؤلفين :

J. Freeman and R. Durrall «International Economic Relations and Enterprenerial States » **Economic Dvelopment and culture change**, vol. 32. No. 2. 1984.

مدمر على المشروعات المحلية سواء فيما يتصل بقدرتها على تراكم رأس المال أو حصولها على التكنولوجيا . لقد أصبح القطاع الخاص عاجزا عن أن يقوم بالدور المنوط به في تنمية الاقتصاد القومى تنمية تابعة لخدمة أهداف تقسيم العمل الدولى . وعجز القطاع الخاص عن أن يتغلب على كثير من المشكلات البنائية التى تواجهه في تحقيق هذه التنمية . وكان على أجهزة الدولة — التى اعتقد القائمون عليها أن القطاع الخاص عاجز على أن يقوم بهذه المهمة كاملة — أن تبدأ في ممارسة مسئولية مباشرة في إنتاج السلع والخدمات . لقد كان عليها أن تتعامل مع قضية التنمية بأى شكل من الأشكال (١٨) ، وإن تغلب على بعض أوجه القصور في العمليات الانتاجية التى يقوم بها القطاع الخاص والتغلب على بعض المشكلات التى يواجهها ، واتخذ تدخل الدولة شكلا تدريجيا خلال تطور الاقتصاد التابع ( وتغير ظروف تقسيم العمل الدولى ) . فلقد بدأ تدخل الدولة مع البدايات المبكرة للتصنيع في مجتمعات العالم الثالث ، وذلك عندما كانت الدولة تشجع أصحاب المشروعات الخاصة على انتاج بدائل الواردات عن طريق تقديم خدمات البنية التحتية وتوفير الحملة لهم . ولكن ثبت أن هذا التدخل المحدود غير كاف لقيام صناعات رأسمالية أكثر تطورا ( كصناعة السلع الرأسمالية ، والصناعات الكيماوية وصناعة الأجهزة الكهربائية ) . فلكى يقوم القطاع الخاص بهذه الصناعات ، فإنه يحتاج الى أكثر من الحماية وخدمات البنية التحتية ،

---

(١٨) خاصة وأن الدول الحديثة في العالم الثالث قد نشأت من خلال الكفاح ضد المستعمر الأجنبى ، وبعد تحقيق الاستقلال لم يكن أمام كثير من الدول التى رفعت شعار الاستقلال الوطنى الا أن تستمد أساس جديد للشرعية ، وكان قيادة الدولة للقطاع العام المستقل عن القطاع الخاص هو أحد الأساليب الجديدة في اضعاف شرعية على وجود الدولة .

انه يحتاج في الأساس الى رأس المال والى التكنولوجيا المتقدمة ،  
وهنا واجهت الدولة طريقتين كان عليها أن تختار واحد منهما ،  
أو أن تؤلف بينهما : أن تقوم الدولة بتشغيل المشروعات الصناعية  
والاشراف عليها ، أو أن تترك هذه المهمة للبرجوازية الأجنبية  
والحداية . ولقد اعتقدت كثير من الدول أن قيامها بمهمة تشغيل  
هذه المشروعات والاشراف عليها أو الجمع بين القطاع العلم  
المملوك للدولة وبين القطاع الخاص هو الطريق الى التغلب  
على كل المشكلات التى يعانى منها التطور الاقتصادى الاجتماعى .

ولكن لم تدرك الكثير من هذه الدول أن مثل هذا الطريق  
لن يحقق الهدف المرجو منه طالما أن رأس المال الأجنبى والمصالح  
الأجنبية قائمة ، وطالما أن الأساليب الاستثمارية المتبعة فيه  
لا تختلف كثيرا عن الأساليب الرأسمالية التقليدية .

(ب) ولكن الدول التابعة لم تدفع بتنظيم قطاع رأسمالية الدولة بفرض  
التغلب على مشكلات التنمية محسب ، وإنما لأن الدول وجدت  
في هذا الأسلوب وسيلة لكسب تدعيم الجماعات الأساسية في  
المجتمع ومن ثم اخفاء الطابع الشرعى على وجودها . أما  
هذه الجماعات فهى البرجوازية القومية ، والدول والهيئات  
الأجنبية ، والصفوة الادارية التكنوقراطية . أما البرجوازية  
القومية فانها جزء لا يتجزأ من المشروعات التى تقوم بها الدولة  
ولها مصالح أساسية في هذه المشروعات كما اتضح فيما  
سبق ، أما الدول الرأسمالية المتقدمة بما فيها من هيئات  
تمويلية وشركات متعددة الجنسية فسوف تحقق مصالحها  
في تصدير رأس المال وبيع التكنولوجيا ، أما الصفوة الادارية  
التكنوقراطية فهى التى تدير هذه المشروعات وتقدم لها الخبرة  
اللازمة . لقد كان على الدولة التابعة أن تحقق لنفسها استقرارا  
شرعيا من خلال ارضاء هذه الأطراف جميعا ، وكان السبيل

الذى يحقق مصالح كافة هذه الأطراف هو خلق هذا النشاط  
الاقتصادى .

( ج ) وفى اقدم الدولة على تبني هذه المشروعات الانتاجية جانب  
آخر يرتبط باستقرار الدولة ودورها فى المجتمع التابع . فقد  
كان على كل دولة من دول العالم الثالث أن تهدأ من حدة  
الصراع الطبقي ، وأن تستنفد غضب الجماهير العريضة  
من الفقراء ، وتلك وظيفة أساسية من وظائف الدولة فى المجتمع  
التابع . ولم يكن للدولة أن تحقق ذلك الا من خلال التدخل فى  
شئون الحياة الاقتصادية بحيث تستوعب جانباً من قوة العمل  
المعطلة :

هذه هى الأهداف والدوافع المرتبطة بتدخل الدولة فى ملكية أدوات  
الانتاج وتنظيم تشغيلها . ولكن هذا التدخل لا يتخذ شكلاً واحداً لدى كل  
الدول وفى كافة فترات التحول الرأسمالى . أنه يتغير بتغير بعض الأسس التى  
يقوم عليها بناء الدولة ذاته . فهو يتغير أولاً من خلال علاقة المجتمع التابع  
برأس المال الأجنبى ، فعندما ينشط رأس المال الأجنبى فى مجتمع معين من  
خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وتصبح وظيفة الدولة هى حراسة  
رأس المال هذا ، وصيانة ما ينقله من فائض الى الدول الرأسمالية المتقدمة ،  
فإن الدور الانتاجى والتنظيمى للدولة يتقلص الى أدنى درجاته ، وثانياً من  
خلال علاقة الدولة بالبرجوازية فيزداد عندما يضعف دور البرجوازية فى تحقيق  
شرعية الدولة ، وثالثاً من خلال الدور الذى تلعبه الصفوة الادارية —  
التكوتقراطية حيث يتزايد تدخل الدولة فى المشروعات الاقتصادية كلما  
تزايدت قوة هذه الصفوة وبرز دورها فى المجتمع :

وكما أشرنا من قبل فإن هذه التنمية الرأسمالية لا تحقق فى الكثير  
من الأحيان الهدف المنشود منها وتنتهى الى تنمية رأسمالية عليها الكثير من  
القيود .

بل أن المشكلات التى تترتب على هذا الأسلوب من التنمية الرأسمالية — مثلما هو الحال تماما فى أسلوب التنمية الرأسمالية الذى تقوم به البرجوازية التابعة بالتعاون مع البرجوازية العالمية — قد تسهم فى مزيد من تخلف المجتمع التابع .

ويكفى هنا أن نشير إلى مشكلة واحدة من هذه المشكلات وأغنى بها مشكلة تغفل رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد القومى وانتقال كاهل المجتمع بالديون الخارجية (١٩) .

٣ — على أن اختلاف نطاق تدخل الدولة باختلاف الفترات التاريخية يقدم تفسيراً ثالثاً للظاهرة . فهذا هو فرانك (٢٠) يربط بين تزايد دور الدولة فى إدارة الشؤون الاقتصادية فى العالم اثنان وبين متطلبات أزمة التراكم العالمى . فعندما توجد أزمة تراكم لرأس المال فى المركز الرأسمالى المفرط للطبقات العاملة يزداد فى اتوابع من خلال ما يعرف بالتراكم البدائى أو الأولى (٢١) . وتخلق هذه العملية تناقضا أساسيا بين رأس المال والدولة متضامنة معه من ناحية وبين العمل من ناحية أخرى . ويعتبر تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى أحد أساليب إدارة هذا التناقض والتحكم فيه . فالدولة تستطيع من خلال ادارتها للشئون

---

(١٩) تدل التقديرات على أن ديون العالم الثالث قفزت من ١٩ بليون دولار عام ١٩٦٠ الى ما يزيد عن ٦٠ بليون دولار عام ١٩٧٠ . وقفز هذا الحجم من ٧٤ر٢ بليون دولار فى نهاية ١٩٧٠ الى ١٥١ر٣ بليون دولار عام ١٩٧٤ .

انظر : رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢٠) انظر كتاب ( الأزمة فى العالم الثالث ) صص ٢٤٦ — ٢٤٧ .  
(٢١) يشير مفهوم التراكم البدائى أو الأولى الى الاستغلال الذى يتجاوز أحد بحيث يقتطع جزءا من القيمة المخصصة لاعادة انتاج الأسر العاملة والقوى العاملة ، أى تخفيض الأجور بحيث لا تغطى الحاجات الفعلية للعمال : فهو يرتبط دائما بشكل من أشكال الاستغلال المفرط .



الاقتصادية أن تستخدم قوتها لتخفيض أجور العمال ، وأن تقلل من معدل تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الخدمات الاجتماعية ، ومنع نقابات العمال أن تتخذ طابعا سياسيا . وفضلا عن ذلك فإن تدخل الدولة في إدارة الشؤون الاقتصادية يرتبط بالتغيرات التي حدثت في التوابع بناء على تقسيم العمل الجديد الذي فرضته الأزمة . فلقد فرض تقسيم العمل الدولي على الدول التابعة أن تزيد من أسهامها في تراكم الفائض من خلال ما فرضه عليها من شروط للتبادل التجاري والاقتصادي . ولقد ترتب على ذلك أن بدأت معظم هذه الدول تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها . وكانت أحد الأساليب التي فرضها تقسيم العمل على الدول التابعة — تحت تأثير انقناع بأن ذلك سوف يسهم في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات — أن تهتم بادخال صناعات لانتاج سلع محلية بديلة للسلع المستوردة .

وترتب على ذلك أن تم التوسع في الصناعات التي يستثمر فيها رأس مال أكبر وتستهدف تغطية السوق المحلية والتصدير ، وهي صناعات قامت بالتعاون مع رأس المال الأجنبي على حساب الصناعات الوطنية ذات رأس المال الأقل .

ولم يكن لهذا التحول أن يتم دون أن تديره الدولة . فلقد كانت الدولة أداة لتحقيق هذا التحول وإدارته . بل أن الدولة استخدمت كل ما هو متاح لها من قوة لتنظيم التعريفات الجمركية ولعقد الصفقات وإبرام العقود وتحديد الأسعار وفرض الضرائب ودعم السلع وكل ما تحتلحه عملية التحول في هذا الاتجاه من إجراءات وقوانين .

وكما كان التغير الاقتصادي الذي يفرضه تقسيم العمل الدولي قويا وشاملا كلما كان تدخل الدولة أكثر قوة وشمولا (٢٢) .

---

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

لقد فرضت ظروف الأزمة على الدولة في معظم بلدان العالم الثالث  
أذن أن تسهم في عمليات تحول الموارد والانتاج والأرباح من رأس المال  
الوطني الذي يخدم السوق المحلية الى رأس المال الوطني والأجنبي الذي  
يخدم السوق العالمية . وكان على الدولة لكي تقوم بهذه المهمة أن تخلق  
رابطة بين رأس المال الوطني وبين رأس المال العالمي الذي تستثمره  
الشركات متعددة الجنسية. لقد كان عليها بلغة فرانك أن تحطم الأسس الوطنية  
لاستخدام رأس المال الوطني denationalization of national capital  
أو أن تحول رأس المال الوطني الى رأس مال أجنبي Foreignization of  
national capital. ولم تترك الدولة تنفيذ هذه العملية للقطاع الخاص  
أو للشركات متعددة الجنسية فقط ، بل ساهمت فيها من خلال مشروعات  
استثمارية مختلطة ، فضلا عن تنظيمها للأسس التي يقوم عليها مثل هذا  
التحول . أن رأسمالية الدولة التي ازدهرت خلال السنوات الماضية  
في العالم الثالث ، ما هي الا استجابة لهذه التغيرات التي يفرضها النسق  
الرأسمالي العالمي ، ولكن هذا الاختيار لم يؤد الى تنمية بل أدى الى تراكم  
الديون من ناحية كما أدى الى أن تقلص دور الدولة في الانفاق على التعليم  
والصحة والخدمات الاجتماعية في مقابل زيادة انفاقها على المشروعات  
الاستثمارية وعلى التسليح من ناحية أخرى ، وذلك بدعوى الانفاق الانتاجي  
وليس الانفاق الاستهلاكي وتكون التنمية في كل هذه الأحوال مزيد من تخلف  
المجتمعات التابعة .

والواقع أن صياغة فرانك تتميز عن كثرة الصياغات الأخرى في  
أنها لا تنتظر الى تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد نظرة ميكانيكية تفسر  
هذا التدخل أيا كان شكله على أنه يخدم السوق العالمية . بل يمكن بناء  
على صياغة فرانك أن نميز بين شكين من تدخل الدولة ، الأول هو تدخل  
يتصل بتأميم رأس المال الأجنبي وتحويله الى رأس مال وطني ، والثاني  
هو تأميم رأس المال الوطني وتحويله الى رأس مال أجنبي . والشكل  
الثاني من التدخل هو الذي يظهر عندما تشتد أزمة التراكم في مراكز العالم.

الرأسمالى وهو ما يميز كافة أشكال التدخل المعاصرة فى معظم بلدان العالم الثالث . أن صياغة فرائك هنا يمكن أن يفهم منها — ضمنيا على الأقل — ذلك الحوار الجدلى فى العملية التاريخية بين قيادة الدولة لحركة التحرير الوطنى السياسى والاقتصادى وبين دور الدولة فى تكريس التبعية وتعميقها على المستويين السياسى والاقتصادى .

# الفصل الرابع

## الدولة والطبقة

### استقلال أم هيمنة طبقية ؟

#### مقدمة :

ذكرنا في موضع سابق أن نظرية التبعية في معالجتها للدولة في العالم الثالث قد انطلقت من الأطروحات النظرية التي قدمها ماركس بشأن نظام الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والتي تبلورت حول فكرتين رئيسيتين : الأولى ترتبط بالهيمنة الطبقة ، أي هيمنة البرجوازية على أجهزة الدولة . وترتبط الثانية باستقلال الدولة عن كافة القوى الطبقة وتمتعها بتنفيذ سياسى يخلق حيلاد بين الطبقت ..

وعندما تعرض الباحثون لنظم الدولة في العالم الثالث انطلقوا من أي من هاتين المقولتين . واتأمل للحوار الذى دار حول الدولة والطبقة في المجتمعات الرأسمالية المتخلفة في العالم الثالث ، يجد أن هذا الحوار يمثل امتدادا طبيعيا لنفس الحوار الذى دار حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية في العالم الرأسمالى . ومن المتوقع في هذه الظروف أن تفرض القضايا التى ظهرت هناك نفسها على القضايا التى تطرح هنا . ولقد حظيت العلاقة بين الدولة والطبقة باهتمام كبير من جانب الباحثين في قضايا التنمية والتخلف ، مع اهتمام بالسياقات الخاصة التى توجد فيها هذه العلاقة . وكانت قضية استقلال الدولة أو تبعيتها للقوى الطبقة المهيمنة

من القضايا الحيوية التي ظهر بشأنها حوار خصب داخل اطار نظرية  
التبعية .

ويهدف هذا الفصل الى تناول علاقة الدولة بالطبقة منطلقا من هذا  
الحوار . وسوف نضطر في معظم الأحيان الى توضيح جذور هذا الحوار  
كما ظهرت في المجتمعات الغربية الرأسمالية لكي تكتمل في أذهاننا صورة  
التطور التاريخي للفكر الدائر حول القضايا التي نتعرض لها . وتنحصر  
المحاولة التي سنبذل في هذا الفصل في الاجابة على السؤال الذي تصدر  
عنوانه : هل تنحو علاقة الدولة بالطبقة منحا استقلاليا أم تتجه نحو سيطرة  
طبقة بعينها عليها . ومعنى ذلك أننا سوف نعرض للحوار الذي ظهر  
في تراث التبعية متخذين من هذا السؤال نقطة انطلاق محورية . ولا شك  
أن تحليل العلاقة بين الطبقات وأجهزة الدولة سوف يفرض علينا أن نبدا  
بتقديم صورة مختصرة عن التشكيلات الطبقية في دول العام الثالث ،  
يستتبع ذلك عرضا للجدل الدائر حول استقلال أجهزة الدولة أو هيمنة  
الطبقة المسيطرة عليها ، ونختتم الفصل بحديث عن مفهوم الجماعات  
الاستراتيجية كأحد البدائل التي طرحت لمعالجة العلاقات بين التشكيلات  
الطبقية وبناء الدولة في العالم الثالث في سياق ظروفه الخاصة في مرحلة  
التحول الاجتماعي والاقتصادي . ونأمل أن يمكننا عرض كل هذه المناقشات  
من تطوير رؤية نقدية لها سوف تظهر هنا وهناك عبر صفحات الفصل .

### أولا - التشكيلات الطبقية في العالم الثالث :

تعرف الطبقة بأنها جماعة من الفاعلين الاجتماعيين تتحدد من خلال  
موقعها من العملية الانتاجية أي من خلال الموقف الاقتصادي ، بالرغم من  
أهمية العوامل الأيديولوجية والسياسية ( البناء الفوقي ) . ولا يعرف  
المجتمع طبقة واحدة ، فتعريف الطبقة يفترض وجود تناقضات ونضال  
طبقى . فالطبقة لا تتحدد الا في ضوء تعارضها مع طبقة أو طبقات أخرى .  
فمن خلال المحددات البنائية القائمة في المجتمع الرأسمالي ( وهي محددات  
اقتصادية ) ومن خلال ارتباط هذه المحددات بالممارسات الطبقية والتي

تتضمن علاقات أيديولوجية وسياسية تحتل كل مجموعة من الناس مكانا محددا في تقسيم العمل الاجتماعى ، وتتسم هذه الأماكن بالموضوعية ، بمعنى أن محددها خارجة عن ارادة شاغلى هذه الأماكن (١) .

وبناء على المحددات البنائية للطبقات يمكن الحديث عن طبقات اجتماعية ، وعن أجنحة أو شرائح داخل الطبقة وعن فئات اجتماعية . كما يمكن الحديث عن علاقات تربط بين هذه الطبقات وتنقسم الى علاقات اقتصادية ( علاقات الانتاج والاستغلال ) وعلاقات سياسية ( علاقات السيطرة والخضوع السياسي ) ، وعلاقات أيديولوجية ( علاقات السيطرة والخضوع الايديولوجى ) . ومن خلال كل هذه العلاقات تتحدد المواقع الطبقيه . غير أن هذه المواقع يجب أن تميز عن الأوضاع الطبقيه كما هو واضح في الشكل التالى (٢) :

الممرسات / النضال الطبقي	
التحديد البنائى	العلاقات أو الترابط الأوضاع الطبقيه
تقسيم العمل الاجتماعى لطبقات اجتماعية ، الأجنحة الطبقيه ، الشرائح الطبقيه ، الفئات	الأيديولوجية
	علاقات أيديولوجية للسيطرة والخضوع
	النضال الأيديولوجى
	السياسة
	علاقات سياسية لاسيطرة والخضوع
	النضال السياسى
	الاقتصاد
مفاهيم الاستراتيجية : القوى الاجتماعيه تلك القوة ، الناس	علاقات انتاج وعلاقات استغلال
	النضال الاقتصادى

N. Poulantzas, classes in contemporary capitalism, (١)  
trans .By D. fernback, verso. London, 1975. p. 14.

(٢) نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٥ .

نرى في الجانب الأيمن من هذا النموذج الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية كما تتحدد من خلال محددات بنائية ، والعوامل المحددة لأماكن هذه الطبقات وهى عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية . أما الجانب الأيسر فيشير إلى الأوضاع الطبقة كما تحددتها مفاهيم القوى السياسية وتكتل القوة والجمهير ، ويشير هذا الجانب إلى المواقف أو الأوضاع التي تخضعها الممارسة السياسية وانضال الطبقة . وغالبا ما تشغل الطبقة وضعا طبقيا يتفق مع مكانها ، تدافع من خلاله عن مصالحها . ولكن تحدث في بعض الأحيان درجة من المفارقة بين المكان الطبقي وبين الوضع الطبقي . ويظهر ذلك بجلاء — كما يشير بولا نقراس — في حالة الأرستقراطية المالية التي تحول وضعا طبقيا أقرب إلى البرجوازية ، كما يظهر في حالة البرجوازية الصغيرة التي تأخذ في بعض الأحيان وضعا طبيا أقرب إلى الطبقة العاملة . ويتحدد الوضع الطبقي من خلال الوعي الاجتماعي والتنظيم السياسي المستقل . ويطلق بولا نقراس على المفاهيم المرتبطة بالأوضاع الطبقة ( كما يوضح الشكل السابق ) مفاهيم الاستراتيجية Concepts of strategy وهى تشير إلى الدملات التي يحدث من خلالها الاستقطاب الطبقي والتحالفات الطبقة . فبالنسبة للطبقات المسيطرة يشكل تحالفها وتحالف أجنحتها ما يطلق عليه تكتل القوة Power block ، وكل طبقة تشكل قوة اجتماعية وجميعهم يشكلون الناس أو المجتمع .

وفي ظروف سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي في تكوين اجتماعي رأسمالي ، نجد أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين : البرجوازية والطبقة العاملة ولكن في داخل هاتين الطبقتين توجد أجنحة وشرائح كأن نتحدث عن البرجوازية التجارية أو الصناعية أو عن الأرستقراطية انعمالية داخل الطبقة العاملة . كما توجد في داخلها شرائح كأن نتحدث عن البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكبيرة . كما توجد بجانبها فئات اجتماعية تتحدد من خلال موقعها في العلاقات الأيديولوجية والسياسية مثل بروقراطية الدولة واثقنين .

وقد يتساءل القارئ عند هذا الحد لماذا صدرنا الحديث عن الطبقات في العالم الثالث بهذا النموذج المشتق من واقع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ؟ والاجابة على هذا السؤال لها شقين : الأول أن هذا النموذج يمثل نموذجا مثاليا لن يتحقق بحال في مجتمعات العالم الثالث التي تعرف ببناء طبقيها مغايرا الى حد ما . والثاني أنه بالرغم من هذا الاختلاف إلا أن المحددات الأساسية للمواقع الطبقة والاضاع الطبقة التي يطرحها هذا النموذج هي نفس المحددات التي أقام عليها الباحثون في الطبقات في العالم الثالث تصوراتهم النظرية مع وعيهم بطبيعة خصوصية التركيب الطبقي في المجتمعات .

ولا يختلف الباحثون — على اختلاف مواقفهم النظرية — على حقيقة أن البنية الطبقة المجتمعات في العالم الثالث لها طابعها الخاص . وذلك لاختلاف الملامح العامة للبناء الطبقي من حيث غلبة الطابع الزراعي على السكان . وتناقص نسبة المشتغلين بالصناعة ، وسيطرة الانتاج الصغير ، ونمو الصناعة في ظروف خاصة تقوم على استيراد التكنولوجيا ونقص العمالة الماهرة ، وأولا وقبل كل شيء تعدد الأنماط الانتاجية داخل التكوين الاجتماعي الواحد (٣) . وبناء على ذلك فإذا تحدثنا عن طبقة عاملة في العالم الثالث يجب أن يرسخ في أذهاننا أنها مختلفة عن نظيرتها في الدول الرأسمالية المتقدمة « فالظروف المتميزة أوجدت بروليتاريا متميزة تختلف عن بروليتاريا البلدان الامبريالية بعدد من السمات من أهمها ارتباط البروليتاريا المؤقت أو حتى الدائم بالقرية مما يضيف عليها طابعا نصف فلاحي » (٤) . كما أننا إذا ما تحدثنا عن طبقة بروجوازية فلا بد أن نضع في اعتبارنا طبيعة تكوينها

---

(٣) انظر : محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، الطبعة الثالثة ، دار المعائن ، ١٩٨٢ . صص ٢٢٤ — ٢٤٥ .  
(٤) التركيب الطبقي في العالم الثالث : تأليف مجموعة من العلماء السوفييت ، ترجمة داود حيدر ومصطفى اندباش ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ صص ٧١ — ٧٢ .



التاريخي ( الارتباط بالاستعمار ) وتناقضاتها الداخلية وبتبعيتها الخارجية ... الخ . العوامل المرتبطة بتشكيل هذه الطبقة : في مثل هذه الظروف تزداد التناقضات وتزداد الشرائح والفئات الاجتماعية ، بل أن تحليل البنية الطبقيّة في داخل المجتمع لا ينفصل عن تحليل علاقات السيطرة الخارجية القادمة من دول المركز الرأسمالي (٥) . خلاصة القول أن الأبنية الاجتماعية في العالم الثالث تكشف عن تشكيلات طبقية وتحالفات مختلفة تماما عن نظيرتها في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية تشكيل الطبقات في هذه المجتمعات قد مرت بظروف تاريخية مغايرة . فعلمية تشكيل الطبقات لم تتم نتيجة تغيرات داخلية فحسب وإنما جاءت أيضا كنتيجة لدمج هذه المجتمعات في نطاق النظام الرأسمالي العالمي . بل أن القضية تبدو أكثر تعقيدا من ذلك إذا ما وضعنا في اعتبارنا تباين الأنماط الانتاجية قبل الرأسمالية في دول العالم الثالث المختلفة وتباين شكل المواجهة الاستعمارية وتاريخها .

ولذلك نجد أن الباحثين في التنمية والتخلف في العالم الثالث يؤكدون على وجود تباين في التكوينات الاجتماعية في دول العالم الثالث بالرغم من تأكيدهم على السمات المشتركة بين هذه الدول . وفيما يتعلق بتشكيل الطبقات نجد تأكيدا على وجود سمات علمية بين دول العالم الثالث من ذلك أهمية تحليل الطبقات في هذه الدول على نطاق عالمي أي في ضوء علاقات التبعية بالمركز الرأسمالي العالمي . ومن ثم التأكيد على ارتباط البرجوازية الداخلية بالبرجوازية العالمية وكذلك التأكيد على تنوع أجنحة البرجوازية الداخلية وتشوه تركيبها والأطر الأيديولوجية الموجهة لها . والتأكيد بشكل علم على عدم تجانس البنية في مجتمعات العالم الثالث وعدم الاستقطاب

(٥) دفع الوعي بالظروف الخاصة للتركيب الطبقي في البلدان النامية الباحثين في الطبقات في مصر إلى التأكيد على ضرورة الفصل بين تحليل الطبقات في الريف وتحليل الطبقات في المدينة وانظر :  
— محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، مرجع سابق .

الطبقي. لوضّح بين البرجوازية والبروليتاريا . مع التأكيد على أوجه التشابه هذه فأننا إذا ما وضعنا في اعتبارنا طبيعة التكوينات قبل الرأسمالية التي كانت مسيطرة في مجتمعات العالم الثالث وتاريخ الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ، فأننا نصادف اختلافا وتباينا بين المناطق المختلفة في دول العالم الثالث يتعلق بطبيعة التكوين الاجتماعي بشكل عام وطبيعة التركيب الطبقي بشكل خاص .

فها هو سميّر أمين يميز بين ثلاثة أنماط للتكوينات الاجتماعية التابعة (١) النمط الأمريكي اللاتيني ، (٢) والنمط العربي والآسيوي ، (٣) والنمط الأفريقي ، وتختلف التكوينات الاجتماعية في هذه المناطق الثلاث باختلاف النمط الانتاجي أو الأنماط الانتاجية التي كانت سائدة قبل الغزو الاستعماري وتاريخ هذا الغزو ومن ثم فقد اختلفت التركيبات الطبقيّة فيها على الرغم ما بينها من تشابه وذلك على النحو التالي (٦) :

١ — تحتل دول أمريكا اللاتينية وضعاً خاصاً حيث تم غزوها في وقت مبكر ( يرجع الى الاكتشافات الجغرافية في القرن السادس عشر ، كانت الرأسمالية الغربية ذاتها في فترة تحول من النمط الاقطاعي الى النمط الرأسمالي وقبل أن تتحول أوروبا الى مركز رأسمالي . وبعد الغزو أقام التجار الأوروبيون معازل لاستغلال المعادن ( وخاصة الفضة ) و انتاج بعض السلع ( كالسكر والقطن ) . ولقد أخذ الاستغلال في صورته المبكرة شكل شبه اقطاعي ( فيما يتصل باستغلال الأرض ) . وتطورت من هذه المشروعات مشروعات أخرى ثانوية ترتبط بانتاج الطعام والحاجات . واتخذت شكل الانتاج السلعي الصغير . ولقد شكلت هذه الفترة التجارية البنية الطبقيّة لأمريكا اللاتينية فقد نشأت برجوازية تجارية أجنبية أساساً وبرجوازية مالكة للأرض ، كما نشأت برجوازية كمبرادورية تجارية محلية بالاضافة

---

(٦) انظر : S. Amin, uneque Development. op. cit., pp. 295-333.

الى ظهور تجمعات من الحرفيين وصغار التجار والموظفين وخدم المنزل في المدن على نمط ما كان سائدا في أوروبا في هذا الوقت . ومع بداية القرن التاسع عشر اكتسبت طبقة ملاك الأرض والبرجوازية الكبرادورية قوة ، وظل قائما طوال القرن مع تكثيف التجارة مع بريطانيا العظمى « والتي كانت مركزا للعام الرأسمالي في ذلك الوقت » التي أقامت عبر كل انقارة شبكة من مشروعات التصدير والاستيراد والبنوك . ومع بداية القرن العشرين وفي اثلاثينات ظهرت برجوازية صناعية حاولت أن تتحدى قوة التجار وملاك الأرض من خلال استمالة الجماهير ، وان كانت قد منعت تلك الأخيرة من أن تنظم نفسها لكي تدور الدائرة عليها . ولكن هذه البرجوازية الجديدة انحدرت من أصول تنتمي الى البرجوازية الزراعية والتجارية ، وذلك فان استمرار هيمنة رأس المال الأجنبي واحتكار التكنولوجيا قد تسببا في استمرار خضوع هذه البرجوازية .

٢ — أما في الوطن العربي ودول آسيا فقد كان النمط الانتاجي قبل الرأسمالي يتمحور حول نمط انتاجي خراجي متقدم ( أى يعتمد على شكل انتاجي شبه اقطاعي مع دخوله في علاقات تجارية بعيدة المادي وظهور الانتاج السلعي الصغير ) . ولقد جاء دمج هذه المجتمعات في نطاق السوق الرأسمالية العالمية متأخرا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكانت البرجوازية الزراعية مالكة المساحات الشاسعة من الأراضي التي تستغل بشكل رأسمالي ( بمعنى الانتاج للسوق ) كانت هذه البرجوازية هي بداية التباين الطبقي في هذه المجتمعات ( مصر هي أحد النماذج التي استعان بها سمر أمين لتوضيح هذه الفكرة ) . ولم تظهر البرجوازية الزراعية الصغيرة الا مع الحرب العالمية الثانية حيث حدثت مشروعات الاصلاح الزراعي من الملكيات الكبيرة . حيث وجدت في هذه المجتمعات بعض الظروف التي لم تؤد الى توسع القطاع الكبرادوري ، من هذه الظروف تخلف الرأسمالية الزراعية وتقليدية بناء وثقافة المجتمعات الحضرية وأيديولوجية وثقافة الطبقات المسيطرة الجديدة التي ظهرت خلال

عملية التحول . ورغم التوسع في القطاع الكبرادورى الا أن هذه المجتمعات — مثلها مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية — شهدت نمو برجوازية صناعية ظهرت عندما بدأت الاوليجاركيات المحلية الانخراط في الأنشطة الصناعية المختلفة التى أقامها رأس المال الأجنبى .

٣ — وفي المجتمعات الافريقية السوداء كان النمط قبل الرأسمالى المسيطر هو النمط الخراجى فى شكله التقليدى (٧) واحتفظت المجتمعات الافريقية قبل الغزو الاستعمارى بوحدة استقتها من التراث الثقافى التقليدى ومن طبيعة التنظيم الاجتماعى فيها ، هذا على الرغم من تنوع السلالات والأجناس فيها . ولقد أدى خضوع المجتمعات الافريقية الى القوى الخارجية الى تدمير ثقافتها المحلية وانقسامها الى مجتمعات صغيرة . ولقد بدأ اخضاع افريقيا الى الرأسمالية الغربية والى النمط الخراجى المتقدم فى الشرق فى وقت مبكر يرجع الى القرن التاسع عشر ، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية القرن التاسع عشر شهدت افريقيا مرحلة تجارة العبيد التى ترتب عليها انكماش فى القوى الانتاجية عبر كل القارة السوداء . واتخذ الاسترقاق من افريقيا طريقين : طريق نحو الغرب عبر الأطلنطى وطريق نحو الشرق عبر مصر والبحر الأحمر . وبعد فترة استرقاق العبيد هذه بدأت افريقيا تخضع لمتطلبات النظام الرأسمالى الذى كان قد حقق درجة عالية من التقدم الصناعى . لم تعد الرأسمالية الآن بحاجة الى عبيد ، بل هى فى حاجة الى مواد خام ومن ثم تحولت افريقيا فى الفترة الاستعمارية الى مصدر يزود دول المركز بالمواد الخام والمنتجات الزراعية . ولقد أدى هذا التطور الى تشكيل طبقة من المزارعين المحليين أصحاب المزارع التى يستغلونها استغلالا رأسماليا لانتاج المواد الخام كالكطن والكلكاو . ولقد شكّل هؤلاء برجوازية زراعية موجهة نحو انتاج محاصيل نقدية بغرض التصدير .

---

(٧) يميز سمير بين النمط الخراجى فى صورته الأولية الذى يعتمد على استخلاص الفائض من المشاعيات القروية ، وبين الصورة المتقدمة له التى تتميز ببداية ظهور الاقطاع والتجارة طوية المدى والانتاج السلمى الصغير ، بحيث تخدم التجارة والانتاج السلمى النمط المسيطر .

ولقد أدى الاستعمار الى تحطيم التجارة الداخلية في افريقيا ومن ثم تحول التجار الى مجرد جامعين Collectors للمحاصيل ( بغرض المساعدة في عملية النقل والتصدير ) . ولم يشر سمر أمين الى نشوء جناح صناعي للبرجوازية في افريقيا السوداء . وبذلك تكون الطبقة البرجوازية الافريقية مكونة من كبار ملاك الأرض ومجموعة من التجار ذوي النشاط التجاري المحدد .

وواضح من هذا العرض أن هناك تشابهات في التشكيل الطبقي في المناطق الثلاث ، لعل أهمها اعتماد البرجوازية على ملكية الأرض في الأساس أو وجود جناح زراعي قوي للبرجوازية التابعة ، هذا فضلا عن ان البرجوازية المحلية قد نشبت من خلال عملية الغزو الاستعماري ولذلك فهي مرتبطة ارتباطا مصيريا بالبرجوازية العالمية ومع ذلك تبقى اختلافات بين المناطق ترجع كما أشرنا من قبل الى طبيعة التكوين الاجتماعي قبل الاستعماري وإلى تاريخ ظهور الاستعمار .

ويحاول بعض الباحثين دمج هذه الاختلافات في نمطين رئيسيين بدلا من ثلاثة أنماط . ويقوم هذا التميز أيضا على طبيعة التكوين قبل الرأسمالي وما يفرضه من تشكيل طبقي بعد قدوم الاستعمار . ففي حديثه عن الطبقات في المجتمعات التابعة أكد حمزة علوي على اختلاف طبيعة التشكيل الطبقي في البلدان المختلفة ( ذات الأنماط الانتاجية غير المتجانسة والمتعددة ، عن نظيره في البلدان الرأسمالية المتقدمة ( ذات النمط الانتاجي الواحد ) . وأكد على تباين انتشكيلات الطبقيّة في مجتمعات العالم الثالث ولكنه حصر هذه التباينات في موقفين أساسيين على النحو التالي ( ٨ ) :

**الأول :** يتمثل في المجتمعات التي توجد فيها طبقات مالكة للأرض .

---

Hamza Alavi, «State and class under peripheral capi- (٨)  
talism» in : Alavi, H. and Shanin, introduction to the So-  
ciology of developing Societies, the Macmillan Press, London,  
1982, p. 297.

متجاوزة في شكل استغلالها للأرض المرحلة الاقتصادية . ومع دخول الرأسمالية الغربية وتكوين الدولة التابعة واقامة أسس الاقتصاد الرأسمالي ظهرت برجوازيات داخلية تضم البرجوازية الكبرادورية العاملة في رأس المال الأجنبي ، والبرجوازية الصناعية ، وبالإضافة الى هذين الجناحين من البرجوازية ، كان للبرجوازية العالمية وجود اقتصادى وسياسى في المجتمعات التابعة . وهذا الوجود هو وجود فعلى مباشر من خلال ما تمتلكه من موارد وتنظيمات في الدول التابعة . بل أن هذا الوجود يتدعم من خلال هيمنة أجهزة الدولة المتروبوليتانية ( الموجودة في المركز الرأسمالى ) وعملها الدائم على حماية مصالح البرجوازية العالمية في التوابع . ويوجد هذا الموقف في المجتمعات الرأسمالية التابعة التى يظهر فيها عدد من الطبقات التى لا يمكن أن توصف أى منها بأنها طبقة حاكمة وتعد هذه الطبقات الثلاثة : الطبقة العالمية ، والبرجوازية الداخلية ، وملوك الأرض . طبقات متعارضة ومنفصلة ، بل يمكن النظر إليها على أنها أجنحة لطبقة واحدة لكل فيها مصالح مختلفة داخل النمط الرأسمالى التابع . ولا تشبه هذه الأجنحة أجنحة الطبقة البرجوازية في الدول الرأسمالية المتقدمة . ففى هذه الدول نجد أنه برغم التعارض في المصالح بين الأجنحة المختلفة للطبقة إلا أنها تكمل بعضها البعض من حيث الوظيفة . فعلمها جميعا هو الذى يشكل رأس المال وينظم عملية التبادل والانتاج . وهذا التكامل يمكننا من النظر الى هذه انشراح على أنها طبقة واحدة ، حاكمة . أما في التوابع فالأمر مختلف حيث يمكن النظر الى كل جناح من الأجنحة الثلاثة على أنها طبقة ، كما أن أدوارها مستقلة وليست مكملة لبعضها .

**الثانى :** أما الموقف الثانى لتشكيلات الطبقة فنجد في بعض مجتمعات افريقيا والتي يتكون سكانها في الأساس من تجمعات فلاحية ( أو مجتمعات قبلية ) لا توجد فيها ملكيات كبيرة كتلك التى نصادفها في مجتمعات آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض مجتمعات افريقيا . وفي مثل هذه المجتمعات لم تظهر البرجوازية من الداخل وإنما غرست غرسا أثناء فترة سيطرة الاستعمارية . وتكونت هذه البرجوازية من ممثلى البرجوازية العالمية

بالاضافة الى برجوازية كمبرادورية تم جلبها من آسيا لادارة الاقتصاد الاستعماري . وبعد أن حققت هذه الدول الاستقلال وخرج الآسيويون ظهر فراغ طبقي وفي هذا الموقف أصبحت البرجوازية العالمية طبقة أساسية مهيمنة ، مع وجود برجوازية داخلية مشكلة من الطبقة البرجوازية الصغيرة التي نشأت وترعرت في أحضان الاستعمار وتشربت الثقافة الغربية وعمت هذه الطبقة البرجوازية الصغيرة كطبقة حارسة Auxiliary class وحاكمة ، وان كانت لم تتخلص نهائيا من ارتباطها العرقية أو اللغوية والاقليمية .

ولا نود الاستفاضة أكثر من هذا في الحديث عن الطبقات في العالم الثالث . فما قدمناه من آراء حتى الآن يمكن أن يحقق لنا هدفنا من وراءه . فهناك مسلمت أصبحت واضحة ولا خلاف عليها :

١ — فالطبقات في مجتمعات العالم الثالث تتخذ شكلا مغايرا لنظيرتها في المجتمعات الرأسمالية فرغم أن محدوداتها واحدة هنا وهناك إلا أن ظروف الاستثمار وطبيعة الأنماط الانتاجية فيها قبله قد فرضت على بنية الطبقات تشكيلا متباينا في المناطق المختلفة من العالم الثالث . ومن هذه المسلمة تتابع كل المسلمت .

٢ — أن ظروف الاستعمار وما بعد الاستعمار قد فرضت وجودا مباشرا- وغير مباشرا للبرجوازية العالمية داخل مجتمعات العالم الثالث . وأن الفائض الداخلي لا تحصل عليه الشرائح المحلية للبرجوازية ، وإنما تحصل البرجوازية العالمية على نصيب وافر منه .

٣ — أن تعدد أنماط الانتاج الداخلية وتعدد أساليب امتصاص الفائض قد فرض وجود شرائح متباينة من البرجوازية الداخلية .

٤ — أن ظروف التطور السياسي وبناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار قد قوى من المصادر السياسية والاقتصادية لرجال الادارة ورجال

الجيش ، الأمر الذى دفع بعض الباحثين الى اعتبارهما شرائح من البرجوازية .

هـ — فى غياب البرجوازية الكبيرة ، تلعب البرجوازية الصغيرة دورا اقتصاديا وسياسيا هاما ولا يمكن فهم التطور الاجتماعى السياسى فى مجتمعات العالم الثالث دون النظر فى وضع هذه الطبقة .

لنضع هذه المسلمات فى اذهاننا وننتقل الآن الى العلاقة بين الطبقة والدولة فى مجتمعات العالم الثالث .

### ثانياً — الدولة والطبقة : استقلال ام هيمنة ؟

سنبدأ هذه الفقرة بطرح السؤال التالى : كيف ولماذا ظهرت فكرة الاستقلال النسبى للدولة ؟ ذكرنا آنفا أن التفسيرات الماركسية لكتابات ماركس وانجز قد اكتشفت فى هذه الكتابات تفسيرين لعلاقة الدولة بالطبقة .

**الأول :** يقوم على هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة واخضاعها لخدمة مصالحها ، **والثانى** يقوم على استقلال الدولة عن كافة الطبقات وفرض ارادتها عليها جميعا . فقوتها السياسية اعتمدت من أن تسيطر عليها طبقة بعينها .

وقد وجه للتفسير الأول انتقادات دفعت الكثير الى رفضه . وتتلخص هذه الانتقادات فى عنصرين رئيسيين : **الأول** أنه يعد تفسيراً ميكانيكياً وفجاً لأنه يربط مصالح الطبقة المسيطرة على الاقتصاد بوظائف الدولة وأجهزتها البيروقراطية أو كما ذهب رالف ميلباند فلان هذا التفسير يعد « تشويهاً فجاً لأفكار ماركس وانجلز » (٩) . أو أنه بمعنى آخر يعد تفسيراً وظيفياً

---

(٩) انظر : R. Miliband, «poulantazas and the capitalist state»  
New left Review, No. 82. 1973. p. 8.



الباركسية . أما العنصر **الثاني** في هذا النقد فهو القول بأن هذا التفسير الآداتي instrumental . لا يختلف كثيرا عن النظرية التعددية الديموقراطية ( التعددية الوظيفية ) لعلاقة الدولة بالطبقة . فالنظرية التعددية لا تنكر وجود ضغوط خارجية تؤثر على وظائف الدولة وأجهزتها . وتأتى هذه الضغوط من جماعات المصلحة وجماعات الضغط والأحزاب (١٠) . فكل قوة من هذه القوى — وهى قوى مترابطة وبينها علاقات متبادلة — تمارس تأثيرها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب . الدولة فى هذه الحالة تخضع لنفس الضغوط الخارجية التى يؤكد عليها التفسير للباركسية ، وإن كانت هذه الضغوط تذكر تحت مسميات أخرى .

وفى مقابل هذين النقيدين بدأ الباحثون يماون الى تبنى فكرة استقلال الدولة دون الركون كثيرا الى التفسير الميكانيكى — الوظيفى للأهمية الطبيعية . ولقد ذهبوا جميعا الى أن تبنى هذه الفكرة لا يغفل بطبيعة الحال إمكانية تأثير الدولة بقوى خارجية أو خضوع الدولة للمجتمع المدنى . فالدولة قائمة فى قلب المجتمع المدنى ووظيفتها الأولى هى المحافظة على استمراره . وكان هذا الموقف النقدى هو الدافع وراء ظهور حوار ثرى حول طبيعة الدولة فى المجتمع الرأسمالى . ونعرض هنا باختصار لجانب من هذا الحوار :

(١٠) تعرف جماعة الضغط Pressure group أو جماعة المصلحة interest group بأنها مجموعة من الأفراد يملكون صفة أو عدة صفات مشتركة تدافع عن قيمة مادية أو أخلاقية وتمارس ضغطا على الحكومة لتحقيق ما تصبوا اليه من أهداف . ويختلف الباحثون حول تعريف جماعة الضغط ومعايير تصنيفها . فالبعض يميل الى توسيع المفهوم بحيث يشمل قطاعات من الحكومة نفسها كأن تضغط وزارة الزراعة على الحكومة من أجل مصلحة الفلاحين ، والبعض الآخر يقصرها على الجماعات الواقعة خارج نطاق الحكومة ، وإن كان لا يستبعد إمكانية أن تجد مصالح بعض الجماعات داخل الحكومة طبقا للقوة التى تتمتع بها الجماعة . ويصنف جاك مينو الجماعات الضاغطة الى فئتين : (١) المنظمات المهنية أو النقابات المهنية كنقابة أصحاب الأعمال ونقابات العمل ونقابات الزراعين =

١ - في عام ١٩٦٥ نشر ميلباند مقال بعنوان «ماركس والدولة» حاول فيه انتقاد التفسيرات الميكانيكية للماركسية ذاهبا الى أن هناك وجهة نظر ثقوية ومهمة في التفسير الماركسي للدولة تنحصر في أن الدولة تعتبر « شكلا مستقلا ومتفوقا على كل الطبقات الاجتماعية وهي بذلك تعتبر القوة المسيطرة وايست أداة في يد الطبقة المسيطرة » (١١) . ولقد حاول ميلباند أن يطبق هذه النظرة في دراسته الشهيرة « عن الدولة في المجتمع الرأسمالي » (١٢) . حيث حلل بناء الدولة في المجتمع الرأسمالي المعاصر موضحا الى مدى تتوازن المصالح الاقتصادية للجماعات المتنافسة داخل أجهزة الدولة .. وفي اعتقادي أن ميلباند لم ينجح في هذا الكتاب أن يعالج نظام الدولة كنظام مستقل بقدر ما نجح في تقديم رؤية لدور الدولة في خلق انسجام بين المصالح المختلفة للطبقة المسيطرة ولتوجيه وظائفها وأجهزتها لخدمة هذه المصالح . ولعل هذا هو السبب الذي جعله يعود الى القضية مرة أخرى في عام ١٩٨٣ بمقال عن « قوة الدولة والمصالح الطبقيّة » (١٣) . ولقد ظهر بجلاء في هذا المقال أنه يدافع بشدة عن فكرة استقلال الدولة . فغنى عمل الدولة يفوق نطاق عمل أى طبقة ، واسلوب الدولة في اتخاذ القرارات لا يمكن أن يخضع لتوجيه طبقة بعينها . فبالرغم من وجود ضغوط داخلية على الدولة إلا أن الذى يتخذ القرار السياسى في النهاية هم قلة من الأفراد . وحتى اذا ما خضعت الدولة لتأثير دولة أجنبية قوية ، فإن لها جانب كبير من الحرية فيما يتصل بالقرارات الداخلية . ويعطى

والتي جمعت ذات النزعة الايديولوجية التي تدافع كل منها عن قضية معينة انطلاقا من نزعة ايديولوجية معينة انظر جك مينو ، **الجماعات الضاغطة** ، ترجمة بهيج شعبان منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ط ٣ ، ١٩٨٣ ص ١٢ وما بعدها .

R. Miliband, «Marx and the state» the socialist Register, (١)  
London, 1965, p. 283

R. Miliband, state in capitalist society. London, 1965, (١٢)  
P. 283

R. Miliband, «State power and class interests» New (١٣)  
Left Review, No. 138. 1983.

ملياً مثلاً طريقاً يدل على مدى القوى الخارجية والداخلية إذا ما تصورنا إمكانية قيام حرب نووية بين الدولتين العظميين أو بين دولتين قادرتين على إدارة مثل هذه الحرب ، فإن هذه الحرب لن تقوم لأن طبقة بعينها دفعت جهاز الدولة إلى اقيام بها ، بل أن الذى سيعطى إشارة البدء هو القائد السياسى . فليس هناك ديموقراطية فى قرار الحرب النووية . ان الدولة بهذا أقوى من أى طبقة ، وسلوكها ونطاق عملها لا يتطلب بالضرورة هيمنة طبقية . فهى « تنخرط بعمق واسراف فى كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية . ولها وجود دائم وفعل فى الصراع الطبقي وفى أى نوع آخر من الصراع . وهى تلعب دوراً كبيراً ومتزايداً فى توجيه الرأى العام وفى هندسة الاتفاق العام . انها تملت كما قال ماكس فيدر فى عبارته الشهيرة « احتكار الاستخدام الشرعى للقصر الفيزيقي . وهى الوحيدة المسؤولة عن الشؤون الدولية وتحديد المستوى الذى يجب أن يكون عليه التسليح وطابع هذا التسليح » .

ولكن استقلالية أجهزة الدولة ليست واحدة فى كل المجتمعات . ان درجة استقلاليها تختلف من مجتمع لآخر باختلاف النضال الطبقي والضغط الذى يأتى من قاع المجتمع متحدياً هيمنة الطبقة المسيطرة . ففى المجتمعات التى يكون فيها النضال الطبقي واضحاً ، والمصالح واضحة ومجسدة فى ضغوط السياسة ( كما هو الحال فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التى يزداد فيها النضال النقابى والممارسات الديموقراطية ) تقل الهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة وتحقق الدولة درجة عالية من الاستقلال لأن التحدى القادم من الطبقات الضعيفة يقف دون الهيمنة المطلقة المسيطرة اقتصادياً . ويجعل الدولة أكثر حيادية . أما فى المجتمعات التى يضعف فيها النضال الطبقي ويقل فيها بالتالى التحدى القادم من الشارع ( مثال ذلك مجتمعات العالم الثالث ) فإن الهيمنة الاقتصادية للطبقة المسيطرة تتحول بالضرورة إلى هيمنة سياسية . وتحقق الدولة أقصى درجة من الاستقلالية فى أوقات الأزمات أو الأوقات التى يتعرض فيها المجتمع لاضطرابات سياسية واجتماعية .

والمأمل لهذا التحليل عن استقلال أجهزة الدولة يجده مثقلا بالرؤية الوظيفية . فالدولة هنا تبدو وكأنها متعالية على المجتمع ، أو أنها كيان مجرد مستقل عن المجتمع المدنى تتجسد فيه روح هذا المجتمع ومصلحه . وإذا ما استمر هذا التأمل فى تأمله فسوف يذهب الى أن هذا التحليل هو تحليل أقرب الى الهيكلية وبالتالي فهو تحليل محافظ ينظر الى الدولة على أنها جهاز قهرى رادع . ولكن هذه التأملات النقدية لا يصبح لها من مكان عندما نجد ميلبانج يؤكد على أن الاستقلال الفئوى للدولة وظيفى للمحافظة على النظام فى المجتمع ، وأن هذا النظام العلم هو نظم فى صالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا . فكان الدولة هنا لا تحافظ على الطبقة ومصلحتها بشكل مباشر ، وإنما تحافظ لها على علاقات الإنتاج القائمة فتحقق استثماريتها كطبقة مهيمنة واستمرارية الطبقة العاملة كطبقة خاضعة واستمرارية القادة السياسيين الذين يحققون مصالح شخصية من خلال هيبتهم على السياسة .

بالأمر اذن يرتبط بمصالح مشتركة . فدائما ما يقال أن السياسة ترتبط بتحقيق المصالح القومية ولكن القادة السياسيين لهم دوافعهم الشخصية ولهم تصرفاتهم الشخصية ولهم مصالحهم الشخصية أيضا ، فالعمل السياسى أو الوظيفة السياسية يحقق ثراء لأصحابه ليس فقط من خلال مرتبتهم وإنما من خلال عضويتهم فى عدد لا يحصى من اللجان والهيئات والمجالس . ولذلك نجد أن شاغلى الوظائف السياسية التنفيذية يكونون فيما بينهم طبقة برجوازية يطلق عليها ميلبانج « برجوازية الدولة » مستقلة عن البرجوازية التى تسيطر على المشروعات الاقتصادية .

ولكن برجوازية الدولة ليست منفصلة عن الطبقة الرأسمالية الا من حيث أنها كيان مستقل . فكل منها يساعد فى إعادة انتاج الآخر . حقيقة أن التوتر بين قوة الدولة والمصالح الطبقيية لا يمكن تجنبه (١٤) . ولكننا نجد

---

(١٤) يتبدى هذا التوتر فى عملية فرض الضرائب من جانب الدولة على أصحاب المشروعات وذلك لأن الضرائب التى تفرض على الطبقات الخاضعة =

أن واقع المجتمع الرأسمالى يكشف عن أن القادة السياسيين الذين يسعون لتحقيق المصلحة القومية يعتبرون أن تحقيق هذه المصلحة القومية يكمن فى المحافظة على النظام الاجتماعى العام للمجتمع الرأسمالى ضد أى تحدٍ داخلى وضد أى مناقشة تجارية وعسكرية وايدىولوجية من جانب الدول الأخرى . أن الدفاع عن المصلحة القومية يرتبط بالدفاع عن المشروع الحر وعن العالم الحر ، أو بمعنى أدق النظام الرأسمالى . ولذلك فإن علاقة الدولة برأس المال يجب أن تفهم على أنها مشاركة Partnetship بين الطبقة الرأسمالية وبرجوازية الدولة . « فالنموذج الواقعى والدقيق للعلاقة بين الطبقة المسيطرة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والدولة هى علامة مشاركة بين قوتين مختلفتين ومنفصلتين ( التأكيد موجود فى الأصل ) تربط بينهما كثير من الخيوط ، ومع ذلك فإن قوة كل منهما لها مجال اهتمام منفصل ولا تعد شروط هذه المشاركة ثابتة بل تتغير باطراد ، وتتأثر بحالة النضال الطبقي ولا تعد هذه المشاركة مشاركة تقوم فيها الدولة بدور الشريك التابع . على العكس من ذلك فإن التناقضات الرأسمالية وأوجه قصورها يتطلب أن تقوم الدولة بدور أكثر فاعلية فى الدفاع عن النظام الاجتماعى العام وتنتهى هذه العملية بشكل أو آخر من أشكال البرنابرتية Bonapartism وهى تؤدى فى ذات الوقت الى تضخم فى قوة الدولة فى نطاق النظام الرأسمالى الديمقراطى والتى تعانى سماته الديمقراطية من تهديد مستمر تخلقه المشاركة بين الدولة ورأس المال » (١٥) ويعتقد ميلباند أن هذه الصياغة تجعلنا نتفادى الوقوع فى الرد النظرى غليس هناك من أولوية للسياسة أو للاقتصاد فهى تتحرك مجالا أوسع لحركة دون تتكرر السياق الرأسمالى

لا تكفى تكاليف الانفاق فى أجهزة الدولة . ويؤدى ذلك الى اعتراضات كثيرة من جانب رجال الأعمال على سياسات الدولة الضريبية . كيان تقوم تحت تأثير الضغط القادم من القاع ببعض الإصلاحات والتنظيمات المالية التى قد يراها أصحاب الأعمال غير ملائمة . مثل ذلك سياسات التأميم التى تنتهجها كثير من الدول الرأسمالية فى الوقت الحاضر . (١٥) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

الذى يؤثر تأثيرا جديدا في أعمال الدولة خاصة ما يتصل منها بالمسائل الاقتصادية التى ترتبط بمصالح أصحاب رأس المال .

ولا تتناقض فكرة المشاركة بين السياسة ورأس المال مع وجود حكومات ذات نزعة يسارية في البلدان الرأسمالية ( كما هو الحال في فرنسا الآن ) فقد استمرت هذه المشاركة وان كان قد شابها مزيد من التوترات والخلافات . فبالرغم من عداوة الطبقة المسيطرة لهذه الحكومات الا ان أعضاء هذه الطبقة يفهمون بجلاء أن الحكومات اليسارية في المجتمعات الرأسمالية تعمل أيضا على المحافظة على النظام الاجتماعى العلم الذى تزدهر فيه مصالحهم ، كما أنهم يدركون أن جلبا كبيرا من مؤسسات الدولة — كالخدمات المدنية والبوليس والجيش والقضاء يظل كما هو دون تغيير تحت حكم مثل هذه الحكومات اليسارية . وقبل كل هذا فان هيمنة الطبقة الرأسمالية لا تمس ولا تتأثر . ومن الناحية الأخرى تحاول الحكومات اليسارية أن تحتوى النشاط السياسى لمؤيديها السياسيين وأن تخلق لديهم القناعة بأن ينظروا بصبر حتى يستطيع الوزراء اليساريون أن يؤدوا مهامهم بنجاح . واذا ما حدث صدام حاد بين هذا النمط من الحكومة وبين الطبقة المسيطرة — اذا ما حدث هذا الصدام فان الطبقة هى التى تنقصر كما حدث مع حكومة سلفادور اليندى اليسارية فى شيلي .

٢ — هذا أظهر بوضوح تفسير لعلاقة الدولة بالطبقة لا يقوم على الرد الميكانيكى لأحدهما الى الآخر . ولكن تفسير ملباند الذى قدمنا خطوطه العريضة فيها سبق قد انتقد بأنه يحاول أن يتلائم مع الوظيفية . ولكنه أشار على أى حال حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالطبقة فى المجتمع الرأسمالى . وكان بولا نتزاس — علم الاجتماع الفرنسى الشهير — من أكثر الأطراف مشاركة فى هذا الحوار . ففى مؤلفين متتالين (١٦) . اهتم بولا نتزاس بقضية الدولة والطبقة فى المجتمع الرأسمالى فى ضوء تحليل

N. Poulantzas, Political Power and social classes in (١٦)  
Contemporary Capitalism verso, London, 1974.

انطلق من أعمال ماركس الناضجة خاصة رأس المال وليس من الأعمال الهيجلية المبكرة . فقد انطلق بولانتزاس من نقد تصورين شائعين للدولة . الأول يتصورها على أنها شيء thing في يد طبقة بعينها ، تحركها كيفما تشاء وتهيمن عليها . والثاني يتصورها على أنها فاعل . Subject ينظم المجتمع المدنى وهى متعالية عليه . أن كلا التصورين يهمل في الواقع تصورا آخر للدولة حاول بولا نتزاس اكتشافه ويرتبط بفكرة الدولة كعلاقة Relationship داخلية وليست خارجية ، تعكس ما تحتها من تناقضات وصراعات وتتدخل فيها لتنظيمها وضبطها وخلق قدر من التماسك بين القوى المتصارعة . وكانت فكرة الاستقلال النسبى للدولة وراء هذا الفهم للعلاقة الجدلية بين الدولة والطبقة ، والاستقلال هنا هو استقلال ذو وجهين : استقلال في مواجهة التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، واستقلال في مواجهة التناقض داخل رأس المال ذاته . ويعتبر الوجه الثانى لاستقلال الدولة هو الأكثر أهمية لان قوة الشرائح المتنافسة من البرجوازية أقوى بكثير من قوة الطبقة العاملة . ولا يعنى الاستقلال النسبى للدولة أنها تقوم بدور الوسيط أو الحكم بين تناقضات رأس المال الداخلية كما لا يعنى أنها بؤرة لسياسة عقلانية متسقة خارجة عن رأس المال الاحتكاري . له . ولعل بولا نتزاس يؤكد على استبعاد هذين التفسيرين لاستقلال الدولة ( ونعنى بهما فهم أدوار الدولة على أنها الحكم أو المنظم لرأس المال وفهمها على أنها قوة خارجية مجانية ) لكى يستبعد شبهات تحليل الوظيفى من ناحية وشبهات التحليل الهيجلى من ناحية أخرى ، فلو فهمنا استقلال الدولة على أنها عملية تنظيمية بين القوى المختلفة ربما نضع في مازق التحليل الوظيفى ، وإذا فهمناه على أنه يعتبر قوة خارجية متعالية على المجتمع المدنى وقمنا في مازق التحليل الهيجلى . فالدولة والمجتمع المدنى ليسا كيانات منفصلان . فالدولة لا تملك قوة في حد ذاتها تفرضها على انطبقت السيطرة فتستوعبها فيحدث بينها قدر من الانسجام أو تماثل المصالح أو يحدث بينها قدر من التوتر تحول الدولة أن تقضى عليه من خلال التحكيم أو المفاوضة فالدولة ليست مستقلة بذاتها وإنما تمثل

« بمؤرة التناقض المكثف » لتوازن القوى الذى يفرض الانقسام داخل الطبقة المسيطرة ذاتها .

فالطبقة المسيطرة فى ظروف الرأسمالية الاحتكارية تنقسم الى أجنحة متنافسة ، وتمتع بدرجات نسبية من القوة التى تستمد من طبيعة رأس المال الذى تمتلكه . ويعتبر الجناح المهيمن على رأس المال الاحتكارى — فى مقابل رأس المال غير الاحتكارى أقوى الأجنحة فى داخل الطبقة المسيطرة . ولذلك نجد بولانتزاس يطلق عليه الجناح المهيمن hegemonic fraction ويعكس تكتل القوة داخل الدولة هذا الانقسام ، فتكتل القوة داخل الدولة هو تكتيف للتناقض داخل الطبقة المسيطرة كما أشرنا من قبل ومن المتوقع فى هذه الظروف أن يتفوق جناح معين من الطبقة المسيطرة داخل تكتل القوة . وفى ظروف الرأسمالية الاحتكارية فإن الجناح المرتبط برأس المال الاحتكارى هو الذى يحقق التفوق ، فهو الجناح المهيمن داخل الطبقة المسيطرة . وتعمل الدولة من خلال ما تتمتع به من استقلال نسبي — على خدمة مصالح هذا الجناح بشكل يفوق خدمتها لمصالح الأجنحة الأخرى ، ويشكل تدخلها المتعدد فى شؤون الاقتصاد محاولة لاعادة انتاج رأس المال الاحتكارى وتحديد الاستراتيجية السياسية له وتنظيم هيمنته فى سياق التوازن غير المستقر بينه وبين رأس المال غير الاحتكارى ، فضلا عن خلق درجة من التماسك السياسى للتحالف الطبقي داخل بناء القوة .

وقد ينظر الى هذا التحليل على أنه تحليل ميكانيكى . حيث ينظر الى استقلال الدولة على أنه خادم للشريحة المهيمنة صاحبة رأس المال الاحتكارى . غير أن تحليل بولانتزاس لا يدخل فى هذا المأزق عندما يؤكد على أن أفعال الدولة أفعال سياسية محصنة وأن تدخلات الدولة فى شؤون الاقتصاد يأخذ فى اعتباره رأس المال غير الاحتكارى ، كما أن هذا الأخير يجد لنفسه تعبيرا سياسيا يظهر فى بعض الجوانب أو المؤثرات الثانوية Pertinent effects بمعنى وجود تعبير سياسى للطبقة أو لجناح منها



يقوم بذاته دون أن يشكل قوة اجتماعية (١٧) . بمعنى أن رأس المال غير الاحتكاري والشريحة المرتبطة به لهما تأثير سلبى داخل كتل القوة حتى وإن لم تشكل شريحة رأس المال غير الاحتكاري قوة اجتماعية مهيمنة . ويؤيد وجود هذا الوضع في حد ذاته فكرة استقلال الدولة ، فهيمنة شريحة معينة ( صاحبة رأس المال الاحتكاري ) لا تمنع الدولة من أن تفسح المجال لأشكال أخرى من التعبير السياسى للطبقات الأخرى .

والدولة ذات الاستقلال النسبى لا تمثل في علاقتها بالطبقة كيانا مستقلا ذا ارادة عقلانية ، أن التناقض القائم في الواقع يفرض تناقضا داخل أجهزة الدولة ، يظهر بجلاء في العلاقات المتناقضة بين الأحزاب والبرلمان ومجلس الشيوخ مثلا ، بين الأجهزة الحكومية المحلية والأجهزة الحكومية المركزية ، بين الأجهزة الايديولوجية المختلفة ( الثقافية والتعليمية والاعلامية ) بل أن المقاعد داخل كل هذه الأجهزة تصبح مجالا للصراع بين الطبقات المسيطرة . لا يعنى ذلك أن جهازا الدولة يعيش في تناقض أزلى . لن تكون دولة في هذه الحالة . أنه يحقق قدرا من الاتساق والنظامية . غير أن هذا الاتساق لا يتخلق هكذا ، وإنما يتخلق من قلب التناقضات القائمة ، حيث تخضع أجهزة لأجهزة أخرى ، وتحل وظائف محل وظائف ، وتدمج في أجهزة أخرى . . وهكذا يظهر لنا هذا الكيان المتسق المسمى بالدولة محققا لنفسه استقلالا نسبيا .

نستطيع الآن الاجابة على السؤال الذى سبق أن طرحناه في بداية هذا الجزء : كيف ولماذا ظهرت فكرة الاستقلال النسبى للدولة ؟ لقد ظهرت الفكرة من خلال تأملات في واقع الدولة الرأسمالية في ظل ظروف جديدة لم تكن قائمة في القرن الماضى ومن خلال تفسيرات جديدة طرحت للعلاقة بين الطبقة والدولة لا تقوم على تصور جدلى للعلاقة بين البنية

---

(١٧) انظر كتاب : القوة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ص ٧٧

وما بعدها .

التحتية والبنية الفوقية . ولا شك أن الدولة الرأسمالية المعاصرة بما حققت من قوة عسكرية وبوليسية وبما أظهرته من قوة اقتصادية من خلال تدخلها المستمر في شئون الاقتصاد ، فضلا عن ظهور شرائح اجتماعية ذات قوة دون أن تكون لها علاقة برأس المال ، كل هذه الظروف هي التي دفعت الى تكوين هذه التأمّلات . وكان الحوار بين ميلباند من بريطانيا وبولانتزاس من فرنسا هو ثمرة هذه التأمّلات ، بل أنه دفع الى ظهور تراث ثرى حول الدولة في المجتمع الرأسمالى يسير بعضه فى الطريق الذى سلكه ميلباند ، ويسير بعضه الآخر فى الخط الذى انتهجه بولانتزاس على ما بينهما من تقارب كما وضح من العرض السابق .

ودون الدخول فى أوجه الخلاف فى هذه المحاورة ، فإن الذى يمهنا الآن هو الإجابة على السؤال التالى : الى أى مدى تأثر تراث دراسة الدولة فى العالم الثالث بهذه الآراء ؟ .

بادى ذى بدء تجدر الإشارة الى أن الكتاب الذين كتبوا عن الدولة فى المجتمع الرأسمالى — أمثال ميلباند وبولانتزاس — كانوا يتصورون أن ذلك يمكن أن ينطبق على المجتمعات الرأسمالية خارج المركز الرأسمالى مع بعض التحفظات . ولعل إشارة ميلباند الى حالة تشيلى أوضح دليل على ذلك . ورغم هذا فقد كانت تحليلاتهم مهمة فى الأساس بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

وكما أشرنا فى صدر هذا الفصل ، فإن التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث — مختلفة عن نظيرتها فى المجتمعات الغربية ، فضلا عن أن هذه المجتمعات تعيش فى ظروف تبعية للعالم الرأسمالى . ويطبع كلا الطرفين الدولة فى هذه المجتمعات بطابع خاص . ولعل التفكير فى جوهر هذه الخصوصية هو الذى دفع بعض الباحثون فى العالم الثالث الى التمسك بفكرة الاستقلال النسبى للدولة ، فهذا الاستقلال اذا لم يكن واضحا بجلاء فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، فهو أوضح ما يكون فى المجتمعات

الرأسمالية المختلفة .. ومع وجود هذا التحمس إلا أن الفكرة لم تقبل لدى بعض الباحثين وظلوا أكثر ميلا إلى التفسير الكلاسيكي ذاهبين إلى القول بأن الطابع الخاص لمجتمعات العالم الثالث والظروف التاريخية التي مرت بها تجعل فكرة هيمنة الطبقة أو الطبقات القوية على الدولة فكرة أكثر قبولا من فكرة استقلال الدولة . وهكذا امتد نفس الحوار الذي ظهر في الفكر الغربي إلى الفكر المتصل بالعالم الثالث .

لقد كانت الدولة في العالم الثالث فيما قبل الاستعمار تعمل لخدمة البرجوازية الاستعمارية . ومع تحقق الاستقلال لم يختفى دور هذه البرجوازية . فهي حاضرة رغم غيابها الرسمي . ولقد خلقت البرجوازية العالمية شرائح من البرجوازية المحلية سعت للحصول على نصيب من الفائض . نحن هنا في موقف صراع ضمن أطراف متعددة من البرجوازية . والموقف ذاته يرجع إلى صراع يخلقه وجود رأس المال الأجنبي يمكن أن تستمر على طابعها القديم أو دورها القديم . كان على الدولة في هذه الظروف أن تلعب دور الوساطة بين المصالح المتنافسة للبرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية وكبار ملاك الأرض . وهي إذ تؤدي هذا الدور تعمل بالنيابة عنهم جميعا للمحافظة على مصالحهم واستمرارها وذلك من خلال تدعيمها للملكية الخاصة وتشجيعها للرأسمالية كنمط انتاجي مهيمنة . هكذا بدء حمزة علوى في طرح قضية استقلال الدولة في مجتمعات العالم الثالث من خلال وعى بالظروف المختلفة التي توجد في أطرافها المجتمعات التابعة (١٨) .

ولذلك نجد تأكيدا واضحا على أن الدور الوسيطى للدولة واستقلالها النسبى في مجتمعات ما بعد الاستعمار يختلف عن أى دور وساطى ومستقل للدولة في المجتمعات الرأسمالية ، أنه يختلف مثلا عن نمط الدولة البونابرتية الذى وصفه ماركس . أن أجهزة الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار

---

H. Alavi, «State in Post-Colonial Societies» Op. cit and (١٨)  
«state and classe under peripheral capitalism» in Alavi and  
Shanin (eds.). Op. cit

مستقلة لأنها تكونت في ضوء تركيب طبقي نشأ مستقلا عنها وسخرها للمحافظة على مصلحة . وهي مستقلة لأن البرجوازية العالمية لم تترك بعد الاستقلال لأي طبقة يمكن أن تسيطر على أجهزة الدولة ، وهكذا وجدت الصفوات العسكرية والبيروقراطية نفسها في موضع القوة بصرف النظر عن تدعيم طبقة بعينها كما أن الاستقلال النسبي لأجهزة الدولة قد تدعم من خلال سياسات الدولة نفسها التي اتجهت نحو التدخل في الشؤون الاقتصادية الذي أكسبها أساسا ماديا مستقلا . هذا فضلا عن أن الطبقات التي تقوم الدولة بالوساطة بينها ليست طبقات متعادلة ، بل أنها متداخلة المصالح ومتفاوتة الى حد بعيد .

إن التحالف القديم بين البرجوازية العالمية والبرجوازية الكبرادورية والطبقات الاقطاعية مالكة الأرض ، هذا التحالف القائم على المصلحة لم يخف بعد الاستقلال . لم تظهر برجوازية قومية قامت بثورة ديموقراطية وسخرت التنمية لخدمة مصالح المجتمع . إن البرجوازية التي حملت الروح القومية وخاضت نضال الاستقلال لم تتردد في التحالف مع البرجوازية الامبريالية ومع الطبقة الكبرادورية والطبقة الاقطاعية .

إن البرجوازية القومية قد اقلعت تعاوننا مع البرجوازية العالمية ، ولكنه تعاون يقوم على اللاتكفؤ ، وعلى سيطرة واحدة على الأخرى . ( أعني البرجوازية العالمية على البرجوازية القومية ) . ويقوم هذا التعاون على أساسين : التضامن من أجل مقاومة أي حركة ثورية تحاول التغيير من نظام توزيع المصالح ، والتعاون من أجل المصلحة الاقتصادية حيث تستفيد البرجوازية العالمية من هذه العلاقة بفتح أسواق لمنتجاتها في الدول التابعة ، وتستفيد البرجوازية المحلية ( القومية ) من استيراد التكنولوجيا التي تسير بها مشروعاتها .

وهناك تعاون قائم بين البرجوازية المحلية وبين الطبقات مالكة الأرض ، فلم تحتاج البرجوازية الى اخضاع القوة الاقتصادية كما حدث في أوروبا .

وانما احتاجت الى التعاون مع هذه القوة لضمان خاق حلقات وصل بين الدولة على المستوى القومى وبين المستويات الدنيا من بناء القوة فى المناطق الريفية التى تسيطر عليها هذه الطبقة الاقطاعية .

وهكذا هيأت ظروف التبعية تعلونا بين الطبقات التى لها مصالح فى هذا الوضع وبناء على ذلك فلم تسع أى طبقة نحو السيطرة على أجهزة الدولة ، بل تركتها مستقلة بينها قدرا من التوازن وتنظم عملية توزيع المنافع فيما بينها . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أصبحت الدولة شريك رابع فى هذه المنافع الاقتصادية من خلال دورها الاقتصادى . ويسيطر على أجهزة الدولة فى هذه الحالة أوليجاركيات عسكرية وبيروقراطية . أنها شلال أر جماعات تتربع على قمة المؤسسة العسكرية والمؤسسة البيروقراطية فى المجتمع وهى جماعات قادرة على أن تحافظ على قوتها وتأثيرها . ويضاف الى الجهاز البيروقراطى والعسكرى الأحزاب السياسية فى الدول التى تعرف شكلا من أشكال الديمقراطية . حقيقة أن الصفوات العسكرية والبيروقراطية هى التى تسيطر على أجهزة الدولة ولكن نجد أن السياسيين والأحزاب السياسية تلعب دورا هاما فى صنع السياسة . فالسياسيون والأحزاب السياسية تكون مركزا تتجمع عنده مجموعة من العلاقات المعقدة . فمن ناحية يفترض أنهم يجسدون مطالب أولئك الذين يؤيدونهم ، ويفترض أيضا أنهم يحاولون تحقيق هذه المطالب من خلال مشاركتهم فى الحكومة . ولكنهم من ناحية أخرى يلعبون دورا رئيسيا فى توجيه العلاقات العامة نحو خلق قبول عام للسياسات التى تطرحها الدولة . وهكذا فان علاقتهم بالصفوة العسكرية البيروقراطية الحكامة علاقة متناقضة . فالسياسيون والأحزاب السياسية يفترض أنهم ينافسون هذه الصفوة التى يجسدون أمامها مصالح الجماهير ولكنهم يقوموا فى ذات الوقت بتدعيم هذه الصفوة عندما يروجون لسياساتها . ويزداد هذا التناقض حدة عندما يوجد من بين هؤلاء السياسيين من يشغل وظيفة عامة مؤثرة على عمل أعضاء الصفوة العسكرية البيروقراطية .

والحقيقة أن الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى الحياة السياسية

لا يلقى الاستقلال النسبى للدولة ممثلة فى الصفوات العسكرية والبيروقراطية  
فظالما ان الأحزاب السياسية تشارك فى هذا الدور الواسطى بين البرجوازية  
العالية والبرجوازية المحلية والطبقات مالكة الأرض وطلالما أنها تحافظ على  
الاستقلال النسبى لأجهزة الدولة ، فانها تصبح ذات قيمة عالية من وجهة  
نظر الصفوات العسكرية والبيروقراطية بل تصبح شريكا لهذه الصفوات  
فى تنفيذ مهمتها ، وتكون بذلك طرفا ثالثا فى تشكيل الصفوة .

وتنحصر مهمتهم فى هذه الحالة فى صياغة اطار من الشرعية للنظام  
السياسى ، كما أنهم يمتصون مظاهر عدم الرضا والمعاناة الجماهيرية من  
خلال الممارسة الديمقراطية اما اذا حدث تعارض بين السياسيين فى الأحزاب  
السياسية وبين الصفوات العسكرية والبيروقراطية فلن صراعا لأبد وأن  
يشأ بينهم ينتهى بانتصر الأخيرة . ومع ذلك فلن العلاقات بين الأحزاب  
والصفوات العسكرية والبيروقراطية الحاكمة علاقة معقدة ويتطلب تحليلها  
دراسات تاريخية لظروف نشأة الأحزاب السياسية فى بلد والدور الذى  
لعبته فى حركة الاستقلال .

واضح أن استقلال الدولة لا يرتبط بظروف اقتصادية فحسب وإنما  
يرتبط أيضا بظروف ايدولوجية فالدولة لأبد وأن تفرض شكلا من أشكال  
الهيمنة Hegemony تحافظ من خلالها على كيان المجتمع ، ومن ثم على  
مصلح الطبقات المسيطرة . والدولة لا تستطيع فرض هيمنة ايدولوجية  
اذا كانت مستقلة عما تحتها من طبقات . وتختلف المجتمعات التابعة عن  
المجتمعات الرأسمالية فى الأسلوب الذى ظهرت من خلاله هذه الهيمنة  
وأسلوب فرضها ، ففى المجتمعات الرأسمالية ظهرت هذه الهيمنة ببطء  
وبالتدريج . أما فى مجتمعات ما بعد الاستعمار فقد كان على الدولة أن  
تخلق هذه الهيمنة فى حدود جغرافية كانت من صنع الاستعمار (١٩) . فخلق

J. Saul, the state and Revolution in Eastern Africa, (١٩)

Hein man London, 1979, P. 70.

انظر :

الهيمنة هنا يحتاج الى دولة قوية عن الطبقات المسيطرة ويتوقع أن يتحول بسرعة الى فوضى اذا لم تضبطه دولة قوية مستقلة . ويصبح هذا الأمر أكثر الحاحا في المجتمعات التي تعرف الانقسامات العرقية والعشائرية والاقليمية . فاذا ما ضعفت الدولة في مواجهة الطبقات في وجود مثل هذه الانقسامات ، فلن شرائح البرجوازية المختلفة سوف تسعى الى السيطرة لا بالسياسة وحدها ولا بالاقتصاد وحده انما بالسلاح أيضا . وتكون النتيجة مجتمعا بلا دولة قوية يقتتل فيه الفقراء ويجنى الأغنياء الثمار . ويعطينا ما يحدث في لبنان نموذجا لهذا الموقف .

نفى مواجهة الصراع بين الشرائح المختلفة للبرجوازية ، وفي مواجهة الصراع بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي ، لابد وأن تقيم الدولة بناء فوقيا قويا يستطيع أن يقوم بهمة الوساطة بين هذه الأطراف القوية ويستطيع في نفس الوقت أن يخضع أشكال الانتاج قبل الرأسمالية لمتطلبات النمط الرأسمالي المسيطر وأن يخضع طبقات العمال والفلاحين لسيطرة رأس المال (٢٠) . ومن هذا الموقف تتصف الدولة التابعة بخصائص ذات طبيعة خاصة كالمركزية والتضخم ، كما أشرنا في موقف سابق من هذا الكتاب .

ومع وجود هذا التأكيد على الاستقلال النسبي للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار الا أن بعض الباحثين لا يقبلون هذه الفكرة مستندين في آرائهم على فهم مختلف لطبيعة الموقف الذي تعيشه المجتمعات التابعة . فاذا كانت البنية الاقتصادية للمجتمعات التابعة تخضع للبنية الرأسمالية العالمية ، واذا كانت البرجوازية المحلية تخضع بدورها للبرجوازية العالمية . فلن الجهاز السياسي سيكون تابعا أيضا ، عاملا في الأساس على تحقيق مصالح البرجوازية العالمية . فالدولة في هذه الظروف ليست مستقلة بمجال . وليس لها أسلوبها المستقل في تحقيق الهيمنة ، بل أنها أداة لتحقيق هيمنة

---

(٢٠) انظر : A. G. Frank, Crisis in the third world, Heinman : London, 1981, p. 232.

رأس المال الأجنبي وهيمنة البرجوازية العالمية . أو هي أداة في يد البرجوازية المحلية تستخدمها لتحقيق أغراضها في استثمار الخضوع للنسب الرأسمالي العالمي . الدولة في هذا التطيل أما أنها أداة لخدمة البرجوازية العالمية أو أنها أداة لخدمة البرجوازية المحلية . وفي كلتا الحالتين لا يستطيع أن تحقق استقلالاً نسبياً أو غير نسبياً . ونعرض فيما يلي لهذين الموقنين النظريين :

١ — لم يوافق فرانك على فكرة الاستقلال النسبي للدولة التي طرحها حمزة علوى ووجدت صدى عند بعض الباحثين في نظم الدولة في العالم الثالث . وتساءل فرانك إذا كانت الدولة مستقلة فعن ماذا تستقل هل تستقل عن الطبقات غير الحاكمة التي تكون من الضعيف بحيث تحتاج الى دولة قوية لتحكمها ؟ أم أنها مستقلة عن نوع خاص من الطبقات الحاكمة إذا ما كانت هناك أكثر من طبقة ، أو عن بعض قطاعات هذه الطبقة ؟ أم أنها مستقلة عن البرجوازية نفسها ؟ وذلك أمر مشكوك فيه لأن البرجوازية الطبقة والبرجوازية الدولة بينهما تداخل واختران لا شك فيه ، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً إلا إذا كانت هناك برجوازية ليست لها علاقة بالدولة أو كانت هناك قوة أخرى غير الدولة تستطيع من خلالها البرجوازية أن تحكم وأن تستخلص الفائض من الحكوميين . وكلا الاحتمالين غير ممكن .

ويذهب فرانك في مقابل ذلك الى القول بأن فكرة استقلال الدولة تعد مقبولة فقط في ضوء العلاقة العكسية بين البرجوازية الامبريالية القوية وبين البرجوازية المحلية الضعيفة . فالدولة في العلم الثالث يمكن أن تكون قوية ومستقلة أمام البرجوازية المحلية . لتحقيق أغراضها ، ولذلك نجد فرانك يطلق على الدولة في العالم الثالث « الدولة التابعة »

Dependent State ويحدد فرانك مظاهر التبعية هذه بأنها تبعية مالية وتكنولوجية وعظامية وايدولوجية وعسكرية — أو بالأحرى تبعية سياسية للبرجوازية العالمية ودولتها البرجوازية . وعندما يحدث أي صراع بين



مصالح البرجوازية العالمية والبرجوازية المحلية فلان الدولة التابعة تستخدم كأداة لتحقيق مصالح البرجوازية العالمية دون مصالح البرجوازية المحلية . وذلك على عكس ما يتوقع دعاء النزعة القومية ( الوطنية ) من السياسيين الذين خاضوا غمار النضال ضد المستعمر . أن هؤلاء يتصورون أن الدولة تحقق مصالح البرجوازية المحلية . ولكن الحادث الآن في العازم الثالث أن البرجوازية المحلية أصبحت خاضعة لنسق امبريالى عالمى بما فى ذلك المجتمع والدولة التى توجد فيه هذه البرجوازية . وفى ضوء ذلك فلان الدولة هى خادمة البرجوازية العالمية لأمرأ فى ذلك وتصيح وظيفة الدولة الأساسية فى هذه الحالة اراحة الحواجز الفاصلة بين السوق العالمى والاقتصاد المحلى وتنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية .

٢ - ومن الناحية الأخرى يقرر بجورن بكمان Bjorn Beckman أن الدولة هى أداة فى أيدى البرجوازية المحلية تستخدمها لخلق ظروف الاحتكار اللازمة للتوسع الامبريالى وطالما أن وجود البرجوازية المحلية مرتبطة بالحماية التى تقدمها لها القوى الامبريالية حيث تحميها أولا وقبل كل شئ من مطالب الطبقات المقهورة (٢١) .

أن الطبقة البرجوازية التى ترفع شعار القومية تعتبر قوة سيبلسية هائلة فى مجتمعات العالم الثالث ، فهى من ناحية تلعب دورا محوريا فى صياغة بناء الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتلعب من ناحية أخرى دورا حيويا فى تنمية القوى الانتاجية فى المجتمع التابع . وهى عندما تعمل ذلك لاتمثل قوى تحررية قومية تحارب الرأسمالية وتحارب مظاهر القهر واللامساواة التى تخلفها ، ولكنها تعتبر جزءا لا يتجزأ للسيطرة الامبريالية وما تمارسه من قهر للجماهير فى العالم الثالث ويؤدى بها تحالفها مع الامبريالية الى أن تصبح أكثر الطبقات الحاكمة قهرا فى العالم .

ان هذه الطبقة كانت من خلق الامبريالية وتطورت فى تحلف وثيق

(٢١) انظر : B. Beckman, «Imperialism and the national Bourgeoisie», Review of African Political Economy No. 22, 1981.

PP. 5-19.

بمعها . ويقوم هذا التحالف على تبادل المصاحبة حيث تضمن هذه الطبقة الداخلية أن تحصل على التكنولوجيا والإدارة الحديثة اللازمة لمشروعاتها الرأسمالية ، وتقدم للطبقة الامبريالية العالية تسهيلات للسيطرة على السوق ولائمة مشروعات استثمارية . ولا يعنى هذا وجود قدر من التناغم بينها ، بل أنها يتنافسان للحصول على أعلى قدر من الفائدة .

وتستخر القوى الامبريالية القوة السياسية والعسكرية ( قوة الدولة ) سواء في مركز العالم الرأسمالي أو في العالم الثالث . أن الدولة في الرأسمالية المتقدمة تستخدم القوة العسكرية والسياسية المتاحة لحماية المصالح التي تحتكرها البرجوازية وعندما تخرج هذه البرجوازية الى نطاق العلم الثالث فان الطبقة التي تخلقها ( أعنى البرجوازية القوية ) تقدم لها نفس الخدمة من خلال الأجهزة السياسية والعسكرية للدولة . ولذلك فان بيكمان يعتقد أن دراسة الامبريالية لا يجب أن تنفصل عن دراسة الأسلوب الذي تستخدمه الدولة لحماية المصالح المحتكرة بواسطة رأس المال العالى فالعلاقة بين الامبريالية والدولة في العلم الثالث تفهم من خلال الدور الذي تقوم به الدولة في تكريس التخلف عندما تسهم الحماية التي تقدمها للمصالح الامبريالية في تعطيل تنمية قوى الانتاج .

ولعل هذا الدور الهام للدولة هو الذي دفع بيكمان الى الاسهم يقال آخر بعنوان « من الدولة ؟ الدولة والتطور الرأسمالي في نيجيريا » (٢٢) . ولقد أوضح بيكمان في هذا المقال ثلاثة حقائق :

- ١ - أن الدولة في نيجيريا تعمل على تقوية البرجوازية المحلية .
- ٢ - أننا يمكن أن ننظر الى وظائف الدولة في ضوء اهتمامها بمصالح رأس المال الأجنبي أو مصالح رأس المال الوطنى . ان هذه الوظائف تتم لتحقيق مصالح رأس المال بشكل عام .

---

B. Beckman «Whose State ? The state and Capitalist (٢٢)  
Development in nigeria» Review of African Political Economy No. 23, 1982, pp. 73-82

٣ - أن الدولة في نيجيريا تعتبر أحد أجهزة رأس المال الأجنبي طالما أنها تساعد في توسيع عملياته .

وفي ضوء هذا فإن فهمنا لنظام الدولة يجب أن يتم في ضوء تطور الاقتصاد العالمي من ناحية وتطور العمليات الاجتماعية الداخلية من ناحية أخرى . فالدولة تعتبر من ناحية جهازا للبرجوازية المحلية وتعتبر من ناحية أخرى جهازا للامبريالية العالمية .

( ١ ) فالدولة تعتبر أحد أجهزة البرجوازية المحلية لا بسبب التنافس بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي ولكن بسبب الدور الاستراتيجي لهذه الطبقة في إخضاع ما يقع في نطاق حدودها لقواعد التراكم الدولي . وهي تنمو وتقوى بقدر نجاحها في استئماج هذه القواعد . أن هذه الطبقة لا تنمو تلقائيا من أسفل بفعل الصراع الطبقي وإنما تنمو من أعلى في إطار الدولة ومن خلالها وفي إطار العلاقة برأس المال الأجنبي وفي هذه الحالة تصبح الدولة هي الطبقة البرجوازية وتصبح الطبقة البرجوازية هي الدولة . والدور الذي تلعبه هذه الدولة ( البرجوازية ) في تنمية قوى الإنتاج المحلية نابع من التناقض الكبير بين قوى الإنتاج العالمية وقوى الإنتاج المحلية .

( ب ) والدولة من ناحية أخرى جهاز في يد رأس المال العالمي ، ولا يعنى ذلك أن الدولة تدار بشكل مباشر من خلال الشركات الأجنبية ووكلائها المحليين ، وأكن هي جهاز لرأس المال العالمي بسبب الأسلوب الذي يتبع لاستئماج قواعد التراكم العالمي في الاقتصاد المحلي . فالدولة تقوم بدور حاسم في هذه العملية بل أنها تحول أن تتغلب على المعارضة القادمة من العمال والمنتجين الصغار . وبناء على هذا الفهم فإن الدولة لا تعتبر مجرد وكيل تجارى ( أو كمبرادور ) لقوى خارجية ، فمثل هذه القوى تم استئماجها في الداخل بواسطة الدولة . وهي ليست دولة وطنية بمعنى أنها ترفع شعار المقاومة الوطنية لسيطرة رأس المال . أن العملية

هي وجهين لعملة واحدة ، فهناك علاقات سيطرة من الخارج ولكن هذه العلاقات تم استيعابها داخل نسيج من العلاقات الطبقة الداخلية .

( ج ) ان الوظيفة الرئيسية للدولة في هذه الظروف هي توطين علاقات الإنتاج الرأسمالية وهي بذلك تسهم في ظهور مرحلة جديدة من الامبريالية يطلق عليها بيكمان « الامبريالية من الداخل » فالدولة تتدخل لأداء وظائف استراتيجية في تنظيم الإنتاج ، وفي تشكيل الطبقات ، وفي صياغة شكل التحالفات الطبقة . وتستخدم الدولة ما هو متاح لها من قوة في خلق الظروف الداخلية لتحقيق السيطرة الاحتكارية لرأس المال ، بما في ذلك قهر القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لهذا الاحتكر .

واضح ان بعد عرضنا للآراء المختلفة عن الدولة والطبقة في مجتمعات العالم الثالث أنه لا يوجد اتفاق حول هذه القضية . ولعل السبب في عدم وجود الاتفاق يرجع الى أن المواقف النظرية قد تأثرت بموقف نظري لا يوجد عليه اتفاق أصلا ، ونعني به الانقسام الوجود في التفسيرات الماركسية للدولة الرأسمالية . ولكن ربما يكون تنوع الأطر السيلسية في العلم الثالث والتقلبات التي تتعرض لها والأساليب المختلفة التي تستخدمها هو السبب وراء عدم الاتفاق هذا . فنجد باحثا يأخذ مادة معينة من مجتمع معين ويدلل بها على هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة . ولكن يبدو ان المدافعين عن فكرة هيمنة الطبقة على الدولة في العالم الثالث لم يتمتعوا كثيرا في قضية الاستقلال النسبي للدولة . فهذه القضية لا تعني بحل أن الدولة غير خاضعة لبعض الظروف الخارجية عن نطاق ارادتها ، ولا تعني أن الدولة تعمل ضد مصالح البرجوازية . فاستقلال الدولة ناتج في حد ذاته من وجود بعض الضغوط التي تمارسها الاطراف المختلفة من المواقف البرجوازية المختلفة . فالدولة تحت هذه الظروف الضاغطة تجد نفسها في موقف حرج : فإذا انحازت لأي طرف فسوف يعمل الطرف الآخر على إقصائها شرعيتها . وليس من مخرج في هذه الحالة الا أن تتوى الدولة نفسها

لكى تستطيع أن تتعامل مع هذه البنية المعقدة ، وأن تستقل عنها لكى تخضعها جميعا لمنظومة واحدة تتطلبها السيطرة الرأسمالية . وهى فى هذه الحالة لا تنحاز الى أى من الشرائح البرجوازية المتنافسة على الفائض فى الداخل والخارج ، بل تعمل من أجلها جميعا . ولا يمكن أن تعمل من أجل الأطراف المتعاندة إلا اذا حافظت على منظومة العلاقات الاجتماعية المعقدة التى تفرضها ظروف الهيمنة الرأسمالية . وهى لا تستطيع أن تقوم بذلك إلا اذا حققت جزءا من الاستقلال النسبى تقوى من خلاله ذاتها لتسيطر على موقف أشد تعقيدا .

فى ضوء هذا الفهم فحسب نستطيع أن نفهم سياق ووظيفة الاستقلال النسبى للدولة ، ونستطيع أن نفهم العلاقات المعقدة القائمة بين الدولة والطبقة فى مجتمعات العالم الثالث .

### ثالثا - الجماعات الاستراتيجية : الدولة والطبقة من منظور جديد :

ورغم هذه العلاقات المتداخلة أحيانا ، المنفصلة أحيانا أخرى بين الدولة والطبقة ، إلا أن هناك قلة من الباحثين ينظرون الى هذه العلاقة من منظور مختلف ، وأن كانوا قد انتهوا الى نفس النتيجة تقريبا ولعل ما طرح حول مفهوم الجماعات الاستراتيجية وأسلوب تكوينها وعلاقتها بالتركيب الطبقي وبالأجهزة السياسية يعتبر من أكثر وجهات النظر خصوبة وثراء فى هذا المجال . ونعرض فى هذا الجزء من الفصل لمفهوم الجماعات الاستراتيجية كبديل لمفهوم الطبقات فى مرحلة التحول الاجتماعى ، ونوضح الى أى مدى تشكل العلاقة بين الجماعات الاستراتيجية وبين الدولة وذلك لنكشف الى أى مدى لا يمكن أن يحل مفهوم الجماعات الاستراتيجية محل مفهوم الطبقات فى فهم استقلالية الدولة فى العالم الثالث .

فقد طرح هانز ديتير إيفرز Evers مفهوم الجماعات الاستراتيجية فى علم ١٩٧٣ وهو بصدد حديثه عن الصراع الطبقي والتركيب الطبقي فى جنوب

شرق آسيا (٢٢) . بدأ ايفرز بنقد النظريات الوظيفية التى طورها علماء الاجتماع الأمريكين حول التحديث والتغير الاجتماعى ذاهبا الى ان هذه النظريات تعد بمثابة نماذج منفصلة عن الواقع فهى غير قادرة على فهم مجتمع ملئ بالصراعات وعدم الاستقرار السيلسى والحروب والانقسامات العرقية كمجتمعات جنوب شرق اسيا . وفى مقابل هذا النقد نجده اميل دوركليم وباريتو وشومبيتر وماركس وانجلز ولينين ، ولا ينكر ايفرز وجود شكل من أشكال عدم المساواة فى مجتمعات جنوب شرق آسيا وغيره من مجتمعات العالم الثالث . ولكنه يذكر امكانية تبلور أشكال عدم المساواة هذه بشكل يكشف عن وجود طبقات اجتماعية وعن وجود صراعات وتناقضات طبقية ، ولكنها كما تبدو الآن وهى تخبر عملية التحول وتشهد تعارضات الحدائة تكشف عن تكوين طبقى ذى طبيعة خاصة يعكس ظروف التحول ومتغيراته . فتكوين الطبقات عملية تاريخية بطيئة — والطبقات لا تظهر بين يوم وليلة ، واذا ما حاولنا تحليل عملية تشكيل الطبقات فانه يكون من الصعوبة بمكان ان لم يكن مستحيلا أن نحدد البداية الحقيقية لطبقة معينة . كما أننا لا نستطيع أن نحدد هوية الشخص الذى كان اول عضو فى هذه الطبقة وكل الذى نعرفه فى هذا الصدد هو أن كل نظام اجتماعى يحتوى على بذور لبناء اجتماعى جديد فى شكل أفراد أو جماعات يمكن أن تتحول تحت ظروف معينة وفى أوقات معينة الى وحدات اكبر وجماعات اكبر أى الى طبقات ، معنى ذلك أننا عندما نبحث فى أصول الطبقات الاجتماعية ، أو فى عملية تشكل الطبقات فانه يكون مسوغا أن نبحث عن تجمعات من الأفراد أو الجماعات التى بدأت تشغل أوضاعا جديدة فى شئون الاقتصاد أو السياسة أو الادارة ثم نحدد تكوين هذه الجماعات وأساليبها فى الحراك الاجتماعى ومصادر قوته السياسية . أننا هنا لا نبحث عن طبقت بعينها

---

(٢٣) H. D. Evers, «Group Conflict and class Formation in South-East Asia» in Evers, H.D. (ed.) Modernization in South, East Asia, Oxford. university press, 1973, 2nd ed. 1975, pp. 108-171.

بقدر ما نبحث في العملية التي بمقتضاها يتم تشكيل الطبقات .

هكذا يجب أن يكون البحث في العالم الثالث : بحثا في عملية التشكيل الطبقي وليس في تكوين الطبقات ذاتها ، البحث عن الجماعات أو مجموعات الأفراد ذات التأثير في عملية التحول الاجتماعي . وإذا ما بحثنا في كيفية ظهور هذه الجماعات في المجتمعات النامية — ويستمد ويفرز بياناته هنا من مجتمعات جنوب شرق آسيا — نجد أنها لم تتكون من خلال عملية تبليين وظيفي داخلي كما حدث في الغرب وإنما تم تكوينها من خلال استيراد أنماط للأدوار من الخارج أو حتى من خلال فرضها عن طريق النظم الاستعمارية . فقد نظمت الأجهزة البيروقراطية على غرار الأجهزة المنظورة في أوروبا وأمريكا ، وكان أي انحراف عن هذا النموذج يعتبر خلافا يجب تجنبه . كما أن المهن الطبقة أخذت قيم وأخلاق نظيرتها في المجتمعات الغربية ، وأخضعت المصانع والعمال لنفس المعايير الغربية دون مراعاة ظروفهم وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية . وقبل هذا وذاك كان التنظيم العسكري وتكوين الجيوش على نفس النظم الحديثة المطبقة في الغرب . وبذلك فرضت عملية التحديث ظهور أوضاع جديدة كان الحراك الاجتماعي إلى أعلى فيها — أي في هذه الأوضاع الجديدة — أكبر من بقية أفراد المجتمع (٢٤) . وفي بداية تكوين هذه الأدوار ، لم يكن هناك تشابها كبيرا بين أعضاء الجماعة التي تشغل أدوارا متماثلة . لقد كانت هذه التجمعات شبه جماعات *quasigroups* حيث كانت الانتماءات العرقية واللغوية أكثر تأثيرا من الانتماء إلى الوظيفة أو المركز الجديد . ولكن بمرور الوقت تحولت شبه الجماعات هذه إلى ما أطلق عليه ويفرز الجماعات الاستراتيجية *Strategic groups* .

ويشير مفهوم الجماعات الاستراتيجية إلى جماعة تشغل أدوارا يربطها مجال عمل أو نشاط مشترك تكتسب أهمية استراتيجية كجماعة في عملية التطور السياسي ، وفي مواقف الصراع ومواقف الإصلاح أو الثورة في

(٢٤) يوحى ذلك بوجود شكلين من الحراك الاجتماعي . الحراك الاجتماعي إشغالي الوظائف والأدوار الجديدة وهو حراك سريع . والحراك الاجتماعي في المجتمع بصفة عامة وهو حراك بطيء .

المجتمع . فضباط الجيش جماعة استراتيجية ، وكبار ملاك الأرض جماعة استراتيجية ، وأصحاب الأعمال الحرة جماعة استراتيجية ، وأصحاب المهن كالأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات جماعة استراتيجية . وهكذا يعرف المجتمع عددا كبيرا من الجماعات لا تستقطب في طبقات إلا بعد أن يقطع المجتمع شوطا كبيرا في عملية التحول الرأسمالي . ويشكل الصراع السياسى بين هذه الجماعات ، والتحالفات السياسية بينها طبيعة البناء السياسى فى المجتمع ونمط أداء الدولة لوظائفها وطبيعة علاقتها بهذه الجماعات الاستراتيجية .

وقد ينظر الى هذا التحليل على أنه تحليل يقترب من تحليل نظرية التحديث التى تؤكد على دور هذه الجماعات كطبقة وسطى ناشئة فى المجتمعات النامية . ولكن هل التحليل يختلف عن تحليل نظرية التحديث عندما تربط بين ظهور هذه الجماعات وبين طبيعة الاقتصاد أو بمعنى آخر عندما نكتشف أن تشكيل هذه الجماعات واستمرارها لا ينفصل عن عملية استخلاص الفائض . فظهور هذه الجماعات يعنى — ضمن أشياء أخرى — أن الفائض لم يعد يستهلك من خلال طبقة أرستقراطية حاكمة كما كان الحال فيما قبل الاستعمار ، أو من خلال طبقة برجوازية عالية كما كان الحال فى العهد الاستعماري . وإنما أصبحت تشارك فيه جماعات أخرى لها أهمية استراتيجية فى استمرارية المجتمع وفى تحقيق الاستقرار للنظام السياسى . ويفيد هذا الربط بين وجود الجماعات الاستراتيجية وبين المشاركة فى استهلاك الفائض فى تقديم فكرة جديدة حول طبيعة النظم السياسية والاقتصادية فى العالم الثالث فليست المحددات الاقتصادية هى التى تفتح الطريق نحو استهلاك جزء من الفائض بل تدخل هنا المحددات السياسية أيضا . ولذلك نجد أيفرز يؤكد على أن « فرص امتصاص الفائض واستهلاكه تتحدد جزئيا من خلال النظام الاقتصادى العالى ، وأيضا من خلال النظام السياسى لامتعمرة أو الدولة فيما بعد الاستعمار . فليست القوانين وحدها هى التى تحدد فرص الجماعات الاستراتيجية فى المشاركة



في فائض الانتاج القومى الاجتماعى وانما القوة السياسية أيضا وربما القهر السياسى (٢٥) .

ولذلك فان كل جماعة استراتيجية تحاول أن تخلق النظام السياسى والاقتصادى الذى يعظم من قدرتها على استهلاك الفائض . فى هذا الموقف لا يوجد انفصال بين السياسة والاقتصاد أو بمعنى آخر بين الجماعات الطبقية وبين السياسة ، فهذه الجماعات لا تتخلق من خلال الاقتصاد وحده وانما تساهم السياسة أيضا فى تخليق بعضها .

ولا يجب أن يتبادر الى الأذهان أن هذه الجماعات متساوية فى القوة الاقتصادية والسياسية ، أو أنها تنتهج نفس الأساليب السياسية والتنظيمية والأيدولوجية لتحقيق مصالحها . وتعتبر هاتان النقطتان هامتان فى فهم الجماعات الاستراتيجية وعلاقتها بنظام الدولة (٢٦) .

١ — فالجماعات الاستراتيجية غير متساوية فى القوة . ولقد أكد ايفرز على أهمية التتابع التاريخى فى ظهور هذه الجماعات ، ومن ثم اختلافها فى القوة التى تتمتع بها فالجماعة التى تظهر أولا يكون لها من القوة قدر يفوق الجماعات التى تتبعها فى الظهور . فعندما تظهر الجماعة الأولى تحاول أن تقيم بنية فوقية (نظام سياسى واقتصادى) ، يتناسب مع مصالحها . وقد يتوالى ظهور الجماعات الاستراتيجية بعد ذلك ، وقد يتغير النظام السياسى ، وكن يبقى للجماعة الأولى أو الجماعات التى ظهرت فى بداية عملية التحول أهمية خاصة ، فهى التى تملك الفرصة الأكبر فى تشكيل النظام السياسى وفى اقامة نمط الشرعية وتحديد طبيعة الأسلوب السياسى التى تنتهجه الدولة . فالجماعات

---

H. D. Evers Sequential patterns of strategic Group: انظر (٢٥) formation and political change in southe east Asia» World, Congress of Sociology uppsala, 14-19 August, 1978, p. 4.

(٢٦) انظر : المقال السابق ، ص ٤ وما بعدها ، وانظر مقال « الصراع الجماعى وتكوين الطبقات » ، السابق الإشارة اليه ص ١٥٥ .

اللاحقة تحاول أن تعمل في نطاق ما هو قائم بالفعل أى في إطار  
النظم الذى أرسى دعائمه الجماعة الأولى . وإذا ما حولت أن  
تغيره على رغم ارادة الجماعة الأولى (٢٧) .

٢ - وإذا ما انتقلنا الى أسلوب الجماعات الاستراتيجية في استملاك  
الفائض فاننا نستطيع أن نحدد أنماط هذه الجماعات وأساليبها  
السياسية المختلفة . وفي هذا يميز إيفرز بين ثلاثة أشكال لاستملاك  
الفائض ، وبناء عليها يميز بين ثلاثة أنماط من الممارسة السياسية  
لهذه الجماعات .

( ١ ) ينحصر الأسلوب الأول في استملاك الفائض في عملية  
الاستملاك الفردى . وتنتهجه الجماعات التى تمتهن المهن  
الحرّة كالأطباء والمحليون وصغار التجار . وتحول هذه  
الجماعات أن تنظم نفسها في نقابات أو اتحادات لتنظيم  
مصالحها السياسية وتؤثر على تشكيل النظم السياسى .  
ويميل هذا النوع من الجماعات الى تبنى الأيديولوجيا الليبرالية  
التي تدعو الى حرية تكوين الأحزاب ولذلك فان النظام  
الديموقراطى البرلمان هو أنسب النظم من وجهة نظر هذه  
الجماعات .

( ب ) أما الشكل الثانى لاستملاك الفائض فهو الاستملاك المشترك  
( أو الجماعى ) Corporate Appropriation  
وتنتهجه الجماعات التى تسيطر على وسائل الانتاج مثل  
أصحاب المشروعات ورجال الأعمال والمنظمين وتحول هذه

(٢٧) ولعل هو الذى اكسب القوات المسلحة أهمية خاصة في  
مجتمعات العالم الثالث فقد كان الجيش أول جماعة استراتيجية تظهر الى  
الوجود في هذه المجتمعات . كما أن التتابع في تكوين الجماعات الاستراتيجية  
وما يثيره من صراع وتبدل في النظم يفسر لنا طبيعة الصراع بين الجيش  
وبين كبار ملاك الأرض في سياق المجتمع المصرى على الأقل .

الجماعات أن تعضد من سيطرتها على وسائل الانتاج من خلال التوسع في تنظيماتها . ويسعى هذا النمط من الجماعات الى كسب التدعيم السياسى من خلال علاقات الولاء القائمة على التبعية السياسية Patromage Relation وقد تتحول علاقات الولاء هذه الى تنظيم حزبى ولكن ذلك يعتمد على ما تتمتع به الجماعة من قوة وفقا لترتيب ظهورها فى المجتمع .

( ج ) اما النمط الثالث لاستملاك الفائض وهو نمط الاستملاك الجمعى Collective appropriation . ويرتبط باوظائف العامة فى البيروقراطية والجيش . وتحاول الجماعات الاستراتيجية للبيروقراطية والعسكرية ان توسع وتعضد من التنظيم البيروقراطى والعسكرى كقاعدة تنطلق منها قوتها السياسية . وتنظيمات هذه الجماعات هى التى تمثل قوة الدولة ، ولذلك فهى أكثر تأثيرا فى تشكيل النظام السياسى ، وتميل هذه الجماعات الى بنى النظم السياسية العسكرية او النظم ذات الحزب الواحد .

هذا عرض مختصر للنموذج الذى قدمه ايفرز حول الجماعات الاستراتيجية . ورغم أنه لم يعممه الا على مجتمعات جنوب شرق آسيا ، الا أنه جدير بالاعتبار فى تحليل مناطق اخرى من العالم الثالث . فقد اكدت دراسات أجريت فى افريقيا على سبيل المثال ، ان التى تسيطر على الدخل فى المجتمع لا تتكون بالضرورة من مالكي وسائل الانتاج وانما تضم ايضا الكوادر العليا فى البيروقراطية والتنظيم العسكرى الى جانب اصحاب المهن الحرة كالمحامين والاطباء والمدرسين . فكل هؤلاء اعضاء جدد فى البرجوازية الصغيرة او حتى البرجوازية الكبيرة ولهم مصالحهم السياسية والاقتصادية وايدىولوجيتهم الخاصة . بل ان هذه البحوث قد اكدت ما ذهب اليه ايفرز من أن هذه الجماعات تفضل نظام الحزب الواحد العسكرى

سواء كان اتجاهه يمينيا أم يساريا (٢٨) .

غير أن أهمية نموذج الجماعات الاستراتيجية لا تكمن فقط في دلالاته الامبريقية بل ايضا في بعض الدلالات المنهجية والنظرية نذكر منها :

١ - أنه يقدم فهما جديدا للعلاقة بين الدولة والطبقة في المجتمعات الرأسمالية المختلفة . وهذا الفهم يتضمن من ناحية فكرة استقلال الدولة ، ويتضمن من الناحية الأخرى فكرة الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدولة والجماعات الطبقية . فطالما أن هناك تنافس بين الجماعات الاستراتيجية المختلفة ، وطالما أن لكل جماعة منها طموحت في تنظيم نصيبها من الفائض وفي تنظيم قوتها السياسية ، فإن جهاز الدولة في هذه الحالة يلعب دور الوسيط بين هذه الجماعات وينظم عملية توزيع الفائض ، كما ينظم العلاقة بينها وبين البرجوازية العالمية . ولكن هناك بعض من هذه الجماعات يشارك مشاركة فعالة في ادارة جهاز الدولة كالبيرقراطيين والعسكريين . وفي هذه الحالة يمكن أن نفكر العلاقة بين الدولة والطبقة من زاوية أخرى ، وهي زاوية الاعتماد المتبادل بينهما . أن افترض لا ينكر امكانية تجمع بعض المصالح لبعض الجماعات الاستراتيجية . وفي هذه الحالة تتحول تلك الجماعات الى طبقة . ولقد أوضح بالفعل بداية التكوينات الطبقية هذه في جنوب شرق آسيا . وعندما تتخلق الطبقة القوية يصبح جهاز الدولة أداة في يد هذه الطبقة . وحتى أن لم تتخلق طبقة مترابطة قوية فإن أقوى الجماعات الاستراتيجية هي التي تسيطر على الدولة وتسخرها لتحقيق مصالحها .

٢ - أما النقطة الثانية فاتها ترتبط بالأطر البنائية التحتية التي تشكل الطبقات . أن نموذج الجماعات الاستراتيجية لا يعتبر المحددات

---

(٢٨) انظر : E. Hutchful, «Atale of two Regimes : Imperialism : The Militarg and class in Ghana» Review African Political Economy, Vol. 1979 pp. 40 41;

الاقتصادية الخارجية ( الخاصة بالرأسمالية العالمية ) والداخلية ( الخاصة بأسلوب تنظيم العلاقات الاقتصادية فى الداخل ) هى العامل الحاسم فقط فى تشكيل الجماعات الاستراتيجية ومن ثم تشكيل الطبقات . فالعوامل السياسية والداخلية تسهم أيضا — ربما بقدر كبير — فى بلورة جماعات ذات مصالح وأهداف سياسية ، ومثل هذه الصياغة تجبنا بوضوح الاختزال النظرى الذى يرد العوامل السياسية الى عوامل اقتصادية أو العكس .

٣ — تبرز فكرة التتابع التاريخى لتكوين الجماعات الاستراتيجية أهمية البعد التاريخى فى فهم تكوين الطبقات فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة وفى العلاقة التاريخية المتغيرة بين الطبقات وبين الدولة . وتكاد معظم التحليلات تهمل هذا البعد عند معالجة قضية الطبقات أو الدولة أو كليهما معا . رغم الإشارة اليه فى الكثير من الأحيان . وترجع أهمية البعد التاريخى فى انه يمكننا من أن نفهم الأهمية النسبية للجماعات الطبقيّة فى المراحل التاريخية بدءا من مرحلة ما قبل الاستعمار ومرورا بالمرحلة الاستعمارية حتى ما بعد الاستقلال . فلا شك أن هذه المراحل قد شهدت أشكالا متغيرة من الصراعات السياسية . والطبقية ، كما شهدت أشكالا متغيرة من الصراعات السياسية . وما هو قائم الآن فى مجتمعات العالم الثالث ما هو الا نتيجة لتتابع التاريخى لهذه التحالفات والصراعات . وفضلا عن ذلك فإن التحليل التاريخى للجماعات الطبقيّة يمكننا من أن نقدر — كيفيا — الوزن النسبى لاستمرار الصراعات الثقافية القديمة تحت الظروف الحالية للهيمنة الرأسمالية . ولكن صياغة ايفرز لفكرة التتابع التاريخى للجماعات الاستراتيجية تثير اعتراضا نقيدا هاما . فصياغته توحى بوجود نطاق قوة أوسع للجماعة الاستراتيجية التى تسبق غيرها من الظهور . وهذا الافتراض قابل للحض فى ضوء التقلبات السياسية فى العالم الثالث فقد فرضت هذه التقلبات على كثير من الجماعات

الاستراتيجية الأولى قدرا كبيرا من الانكماش السياسى . ولم تتمكن هذه الجماعات من العودة الا بعد تغير أسس النظام السياسى الذى أطاح بها ، وهى فى حالة العودة هذه تعود بتحالفات جديدة وأسس للقوة جديدة . ففى مصر على سبيل المثال أطاحت ثورة يوليو بجماعة كبار الملاك التى هيمنت على السياسة فى فترة ما قبل الثورة . ولم تتمكن هذه الجماعة من العودة الى السياسة بقوة الا بعد أن تقوضت أسس النظام الناصرى ، متحالفة هذه المرة مع فئات من البرجوازية الكبرادورية بل أن جانباً منها تحول — فى أسلوب نشاطه الاقتصادى — الى هذا الصنف من البرجوازية . وفى ضوء ذلك فلا بد أن يتيح لنا نموذج الجماعات الاستراتيجية قدرا من الحرية لدراسة التباينات التاريخية فى قوة الجماعات الاستراتيجية دون الالتزام بفكرة التابع التاريخى لها .

٤ — وأخيرا فان نموذج الجماعات الاستراتيجية يجعلنا أقدر على فهم التقلبات السياسية التى تشهدها نظم الدولة فى العالم الثالث ، وكذلك التغيرات المستمر فى التوجهات الأيديولوجية لهذه النظم . فمن المألوف فى أى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث أن يتغير النظام السياسى من اليمين الى اليسار أو العكس ، ومن المألوف فى كثير من الدول أن تظهر الانقلابات العسكرية بين الحين والآخر . ولا شك أن نموذج الجماعات الاستراتيجية يمكننا من فهم هذه التقلبات فى السياسة وفى الأيديولوجية فى مجتمعات العالم الثالث .

ورغم ذلك فان نموذج الجماعات الاستراتيجية يعانى من أوجه قصور يجب تلانيها ولعل أهم أوجه القصور هذه أنه يبدو وكأنه يقدم تحليلا وظيفيا ، وأنه يهمل إمكانية ظهور الطبقات فى مرحلة التحول ، ولا يلقي بالاً لوجود الطبقة البرجوازية العالمية فى مجتمعات العالم الثالث فى مرحلة ما بعد الاستعمار ودور هذه الطبقة فى توجيه مسار السياسة والاقتصاد ، وأولا وقبل كل شىء تبدو الجماعات الاستراتيجية وكأنها جماعات صفوة ،

يل أنها تذكرنا بمفهوم الصفوات الاستراتيجية الذي طرحته سوزان كيلر .  
ولعل التحليلات التي عرضنا لها في هذا الفصل والتي اكدت على كل هذه  
العوامل تساعد على تقديم رؤية أعمق للجماعات الاستراتيجية ودورها في  
السياسة والمجتمع في العالم الثالث .

# الفصل الخامس

## ايدولوجية الدولة في العالم الثالث

### مقدمة :

لا توجد دولة دون أن يكون لها اطار ايدولوجى واضح أو صريح . فالنظم السياسية لا تعمل بشكل عشوائى وانما تعمل فى اطار من المعتقدات والتوجهات السياسية التى تعرب عنها صراحة كأن يقال أن النظام اشتراكى أو ليبرالى أو ديموقراطى ... الخ ، أو تتركها ضمنية يكشف عنها شكل الفعل الاجتماعى الذى يصدر عن الدولة . وينسحب هذا القول على كافة النظم السياسية بصرف النظر عن درجة بسلطتها أو تعقيدها . فلذا كان العلم الاجتماعى قد أكد الآن أن سلوك الفرد العادى ينطلق فى سلوكه من « وجهة عناية » معينة أو رؤية محددة للعالم ، فما بالنا بالنظم السياسية . فقد أكدت الدراسات أن هذه النظم لا تستمر فى الوجود دون أن تنهض على نسق من الأفكار والتوجيهات السيلسية التى تشكل الايدولوجية العلية للدولة .

وبرغم هذا التأكيد على عمومية الانساق الايدولوجية ، إلا أن هذه الانساق تبدو مختلفة فى مضمونها ووظائفها اذا ما وضعت فى السياق التاريخى البنائى لكل دولة على حدة ، أو لكل مجموعة من الدول متشابهة فى ظروفها التاريخية . ووفقا لهذه المسئلة نجد أن الانساق الايدولوجية فى مجتمعات العالم الثالث قد تطورت على نحو خاص فى ارتباطها بالابنية



الاجتماعية والطبقية القائمة . كما أنها أدت وظائف لها خصوصيتها أيضا سواء في مرحلة الاستعمار — أو ما بعد الاستعمار . ولذلك فان تقييم الموقف الايديولوجي المعاصر في العالم الثالث يجب أن يتم في ضوء دراسة تطور الانساق الايديولوجية في سياقها البنائي التاريخي في هذا الجزء من العالم .

وسوف يحاول هذا الفصل أن يتتبع التشكيلات الايديولوجية للدولة في العالم الثالث في ارتباطها بالبنية الاجتماعية والتكوينات الطبقية ، محاولا لقاء الضوء على الأزمة المعاصرة للايديولوجية . ومثل هذا التحليل يظهر في ثوب اكمل اذا ما بدانا بالتعرف على العلاقة بين الايديولوجيا والسياسة .

### اولا — الايديولوجية والسيطرة السياسية :

لا تعد الايديولوجيا شيئا جديدا في التاريخ . فقد شهدت كل المجتمعات تقريبا شكلا من اشكال الشرعية الثقافية للسيطرة السياسية وشكلا من اشكال تشويه المعرفة بالواقع : اى شهدت ضربا من التفكير الايديولوجي . فالايديولوجيا قائمة على اى حال في اى مجتمع طبقى في التاريخ . اما الجديد فقد كان طرح مفهوم الايديولوجيا لتحليل اسلوب اضفاء الشرعية على النظم السياسية ، ودراسة هذه الظاهرة دراسة منظمة .

وكان اول من طرح المفهوم ديستوت دى تراس Destde detracy في نهاية القرن الثامن عشر . ولكن المفهوم تطور بشكل انضج من خلال الاسهامات الفكرية في القرن التاسع عشر (١) .

وبالرغم من أن كثيرا من الدارسين قد ساهموا بشكل أو بآخر في تطوير مفهوم الايديولوجيات ، الا أن اسهامات ماركس وأتباعه كانت أكثر الاسهامات

---

(١) انظر : J. Larrin, the Concept of Ideology Huchinson, London, 1979, p. 17.

التي حققت لهذا المفهوم مكانا بين مفاهيم علم السياسة وعلم الاجتماع .  
ولعل ذلك يرجع الى أن هذه الاسهامات قد عدلت بشكل جذري الفهم  
الذي ساد في عصر التنوير وسيطر على كثير من علماء القرن التاسع عشر  
والذي فهم الايديولوجيا على أنها مجموعة من الأفكار مضدتها العقل يحملها  
مجموعة من الأفراد يعضدون بها حكمهم أو استبدادهم ، أو يخلقون من  
خلالها اجماعا عاما في المجتمع (٢) .

ولعل تأثير هذا الفهم المبكر هو الذي جعل مفهوم الايديولوجيا يعرف  
في القرات المعاصر على أنه مجموعة مترابطة من الأفكار والمعتقدات والاتجاهات  
التي تميز جماعة ، أو مجتمع (٣) . وبهذا المعنى يمكن أن ترتبط الايديولوجيا  
بمجموعة صغيرة من الأفراد أو بقطاع من المجتمع وقد تكون عامة تشمل  
المجتمع بأكمله . وعندما تشيع الايديولوجيا وتصيب المجتمع بصيغتها ، فانها  
تشكل نظرة الأفراد الى العالم Weltanschauung أو الايديولوجية الكلية  
Total ideology للمجتمع . وفي داخل هذه الايديولوجية الكلية يمكن  
تمييز مستويات من الوضوح الايديولوجي . فالرجل العادي له نظرة للحياة  
ترتبط بمجموعة الأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع ، ولكنها ليست على  
درجة من الدقة الفكرية . واشترك الناس في نظرة واحدة للعالم هو  
الذي يمكنهم من أن يفهموا أساليب بعضهم في التخاطب والتفاعل الاجتماعي  
وهو الذي يحقق للمجتمع وحدته . ولكن لا يمكن لهذه النظرة الى العالم

---

(٢) المتأمل لأفكار دوركايم وباريتو يستطيع أن يكتشف بسهولة الى أي  
مدى كانت الايديولوجية عندهم مجموعة من الأفكار المرتبطة بالمعتقدات  
( دوركايم ) أو المرتبطة برواسب الصفوة ( الصفوات ) الحاكمة ( باريتو )  
ونفس ذلك يمكن أن يقال عن ماكس فيبر الذي اعتبر الديانة البروتستانتية  
بمثابة الايديولوجية التي حققت للمجتمع الرأسمالي استقراره الاقتصادي  
والسياسي .

٥ (٣) انظر :

J. Plamentaz, *Ideology*, Poll mall, London, 1970, p. 15.

السلسلة في الحياة اليومية ان تستمر الا اذا وجد مستوى آخر من التفكير  
الأيديولوجي ، وهو المستوى الأكثر دقة ووضوحا والذي يساهم دائما في  
صياغة القضايا والمسلمات التي تقوم عليها نظرة الناس الى العالم (٤) .

ان مهم الأيديولوجيا على أنها نسق من الأفكار قد انتقد على أنه  
يعتبر أن الأيديولوجيا مفهوم ذاتي يتخلق في عقول الأفراد ونفسياتهم ، وليس  
له صلة بواقعهم الاجتماعي . او بأسلوب التحكم الاقتصادي والسياسي  
السلطائين فيه . ومن هذا المنطلق النقدي جاء الاسهام الماركسي الذي  
أعطى لمفهوم الأيديولوجيا دفعة قوية . ويقدم جوهر الاسهام الماركسي  
على أن الأيديولوجيا جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي ، ومن شكل  
التنظيم الاجتماعي للإنتاج . ولذلك فان فهمها أدق للأيديولوجيا ووظيفتها  
في المجتمع لا يأتي الا من خلال دراسة علاقتها بشكل الإنتاج القائم وتقسيم  
العمل والعلاقات بين الطبقات ودور أجهزة الدولة في تسيير كل هذا وضبطه .

لقد رفض ماركس منذ البداية القول بأن الأيديولوجيا مجرد نسق من  
الأفكار يتعالى على الوجود الاجتماعي . أنها نسق من الأفكار ينبع من قلب  
هذا الوجود ويعكس تناقضاته يقول ماركس « أن انتاج الأفكار والمفاهيم  
والوعى يرتبط أول ما يرتبط بالنشاط المادي وبالتفاعل المادي للبشر ،  
الذي يمثل لغة الحياة الحقيقية . فالتصور والفكر ، أي النشاط العقلي البشري  
يبدو في هذه المرحلة وكأنه نتيجة لسلوكهم المادي . وينسحب نفس الشيء  
على الانتاج العقلي كما يتم التعبير عنه باللغة السياسية والقانونية  
والأخلاقية للناس . فالبشر هم منتجوا مفاهيمهم وأفكارهم » (٥) . ولا تنتج

(٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٥) انظر :

u. Mark, «Material Activity, Consciousness and ideology» in :  
T. Bottomore and P. Goode (eds.) **Reading in Marxist**  
**Sociology**, Clarendon Press, Oxford, 1983, p. 164.

المفاهيم والأفكار هنا من عقل محض وانما ينتجها الوجود المادى للأفراد .  
« فالوعى لا يحدد الحياة وانما الحياة هى التى تحدد الوعى » .

والوجود لا يكشف عن تجانس ، بل يكشف عن تناقضات تزداد تعقيدا وتكاثفا مع تقدم نظام تقسيم العمل . فتقسيم العمل اذا كان قد أدى الى فصل الصناعة والتجارة عن الزراعة والى فصل الريف عن الحضر ، فقد أدى أيضا الى تنوع فى أشكال الملكية والى تنوع فى ظروف العمل والى انقسام بين رأس المال والعمل والى اتعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية . وكلها ظروف تؤدى الى انقسام المجتمع الى طبقات . نحن هنا بصدد واقع اجتماعى متناقض بالضرورة ، ولا يتبدى تناقضه من تناقض جوانبه المادية فحسب ، بل يتبدى أيضا فى تناقض مصالح البشر وتعارضها بسبب ما يفرضه نظام تقسيم العمل القائم . فالبشر يجدون أنفسهم فى مواقف ملابية متناقضة رغما عنهم . ويأتلى يجدون أنفسهم فى مواقف طبقية متعارضة رغما عنهم أيضا .

ومن هذه التناقضات تنبع الأيديولوجيا . ان الأيديولوجيا نسق من المفاهيم ، والأفكار ، هذا حق . ولكنها ليست من نتاج العقل الخالص ، لأنها من نتاج الأفراد فى تفاعلهم مع الحياة المادية . وتناقضات الحياة المادية هى التى تفرض شكلا مدينا من التفكير الأيديولوجى . وتظهر الأيديولوجيا عندما لا يستطيع الأفراد حل تناقضات الحياة اليومية والتغلب عليها ، ومن ثم فائهم يعبرون عن حلها فى أشكال ايديولوجية على مستوى الوعى . الأيديولوجيا بهذا المعنى تعتبر « حلا عقليا للتناقضات التى لا يمكن حلها فى الواقع » (١) .

وطالما أن ظروف الانتاج الرأسمالى — وحتى غير الرأسمالى — تخلق موقفا تسيطر فيه طبقة على طبقة أخرى ، فان انسق الأيديولوجى يتجه

(٦) انظر :

عبد الله العروى : مفهوم الأيديولوجيا ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، ص ٤٦ .

دائما نحو حل التناقضات لصالح الطبقة المسيطرة — وهو هنا يؤدي وظيفة حيوية في اعادة انتاج السيطرة الطبقيّة . وذلك عن طريق اخفاء العلاقات الحقيقية بين الطبقات واطهارها على أنها علاقات تناغم ووثام وليست علاقات « بطرة وخضوع » . فحينما تسيطر الطبقة وتهيمن تسيطر الأيديولوجيا وتهيمن ، وتصبح السيطرة أو الهيمنة الأيديولوجية أحد الأسلحة التي تحافظ بها الطبقة المسيطرة على الوضع القائم وعلى اعادة انتاجه بشكل منتظم .

ومن هنا تبدأ العلاقة بين الأيديولوجيا والدولة . فاذا كانت الدولة أحد المكونات الفوقية التي تحافظ من خلال علاقة ما بالطبقة المسيطرة على استمرارية الوضع القائم ، فانها لا تقوم بهذه المهمة الا من خلال نشرها وتدعيمها لأيديولوجيا هذه الطبقة . فنجد أن الدولة تسخر كثيرا من أجهزتها — الحزبية ، والتعليمية ، والاتصالية ، على وجه الخصوص — لنشر الأيديولوجيا السائدة ، وخلق قدر من الاتفاق العام يتبلور حول الأفكار الأساسية لهذه الدولة . وما الاتفاق العام الا الاتفاق الذي تصيفه الطبقة المسيطرة « . . فأفكار الطبقة السائدة هي في كل عصر الأفكار السائدة أيضا ، يعنى أن الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع هي في الوقت ذاته القوة الفكرية السائدة . ان الطبقة التي تتصرف في وسائل الانتاج المادى تمتلك في نفس الوقت الاشراف على وسائل الانتاج الفكرى ، بحيث تكون أفكار أولئك الذين يفتقرون الى وسائل الانتاج الذهني خاضعة — من جراء ذلك — لهذه الطبقة السائدة » (٧) .

غير أن تحليل ماركس للأيديولوجية قد شابه بعض الخلط الناتج عن حديثه عن البناء التحتى والبناء الفوقى من ناحية وعن الوعى والممارسة

---

(٧) ميشيل فاديه ، الأيديولوجية ، وثائق من الأصول الفلسفية ، ترجمة أمينة رشيد وسيد البحراوى ، دار انتوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٩ .

من ناحية أخرى . فمن خلال هذين المستويين التحليليين ظهر خلط بين فهم الأيديولوجيا كظاهرة لها طابعها الخاص كمكون من مكونات البناء الاجتماعي وبين المحددات الاجتماعية العامة لأشكال الوعي (٨) . كما أنه لم يقدم لنا تحليلا جيدا للعلاقة بين الأيديولوجيا وبين أجهزة الدولة ، والدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في تحقيق الشرعية السياسية والأيديولوجية . حقيقة ان التحليل الماركسي يدمج الدولة والأيديولوجيا معا في البنية الفوقية التي تسخر لاعادة انتاج علاقات الانتاج وتقسيم العمل السائدة في المجتمع الرأسمالي . غير أن اسهامه في دراسة الدولة قد اهتم بعلاقتها بالطبقة أو بدورها الواسطي دون تركيز كبير على وظيفتها الأيديولوجية .

ومع ذلك فقد كان الاسهام الماركسي بداية ترتب عليها اسهامات لاحقة عمقت فهم موضوع الأيديولوجيا وعلاقتها بالطبقة وجهاز الدولة وسوف نكتفى هنا بعرض اسهامات كل من انطونيو جرامشي A. Gramsci ولويس التوسير L. Althusser وبولا نتراس Poulantzas محاولين أن نستخلص من تحليلاتهم بعض القضايا المفيدة حول دور الأيديولوجيا في تحقيق السيطرة السياسية .

#### ١ - انطونيو جرامشي :

لم تكن الأيديولوجيا عند جرامشي Gramsci مجرد نسق من الأفكار ، بل نجده يفرق بين الانساق الفكرية المتعسفة أو العشوائية التي ينتجها المثقفون أو الفلاسفة وبين الأيديولوجيات العضوية التاريخية التي ترتبط بالضرورة بتكوين اجتماعي معين . الأيديولوجية في الظرف الأخير ضرورة تاريخية لها وظيفة سيكلوجية ، فهي تنظم الجماهير وتخلق اطارا يتحرك فيه البشر ويكتسبون من خلاله وعيا بأوضاعهم ونضالهم . والأيديولوجية هنا لها جذورها في الوجود المادي للإنسان ، بمعنى أنها تتجسد في الممارسات

. Larrain, op. cit., p. 64.

(٨) انظر :

الاجتماعية الانسان وفي انظم والمؤسست التى تظهر فيها هذه الممارسات .  
وتشتمل هذه المؤسسات على الأحزاب السياسية ، والنقابات العمالية  
والتنظيمات الأخرى التى تعتبر جزءا من المجتمع المدنى مثل أجهزة الدولة  
والمؤسسات الاقتصادية . فكل هذه الأجهزة تسهم فى تشكيل الأيديولوجيات  
والحائظة عليها (٩) .

والأيديولوجيا بهذا المعنى لا يحكم عليها فى ضوء مفاهيم الحقيقة والزيف  
كأن يقال أن هذه أيديولوجية حقيقية وأن تلك أيديولوجية زائفة ، وإنما يحكم  
عليها فى ضوء سياقها الامبريقي كأداة تجميعية لمصالح مختلفة . فملطقة  
السيطرة تنجح فى أن تجمع مصالحها مع مصالح الجماعات والطبقات  
الأخرى ، وتخلق أيديولوجية تصبح أيديولوجية مسيطرة تعبر — من وجهة  
نظرها — عن الإرادة الجمية الشعبية . وهنا يحتل مفهوم السيطرة  
أو الهيمنة Hegemony بؤرة محورية فى فهم جرائمش للأيديولوجية . ويشير  
هذا المفهوم الى السيطرة الطبقية والأيديولوجية القائمة بالفعل فى المجتمع  
الراسملى ، كما يشير أيضا الى إمكانية نبدل شكل السيطرة من طبقة الى  
أخرى . فالطبقة الحاكمة لا تصبح طبقة حكمة ولا تصبح طبقة مسيطرة  
إلا اذا حققت هيمنة اقتصادية وأيديولوجية على المجتمع . وهى لا تستطيع  
أن تحقق هذا إلا اذا استحوذت على الإرادة العامة للجماهير واستوعبت  
تراثها وعاداتها داخل نموذجها الأيديولوجى المطروح .

وتتحقق هذه الهيمنة بالتدريج ، أى أن الطبقة لا تحققها بين يوم وليلة ،  
وإنما هناك مراحل تمر بها الهيمنة الاقتصادية والأيديولوجية . ففى البداية  
تتخذ هذه الهيمنة شكلا اقتصاديا بدائيا حيث لا يصل مستوى الوعى السياسى  
الى مستوى ادراك مصالح الطبقة ككل ، ثم يتحول هذا الوعى الى وعى  
سياسى اقتصادى حيث يظهر ادراك لمصالح الطبقة ككل ولكن على المستوى

(٩) انظر :

Roger Simon, Gratsci's Political Thought, The  
Camelot Press, LTD, London, 1982.

الاقتصادي فقط . أما في المستوى الثالث والآخر ، يتحول هذا الوعي الى ايديولوجية تدرك المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقة . وعند هذه المرحلة تحقق الطبقة هيمنة حيث تنجح في دمج مصالحها بمصالح الجماعات الخاضعة وتنجح في تحقيق قدر من الوحدة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية المختفة ، منحية جانبا مظاهر الخلاف الايديولوجي واعتبارها مسائل علمية لا تهم أى طبقة . وعند هذا المستوى تخضع كل الجماعات الطبقيّة لهيمنة طبقة معينة (١٠) . وعندما تحقق الطبقة المسيطرة هذه الهيمنة ، فانها تخلق ملاطا ايديولوجيا يخلق للمجتمع تماسكه ويعيد انتاج علاقات الانتاج داخله لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة ويتخلق هذا الملاقط الايديولوجي عندما تستدمج الشاعر الشعبية والهوية القومية والأحاسيس الوطنية داخل انسق الايديولوجي السائد . ويتم ذلك من خلال أساليب مختلفة يمكن فهمها من خلال الخبرة التاريخية للدول الرأسمالية فقد تم خلقه في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية من خلال الايديولوجية القومية العدائية . وتم خلقه في الامبراطورية البريطانية من خلال اثارة الأحاسيس بالسمو الطبيعي ، والاستعلاء على كافة الأمم . وكذلك من خلال التحول نحو الاتجاه المحافظ من خلال ايديولوجية « تسلطية شعبية » (١١) . ان هذه الأساليب وغيرها — وهى في مجملها أساليب ايديولوجية — تمكن الطبقة المسيطرة من أن تدمج ايديولوجيتها بالأيديولوجية الشعبية وبالحس الشعبي بحيث تحصل في انهيئة على تأييد شعبي لها . وعلى هيمنة سياسية واقتصادية .

وفي ضوء هذا التحليل ، فان أى ايديولوجية بديلة لطبقة بديلة لا يمكن

(٢٠) انظر :

C. Mouffe, «Hegemony and Ideology in Gramsci»,  
in : C. Mouffe (ed.) *Gramsci and Marxist Theory*, Routledge  
and Kegan Paul, London, 1979, p. 18.

(١١) انظر كتاب روجر سيمون السابق الإشارة اليه / فصل  
الايديولوجيا .



أن تحقق هيمنة إلا إذا استطاعت أن تستوعب الإرادة الشعبية والأيديولوجية الشعبية . ليس كافيا أن تتبلور الأيديولوجية المضادة لدى فئات المثقفين . ولكن لابد أن تمر بمراحل نضالية بحيث تصبح مكونا أساسيا من مكونات البناء الاجتماعى والثقافى وفى هذه الحالة لا يكفى أن تحصل الجماعة الثورية أو الطبقة الثورية على السلطة وتسيطر على أجهزة الدولة لكى تحقق الهيمنة . ان هذه مرحلة أولية أطلق عليها جرامشى الثورة الايجابية Positive revolution التى لا يكون الاتفاق فيها قائما الا بين الجماعات المؤيدة مع تحييد مصالح الجماعات الأخرى أو اهمالها . ولتحقيق الهيمنة الكاملة لابد أن تتمكن الطبقة المسيطرة على الحكم فى أن تحقق المرحلة الثانية الأكثر أهمية وهى الهيمنة الشاملة Expansive Hegemony بأن تستدمج كافة المصالح وتوفقها فى اطار ارادة عامة وأن تستدمج الأيديولوجية الشعبية بحيث تصبح الأيديولوجية الجديدة قائمة فى المشاعر اليومية الجماهير (١٢) .

#### ب - بولا نقراس :

ويتفق بولانتزاس مع أخطوط العامة لصياغة جرامشى عن الأيديولوجية فقد كتب يقول : « لا تتكون الأيديولوجية من مجرد نسق من الأفكار والتصورات : بل تتضمن أيضا سأسلة من الممارسات المادية ، تحترى عادات وأسلوب حياة الأفراد وتعمل بمثابة الملائم الذى يحقق كلية الممارسات الاجتماعية ( بما فيها الممارسات الاقتصادية والسياسية ) . فالعلاقات الأيديولوجية نفسها تعد ضرورية لتكوين علاقات الحياة والملكية الاقتصادية ، وتشكيل تقسيم العمل الاجتماعى داخل علاقات الانتاج القائمة .

ولا تستطيع الدولة أن تحافظ على السيطرة السياسية وأن تعيد انتاج هذه السيطرة من خلال القهر أو القسر أو استخدام العنف الظاهر ، بل

(١٢) انظر :

C. Mouffe, Op. cit., pp. 182 183.

تركن الى الأيديولوجية لتحقيق شرعية استخدام العنف وتخلق أجماعا عاما بين الطبقات والشرائح الطبقة التي تخضع لسيطرة القوة السياسية . والأيديولوجية هي دائما أيديولوجية طبقة ، لا تحقق حيادا اجتماعيا على الإطلاق . وبصورة أدق ، فان الأيديولوجية الحاكمة تشكل قوة جوهرية للطبقة الحاكمة » (١٣) .

ويكشف هذا النص بوضوح عن أن فهم طبيعة الأيديولوجيا لا يتأتى الا من خلال البحث عن أسسها المادية . فوجودها وظيفى فى نظام السيطرة القائم ، وفى نظام تقسيم العمل القائم . وإذا كان المجتمع الرأسمالى يخضع لسيطرة الطبقة البرجوازية ، فان الأيديولوجية المسيطرة تعبر عن مصالح هذه الطبقة . والنولة فى هذا المجتمع تحقق قدرا من الاستقلال عن الطبقات كما أشرنا فى موضع سابق . ولكن وجودها ضرورى لخلق تكامل اجتماعى فى المجتمع . ووسيلتها الى ذلك الأيديولوجيا . فأحد الوظائف الأساسية للدولة هي الوظيفة الأيديولوجية التى من خلالها تستطيع أن تقنع الناس بما هو قائم ، وأن تصيغ ذلك فى أطر شرعية بدلا من اللجوء الى العنف الظاهر . وهى بذلك تعيد انتاج الطبقات الاجتماعية ونظام السيطرة بين هذه الطبقات ، وتقسيم العمل الاجتماعى .

ولذلك نجد بولانتراس — مستعينا بمفهوم التوسير — يتحدث عن الأجهزة الأيديولوجية للدولة Ideological State apparatus وهى تضم الأجهزة المكونة للدولة كالجهاز التشريعى والتنفيذى والاعلامى والتعليمى جنبا الى جنب مع الأجهزة المستقلة كالجهاز القضائى . وتتميز هذه الأجهزة عن القمعية للدولة Repressive State apparatus ولا يركن بولا نتراس كثيرا الى المفهوم الأخير لفهم طبيعة التكامل الأيديولوجى فى المجتمع . انما يركن الى

(١٣) انظر :

N. Poulantzas, *State Power and Socialism*, Verso,  
London, 1978, p. 28.

المفهوم الأول الخاص بالأجهزة الايديولوجية للدولة . وتفسير القمع الذى يمارسه الدولة ، يجب أن يفهم من خلال الهيمنة الايديولوجية ، فمن طريق هذه الهيمنة تستطيع الدولة أن تجد اطارا شرعيا لاستخدامها للعنف .

حقيقة يمكن الفصل بين هذين المستويين من سلوك الدولة ، ولكن هذا الفصل يظل فقط عند المستوى الوصفى . أما ما هو واقع بالفعل فهو دمج بين المستويين : بحيث يغلف المستوى الأيديولوجى المستوى القمعى ويقدم اطارا شرعيا له . بل ان هذا الاطار الشرعى يشتمل على أجهزة الدولة نفسها . فوجود الدولة لابد وأن يستند الى شرعية سياسية وهذه الشرعية لا يمكن اقامتها الا من خلال « ارادة عامة » تتخلق من خلال ايديولوجية يعتنقها الناس عن وعى أو غير وعى .

### ج - لويس التوسير :

لعل مايميز اسهام التوسير فى دراسة الايديولوجيا ، انه انطلق مباشرة من مفهوم الدولة ذاهبا الى أن النظريات الماركسية فى الدولة بحاجة الى « اضافة » شىء ما عن أجهزة الدولة الايديولوجية . ولكن بداءه با الايديولوجيا فى اعتقاد التوسير ؟ . الايديولوجيا لديه « هى العلاقة الخيالية بين الأفراد وظروف وجودهم الحقيقية » (١٤) . الايديولوجيا بهذا المعنى ضرب من الخيال أو الوهم ، ولكنه خيال يشير الى واقع وتفسيره يعيد اكتشاف هذا الواقع . ان الفرد لا يفهم الواقع الذى يعيش فيه ولا يتمثله من خلال الايديولوجيا . ولكنه يجد فى الايديولوجيا قناعة أو تفسيراً لهذا الواقع ومن ثم القناعة به ، ولكن الأفكار الايديولوجية أو هذه العلاقة الخيالية ليست نابغة من وجود مثالى متعالى ، وانما لها وجود مادى . بمعنى أنها توجد فى اطار تنظيم معين ، فى جهاز معين .

---

(١٤) انظر : لويس التوسير وجورج كانفايم ، دراسات لا انسانوية ، ترجمة سهيل القش ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٠١ .

وفى ممارسات معينة . ويترتب على ذلك القول بأن الايديولوجيا « علاقة  
 اخیالية بعلاقات حقيقة » (١٥) . فالفرد الذى يقيم علاقة خيالية بينه وبين  
 واقعة من خلال تبنى رؤية معينة للعالم ، يتصرف فى ضوء ما تبليه عليه  
 العلاقات التى يعيشها فى حياته اليومية « فأفكار الذات الانسانية توجد  
 أو يجب أن توجد فى أعمالها » (١٦) . فهى تظهر فى الطقوس والممارسات .  
 وبناء عليه فلا توجد ممارسة بغير ایدیولوجیا ولا توجد ایدیولوجیا  
 « الا بواسطة ذات ومن أجل ذات » . وایس من الضروري أن تكون  
 الايديولوجيا ، تلك التصورات التى تربط الانسان بالعالم ، نابعة من  
 ادراك حقيقى للواقع . ففى معظم الأحيان يكون هذا الادراك وهيا أو  
 مشوها المهم هو أنه يحقق وظيفة للذات التى تحمله حيث يجعلها أكثر  
 ألفه بالعالم ، ومن ثم يحقق هذا الأخير استقراره واستمراره .

ومن هنا يبدأ الحديث عن وظيفة الايديولوجيا عند التوسیر . وهى تحقق  
 تكامل وتوازن أى مجتمع سواء كان مجتمعا طبقيًا أو غير طبقي . ولكنها فى  
 المجتمع الطبقي تتجه نحو خدمة الطبقة المسيطرة ، حيث تساعد على  
 إعادة ( أو تجديد ) علاقات الانتاج القائمة . وتتحدد وظيفة الايديولوجيا  
 فى المجتمع الطبقي أو المجتمع اللاتبقي بشكل تقسيم العمل الذى من خلاله  
 يتباين الناس الى طبقات متعارضة (١٧) . ولا يتعارض التشوه الادراكى  
 الذى تتميز به الايديولوجيا مع وظيفتها ، بل هو وظيفى فى حد ذاته .  
 فالبناء أو الكية الاجتماعية Social Totality يفرض على شاغلى الأدوار  
 فيه ضربا من الغموض بحيث لا يدركون بشكل جلى طبيعة العلاقات فيه .  
 وهذا أمر ضرورى ووظيفى لإعادة انتاج هذه العلاقات (١٨) . ويبلغ هذا

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(١٧) انظر : J. Larraín, Op. cit., p. 156.

(١٨) يبدو الغموض والتشوه الايديولوجى هنا وكأنه مفروض بشكل  
 حتمى . فالايديولوجيا تتحدد حتميا من خلال البناء الاجتماعى ولا دخل  
 لحاملها فى صياغتها . انظر المرجع السابق ص ١٠٧ .

الغموض مداه في المجتمع الطبقي حيث يفرض الانقسام الطبقي أكبر درجة من الغموض في المجتمع الأمر الذي يؤدي الى مزيد من التقسيم الايديولوجي . وربما يكون مصدر هذا التقسيم الايديولوجي ذلك التناقض بين الموقف المادي الذي يفرضه تقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي على الفرد ، والذي من خلاله يصبح الفرد غير حر مكبل بقيود موضوعية لا دخل له فيها ، وبين الموقف الايديولوجي الذي يفرس في الأفراد فكرة الحرية ، وهي فكرة ضرورية للانتاج الرأسمالي . فالعامل لا بد وأن يحس بالحرية لكي يؤدي عمله بكفاءة (١٩) . ان هذه الحرية تعد حرية زائفة ، أو وهمية توجد على المستوى الايديولوجي فقط . ومن هذه الزاوية يتبدى جوهر الايديولوجية . يحق ، أنها العلاقة الوهمية أو الزائفة بالواقع .

وطالما أن الايديولوجية ترتبط بسياق البنية الاجتماعية ، فلا بد أن يكون لها علاقة ما بالدولة . فالدولة لا تحقق سيطرتها على المجتمع ولا تحقق هيمنة للطبقة المسيطرة من خلال أجهزتها القمعية فقط ، كالجيش والبوليس والمحاكم والسجون . بل تحققها أيضا من خلال أجهزتها الايديولوجية . فقد أكد التوسير في مقاله عن « الايديولوجيا وأجهزة الدولة الايديولوجية » (٢٠) . أكد على دور الدين والمدرسة والعائلة والقضاء والأحزاب والنقابات والجهاز الاعلامي والمؤسسات الثقافية في اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية وفي اعادة انتاج علاقات السلطة القائمة . فنتلك هي الأجهزة الايديولوجية — أجهزة الانتاج — التي تستخدمها الدولة بجانب جهازها القمعي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي . ومن سمات هذه الأجهزة

---

(١٩) انظر : عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجية ، ص ٩٥ .

(٢٠) انظر الترجمة العربية لهذا المقال في كتاب دراسات لا انسانية السابق الاشارة اليه . ص ٦٧ وما بعدها . وانظر أيضا المقال الذي كتب حول مفهوم الايديولوجية والعلم والوعي عند جرامشي والتوسير في المصدر التالي :

S. Hibbin (ed.) *Politics, Ideology and the State*, Lawrence and Wishant, London, 1978.

أنها متعددة (٢١) . لها وظائف مختلفة تصب في النهاية في وظيفة واحدة كما أنها لا تنتمي بالضرورة الى القطاع العام الرسمي ، وانما قد تنتمي الى القطاع الخاص ، كما لا تلجأ الى العنف بل تستخدم الايديولوجيا .

ويوحى تحليل التوسير بأن الدولة كعنصر في بنية المجتمع الفوقية ، أكثر عناصر هذه البنية أهمية . وهي تقودها وكلها تعتبر أجهزة ايدولوجية لها . ومن خلال هذه الأجهزة تثبت وتدعم هذه العلاقة التي تقام بين الانسان والعالم على مستوى الفكر والتي تسمى ايدولوجيا . وكلما ألف الانسان هذا الواقع واستوعبه كلما نجحت أجهزة الدولة الايدولوجية في تحقيق ما تصبو اليه من أهداف ، وهي أهداف الطبقة المسيطرة . ويمكن بناء على هذا التحليل أن نتصور الدولة في المجتمع الرأسمالي بمثابة « عمل » ايدولوجي للطبقة المسيطرة تقوم العلاقة بينهما على أساس عقد ضمني غير مكتوب . فالتبقة المسيطرة تترك للدولة الهيمنة على كافة الأجهزة الفوقية نظير أن تستخدم الدولة هذه الأجهزة لتدعيم وضع قائم وعلاقات انتاج قائمة وتقسيم عمل قائم . ففي ضوء هذه العلاقة النظامية يمكن أن نفهم طبيعة الاستقلال النسبي للدولة ويمكن أن نفهم مدى السيطرة التي تمارسها الطبقة المهيمنة على جهاز الدولة .

### ثانيا - التركيب الايديولوجي في العالم الثالث :

يجب على دارس الايديولوجيا في البلدان الفقيرة أن يأخذ في اعتباره علاقات التبعية . فلا شك أن التركيب الايديولوجي هنا يتأثر بعلاقات التكامل مع السوق العالمي . ولذلك نجد أن نجاح أى ايدولوجية أو فشلها يتحدد غالبا من خلال قوى خارجية لا تؤثر على الاقتصاد فحسب بل تؤثر أيضا على القوى السياسية وعلى عملية التغير الاجتماعى القائمة (٢٢) . ويمكن

(٢١) هذا ما يميز الأجهزة الايدولوجية في المجتمع الرأسمالي عن نظيرتها في المجتمع ما قبل الرأسمالي . ففي النظام الأخير يكون هناك جهاز ايدولوجي واحد مسيطر هو الجهاز المرتبط بالكنيسة .

(٢٢) James, H. Mittelman, *Ideology and Politic in Uganda*,

Cornell University Press, Itaca and London, R. 1977, p. 17.

القول في ضوء خصوصية عملية التحول الاقتصادي والاجتماعى في العالم الثالث ، أن الفكر الايديولوجى قد تخلق من خلال الموقف الاستعمارى الذى تعرضت له معظم بلدان العالم الثالث ، وهذا الموقف قد أدى الى محاولة تفتيت الأطر الايديولوجية التقليدية النابعة من الدين أو اثقافة التقليدية . وغزت الايديولوجية الاستعمارية تحت شعارات الليبرالية والديموقراطية معظم الثقافات التقليدية في العالم الثالث وتحولت الايديولوجيات التقليدية أما الى ايديولوجيات معارضة أو أنها حاولت أن توفق بين عناصرها التقليدية وبين عناصر جديدة مما جاء به الاستعمار من فكر ايديولوجى . ولكن التناقض في الموقف الايديولوجى في العالم الثالث لم ينته عند هذا الحد . فقد تبنى بعض المثقفين ايديولوجيات حديثة غير تقليدية ولكنها مزائفة للاستعمار الأمر الذى زاد الموقف تعقيدا وتناقضا . فكثر الجماعات السياسية ، وتضاعفت الايديولوجيات السياسية ولكن دون أن تكسر سيطرة الايديولوجيات الاستعمارية وهيمنتها من خلال أجهزة القمع ومن خلال أجهزة الدولة الايديولوجية التى لعب فيها مثقفون من العالم الثالث نفسه دورا محوريا .

وبعد انحسار الاستعمار الرسمى ، بدأت النخبة السياسية في كل بلد من بلدان العالم الثالث في البحث عن اطار ايديولوجى ملائم تقود من خلاله حماية التنمية والتحديث فتلورت ايديولوجيات قومية واشتراكية وليبرالية . ولكنها في صياغتها وتنفيذها لم تكن بعيدة عن تأثير القوى الاستعمارية الجديدة . وليس أدل على ذلك من أنها انتهت في معظمها الى أزمة سوف نعرض لمظاهرها في القسم الأخير من هذا الفصل .

## ١ - التركيب الايديولوجى فيما قبل الاستقلال :

أن الغزو الاستعمارى وما صاحبه من توسع لنمط الانتاج الرأسمالى قد أدى الى أحداث تغيرات تقنية وصلت الى أفقر القرى في العالم المتخلف . ولم يكن هدف هذه التغيرات رفع مستوى معيشة هؤلاء الفقراء وانما كمن

هدفها تحسين العملية الانتاجية التى تزيد من تراكم رأس المال للمستثمر . ولكن هذه التغيرات قد غيرت نظرة هذا الانسان للعالم ، فقد وسعت من افقه الاقتصادى ، واثارت لديه طموحات وآمال وأحقاد ، وانبهار بهذا العلم المتقدم . ولم يوجد هذا الاحساس لدى العلة فقط بل وجد ايضا لدى المثقفين الذين هربوا الى برلين واندن وباريس ونيويورك لاكتساب التعليم وعادوا ومعهم رسالة لتحقيق الممكن . لقد عادوا منبهرين بمنجزات الغرب وطورا لانفسهم رؤية لما ينبغي أن يكون عليه النظام الاجتماعى والاقتصادى الرشيد فى مجتمعاتهم . وانبروا يقارنون بين نظم مجتمعاتهم القديمة المتخلفة وبين ما يمكن أن يتحقق فى هذه المجتمعات من طرز ونظم غربية (٢٣) . وهكذا لم يأت الاستعمار برأس المال فقط ، وانما جند لنفسه أعوانا من المثقفين حملوا ايدىولوجيته وبدأوا فى غرسها فى نفوس الناس فى الوقت الذى كان فيه المستثمر يغرس أشجاره ومحاصيله الجديدة وآلاته بسواعد هؤلاء الناس وعرقهم . حقيقة أن معظم هؤلاء الايدىولوجيين الوطنيين الأوائل كانوا ذوى نوايا حسنة . ولكن ظروف الاستعمار ، وظروف الطبقة التى ينتمون اليها — وهى طبقة برجوازية تابعة — لم تمكنهم من أن يقيموا النظم والمؤسسات التى كانوا يدعون الى اقامتها ، او من أن يمشدوا صرح الليبرالية التى كانوا يحملون بها .

فلم يستطع هؤلاء المثقفون أن يفعلوا شيئا الا بعد أن تحالفوا مع الشرائح المستنيرة من الطبقة ابرجوازية الصاعدة وقادة الحركات العمالية المعتدلين . عندما بدأ هذا التحالف بدأت تشهد اتواع المستعمرة حركات شعبية جسدت نفسها فى تنظيمات وبلورت لنفسها ضربة من الايدىولوجية السياسية . وهكذا ظهرت الأحزاب الشعبية كحزب اوفند فى « مصر »

(٢٣) انظر :

P. A. Baron «on The Political Economy of Back  
Wardness» First Published in 1952, reprinted in : R.L.  
Rhodes (ed.) **Imperialism and Underdevelopment**, Monthly  
Review Press, London, 1970, pp. 286-7.



وحزب المؤتمر في « الهند » وتركيا الفتاة في « تركيا » . ولما كانت هذه الحركة السياسية حركة برجوازية في الأساس ، فقد رفعت الشعارات الايديولوجية للنزعة الليبرالية ودافعت باستماتة عن الديمقراطية . ووجدت لنفسها مخرج ايديولوجية في المطالبة بتحقيق المساواة في مجال الزراعة ( مشروعات اصلاح الزراعى ) ، وادانة الاحتكار الرأسمالى ، والمطالبة بتحقيق الاستقلال الوطنى والتحرر من سيطرة رأس المال الأجنبى . وهكذا بلورت الطبقة البرجوازية لنفسها ايديولوجية ليبرالية تقوم لا على مناوئة الرأسمالية وانما على ترشيدها وخلق دفعات جديدة لها ووضعها في سياق طبيعى من الحرية السياسية والديموقراطية ( ٢٤ ) .

ولكن هذه الطبقة لم تنجح في قيادة هذه الحركة الشعبية . فلم تستطع أن تربط نفسها بجماهير الشعب . ولم تستطع أن تفصل نفسها عن الأجهزة السياسية والاقتصادية والايديولوجية للنظام الاقطاعى القديم والرأسمالية الاحتكارية المتحالفة معه . كما أنها لم تستطع أن تثبت للأمة أنها تمتلك المعرفة والعزيمة لتحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى . وفضلا عن ذلك فقد تعزز الفشل الايديولوجى والسياسى للطبقة البرجوازية من خلال التركيب الخاص لهذه الطبقة . فتركيبها يعكس امتداد النظام الاقطاعى من ناحية ويعكس الرأسمالية التابعة من ناحية أخرى فضلا عن أنها غير متجانسة بحكم ظروف نشأتها والأنشطة التى تنخرط فيها فقد ضمت شرائح غير متجانسة ولا متكافئة من كبار الملاك ، وأصحاب الشركات الخاصة ، والتجار وتوزع اهتمامها جميعا نحو مشاركة المستعمر والملوك والأمراء في فائض الانتاج المحلى دون الانتفاخ الواضح حول القضية الوطنية . ولم تكن الايديولوجية التى رفعتها الطبقة البرجوازية المحلية الا صدى للايديولوجيات التى ترفعها الطبقة البرجوازية المتربوليتانية . وذلك أمر طبيعى في ضوء وظيفة هذه الايديولوجيا الليبرالية للبرجوازية القومية . فقد انحصرت هذه الوظيفة في تقويض الأسس الذى يقوم عليه النظام

الاقطاعى القديم ، وتقديم الاطر الفكرية الجديدة التى يمكن أن يزدهر فيها النظام الرأسمالى التابع . وكذلك فإن كل الشعارات الايديولوجية الليبرالية يمكن ترجمتها ببساطة الى أمور اقتصادية عمياء . فالحرية تعنى تحرير الفلاح من ارتباطه بالأرض وتعنى حرية الفلاح المعدم فى أن يبيع قوة عمله . أما المساواة فتعنى المساواة أمام القانون والمساواة فى قانون السوق حيث يكون البرجوازي حرا فى بيع سلعه ويكون العامل حرا فى بيع قوة عمله (٢٥) .

فى ضوء هذه الظروف لم يكن بمقدور الايديولوجيا الليبرالية ولا بمقدور الطبقة التى تحملها وتروج لها أن تقود حركة شعبية لتحقيق الاستقلال أو لنهوض بالمجتمع المتخلف . فقد انفصلت الطبقة البرجوازية عن الجماهير بحكم تركيبها ووظيفتها ، ولم تسر الايديولوجيا الليبرالية فى شرايين المجتمع الا بالقدر الذى يحقق وظيفة هذه الايديولوجية فى المجتمع التابع وهى تقديم الاطار الايديولوجى للنمو الرأسمالى التابع . وهكذا بدأ هذا البديل الايديولوجى يفقد شعبيته وان ظل مسيطرا داخل الدوائر الحاكمة للاستعمار والبرجوازية المحلية .

وأزاء هذا الموقف ما لبثت الحركة الشعبية فى المجتمعات المستعمرة من العالم الثالث أن اتخذت طابعا أكثر ثورية . فقد أصبحت هذه الحركة أكثر ارتباطا بالبرجوازية الصغيرة وبالطبقة العاملة . ولعل السمة الأساسية التى اتسمت بها هذه الحركة الشعبية أنها اتخذت لنفسها مسارات ايديولوجية متعددة نبعت فى معظمها من طبقات تختلف عن الطبقة البرجوازية . بل أن الأطر الايديولوجية المتعددة هذه كانت تعمل جميعا على أن تنزع الهيمنة (بمفهوم جرامشى) عن الطبقة البرجوازية الكبيرة وخلق اطار جديد للهيمنة أكثر ارتباطا بالجماهير .

(٢٥) انظر :

Issa G. Shivji, *Class Struggle in Tanzania*, Monthly Review Press, New York and London, 1976, p. 20.

ويفسر الباحثون ظهور هذه الاتجاهات الايديولوجية الثورية في دول العالم الثالث من خلال عاملين رئيسيين (٢٦) : يرتبط العامل الأول بقيام الاشتراكية في روسيا ، ويرتبط العامل الثاني بالكمساد الاقتصادي في فترة ما بين الحربين . فقد أدى العامل الأول الى ظهور قوة جديدة في فترة للاستعمار ، وظهر الأمل لدى كثير من مثقفي العالم الثالث بإمكانية خلق اطار جديد للتنمية من خلال الارتباط بقيادة الثورة الاشتراكية في موسكو . أما العامل اثنى فقد أثر تأثيرا بلغا على الطبقات الكادحة في المستعمرات المحرومة من منتجات بلدانهم وفرض عليهم ضغوطا اقتصادية خلقت اديهم الوعي بضرورة اتخاذ موقف معارض للنظام القائم .

غير أن التركيز على العاملين السابقين فقط يجعلنا نخضع الطرف عن فهم ظهور الايديولوجيات الاشتراكية والقومية كرد فعل للوجود الاستعماري فقد كان الاستغلال المفرط الذي مارسه الرأسماليون الاستعماريون ، والتقسيم التعسفي الذي فرضوه على المجتمع الواحد أحد الأسباب الرئيسية وراء ظهور هذه الحركات وليس أدل على ذلك من أن كثيرا من مجتمعات العالم الثالث قد شهدت نمو ايديولوجيات معارضة للاستعمار قبل ظهور الثورة الروسية . وأنا أفكر في هذا السياق في حلة المجتمع الاسلامي الذي تبلورت فيه حركة المعارضة بمجرد دخول الاستعمار اثر انهيار الامبراطورية العثمانية . حقيقة أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا في دفع الحركة الثورية في العالم الثالث ولكنها لم تكن بحال سببا في ظهورها ، لقد فرض الاستعمار على الشعوب المغلوبة على امرها في آسيا وافريقيا ثقافة مغايرة وايديولوجيات مغايرة ، وأحس المثقفون الأوائل في العالم الثالث بهذا التباين في الموقف الثقافي . وجاء رد فعلهم عنيفا برفض الحضارة الأوروبية رفضا ، واعتبارها حضارة واهنة تركز على قيم مادية فانية . وفي مقابل هذا الرفض كانت التقاليد والدين والحضارات القديمة ( وكلها أمور تجبعت

(٢٦) انظر :

M. Caldwell, «Problems of Socialism in Southeast Asia» in : Rhodes (ed.) Op. cit., p. 383

حدث ما أطلق عليه الأصالة ) كلت الملاذ الذي يمكن أن توسع عليه  
أيديولوجية خلصة .

وفضلا عن ذلك فإن الاستجابات الأيديولوجية المناهضة للثييرية جاءت  
متساقطة مع تطور التركيب الطبقي في المستعمرات . لقد شهدت المستعمرات  
نموا لبرجوازية صغيرة تكونت من صغار الملاك والتجار وأصحاب المهني  
الحررة والمثقفين . كما شهدت نمو طبقة عاملة أثر موجات الهجرة من الريف  
إلى المدن وعلى أثر تأسيس صناعات تابعة في المستعمرات . ولقد كان  
طبيعيا في ضوء تطور الرأسمالية أن تظهر هاتان الطبقتان . وكان طبيعيا  
أيضا أن تتولد من داخل هذا التطور الطبقي الجديد استجابات أيديولوجية  
تقف على طرفي النقيض مع أيديولوجية البرجوازية الكبيرة . وإذا كانت  
معظم الحركات الثورية بما فيها من أيديولوجيات قومية أو دينية أو اشتراكية  
قد نبعث أساسا من داخل البرجوازية الصغيرة أو الطبقة العاملة ،  
فإن تفسير ظهور مثل هذه الأيديولوجيات لا يجب أن يرتبط فقط بالعوامل  
الخارجية التي يؤكد عايتها الباحثون ، وإنما يجب أن يفهم أيضا في ضوء  
المحددات الداخلية وأهمها على الإطلاق الموقف الاستعماري والتغيرات  
الداخلية في البنية الطبقية .

واتخذت معظم الحركات الثورية في العالم الثالث طابعا قوميا ثم  
الشعبي عنه يؤول أيديولوجية مختلفة . فبعض الجماعات اتخذت من الدين  
مصدرا أساسيا لخطابها الأيديولوجي ، بينما مالت جماعات أخرى إلى  
الجمع بين الدين والعلمانية ، واتجهت جماعات ثالثة نحو الأيديولوجية  
العلمانية الخالصة كالاشتراكية . وظهرت هذه الاتجاهات بشكل متتابع  
إلى حد كبير .

فمن المتوقع أن تكون الاستجابة الأولى استجابة دينية أو ثييرية .  
فالثورة القومية على الاستعمار لم تستطع في البداية أن تتخذ شكلا مباشرا  
ومنتظما كما أن حامل الأيديولوجية الليبرالية قد انتهى بهم المطاف إلى  
التحلف مع الاستعمار نفسه بالرغم من أنهم كانوا يرمعون من قبل شعلة

الاستقلال . وفي هذه الظروف كان الدين هو المأوى الأول للجماعات المعارضة . فقد تكونت في مجتمعات كثيرة من افريقيا منذ بداية هذا القرن جماعات دينية مسيحية لمعارضة الاستعمار وفتح قنوات للتعبير عن المشاعر القومية ومعارضة نظم التقسيم التعسفي الذي كان يفرضها المستعمر (٢٧) . وشهد العالم الاسلامي حركة دينية في تاريخ أسبق من ظهورها في افريقيا . فقد ظهرت هذه الحركة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أخذ جمل الدين الأفغاني يوجب أرجاء العالم الاسلامي مدافعا عن حقوقه المنهوبة ومعارضاً للتحكم الأجنبي . ودعم هذا الاتجاه في الشعوب الاسلامية الوعي القومي العام بالاشتراك في أسس حضارية واحدة بين المسلمين بعمامة والعرب بخاصة تقوم على دعائيتين أساسيتين هما الاشتراك في الدين واللغة . ولم تقتصر هذه الأحاسيس الدينية والقومية في العالم الثالث على افريقيا والعالم الاسلامي بل امتدت الى أمريكا اللاتينية وآسيا . فقد ظهرت في أمريكا اللاتينية مشاعر قومية وقيم مشتركة مرتبطة بشبه جزيرة ايبيريا . كما ظهرت في الهند دعوة غاندي بما فيها من اعلاء للقيم الروحية والدينية على القيم المادية التي تأسست عليها الحضارة الغربية (٢٨) .

ولم يقتصر رد الفعل الايديولوجي على هذه الاستجابة التراثية فحسب ، بل تبلورت أيضا اتجاهات اشتراكية وقومية منفصلة في بعض الأحيان مندمجة في أحيان أخرى . ففي آسيا شهدت الفلبين ثورة فيما بين عامي ١٨٩٦ - ١٩٠٢ ، وقاد الحزب الشيوعي في اندونيسيا ثورات فيما بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، كما قاد الحزب الشيوعي في فيتنام انتفاضات

(٢٧) انظر :

R. I. Rotberg, «The rise of Nationalism in Central Africa», Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1972, pp. 55-96.

(٢٨) بول سيجموند ، ايديولوجيات الأمم الآخذة في النمو ، ترجمة تيسير محمود فهمي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٣٨ .

فى عام ١٩٣٠ . وتأسست أول نقلة لعمل السكك الحديدية والترام فى  
أندونيسيا عام ١٩٠٨ ، كما ظهرت حركات نقابية فى الملايو فى الثلاثينات  
من هذا القرن (٢٩) كما شهدت افريقيا ظهور ايدولوجيات اشتراكية على  
أثر ظهور الطبقة العاملة التى جاءت كأحد آثار التوسع الامبريالى الرأسمالى .  
فقد شهدت كينيا فى الاربعينات حركات قادها زعماء بروليتاريا الحضر ،  
كما ظهرت اضرابات وانتفاضات عمالية فى نفس هذه الفترة فى روديسيا  
وتنزانيا والسنگال (٣٠) .

غير أن هذه الحركات الاشتراكية وغيرها قد دمجت لدى البعض فى  
أطار ايدولوجى قومى . فلم يقبل كثير من مثقفى العالم الثالث الأطر  
الجاهرة للماركسية اللينينية ، بل حاولوا أن يقدموا صياغة اشتراكية أقرب  
الى ظروف مجتمعاتهم بحيث تتوافق مع الأصول الثقافية القائمة . وهنا  
حدث دمج كبير بين الاشتراكية والقومية . ولقد كان ذلك أمر طبيعى فى  
ضوء طبيعة القوى الحاملة لهذه الايدولوجية ، وفى ضوء طبيعة التركيب  
الاجتماعى القائم . فقد كان هناك اعتقاد بأن هذا التركيب الاجتماعى يختلف  
عن نظيره فى المجتمعات الرأسمالية ، كما أن القوى التى حملت الايدولوجيات  
الاشتراكية والقومية كانت تنبعث أساسا من البرجوازية الصغيرة (٣١) ،  
ولم يكن من مصلحة هذه البرجوازية أن تتبنى ايدولوجيات اشتراكية  
متطرفة تقلب الأوضاع الاجتماعية رأسا على عقب . بل كان من مصلحتها  
أن تتبنى الايدولوجيات التى تضمن لها تحسين أوضاعها الاقتصادية  
والمهنية باستمرار . ومن هنا انحصرت الايدولوجية الاشتراكية المتزمتة  
فى عناصر قليلة داخل هذه الطبقة ، هى العناصر الأشد قربا من زعمات  
الطبقة العاملة . أما الاتجاه الذى غلب داخل البرجوازية الصغيرة فقد

M. Caldwell ; op. cit., pp. 282-3. (٢٩)

R. Sondbrook and R. Sohen, The development of An (٣٠)

African Working Class, Studies in class formation and Action, University of Toronto, Press 1975.

Samir Amin The Arab Nation, nationalism and : انظر (٣١)

Class Struggle, Zed Press LTD, London 1976. pp. 85-86.

أحضر أما في الاتجاه الدينى الذى أشرنا اليه بالفعل ، وأما في الاتجاه القومى الاشتراكى ( أو الاتجاه الذى يدمج بين الاشتراكية والقومية ) .

ويقوم هذا الاتجاه الأخير على رفض بعض المقولات الأساسية للاشتراكية العلمية كأسبقية العوامل الاقتصادية ، وفناء الدولة مع التقدم نحو الشيوعية ، وإهمال الأسس الروحية للحياة الاجتماعية ، والتأكيد على الانتماء الطبقي كأساس للولاء . وفى مقابل ذلك تحولت الأمة بانثرها في هذه الايديولوجية الى الوحدة الأساسية للولاء ، وأصبح بعث الثقافة والتقاليد الوطنية والتوفيق بينها وبين متطلبات التقدم من تصنيع بعث من القواعد الأساسية التى تنتهى عليها الايديولوجية القومية ( ٢٢ ) .

ولكن الى أى مدى نجحت هذه الايديولوجيات النابعة من الطبقة البرجوازية الصغيرة فى أحداث تغيير جوهري فى الموقف السياسى والاقتصادى فى العالم الثالث فى فترة ما قبل الاستقلال ؟ الواقع أن هذه الايديولوجيات قد عانت من كثير من الصعاب أدت الى انتهائها بالفشل أمام القوة العسكرية لجيش ، بحيث انتهى الموقف السياسى فيما بعد الاستقلال مباشرة الى هيمنة للقادة العسكريين والى ثورات قادها الجيش واضعاً نفسه فى قلب السلطة فى بعض الأحيان ، أو تسليها للقادة المدنيين فى أحيان أخرى . ويرجع السبب فى ذلك الى عوامل يرتبط بعضها بتركيب الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة ، ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة الايديولوجيات التى أفرزتها هذه الجماعات الطبقية .

( ١ ) فنجد من ناحية أن البرجوازية الصغيرة لم تتسم بالجناس الذى يمكنها من أن تفرض هيمنة ايدىولوجية . فضلاً عن أن مقتضى هذه الطبقة قد فشلوا فى أن يقيموا لأنفسهم روابط مع الجماهير . كما أنهم قد عانوا من تناقضات واضحة فى تصوراتهم وممارستهم فيما يتصل بعلاقة بين الثقافة الغربية والتراث

( ٣٢ ) انظر كتاب بول سيجموند السابق الإشارة اليه ، ص ٤٥ — ٣٦

الأصيل لمجتمعاتهم . فهم يرفعون شعارات توحى بأنهم أكثر  
التصليقا بتراث المجتمع ، غير أن ساووكهم وبرامجهم العملية  
كانت أكثر ارتباطا بالثقافة الغربية التي تأثروا بها في تعليمهم (٣٣) .

(ب) ومن ناحية أخرى نجد أن الطبقة العاملة قد أفرزت قادة كانوا  
أكثر ميلا نحو الارتباط بالطبقة الوسطى ، بحيث كونوا داخل  
الطبقة العاملة أرسنقراطية عمالية عملت على تدعيم النظام  
الكولينيالى أكثر مما عملت على تقويضه . وأقد طور الباحثون  
هذه القضية من خلال ملاحظاتهم على ممارسات الطبقة العاملة  
في إفريقيا .

فقد لوحظ أن قادة النقابات وقادة الأحزاب الاشتراكية يتحولون  
داخل الطبقة العاملة الى « صفوة » تشبه في سلوكها واتجاهاتها  
الصفوة البروقراطية ، ولوحظ أيضا أن هؤلاء القادة يتحولون  
بعد وصولهم الى مناصب القيادة الى شريك في اقتسام فائض  
العمل . وبذلك نجح النظام الإمبريالى فى أن يتحكم فى الحركة  
العملية بحيث توحد نفسها مع نظام الهيئة الإمبريالى (٣٤) .  
وبذلك تحولت الطبقة العاملة الى طبقة تابعة — فى نفسائها

(٣٣) انظر :

Franz Fanon, «The Pitfall of National Consciousness :

Africa», in : R. Rhodes (ed.), op. cit., p. 302, Alavi; «State  
and Class under Peripheral Capitalism», op. cit., p. 300.

(٣٤) كان جون سول وجيوفانى اريجى أول من كتب عن « قضية

The labour aristocracy thesis » .

انظر :

F. Arrighi and Saul «Essays on the Political Economy of Africa»,  
New York, 1973.

وانظر نقدا لهذه القضية فى المرجع التالى :

R. Sandbrook and R. Cohen (eds.) The Development of an Afri-  
can working class, Toronto and London, 1975.



وممارستها السياسية — الى الطبقة البرجوازية الصغيرة .

( ج ) ومن ناحية ثالثة فقد فشلت الايديولوجيات القومية والاشتراكية

أن تجسد آمال الجماهير وأن تعبىء هذه الجماهير ، وبذلك

تحولت هذه الايديولوجيات الى مجرد شعارات فارغة من

المضمون . لقد ركزت معظم الأحزاب القومية في دول العالم

الثالث على تحقيق الاستقلال ، وخلقت علاقتها بالجماهير من

خلال هذه القضية وحدها . ولذلك فلم يكن لهذه الأحزاب أى

تصورات عن برنامج اقتصادى ولم يكن لديها تصورات واضحة

عن شكل الدولة التى تود اقامتها . ولذلك فقد تحولت المهمة

الأساسية لهذه الأحزاب وللجماعات الطبقية التى تديرها الى

خلق حلقة وصل بين الأمة وبين النظام الرأسمالى ، دون اهتمام

بعملية التحول الاجتماعى الاقتصادى لهذه الأمة . وبذلك فقد

انتهى نضالها الايديولوجى الى خدمة الرأسمالية أكثر من خدمته

للوطن (٣٥) .

وفي ضوء هذه الظروف تحولت الطبقة العاملة الى طبقة تابعة للطبقة

البرجوازية الصغيرة ، وتحولت تلك الأخيرة الى طبقة تابعة للبرجوازية

الكبيرة . ومن ثم فلم يكن بمقدور البرجوازية الصغيرة أن تحقق هيمنة من

خلال نضالها الايديولوجى ، حيث اتسم هذا النضال بالتناقض والميل نحو

خدمة أهداف الاستعمار بشكل مباشر أو غير مباشر . وكان من الطبيعى

في مثل هذا الموقف أن تبحث هذه الطبقة عن بديل لتحقيق هيمنتها السياسية .

وكان الجيش هو هذا البديل . لقد كانت معظم جيوش العالم الثالث

تضم في صفوفها عناصر نشطة من هذه الطبقة . وكان بين هذه العناصر

العسكرية وبين العناصر المدنية اتصال وثيق . ولذلك فقد استطاعت

البرجوازية الصغيرة ( أو الطبقة الوسطى ) أن تحقق من خلال التدخل

(٣٥) انظر مقال غرانز فانون السابق الإشارة اليه ، صص ٣٠٢ —

٣٠٥

العسكري ، ما فشلت في تحقيقه بالوسائل الايديولوجية . وبعد الاستيلاء على السلطة بواسطة الجيش ، بدأ الزعماء فيها بعد الاستقلال في البحث من جديد عن ادوات ايديولوجية تحقق لهم الهيمنة السياسية التي ينشدونها .

## ٢ - التركيب الايديولوجي فيما بعد الاستقلال :

لم يكن للثورات والانقلابات التي قام بها ضباط الجيش أن تستمر دون ايديولوجية . بل أن الطبيعة الخاصة لمجتمعات العالم الثالث حتمت أن يتعلق قادة هذه الثورات بايديولوجية سياسية تضمن لهم من ناحية قدرا من المعنى في خطابهم السياسى مع الجماهير ، وتضمن لهم من ناحية أخرى اتخاذ موقف من القوى الاستعمارية وغير الاستعمارية في العالم المتقدم وهكذا عندما نقارن بين الثورات الكلاسيكية التي شهدتها أوربا منذ القرن السابع عشر والثورات في العالم الثالث نجد أن الثورة في هذا الأخير تعتمد بشكل اوسع نطاقا على الايديولوجية ويرجع ذلك الى عاملين (٣٦) :

( ١ ) أن الثورات الحديثة في العالم الثالث كان عايتها لكي يتحقق أهدافها في التغلب على التخلف أن تخلق أمة ، أن تحقق في سنوات قليلة ما حققته الثورات الكلاسيكية في سنوات طويلة . ونعني بذلك خلق الاحساس لدى الرعية بالانتماء الى أمة لها كيان سياسى (٣٧) . وخلق ضرب من الوعى القومى

(٣٦) انظر :

C. P. Macpherson, «Revolution and Ideology» in :

R. Cox (ed.), **Ideology, Politics and Political Theory**, Wadsworth Publishing Company, Inc. Belmont, California, 1969, pp. 303-304.

(٣٧) خاصة في البلدان التي كانت تعاني من الانقسامات العرقية أو السلافية والاقليمية والدينية . ولذلك فان مثل هذا الحديث قد لا ينسحب على الأمم التي لم تعرف مثل هذه الانقسامات .

والسياسي ، وغرس الأمل والثقة في نفوس المواطنين بأن  
الأمة الناهضة يمكن أن تفعل شيئا . وهذه هي مهمة  
الايديولوجيا .

( ب ) أن تحول القوة والهيمنة السيلسية من الحكومات الاستعمارية  
الخارجية الى حكومة وطنية داخلية تطلب درجة مرتفعة من  
الوعي الايديولوجي . كما أن عملية التنمية التي استهدفتها  
الثورة بعد تحقيق الاستقلال كانت تحتاج الى نسق ايديولوجي  
لقيادة مسارها . ان الثورات التي حدثت في أوروبا من القرن  
السابع عشر قد جاءت فوجدت طبقة برجوازية تقوم بالفعل  
بعملية التنمية وتدفعها الى الأمام . أما في دول العالم الثالث  
فقد واجهت الثورات مشكلة عدم وجود برجوازية داخلية يمكن  
أن تقود التنمية وعدم وجود تراكم داخلي لرأس المال الخاص .  
ولذلك فقد كان على الدولة أن تقود عملية التنمية وأن تحاول  
تراكم رأس المال واستثماره وأن تتدخل في شؤون التخطيط .  
وكل هذه أمور تحتاج الى صياغة ايديولوجية .

لقد كان على القادة السيلسيين اذن يحددوا لجماهيرهم رؤية للعالم  
تزوّدهم بعقائد وشعارات يمكن من خلالها تفسير الماضي وفهم الحاضر  
ورسم الطريق الى المستقبل . ولم يهتم هؤلاء القادة بنوعية الانساق  
الايديولوجية التي حاولوا أن يغرسوها في نفوس جماهيرهم قدر اهتمامهم  
بضرورة أن تعتقد الجماهير في آرائهم . فلم يكن مهما بالنسبة لهم أن تكون  
أفكارهم صائبة أم غير صائبة ، زائفة أم حقيقية ، قابلة للتحقيق أم غير  
قابلة . لم ينشغل القادة بمثل هذه الأمور بل انشغلوا بطرق اقناع الناس  
بأنساق الأفكار التي يحملونها في عقولهم . يكفى أن يقتنع الناس بهذه الآراء  
وأن تحقق انتشارا واسعا وأن تراح من أمامها قوى المعارضة . وفي ضوء  
ذلك تحولت الايديولوجيا في مجتمعات ما بعد الاستعمار الى شكل من  
أشكال الديانة السياسية .

رهكذا أصبح للدولة دورا ايديولوجيا واضحا ووظيفة ايديولوجية  
 سفارة . لقد أصبحت الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار تجسد وحدة  
 التكوين الاجتماعي ، تلك الوحدة التي تتعالى على وجود أي طبقة أو أي  
 مصالح . ولكي تتمكن الدولة من تجسيد هذه الوحدة وبالتالي إعادة  
 إنتاج التكوين الاجتماعي برمته ، كلن عليها أن تخلق ملاطا ايديولوجيا  
 يحقق لها وضعاً مهيمناً وشرعية داخل نطاق الأرض الواقعة تحت سيادتها ،  
 ويحقق لانظم الرأسمالية في المركز مزيداً من السيطرة على المجتمع التابع .  
 وترتبط الوظيفة الايديولوجية للدولة بتدخلها في شئون الاقتصاد وإدارتها  
 وله وهو ظرف فرضته عوامل بنائية وخارجية على نحو ما أشرنا في موقع  
 سابق من هذا الكتاب . وهكذا اندمجت الوظيفة الايديولوجية مع الوظيفة  
 الاقتصادية للدولة ليتربط عليه مزيداً من المركزية في إدارة الاقتصاد وفي  
 التعبئة السياسية (٢٨) .

ولم تشهد دول العالم الثالث فيما بعد الاستقلال نهو ايديولوجية  
 واحدة ، بل تعددت الايديولوجيات في الدول المختلفة بتعدد التوجهات  
 الثقافية ، والانتماءات الطبقية وأولاً وقبل كل شيء بتعدد العلاقات بالدول  
 المسيطرة في مركز العالم الرأسمالي . ورغم هذا التعدد إلا أن الانساق  
 الايديولوجية في العالم الثالث قد اتسمت ببعض السمات العامة . فقد  
 اتجهت في معظمها الى الخاط بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة ، كما  
 اتجهت نحو ربط الايديولوجية بعملية التنمية والتحديث ورسم استراتيجيات  
 لهذه العملية بصرف النظر عن مدى تحقيقها في الواقع ، وشهدت معظم  
 الدول خلطاً بين الاشتراكية والقومية ، كما ارتبطت الايديولوجيا بزعم  
 سياسي واحد لعب دوراً في تحقيق الاستقلال أو قادة ثورة أو انقلاباً عسكرياً  
 للتخلص من الطبقات الارستقراطية القديمة . ونفصل الحديث فيما يلي  
 عن هذه السمات العامة لايديولوجيات ما بعد الاستعمار .

(٢٨) انظر :

J S. Saul, *The State and Revolution in Eastern Africa*,  
 Heinmann, London, 1979, p. 170.

( ١ ) حاول مروجوا الايديولوجيا في العالم الثالث أن يراجعوا

مبادئهم الايديولوجية في ضوء الثقافة المحلية وتتعلق هذه السمة

بمضمون الايديولوجية . فالمضمون الاساسى للايديولوجيات

مضمون مستعار من حضارات الشرق والغرب ، ولم يكن لهذا

المضمون أن يدمج في الثقافة المحلية بحيث يحتويها الا من خلال

فهمه في ضوء الظروف الخاصة لمجتمعات العالم الثالث .

لكي يحقق الانتشار الواسع بسرعة وبحيث لا يتصادم مع

بعض المعتقدات الداخلية . ولعل هذا الدمج بين الايديولوجية

الوافدة والثقافة المحلية هو الذى دفع بعض زعماء افريقيا

وآسيا وأمريكا اللاتينية ممن تأثروا بهاركس الى رفض فكرة

الصراع الطبقي في النظرية الماركسية ، والى التأكيد المستمر

على أن اشتراكيته لا تتعارض مع الخصائص الروحية والدينية

لمجتمعاتهم . وحاول كثير من الزعماء أن يصكوا لايدولوجياتهم

مسميات مغايرة للمسميات الكلاسيكية بحيث ظهرت هذه

الايديولوجيات وكأنها تمثل اتجاها جديدا بحق . فقد أطلق نهرو

على ايدولوجيته « الجماعة الديموقراطية » ، وأطلق ليوبولد

سنجور على اتجاهه « الاشتراكية الافريقية » ، وأطلق جوليوس

نيريري على اتجاهه « الاتجاه الجماعى » ، وأطلق أحمد

سيكوتورى على اتجاهه « أوتوقراطية الجماعة » ، أما عبد الناصر

فقد طور مفهوم « الاشتراكية الديموقراطية التعاونية » (٣٩)

أو « الاشتراكية العربية » .

ولا شك أن صياغة مضمون الايديولوجيا على هذا النحو يرتبط بظروف

الموقف السياسى الذى كان على الصفوة الحاكمة أن تواجهه في فترة ما بعد

الاستقلال . لقد كان على هذه الصفوة المنتمية الى البرجوازية الصغيرة

أن تدلل على أنها تقدم شيئا جديدا وأنها تدافع عن مبادئ جديدة تختلف

---

(٣٩) أنظر كتاب بول سيجموند السلبى الاشارة اليه ، ص ١٧ .

عن المبادئ التي كانت سائدة في العهد الاستعماري . علو أنها أخذت الايديولوجيا مأخذا حريفا ربما يتولد لدى الجماهير الاعتقاد بان ليس هناك تغيرا وليس هناك شيئا جديدا . وكانت هذه الصياغات الايديولوجية المستحدثة هي هذا الشيء الجديد . ان الصفوة الحاكمة ازاء هذا الموقف قد حلت المعضلة السياسية من خلال ازدواجية الداخل والخارج . فهي عندما تستعير نماذج ايديولوجية جاهزة انما تدلل على انها أكثر انفتاحا على العالم ، بل انها تدلل — وهذا هو الأهم — على الولاء السياسي لمجتمعات المراكز التي تستعار منها هذه الايديولوجيات . وهي حين تدمج هذه الانساق الايديولوجية في الثقافة المحلية ، وعندما تقدم لها صياغات جديدة انما تحاول أن تتعامل مع الواقع الداخلي وأن تجد الطريق الأفضل نحو اخضاع هذا الواقع لمطالبات علاقات التبعية في مرحلة ما بعد الاستعمار . وهنا تحقق الايديولوجية وظيفتها ، وتحقق الدولة وظيفتها في الوساطة بين الأبنية الداخلية والأبنية الخارجية .

( ب ) أما السمة الثانية التي اتسمت بها الانساق الايديولوجية في دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستعمار فقد انحصرت في أنها — على اختلاف منطقاتها — رفعت شعار التنمية . فقد كانت أحد الدعامات الأساسية التي اعتمدت عليها معظم دول العالم الثالث في نشر أفكارها الايديولوجية وصفها للايديولوجية بأنها « ايديولوجية تنمية » مع وعد دائم بتحقيق التقدم ومحلولة للحاق بالدول الصناعية في الغرب . ولذلك نجد أن الخطاب الايديولوجي في دول العالم الثالث قد أثقل بشعيرات ترتبط بالتنمية مثل « زيادة الانتاجية » ، « والاصلاح الزراعي » ، « والتصنيع » ... الخ (٤٠) .

(٤٠)

F. London Tullis, *Politics and Social Change in Third World*, John Willy and Sons, Inc., 1973, p. 76.

ولا شك أن هذا الدمج بين ايدىولوجية الدولة وبين عملية التنمية يرتبط بوظيفة الايدىولوجية ووظيفة الدولة والطبقة المهيمنة عليها فى مجتمعات ما بعد الاستعمار . ان صياغة الخطاب الايدىولوجى من منظور التنمية قد حقق للطبقة الجديدة الحكمة — واعنى الطبقة الوسطى — همنة على شئون الاقتصاد بدعوى تحقيق التنمية . فقد تحولت الدولة . وبالتالى الطبقة التى تدير أجهزتها — الى ادارة تسيطر على الاقتصاد وتقوم بتوجيهه وتحاول أن تكون الشريك الأساسى فى تملك الفائض . ويبدو أنه لم يكن كافيا لى تحقيق الطبقة الوسطى الهيمنة الكاملة ولكى تؤدى دورها فى توجيه أجهزة الدولة ، ام يكن كافيا لها لى تحقق هذه الوظيفة أن تدفع ببعض ابتلائها الى الحكم فقط بل كان عليها أيضا أن تهيم على ادارة شئون الاقتصاد . وليس هناك من تبرير لأداء هذا الدور الا أن يصاغ فى الخطاب الايدىولوجى للدولة بحيث يتجه هذا الخطاب الى ابراز دور الدولة فى التنمية ، والى التأكيد على أن التنمية التى تديرها الدولة هى الدعامة الأساسية فى الاقتصاد الوطنى . ومن ناحية أخرى ، فقد أدى هذا الدمج بين الايدىولوجية وبين عملية التنمية الى أن تصبح للطبقة الجديدة الحكمة رسالة مغايرة عن الطبقات البرجوازية القديمة . فقد استمدت هذه الطبقة وجودها من وظيفة التحديث التى تضطلع بها فى المجتمع ومن كونها لا تعتمد كرسالة لها على الحفاظ على البناء الطبقي والنظام الاجتماعى التقليدى ، وانما على التغيير الدائم المنطلق من تصور علم للتطور ولو بصورة شكلية على الأقل » (٤١) . وهكذا أدت الايدىولوجية وظيفة هامة فى تبرير وجود هذه الطبقة فى الحكم وفى تحقيق مزيد من الهيمنة الاقتصادية لها .

( ج ) ومن السمات العامة التى اتسمت بها الايدىولوجية فى العالم الثالث أنها عانت من خلط واضح بين مفاهيم الاشتراكية والقومية

(٤١) انظر : محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

والنزعة الدينية . وتعذر هذه السمة أحد موروثات العصر الاستعماري ، كما أنها أحد موروثات الطبقة الحاكمة الجديدة . فقد أشرنا فيما سبق إلى أن البرجوازية الصغيرة قد طورت انشاقا ايديولوجية متباينة ، وأوضحنا أن هذه الانشاق قد فشلت في تحقيق الأهداف التي تتوخاها ، الأمر الذي أتاح الفرصة للجناح العسكري منها من السيطرة على مقاليد الحكم . ومن المتوقع في هذه الحالة أن يستمر الخلط بين الاشتراكية والقومية والنزعة الدينية الذي ظهر في العهد الاستعماري في مرحلة ما بعد الاستعمار . ولكن وظيفته هنا كانت مختلفة حيث ارتبط بمحاولة الزعماء السياسيين إرضاء كافة الأطراف المتنازعة داخل الطبقة انوسطى ، بحيث يجد كل طرف « اشباعا » ايديولوجيا في النسق الايديولوجي العام للدولة .

( د ) وأخيرا فقد اتسمت الايديولوجية في كثير من بلدان العالم الثالث بالانتماء حول شخصية سياسية واحدة . وتصادف هنا ظاهرة هامة وهي التوحد بين شخصية الزعيم السياسي وبين شخصية الأمة . فالقولة هي تجسيد حقيقي للأمة ، والزعيم السياسي تجسيد للدولة ، والنتيجة المنطقية لهذا الموقف أن تكون الايديولوجية التي يطرحها هي أكثر الايديولوجيات ملائمة . ولقد ظهر هذا الموقف من خلال خلية أساسية اتسم بها المثادة السياسيون في العالم الثالث وهي أنهم قد استشهدوا « في قرارة أنفسهم التفوق على سائر فئات المجتمع » (٤٢) وظهر لديهم « الاعتقاد بأنهم أقدر على رؤية مستقبل الجماهير العريضة وتقدير مصالحها من خلال ما حصلوا عليه من تعليم عصري وما اكتسبوه من خبرة » (٤٣) . وهكذا تصور الزعماء السياسيون

---

(٤٢) انظر محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية ، مرجع

سابق ، ص ٢٥٦ .

(٤٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .



أنفسهم وكانهم يحملون كارزما حقيقية ، وأن هذه الكارزما يجب أن تشع على الأمة بأثرها . وكانت الانساق الايديولوجية التي طرحها هؤلاء الزعماء ، والمسميات الجديدة لهذه الانساق هي هذا الاشعاع الكارزمي الذي يمكن أن يجمع الأمة على كلمة سواء . وبهذه الطريقة وجدنا الايديولوجيات تتبلور في ضوء شخصية واحدة أو عدد قليل من الأفراد على أكبر تقدير ، ووجدنا هذه الايديولوجيات تؤدي الى تنظيمات حزبية تقوم على سيطرة الحزب الواحد .

### ثالثا - أزمة الايديولوجية في العالم الثالث :

أشرنا في موقع سابق الى أن النسق الرأسمالي يشهد منذ بداية العقد الماضي أزمة اقتصادية تجسدت في زيادة معدلات التضخم والبطالة والكساد الاقتصادي بشكل عام - كما أشرنا الى أن الخروج من هذه الأزمة أو استمرارها هو الذي سيحدد مستقبل النسق الرأسمالي العالمي . وإذا كانت هذه الأزمة قد أدت الى تغيرات في بنية النسق الرأسمالي العالمي وتقسيم العمل داخله ، وإذا كانت قد أثرت على أبنية الدولة ووظائفها وسياساتها فانها ولا شك قد تركت أثرا على البناء الايديولوجي للدولة . وقد كتب فرانك عن هذا التحول قائلا « من المتوقع أن تفرض كل هذه التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحديات خطيرة على السياسة القائمة والايديولوجيات القائمة والنظرية القائمة . فالأزمة ( أو الأزمات ) الاقتصادية السياسية تنتج أيضا أزمة ( أو أزمات ) في الايديولوجية ، والنظرية ، وشكل الممارسة السياسية » (٤٤) .

ولم تظهر آثار هذه الأزمة في العالم الثالث فحسب بل ظهرت في العالم

(٤٤) انظر :

A. G. Frank «Crisis of Ideology and Ideology of Crisis», in : S. Amin et al., op. cit., p. 115.

الغربي والشرقي أيضا . فقد ظهرت في الغرب أزمة ثقة في الولايات المتحدة ، كما ظهرت أزمة أخلاقية ، وتدهورت سمعة النظرية الكثرية وسياسات دولة الرفاهية الأمر الذي ترتب عليه زعزعة أسس الديمقراطية الاشتراكية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي في كثير من دول الغرب . أما في الشرق فقد ظهرت « أزمة ثقة في الماركسية » خاصة في الصين وبولندا . أما في العلم الثالث فقد أدت حدة الآثار الاقتصادية للأزمة الى حدة التنافس الايديولوجي وحدة انقلاب والتغير في السياسات الايديولوجية للدولة ، وازدادت حدة الحركات القومية والدينية بحيث تجلت في العالم الثالث بحق « أزمة حقيقة في الايديولوجية » . وإذا كانت لكل من العالم الغربي والعلم الشرقي والعلم الثالث مشكلاته الايديولوجية الخاصة ، فان جميعهم يشتركون في ظهور الاحساس لدى الجماهير بالعودة الى الدين والقيم الروحية وأشكال التنظيم غير العلمانية . فها هي الجماهير تحتشد بالملايين لتحية الباياء عند زيارته لبولندا وايرلندا والولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل ودول افريقيا . وها هي الحركات الدينية الاحيائية تنتشر في أمريكا وبولندا والاتحاد السوفيتي ودول كثيرة في العالم الثالث ، ناهيك عن الحركة الاحيائية الاسلامية التي امتدت عبر العالم الاسلامي في الفلبين وماليزيا واندونيسيا وأفغانستان وباكستان الى ايران وسوريا ومصر وحتى المملكة العربية السعودية .

ويعبر كل هذا عن الأزمة الايديولوجية التي يخبرها علمنا المعاصر ، وفي ضوء هذه الأزمة يمكن أن نجد تفسيراً لكثرة الحديث عن البدائل المستقبلية وعن أزمة الديمقراطية وعن النظام العالي الجديد وعن العلاقة بين الشمال والجنوب .

وليسنا هنا بصدد الحديث عن أزمة الايديولوجية في العالم الغربي وفي العالم الشرقي ، وحسبنا أننا أشرنا الى ذلك . انما حديثنا هنا ينصب على أزمة الايديولوجيا في العالم الثالث . ولنا أن نتوقع بداءة انه اذا كان

هذا الجزء من العالم هو أكثر أجزاء العالم تأثرا بالأزمة وأشدّها حملسية لتعارضاتها ، فانه سيكون أكثر المناطق التي تعاني من تضارب الايديولوجيات وصراعها وتقلبها . أى بمعنى أدق أنه سيكون أكثر أجزاء العالم تأثرا بما يطلق عليه « أزمة الايديولوجية » .

وإذا ما بدأنا بالحديث عن أزمة الايديولوجية في العالم الثالث ، لابد من الإشارة الى حقيقة لعلها أصبحت واضحة لنا عبر الصفحات السابقة من هذا الكتاب وهى أن واقع العالم الثالث ومدى ما يكشف عنه من تخلف قد أكد فشل الايديولوجيات الليبرالية التابعة من نظرية التحديث الغربية . فإذا كانت هذه الايديولوجيات قد أكدت — بشكل فيه قدر كبير من التفاؤل — على أن دول العالم الثالث ستلحق يوما ما بالدول المتقدمة في الغرب ، فإن الواقع المعاصر يكشف عن أن الحديث عن « اللحاق بالغرب » أو « وصول الجنوب الى مستوى الشمال » ما هو الا حزب من الخرافة . فكما أكد مكنبارا رئيس البنك الدولى فى خطابه أمام مجلس ادارة البنك عام ١٩٧٧ ، لن تستطيع أى دولة من دول العالم الثالث أن تلحق بالدول الغربية قبل مائة عام . وحتى إذا ما لحقت بعض الدول خلال المائة عام ، فإن عددها لن يزيد عن سبع دول هى تلك التى تعرف أعلى معدلات للتنمية . أما الدول التى ستصل الى مستوى التنمية الغربية بعد ألف عام فلن يزيد عددها عن تسع دول (٤٥) .

ولعل هذه الحقيقة فى حد ذاتها هى التى ناقمت من أزمة الايديولوجية فى الدول التابعة . حقيقة أن ظواهر هذه الأزمة تتشابه مع نظيرتها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . غير أن الأزمة الايديولوجية قد وصلت فى مجتمعات العالم الثالث الى أمور تتصل بأزمة النظام السياسى فحسب بل بأزمة انشورية والهوية ونعرض فيما يلى لبعض ظواهر أزمة الايديولوجية فى العالم الثالث .

## ١ - تعدد النماذج الايديولوجية الجاهزة :

بعد خروج بلدان العالم الثالث من دائرة الاستعمار الرسمي ، ودخوله في مرحلة جديدة من التبعية الاستعمارية بدأت معظم الدول في تجربة واحد أو أكثر من النماذج الايديولوجية بدءا من الايديولوجية القومية والليبرالية وانتهاء بالاشتراكية ومرورا بالنماذج الايديولوجية ذات الطابع الخاص كنموذج الصين أو يوغسلافيا . وأكدت الأيام ان أيا من هذه النماذج لا يقدم سياسات اجتماعية واقعية لحل مشكلات العالم الثالث التي تفتاقم يوما بعد يوم كما ان أيا منها لم ينجح في تقديم خطوط علمة لاقتصاد ناجح أو سياسة ناجحة تحققي التحرر القومي . فظروف التبعية القائمة وظروف التخلف القائم قد أكدت ان مثل هذا التحرر القومي ما هو الا ضرب من الوهم ، وان ما يسمى « بالتنمية المعتمدة على الذات » ما هي الا خرافة لا يمكن تحقيقها دون ثورة اشتراكية حقيقية . ان مثل هذا الموقف أو هذه الأزمة قد انتهت بدول العالم الثالث الى تعدد ايديولوجي واضح ، بحيث أصبح من المألوف في أي دولة أن يخبر الجيل الواحد تطبيق أكثر من نموذج نظري . فعندما تتغير طبيعة ونوعية التحالف مع القوى العظمى ، وعندما يحدث تبدل ما في تركيب النخبة الحاكمة فان جماهير العالم الثالث تصبح أو تسعى على ايديولوجية للدولة جديدة غير التي كانت تسبقها من قبل . ويظل أصحاب السلطة وأتباعهم يجمعون بها حتى يذهبوا أو حتى يفرض عليهم التمسك بالانتماء العالمي ورؤية جديدة للعالم . وتكون نتيجة مثل هذا الموقف مزيدا من عدم الوضوح الايديولوجي ومزيدا من عدم الاتفاق ، ومزيدا من عدم تحديد الهوية.

## ٢ - تغثر الديموقراطية :

شهد العالم الثالث في فترة السبعينات اتجاها سياسيا مغايرا لأسلوب الانقلابات العسكرية والحكم التعسفي . فقد شهدت بلدان مثل سيرلانكا والهند وبنجلادش وغانا ونيجيريا ودول كثيرة من أمريكا اللاتينية شكلا من أشكال الانتخاب الحر . ولقد بدا للبعض ان هذا الاتجاه يعبر عن نمو واضح للايديولوجية الليبرالية أو انه شكل من أشكال إعادة الديموقراطية

لو انتصارها . وعزى البعض هذا التحول الى سياسة جيمى كارتر ودفاعه عن حقوق الانسان ، وعزاه البعض الآخر الى نمو الحركة الجماهيرية ، وعزاه بعض ثلث الى فشل السياسات الاقتصادية في الدول التي شهدت هذا الشكل من التحول . واعتقد الكثيرون ان هذا التحول الديمقراطي سوف يخلق ظروفا افضل يمكن ان تحقق فيها الجماهير مزيدا من نمو حركات للتحرر القومى ومن نمو الثورات الاشتراكية في العالم الثالث .

ومع ذلك فان هذا التحول الديمقراطي يجب الا يفهم بشكل جزئى في ضوء ظروف كل اقليم على حدة ، وانما يجب ان يفهم في ضوء المتغيرات العالمية التي فرضت شكلا جديدا من اشكال تقسيم العمل الدواى بدءا من بداية السبعينات على اثر ازمة الكساد الراسمالى المعاصرة . ويعتقد فرانك ان تبنى أجهزة الدولة في العالم الثالث للشعارات الديمقراطية ما هو الا محاولة لخلق صياغة نظامية للسياسات التي فرضها عليها نظام تقسيم العمل الجديد وعلى راسها سياسة تنمية الصادرات (٤٦) . ولا تعدو الديمقراطية هنا ان تكون مجرد شعار ، او صياغة نظامية شكلية لا تضرب جذورها في اعماق العلاقات اليومية بين الناس ، ولا حتى في اعماق الاتجاهات السياسية للحكام ورجال السياسة .

فالمحقق في جوهر الممارسة السياسية وما توجهها من ايدولوجية في كثير من دول العالم الثالث يجد ان القهر وليس الديمقراطية هو العنصر الاساسى في هذه الممارسة وهذه الايدولوجية . فتحقيق ما يفرضه النسق الراسمالى في اوقات الأزمة يتطلب فرض سياسات تحتاج الى القهر السياسى والعسكرى . وبعد ان يطمئن القادة السياسيون الى ان النظام قد استتبث له اركانه ، وان النموذج الاقتصادى المرغوب فيه قد اتى ثماره بالنسبة للجماعات الطبقة في الداخل والخارج . عندما يحقق النظام هذه الدرجة « المتوخاه » من الاستقرار تكون الجماهير على وشك ان تثور ، وفى هذه

---

(٤٦) انظر المرجع السابق ص ١٤٢ .

الحالة يبدأ النظام ، بتوجيه من القوى المحركة له في الداخل والخارج في حقن قدر من الديمقراطية في بنيته وفي بنية المجتمع . الديمقراطية في هذه الحالة تصبح أداة لتحقيق استمرارية النموذج الاقتصادي القائم ، ولتحقيق استمرارية المجتمع برمته في دائرة تقسيم العمل الدولي .

وربما يكون هذا هو السبب في توصيف أيديولوجية الدولة في العالم الثالث ، لا على أنها أيديولوجية ليبرالية حتى في ظروف وجود الديمقراطية ، وإنما على أنها أيديولوجية عسكرية من الطراز الأول . فالحكومات المدنية المرتدية لازى العسكرى ما تزال صاحبة السلطة المباشرة في كثير من دول العالم الثالث . كما أن كثيرا من هذه الحكومات تحكم من خلال قوانين للطوارئ وتتدخل في صياغة قرارات وقوانين ودساتير تحقق الوظائف المنوطة بجهاز الدولة وبالمجتمع ككل في إطار تقسيم العمل الدولي . ولم تمتد النزعة العسكرية الى نظم الحكم فقط بل أصبحت جزءا من ثقافة المجتمع وأيديولوجيته . فالدولة عسكرية ، والاقتصاد عسكرى والأيديولوجية عسكرية ، وحتى لو تخفى كل ذلك خلف قناع مدنى (٤٧) .

ان انحصار الديمقراطية وطغيان الدولة العسكرية والأيديولوجية العسكرية يفرضان واقعا أيديولوجيا خاصا في العالم الثالث . فمن المتوقع في هذه الحالة أن ينحصر الصراع الأيديولوجى أو التنافس الأيديولوجى وأن تفرض أيديولوجية جديدة في محتواها وأهدافها . فالنظام الرأسمالى العالمى الذى تنضوى تحت لوائه دول العالم الثالث لا يهتم أن تنتشر في العالم اثاث أيديولوجية ليبرالية أو اشتراكية ، وإنما الذى يهتم هو تحقيق الأمن العسكرى والسياسى في هذه البلدان لضمان استمرارها في إطار التبعية . ولذلك فإن السيطرة الاقتصادية للرأسمالية يصاحبها دائما سيطرة عسكرية . بل ان النظام الرأسمالى قد فرض على الاقتصاد العالمى اقتصادا عسكريا بحيث أصبحت صناعة السلاح وبيعه لدول العالم الثالث أحد الروافد

---

(٤٧) انظر الفقرة التى كتبها فرانك حول التحول نحو العسكرية في العلم اثناث ، ص ٢٦٠ وما بعدها من كتابه من الأزمة في العلم اثناث .

الأساسية للثروة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فإذا كان النظام الرأسمالي في أزمته المعاصرة قد فرض شكلا من أشكال تقسيم العمل جديد ، فقد فرض أيضا شكلا من أشكال النظام العسكري العالي جديد (٤٨) . وتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد سلاح بدرجة الأولى ، لتحقيق متطلبات هذا النظام العسكري العالمي الجديد (٤٩) .

وفي ظروف حضور هذا النظام العسكري الجديد الذي يحى تقسيم العمل الدولي ويفضى عليه شرعية دولية ، تصبح لنظم العسكرية أهمية مطلقة . ويفرغ العمل السياسى من محتواه الايديولوجى . وتصبح فكرة الدفاع عن المصلحة القومية والأمن القومى هى القناع الجديد للسياسة . وتتحول فكرة الأمن القومى إلى ايدىولوجية سياسية تملأ فوق كل الايدىولوجيات ، وتصبغ كل الايدىولوجيات

### ٣ — ايدىولوجية الأمن القومى : القناع الفكرى الجديد (٥٠) :

فى ظروف الأزمة الاقتصادية تصبح النظم الديمقراطية والليبرالية والبرلمانية غير قادرة على التوافق مع نظام تقسيم العمل الجديد وعملية تراكم رأس المال فى ثوبها الجديد . ويترتب على ذلك أن تستبدل الايدىولوجيات الديمقراطية والشعبية بايدىولوجية يمكن أن تفرض نظاما تهريا . ولذلك فقد شهدت مجتمعات كثيرة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ظهور ما يطلق ايدىولوجية الأمن القومى .

ويعرف فرانك — مقتبسا من جوزيف كومباين Josephh Comblin ايدىولوجية الأمن القومى بأنها ايدىولوجية تقوم على فهم جيوبولوتيكى للدولة « لا يلتقى بالا للبشر فهم لا شىء فى مقابل الأمة ، وهى انكيان الوحيد القائم

(٤٨) انظر : J. Oberg, «Towards a new Military world order», Lund, The Department of Peace and Conflict.

(٤٩) انظر : R. L. Sivard, World Military and Social Expenditure, Leesburg, Verginia, WMSE Publications.

(٥٠) انظر كتاب الأزمة فى العالم الثالث ، ص ٢٦٤ وما بعدها .

والمعترف به ، وهى فوق الجميع . ولا ينتهى الأمر عند هذا الحد بل يحدث  
 تـمـج بين الأمة والدولة ، ويصبح الدفاع عن الدولة هو دفاع عن الأمة  
 وحماية لها ضد أعدائها فى الداخل والخارج . فالطبيعة البشرية تقوم على  
 انـحـرـب وكنل الأمم تعيش فى حالة حرب . وما الافعال الاقتصادية والسياسية  
 التى تصدر عن الدول الا افعال حرب لصالح الأمة أو ضدها . وهنا تظهر  
 الحاجة ملحة الى تعضيد القوة العسكرية لضمان تحقيق الأمن القومى .  
 ويجب أن يدرك المواطنون أن الأمن أهم من الرفاهية وأن التضحية بالحرية  
 الفردية ضرورى لتحقيق الأمن . وأن الصفوة العسكرية هى المسئولة عن  
 قيادة الدولة . وهكذا تطور الدول المتخلفة لنفسها ايدىولوجية بديلة تتواءم  
 مع ظروف الحكم العسكرى من ناحية ، ومع متطلبات الاقتصاد الرأسمالى  
 التالى من ناحية أخرى . وعندما تظهر هذه الايدىولوجية تصبح فكرة الأمن  
 القومى هى القيمة المطلقة التى توجه الدولة بلا حدود ولا قيود . ومن  
 خلالها تشكل الدولة استراتيجيتها ، التى تقوم فى الغالب على عناصر  
 أربعة (٥١) :

- ١ — استراتيجية اقتصادية توجه أساسا لتنمية القوة القومية .
  - ٢ — استراتيجية سيكولوجية تهدف الى تسخير الفكر والموضوعات الثقافية  
 لاعلاء شأن القوة القومية .
  - ٣ — استراتيجية سياسية تستهدف توجيه واستخدام أجهزة الدولة  
 لتحقيق أقصى درجة من الأمن القومى .
  - ٤ — استراتيجية عسكرية تحتوى كافة الاستراتيجيات الأخرى وتوجهها .
- وتزدهر ايدىولوجيات الأمن القومى فى الدول ذات الحكومات العسكرية ،  
 مثل بوليفيا وشيلى والاكواдор وغيرها من دول أمريكا اللاتينية . ونجد فى  
 معظم هذه الدول أن قادة الدول لا يكتفون فقط بتبنى ايدىولوجية للأمن القومى  
 يظهر فيها توجه بين الدولة ( القادة ) وبين الأمة وتضمهر فيها الحرية الفردية  
 على حساب تحقيق الاستقرار ، بل تنحو الدولة نحو تحقيق شرعية اجتماعية

(٥١) انظر المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .



لهذه الايديولوجية عن طريق « قوانين الأمن القومى » التى تحمى النظام الدستورى والسلام الاجتماعى . وتنطلق هذه القوانين من مبادئ تتفق وتحقيق مصالح النظام العسكرى الحاكم . فهى تتجه أحيانا نحو ما يطلق عليهم « العدو الداخلى » أى أولئك الذين يستخدمون مبادئهم الايديولوجية لتحقيق أهداف تتعارض مع الدستور ( كما هو الحال مع القانون الأرجنتينى ) . وفى أحيان أخرى تنطلق من مبدأ حماية التطور الاقتصادى ( كما هو الحال فى قانون الأمن القومى فى شيلي ) أو من مبدأ تحقيق الهدوء والاستمرار الذى تحتاجه الدولة لتحقيق أهداف التنمية ( كما هو الحال فى قانون الأمن فى بوليفيا ) ( ٥٢ ) . وفى ضوء هذه المشروعية القانونية لايديولوجية الأمن القومى يتغير مفهوم الأمن القومى من مجرد حماية حدود الوطن الى مفهوم أوسع . انه يشتمل على تحقيق استقرار عام فى المجتمع ، وضرب القوى الداخلية التى تهدد هذا الاستقرار ، ورفع شعار تحقيق التنمية من خلال هذا الاستقرار ، والدفاع عن شرعية النظم السياسية ذات الحزب الواحد وذات الفرد الواحد التى لا تسمح بأى شكل من أشكال المعارضة السياسية .

#### ٤ - أحياء النزعات القومية والدينية :

فى مواجهة الأزمة الاقتصادية والسياسية تزايد ظهور الحركات الشعبية الجديدة فى كثير من دول العالم الثالث . وقامت هذه الحركات على تبنى ايديولوجية دينية أو قومية . وجاءت حركة أحياء الدينى هذه كرد فعل لآثار الأزمة الاقتصادية وما فرضته من ضغوط اقتصادية على الجماهير الكادحة . كما جاءت من ناحية أخرى بمثابة رد فعل لفشل التجارب الاشتراكية أو الاشتراكية الديموقراطية التى شهدتها بعض دول العالم الثالث . وليس أدل على ذلك من أن هذه النزعات الايديولوجية وما تضمنتها من ممارسات سياسية فى كثير من دول العالم الثالث ( ثورة التساوس فى كثير من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، وثورات الجماعات الإسلامية فى كثير من دول أفريقيا وآسيا ) ، تعتبر نفسها قوى منوئة للنظم السياسية

القائمة ، ومن ثم تعتبر نفسها من القوى التي تعارض النظام الرأسمالي  
 العالى وتحاول أن تحرر المجتمعات التي تظهر فيها من نير استغلاله (٥٢) .  
 ولقد دفع ذلك البعض الى اعتبار هذه الحركات بداية للانفصال والتحرر  
 من التبعية ، خاصة اذا ما أخذت طابعا اشتراكيا او تحالفت مع  
 الحركات الاشتراكية واستقت منها بعض الفكر الذى يجعلها تخفف من  
 حدة النزعة القومية المتعصبة (٥٤) . ومع ذلك فإن هناك بعض الشك فى  
 امكانية أن تخرج هذه الحركات المجتمع من اثار التبعية وأن تحقق بالفعل  
 ما فشلت الاشتراكية فى أن تحققه فهى ترجع الى الماضى دون محاولة  
 تطوير رؤية اشتراكية من خلال هذا الماضى الأمر الذى يعطى فرصة  
 لاستمرار النظم التسلطية العسكرية (٥٥) . كما أن هذه الحركات ، وإن  
 كانت تمثل محاولة لنزع الشرعية عن الدولة ، إلا أن اهدافها سياسية بالدرجة  
 الأولى ، وما الايديولوجية الدينية التى تتبناها الا وسيلة للوصول الى  
 الحكم بنفس الطريقة التى يحاول بها أى تنظيم سيسى أن يصل الى الحكم ،  
 هذا فضلا عن نزوعها الى الشكلية والسلفية ولجوءها فى الكثير من الأحيان  
 الى استخدام نفس أدوات التسلط التى تستخدمها أجهزة الدولة القائمة (٥٦) .  
 ومهما تختلف التفسيرات حول الامكانيات المحتملة لهذا الضرب من التفكير  
 الايديولوجى الدينى تبقى حقيقة لا خلاف عليها وهى أن ظهوره يعتبر أحد  
 مظاهر الأزمة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى واحد مظاهر الأزمة الايديولوجية  
 فى العالم الثالث .

(٥٤) انظر :

A. G. Frank, «Crisis of Ideology» op. cit., p. 160.

S. Mmin, «Crisis of Nationalism and Socialism» in

S. Amin et al op. cit.

وانظر مقال والشتين فى نفس المرجع .

(٥٥) انظر :

A. Frank. «Ideology of Crisis», op. cit., p. 143 and p. 160.

(٥٦) انظر :

A. Zayed, «Traditional Political Culture and forms

of Politics in Egypt», **Egyptian Yearbook of Sociology**, Vol. 6  
 1984.

1. The first step is to identify the main components of the system. This involves understanding the inputs, outputs, and internal processes. It is crucial to define the scope of the study and the objectives clearly.

2. Next, we need to establish a theoretical framework. This involves selecting appropriate models and theories that can guide our analysis. We should also consider the limitations of these frameworks.

3. Data collection is another critical step. We must ensure that the data is reliable, valid, and representative of the population being studied. Various methods such as surveys, interviews, and experiments may be used.

4. Once the data is collected, it needs to be analyzed systematically. This often involves statistical techniques or qualitative analysis depending on the nature of the data.

5. Finally, we draw conclusions based on the findings. These conclusions should be supported by evidence from the data and linked back to the initial research questions.

1. The first step is to identify the problem. In this case, the problem is that the company is not meeting its sales targets.

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

1. The following information is provided for the year ended 31/12/2014:

1. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* were determined by the method of Lichtenthaler and Whistler (1973). The total chlorophyll content was determined by the method of Arar and Cook (1980).

1. *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud.

†  $t_1, t_2, \dots$

# الفصل السادس

## الدولة والشركات متعددة الجنسية

### مقدمة :

أكدنا في الفصول السابقة على أن نظم الدولة ترتبط بالظروف الاقتصادية ، تؤثر فيها وتتأثر بها . وكشف التحليل السابق عن أن للدولة وظيفة اقتصادية لا يمكن إنكارها ، بل أن جماع وظائفها يتجه أصلا نحو تحقيق هذه الوظيفة الاقتصادية . وفي ضوء الوظيفة الاقتصادية للدولة تتطور علاقة ما بينها وبين الشركات متعددة الجنسية الى درجة يمكن معها القول بأننا نعيش في عالم لا نعرف فيه بالضبط من يحكم : الدولة أم هذه الشركات التي يضرب نشاطها في كل أرجاء الأرض في البحار والصحراء والأرض المعبورة ، في المدن وفي القرى ، وكما يؤثر نشاطها في كل قطاعات المجتمع وطبقاته وثقافته . وليست هذه السيطرة فحسب هي التي تجعل دراسة قضية الشركات متعددة الجنسية قضية حيوية وهامة ، وانما تأثير هذه السيطرة على مستوى التنمية الذي يظهر في البلدان المتخلفة . ونبادر بمصادرة مؤداها أن هذه السيطرة الخلقية ما هي الا مؤشر التبعية ولا تفرز في التحليل النهائي الا مزيد من التخلف فكثيرا ما يوهم سكان العالم الثالث الفقراء بأنهم سيصبحون أكثر سعادة ورضى ورفاهية عندما يستهلكون السلع الحديثة التي تنتهجها هذه الشركات وتروج لها ، دون أن يعرفوا أن ذلك يحمل في طياته تدميرا للصناعة الوطنية واقتصادهم القومي والأسرى .

لنتعرف في صفحات هذا الفصل اذن على هذا الضرب من النشاط والتنظيمات التي يطلق عليها الشركات متعددة الجنسية . ما هي هذه

الشركات وما المقصود بها ؟ الى أى مدى يؤدي نشاطها على التنمية أو التخلف ؟ وما علاقتها بأجهزة الدولة ؟ وهل حقا يمكن أن تفقد الدولة سيادتها تحت وطأة نشاط الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها الطاغية ؟ هذه الأسئلة وغيرها هي ما يستهدف هذا الفصل الإجابة عليها .

### أولاً — الشركات متعددة الجنسية : التعريف ونطاق النشاط :

لا يوجد تعريف محدد ومعترف به لما هو مقصود بالشركات متعددة الجنسية ، وذلك أمر متوقع طالما أن هذه الشركات تبدأ في الانتشار العالمي من شركات قومية فضلا من أنها تكشف عن اختلافات داخلية في الاستراتيجية وفي البناء التنظيمي . فضلا عن هذا فإن تعريف الشركات متعددة الجنسية يختلف باختلاف الهدف من تعريفها هل هو قانوني ؟ أم اقتصادي ؟ أم سياسي ؟ ولذلك فإن الاقتصاديين ورجال القانون ودارسي السياسة يختلفون في التعريفات التي يقدمونها للشركات متعددة الجنسية .

ولقد بدأ الاقتصاديون باستخدام مفهوم المشروع متعدد الجنسية Multinational enterprise ليشير الى النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز نطاق دولة واحدة وينشر في عدة دول . والمشروع هنا لفظ يدل على أى تنظيم يتكون من كيانات مستقلة أو مشتركة من أقطار مختلفة ترتبط فيما بينها بروابط الملكية . وفي ضوء ذلك فإن المشروع المتعدد الجنسية هو تنظيم استثماري يعمل في أقطار متعددة ويضم في داخله شركات عدة . ولكن اتضح أن مفهوم المشروع المتعدد الجنسية يعتبر مفهوم ضيق النطاق لا يعبر عن ما هو مقصود بالنشاط الاقتصادي الذي يمارس على النطاق العالمي كما أنه مفهوم مضلل لأنه يتضمن الارتباط بين العاملين في نطاق المشروع . ولذلك فقد اقترحت الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ ، تبني مفهوم الشركات المتعددة الجنسية multinational حيث عرفت الشركة متعددة الجنسية بأنها الشركة التي تستطيع أن تشتري ٢٥٪ على الأقل من أسهم أى شركة (١) . كما عرفت

1) U. N. «Multinational corporations in World Development» Sales ; No. E 73. II. AIII. 1973. (١)

أيضا بأنها الشركات التي تمتلك أو تسيطر على أصول إنتاجية في دولتين أو أكثر خارج حدودها الأصلية (٢) . ومع ذلك فقد اختلف الباحثون حول تعريف الشركة متعددة الجنسية وانطلقوا يقدمون تعريفات ومسميات مختلفة لهذا النمط من النشاط الاستثماري العالمي فأصبحنا نسمع عن مسميات .

مثل : Transnationals, Transntional Corporations  
World corporations, Global Corporations ... الخ هذه المسميات ولكن أيا كان الاختلاف في التسمية أو التعريف فأنا هنا بصدد نشاط يتم على المستوى العالمي في أقطار عديدة ولكنه ينبع من قطر معين غالبا أحد الأقطار الرأسمالية المتقدمة . وقد تقوم بهذا النشاط شركة واحدة أو عدة شركات ترى أنه من الأفضل أن تجمع نشاطها وتوحد بين رأسمالها لكي تحقق مزيدا من الأرباح . ولعل من الأفضل بدلا من الدخول في متاهات . التعريفات أن نتعرف على الخصائص الأساسية التي تميز نشاط الشركات متعددة الجنسية بحيث يمكن بسهولة أن نميزها عن غيرها من الشركات . هناك ثلاث خصائص أساسية تميز الشركات متعددة الجنسية (٣):

١ — أن لها استقلال ذاتي ، بمعنى أنها تسلك وفق ما يبله عليها بمصالحها الداخلية دون أن يملأ عايتها أحد أي قرارات من الخارج ، هذا بالرغم من أنها تخضع لسياسات الحكومات وقوانينها ، كما أنها تأخذ في اعتبارها أمثال الشركات المنافسة ومتطلبات السوق . أن كل هذه المؤثرات لا تؤثر على تغيير سبلات الشركات تغيير كلياً وإنما تأخذ الشركة كل هذه الاعتبارات في حسابها دون أن تؤثر على قراراتها الداخلية

٢ — أنها عالمية بمعنى أنها تشغل أنشطتها في أقطار عديدة في العلم

---

(٢) انظر : فؤاد مرسى « في مواجهة الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية » مجلة اليقظة العربية العدد الثالث ، مايو ١٩٨٥ . ص ١٦ .

(٣) E. T. penrere. The growth of Firms, Middle-East oil and other Essays, 1971, p. 93.

بالرغم من أن لكل شركة متعددة الجنسية هوية قومية تستمدّها من البلد الذى نشأت فيه أصلا وبدأت منه نشاطها .

٣ — أنها تعبر تنظيمات organizations بمعنى أن نشاطها يخضع لإطار ادارى وبيروقراطى كما يخضع لسياسات عامة تضعها الوحدات الادارية المركزية . كما يحصر البعض هذه الخصائص فى خاصتين رئيسيتين تميز هذه الظاهرة العالمية : الأولى أن لهذه الشركات عمليات متشابهة داخل حدود دول مختلفة والثانية أن لها ابنية تنظيمية تختلف عن تلك الأبنية التى تعمل فى نطاق حدود قومية معينة (٤) .

والمأمل لهذه الخصائص يستطيع أن يميز هذا النمط من النشاط عن غيره من الأنشطة ، أن الشركة متعددة الجنسية هى التى تتخذ من مكان نشأتها وحدة ادارية مركزية وتنتشر عبر العالم فى أقطار متعددة بحيث لا يصبح نشاطها مقصورا على مكان واحد من هذا العالم . وهى بذلك تعتبر التجسيد الحى لتحريك رأس المال عبر حدود الرأسمالية الى الأقطار الأخرى ، وهى لا تتحرك بهذه الصورة المكثفة لولا أنها تمتلك القوة التى تمكنها من هذه الحركة وهى قوة تستمدّها من هذا الاستقلال التى تتمتع به ، أو قل من قوة رأس المال الذى تملكه وتتدعم هذه القوة من خلال مركزية الادارة . « فعلى الرغم من أن شركاتها التابعة تعمل فى ظل التشريعات القومية المتفوعة فإن هذه الشركات تستطيع توحيد كافة شركاتها التابعة ولم شملها حول مركزها الرئيسى » (٥) .

واقد شهدت العقود القليلة الماضية نموا هائلا فى نشاط الشركات

---

(٤) H. Martyn, «Development of the Multinational Corporations» in said, A. and simonons, R. the New Sovereigns, Prentice-Hall, New Jersey , 1975, p. 30.

(٥) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥ .

متعددة الجنسية وحجم هذا النشاط وتعدده بحيث أصبح العالم الثالث مرتعا خصباً لنشاط هذه الشركات ، بل أصبح العالم كله وكأنه سوق صغير . ولقد تبدى هذا الاتساع لنشاط الشركات متعددة الجنسية أولاً في زيادة أعدادها من ناحية وزيادة أعداد المجتمعات التي تعمل في نطاقها من ناحية أخرى ، كما تبدى ثانياً في زيادة حجم الاستثمارات المالية التي تقوم بها هذه الشركات في العالم الثالث ، وأخيراً فقد تجسدت هذه الشركات في أربع تقييم لنفسها أسساً تنظيمياً وبيروقراطياً يستخدم فيه الوكلاء المحليون كأدوات في عملية الإنتاج والتوزيع .

وإذا ما القينا نظرة على الشركات والمجتمعات التي تعمل في نطاقها فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ لوجدنا اختلافاً كبيراً في عدد الشركات وحجم نشاطها فيما بين هذين التاريخين .

ويوضح الجدول التالي توزيع ٣١٥ شركة متعددة الجنسية في أوروبا وأمريكا فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ وفقاً لعدد البلدان التي تعمل في نطاقها :

جدول رقم (١)

تطور نطاق العمل لعدد من الشركات متعددة الجنسية (١)

| ١٣٥ شركة أوروبية |      | ١٨٠ شركة أمريكية |      | نطاق العمل |
|------------------|------|------------------|------|------------|
| ١٩٧٠             | ١٩٥٠ | ١٩٧٠             | ١٩٥٠ |            |
| ٣١               | ١١٦  | ٩                | ١٢٨  | ٦ أقطر     |
| ٧٥               | ١٦   | ١٢٨              | ٤٣   | ٦-٢٠ قطر   |
| ٢٩               | ٣    | ٤٤               | صفر  | ٢٠ قطر     |

M. J. Taylor and N. J. Thirpt, (eds) the Geography of Multinationals, Croom Helm London and Canberra) 1982, p. 1.



وتشير هذه البيانات بوضوح الى أنه مع مرور الوقت يتسع نطاق عمل الشركات . ففي الوقت الذي تشير فيه بيانات ١٩٥٠ الى أن معظم الشركات كان نشاطها ينحصر في ستة أقطار فقط ، بحيث لم تكن في هذا الوقت تستحق لقب شركات متعددة الجنسية ، نجد أن بيانات ١٩٧٠ تشير الى أن معظم الشركات تعمل في أكثر من ستة أقطار بل وفي ٢٠ قطر الأمر الذي يدل على اتساع مطرد في نطاق الشركات بحيث يكاد نطاق عمل عمل الشركة أن يصل إلى العالم كله . ويتسع نطاق عمل الشركات متعددة الجنسية في البلدان المتخلفة اتساعا كبيرا « ففي عام ١٩٦٩ كان هناك في البلدان المتخلفة ٧٧٦٩ شركة تابعة أو منتسبة تتوطن شركاتها الأم في الولايات المتحدة والبلاد الاوربية و ٥٠٪ منها تابعة للشركات الأمريكية ، ٢٥٪ منها للشركات البريطانية ، ١٠٪ للشركات الفرنسية وتستحوذ أمريكا اللاتينية على ما يقرب من ٦٠٪ من عدد الشركات المنتسبة للمؤسسات الأمريكية في البلاد المتخلفة . وتحصل افريقيا على ٤٥٪ من الشركات البريطانية ، وآسيا على ٣٠٪ منها . ويتوطن في افريقيا كذلك ٧٠٪ من الشركات الفرنسية التابعة في البلاد المتخلفة ، ٢٣٪ من هذه الشركات تتوطن في أمريكا اللاتينية على حين يستحوذ ٥٠٪ من الشركات التابعة الألمانية ولا يتوطن آسيا وافريقيا سوى ٢٥٪ لكل منها من الشركات الألمانية (٧) .

ولا يقتصر الأمر على اتساع نطاق عمل الشركات متعددة الجنسية ، بل يشتمل أيضا على اتساع حجمها بالمقارنة ببقية مشروعات الاقتصاد القومي البلد الأم الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي ، واتساع ميزانيتها وحجم مبيعاتها السنوية بحيث تبدو أكبر قدره من دول قومية عديدة . فقد أكدت أرقام منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية لعام ١٩٧١ أن هناك ٦٥٠ شركة متعددة الجنسية يصل اجمالي مبيعات كل منها الى ٧٧٣ بليون دولار سنويا وتعتمد الشركات متعددة الجنسية اعتمادا كبيرا على العوائد

---

(٧) محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ١١٩ .

الخارجية حيث تنتشر استثماراتها خارج نطاق مركزها الرئيسى . وينعكس ذلك فى زيادة نسبة الأصول الموجودة فى الخارج الى نسبة الأصول الانتاجية للشركة ، وزيادة نسبة المبيعات فى الخارج الى جملة المبيعات السنوية للشركة . وبالمقارنة بين حجم الناتج القومى الاجمالى للبلد المضيفه لشركة بحجم مبيعات الشركة داخل هذا البلد نجد أن حجم هذه المبيعات يستنفذ كمية كبيرة من الناتج القومى قد تصل الى أكثر من النصف (٨) ويكشف الجدول التالى عن مقارنة بين مبيعات بعض الشركات والناتج القومى لعدد من الدول سنة ١٩٧٠ .

### جدول رقم ( ٢ )

مقارنة بين مبيعات بعض الشركات والناتج القومى الاجمالى  
لعدد من الدول سنة ١٩٧٠ (٩)

| الدولة<br>المضيفة | الناتج القومى<br>الاجمالى بالليون | الشركة         | بلد الاصل        | حجم المبيعات<br>بالليون دولار |
|-------------------|-----------------------------------|----------------|------------------|-------------------------------|
| هولندا            | ٢١١٨                              | جنرال موتورز   | الولايات المتحدة | ١٨٧                           |
| السويد            | ٣٠٧٧                              | بستندر أويل    | الولايات المتحدة | ١٦٥٠                          |
| بلجيكا            | ٢٥٨٨                              | فورد           | الولايات المتحدة | ١٤٩٨                          |
| سويسرا            | ٢٠٣١                              | شيلروييل دوكش  | هولندا / انجلترا | ١٠٧                           |
| الدنمارك          | ١٥٥٧                              | آى بى ام       | الولايات المتحدة | ٧٥٠                           |
| النمسا            | ١٤٣٧                              | يونيوفر        | هولندا / انجلترا | ٦٨                            |
| النرويج           | ١١٣٨                              | فيليبس         | هولندا           | ٤١٢                           |
| ننلندا            | ١٠٢٢                              | امبريال تيمكان | بريطانيا         | ٣٥٠                           |
| اليونان           | ٥٢٩                               | هويشت          | المانيا          | ١٤١                           |
| ايرلندا           | ٣٨٩                               | الكلان         | كندا             | ١٣٦                           |

(٨) محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٣

(٩) محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ٤٤

ومعظم الدول الواردة في هذا الجدول دول متقدمة الأمر ان يصح أكثر خطورة في الدول الفقيرة حيث تسيطر الشركات متعددة الجنسية في بعض هذه الدول على معظم الناتج القومي . فقد بلغ مجموع استثمارات الشركات متعددة الجنسية في العالم النامي عام ١٩٧٩ نحو ١٠٥ مليار دولار تسيطر على ٢٠٪ من الانتاج الصناعي و ٤٠٪ من الصادرات واستعادت هذه الشركات في الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٧٧ كإرباح مبلغ ٧٢٢ مليار دولار تمثل ١٨٪ تقريبا من مجموع الاستثمارات التي أنفقتها في نفس الفترة . وفي نهاية السبعينات بلغت أرباح الشركات متعددة الجنسية من تجارتها في المواد الخام التي تنتجها المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة عدا النفط نحو ٢٠٠ ألف مليون دولار لم يزد نصيب البلدان المنتجة فيها عن ٣٠ ألف مليون أي نحو ١٥٪ من أرباح هذه الشركات (١٠) . ويظهر من الإحصاءات الرسمية ان الشركات متعددة الجنسية حولت لحسابها الخاص بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ من البلاد النامية أرباحا بلغت نحو ٥٢٠٠٠ مليون دولار . وبلغت الأرباح المحولة في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ نحو ٣٩٠٠٠ مليون دولار (١١) .

وأضح اذن أن نطاق عمل الشركات متعددة الجنسية متسع ايما اتساع ، وأن نشاطها قد تغلغل في اقتصاديات معظم دول العالم ان لم تكن جميعها . والمسؤال الذي يظهر في اذهاننا بعد هذا العرض لنطاق عمل الشركات متعددة الجنسية هو : الى أي مدى يؤثر نشاط هذه الشركات على اقتصاديات العالم الثالث ؟ هل تسهم في تحقيق التنمية أم انها تصبح عقبة في سبيلها ومن ثم فانها تتركس تخلف هذه المجتمعات ؟ هذه هي القضية التي سنتناولها في القسم التالي من هذا الفصل ؟

- (١٠) . فؤاد مرسى **موجع سابق** ص ١٦ .  
 (١١) . انكلمة الافتتاحية للسكرتير العام بالنيابة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية في مؤتمر اليونسكو عن دور الشركات عبر القومية واستراتيجية التنمية الاقتصادية ، من ٢٥ — ٢٧ ابريل ١٩٧٩ ( باريس ) ص ١٦ من الطبعة العربية لأعمال المؤتمر .

## ثانيا - الشركات متعددة الجنسية وقضية التآلف :

هناك كثير من الخلاف حول الآثار التي يتركها نشاط الشركات متعددة الجنسية . فهناك من يتحمس لنشاط هذه الشركات ويعتبرها الأسلوب الوحيد والأفضل لنقل التكنولوجيا ورأس المال إلى العلم الثالث ، كما أنها الأسلوب الأفضل لتدريب وتبادل رجال الإدارة . وكذلك تبادل المعرفة والخبرة . وبذلك فإن هذا الفريق لا يرى أي ضرر في نشاط الشركات متعددة الجنسية بل على العكس ينظر إليها على أنها الأسلوب الذي يمكن أن يتحقق من خلاله تنمية العالم الثالث . فنشاطها يؤدي إلى ارتفاع الدخل في هذه الدول وإلى تنمية الموارد الطبيعية وتغريب القوى العاملة وزيادة الإنتاج . أنها باختصار تؤدي إلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية لهذه الدول . وفي مقابل هذا الفريق هناك فريق من المنتقادات الذي يرى أن نشاط الشركات متعددة الجنسية لا يؤدي إلى نقل التكنولوجيا بل تحفظ بكل ما هو جديد ومتقدم في الدول الرأسمالية المتقدمة ، كما أن نشاطها هو السبب وراء العجز في ميزان مدفوعات دول العالم الثالث ، بل أن هذا النشاط يؤدي إلى اضطراب النظام النقدي على مستوى العلم كله (١٢) .

وتعكس هاتان الوجهتان من النظر رؤيتين نظريتين لمشكلات العالم الثالث . فوجهة النظر الأولى نابعة من الإطار الفكري لنظرية التحديث الغربية التي تقول بمزيد من التنمية وانتطور لدول العلم الثالث كلما ازداد اتصالها الاقتصادي والاجتماعي بالدول الغربية ، والشركات متعددة الجنسية في هذه الحالة تصبح أحد الأوعية الأساسية لهذا الاتصال بين العالم الثالث والدول الغربية الرأسمالية أما وجهة النظر الأخرى فإنها نابعة من نقاد هذه النظرية ، وخاصة من أنصار نظرية التبعية ، الذين يرون في نشاط الشركات متعددة الجنسية تدمير لاقتصاديات العالم الثالث ومزيد من تبعيته

(١٢) P. Gunnemann, «Introduction» in J.P. Gunnemann (ed.) *The Nation-State and transnational corporations in conflict*, Protger Publishers ; New York, 1975. p. xix.

للدول الغربية الرأسمالية . وقد لاقى وجهة النظر الثانية رواجا كبيرا بين الباحثين في العالم الثالث من ذوى الميول النقدية تجاه نظرية التحديث . ويعتمد هؤلاء في تعصيد وجهة نظرهم على تنفيد المزايا التى يدعى المتحمسون لنشاط الشركات متعددة الجنسية أنها تحققها وتنفيذ هذه المزايا واحدة بواحدة من واقع بيانات ملحوظة من مجتمعات العالم الثالث . وتحاول فيها يائى أن تعرض لهذه الادعاءات مع تنفيدها بالحقائق المستقاة من المجتمعات المتخلفة لارى الى اى مدى يمثل نشاط هذه الشركات خطورة على اقتصاديات العالم النامى .

١ — يقال دائما أن الشركات متعددة الجنسية تسهم في تدفق المال الى الدول النامية عن طريق الاستثمارات التى تقوم بها مما يساهم في تحسين ميزان مدفوعات هذه الدول ويقدم خدمات اضافية لم تكن تعرفها هذه الدول من قبل . ولكن هذا الادعاء يبدو زائفا امام الحقائق الاقتصادية عن الدول النامية . فنشاط الشركات متعددة الجنسية لا يساهم في تراكم رأس المال في الدول المضيفة لهذه الشركات وانما يساهم على العكس من ذلك في امتصاص رأس المال منها . ويوضح الجدول رقم (٣) جملة ما يستغنى عن رأس المال في الدول النامية موزعا على بنود مختلفة . وتكشف بيانات الجدول عن حقيقة اساسية وهى أن طبيعة التبادل بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تقوم على اللاتكافؤ الذى من خلاله تمتص فوائض البلدان النامية في شكل تسديد للديون أو تحويل الأرباح . . الخ وتكون النتيجة هى تفوق التحويلات من البلدان الصناعية . ولنتأمل فقط الرقم الخاص بتحويل الأرباح وهى أرباح للشركات الكبرى العاملة في العالم الثالث ، فقد بلغ مجوع الأرباح المحولة في عام واحد من ١٧ — ١٨ مليار دولار ويعد هذا رقما كبيرا في مقابل الناتج القومى للدول النامية ، بل يمكن القول ان هذا الرقم — ويمكن أن تضيف اليه ارقاما أخرى من الجدول — هو استقطاع حقيقى من هذا الناتج القومى .

جدول رقم ( ٣ )

جملة ما استوفى من البلدان النكبة

عام ١٩٧٩ ( ١٣ )

| مليار دولار | مدفوعات البلدان النكبة الى البلدان الصناعية |
|-------------|---|
| ٧٣-٧١       | تسديد الديون                                |
| ١٨-١٧       | حويل الأرباح                                |
| ٤١-٤٠       | تصدير رأس المال الخاص                       |
| ٢٦-٢٤       | حسابات التبادل الخارجى                      |
| ٥ - ٤       | التأمين والتأمين                            |
| ١٨ - ١٦     | قل التكنولوجيا ونزيف العقول                 |
| ٤ - ٣       | حسابات استخدام رأس المال المحلى             |
| ١٤-١٢       | حسابات التقاطات النقدية                     |
| ١٩٩-١٨٧     | جموع التحويلات الى البلدان الصناعية         |
| ٧١          | جموع التحويلات من البلدان الصناعية          |
| ١٢٨-١١٦     | العجز                                       |

ولا شك أن هذا الكم من التحويلات من الدول النامية يؤثر على ميزان مدفوعاتها ولا يؤدي الى اصلاحه على ما يذهب المتحمسون الى دور الشركات متعددة الجنسية . وتكفى الاشارة الى أن دول العالم الثالث قد شهدت تدهورا فى ميزان مدفوعاتها فى العشر سنوات الماضية وهى السنوات التى

(١٣) فؤاد مرسى مرجع سابق ، ص ٢٤ .

اشتهر فيها نشاط الشركات متعددة الجنسية على اثر أزمة الكساد في الدول الصناعية . وكان التضخم وتراكم الديون هما المؤشرين الواضحين على انعكاس هذه الأزمة على اقتصاديات العالم الثالث . وتكفى الإشارة الى أن العجز في ميزانية ما أصبح يعرف « بالأقطار النامية غير البترولية » قد ارتفع من ١١ بليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٣٨ بليون دولار عام ١٩٧٥ وهو مستمر في الزيادة منذ ذلك الحين بمعدل يتراوح بين ٢٥ - ٣٠ بليون دولار .

٢ - وتعد قضية نقل التكنولوجيا من القضايا التي يدافع بها المتحمسون لدور الشركات متعددة الجنسية في عملية التنمية ، حيث يذهبون الى أن هذه الشركات تسهم في ادخال التكنولوجيا الحديثة الى الدول المضيفة كما أنها تقدم فرص عمل لأبناء هذه الدول . ولكن البيانات المستقاة من العالم الثالث تدل على أن دول العالم الثالث تدفع ثمنا باهظا لنقل التكنولوجيا ، كما أن التكنولوجيا التي تحصل عليها ليست هي التكنولوجيا الحديثة وفضلا عن ذلك فإن تكنولوجيا لا تسهم في خلق فرص للعمالة بقدر ما تسهم في زيادة البطالة كما أنها تزيد من حدة الفروق في توزيع الدخل (١٤) .

أن نقل التكنولوجيا الى العالم الثالث يتكلف نفقات باهظة . فالى جانب الأسعار المكلفة للمعدات التكنولوجية ، تتحمل دول العالم الثالث نفقات الصيانة وأجور المساعدة الفنية والتدريبية ، فضلا عن أن كثير من المعدات التكنولوجية تنقل من خلال وسطاء يضيفون الى أسعارها الفعلية تكلفة السمسرة والوساطة ومن ناحية أخرى فإن التكنولوجيا التي تعتمد عليها البلاد الصناعية تعتمد على أقل عدد من الأيدي العاملة في حين أن بلدان العالم الثالث تحتاج الى تشغيل الأيدي العاملة المعطلة فيها (١٥) . ولذلك فإن

---

R. Miller, «the Multinational corporation and the exercise of power, latin America» in said et al (eds) op. cit., p. 66. (١٤)

(١٥) بير كومو ، « الطابع الدولي للتدريب المهني » المؤتمر الدولي بشأن الشركات عبر القومية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

التكنولوجيا التي تنقلها هذه الشركات لا تتلاءم مع طبيعة قوة العمل في العالم الثالث ، بل أنها تسهم في تشغيل أعداد أقل بكثير من طاقّة العمل في هذه البلدان . فضلا عن ذلك فإن القطاعات التي تستخدم فيها الشركات متعددة الجنسية التكنولوجيا الحديثة في العالم الثالث تتميز عن غيرها من قطاعات الاقتصاد بزيادة الأجور ويؤدي ذلك إلى خلق ضرب من الازدواجية في الاقتصاديات التابعة حيث توجد « الجيوب » المتطورة في قلب المجتمع المتخلف بل أن هذه الجيوب المتطورة تحاول لتحقيق مصلحة الشركات التي تديرها أن تنمي صناعة المواد التخليقية التي تحل محل المنتجات الطبيعية . ثم أنها من ناحية أخرى تحاول أن توجه التعليم والتدريب نحو خلق المهارات التي تحتلها البلاد المتقدمة مع العمل على استنزاف هذه المهارات وجذبها إلى البلاد المتقدمة (١٦) .

٣ - وأخيرا يقال أن الشركات متعددة الجنسية تساهم في خلق قاعدة صناعية في العالم الثالث وتعمل على تغيير نظم الإنتاج التقليدية المرتبطة بالزراعة والرعى إلى نظم رأسمالية تلعب فيها الصناعة دورا أساسيا . ويستشهد المتحمسون لنشأة الشركات متعددة الجنسية على ذلك بضرب أمثلة بالنجاح الذي تحقق في هونكونج وتايوان وكوريا الجنوبية ، حيث يميل البعض إلى تسميتها « بمعجزات الشرق الأقصى » كما يدافعون عن إنشاء المناطق الحرة في الدول النامية لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير ولتسهيل نقل التكنولوجيا اللازمة للقاعدة الصناعية . ولكن مهما كان الدفاع عن تجارب الشرق الأقصى وعن المناطق الحرة ، فإن البيانات تكشف عن أن النشاط القائم في هذه المجتمعات وفي غيرها من مجتمعات العالم الثالث لا يساهم في تنمية الخدمات الأساسية التي يجب أن توفر للسكان عند الحد الأدنى ، طالما أنه تصنيع تابع تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية . فإذا ما فهمنا التنمية بمعنى التغلب على

---

(١٦) ماريان جيلندر ، « بعض جوانب نقل التكنولوجيا إلى البلاد النامية عن طريق الشركات عبر القومية » ، في المراجع السابق ص ١٦٤ .



الفقر واقامة مجتمع يحقق اكتفاء ذاتيا ويعتمد على نفسه اعتمادا أساسيا ،  
فان ما يطلق عليه « بالمعجزات » في بعض دول الشرق الأقصى لا يمثل  
نجاحا حقيقيا للتنمية في هذه الدول حيث أن الهدف الرئيسي لأقامة  
الصناعات في هذه الدول هو الاستفادة بالعمالة الرخيصة الماهرة والخاضعة  
في نفس الوقت لتحقيق عائد أكبر ، ولم تؤثر هذه الصناعات التابعة  
على خلق دولة رفاهية في هذه البلدان يتساوى فيها الجميع في الحصول  
على الخدمة الاجتماعية . ففى هونكونج على سبيل المثال نجد أن الخدمات  
الطبية مكلفة جدا ولا تتجه الحكومة نحو التوسع في هذه الخدمات لكي  
لا تضطر الى دفع الضرائب الأمر الذى يؤثر على معدل الاستثمار .  
ولا يوجد في هونكونج تعويض لابطالة ، ولا يدفع للعامل الا عن يوم  
العمل الذى يؤديه وهناك كثير من العمال غير الدائمين — كعمل البناء —  
يسافرون لمسافات بعيدة طويلة وقد يجدون عملا أو لا يجدون . ولا توجد  
ضوابط لتنظيم عمالة الأطفال الذين لا تتكفل الدولة بتعليمهم الا لسن الحادية  
عشر . ويبلغ عدد السكان حوالى ٤.٣ مليون نسمة ، في حين أن  
عدد المستشفيات العامة لا يتعدى خمسة مستشفيات فيهم واحدة للأمراض  
النفسية . ويعيش نصف السكان تقريبا في مساكن تابعة للقطاع العام وهى  
مساكن ليس بها مياه جارية ولا دورات مياه . وتشير الاحصاءات الى أن  
هناك ١٤. ألف أسرة تعيش في حجرات ضيقة و ٤٠ ألف أسرة في منازل  
آيلة للسقوط و ١٧٠ ألف أسرة تعيش في عشش (١٧) وتشير هذه البيانات  
الى أن ما يطلق عليه بالمعجزة انما هى معجزة على حساب الجماهير الفقيرة  
من الشعب . ويمكن أن نستخلص من هذه البيانات حقيقة جوهرية وهى  
أن اعتماد دول العالم الثالث على القروض الخارجية والسماح للشركات  
متعددة الجنسية لاختراق الاقتصاد القومى وغزوة من الداخل لا يؤدي  
على المستوى الاقتصادى الا الى شكل من أشكال التصنيع التابع الذى يفيد  
الشركات أكثر من البلدان المضيفه لها .

---

(١٧) انظر محمد الجوهري وآخرون ، تنمية العالم الثالث ، دار الثقافة  
للنشر والتوزيع القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠٠ .

كما يؤدي على المستوى الاجتماعي الى تزايد حدة الفروق بين الطبقات  
متمويل الصناعات التي تقام في العالم الثالث بواسطة الشركات متعددة  
الجنسية لا تعود على بلدان العالم الثالث بأى نفع طالما ان هذه الشركات  
قد أثارت هذه البلدان بالديون الخارجية . فما هو مستحق على بلدان العالم  
الثالث من فوائد وأقساط للديون ( وهو ما يطلق عليه خدمة الديون ) يفوق  
بكثير أى استثمارات جديدة في هذه البلدان . ففي الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣ وصل  
حجم المدفوعات الخارجية لدول العالم الثالث ٢٦ ضعف الاستثمارات  
الجديدة (١٨) .

ويمكن أن ينسحب هذا الحديث على آثار المناطق الحرة أيضا . فقد  
انتشرت ظاهرة إنشاء المناطق الحرة في دول العالم الثالث بإحاء من  
الشركات متعددة الجنسية والقوى السيليسية التي تساندها . واعتبرت كثير  
من الدول أن إنشاء مثل هذه المناطق هو الأسلوب الأمثل لتنمية صناعات  
محلية يمكن تصديرها والحصول منها على عائدات صعبة فضلا عن توفير  
العملاء التي تدفع في استيراد كثير من السلع وهي عملية تساهم في  
تحسين ميزان المدفوعات . ولكن الواقع في بلدان العالم الثالث التي أتت  
مثل هذه المناطق يكشف عن أنها لم تحقق أيا من هذه الوظائف . فقد تراكمت  
الديون وازداد التضخم ، وتحولت هذه المناطق الى أرصفة تصدير واستيراد ،  
وهي عملية لا تعود بالنفع على الدولة المضيفة للشركات . فقد استغلت الشركات  
متعددة الجنسية هذه المناطق لتسهيل استيراد المواد الأولية التي تحتاجها  
بأسعار رخيصة ، وفي ترويج السلع التي تنتجها بأسعار محددة عالميا ،  
وتكون النتيجة في كل الظروف لا تكفي في التبادل وخسارة العلم الثالث (١٩) .

وبناء على هذه البيانات فالتنا نلاحظ أن الشركات متعددة الجنسية  
تساهم في أحداث تغييرات بنائية في دول العالم الثالث لا يمكن تجاهلها . واكن  
هذا التغير ينتهي دائما الى أن تتحكم الشركات متعددة الجنسية في التكنولوجيا

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(١٩) انظر كتاب الأزمة في العلم الثالث ، ص ١٠٢ وما بعدها .

ومصادر التمويل الأمر الذى يؤدي الى مزيد من التبعية . لقد أدى نشاط الشركات متعددة الجنسية الى ان تزداد الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث ( حوالى ٦٠ ٪ من سكان العالم ) فقرا في حين تزداد الأقلية الغنية ( ٣٠ ٪ ) غنى . كما أنه يؤدي الى ازدياد حدة اتباين الاجتهام داخل مجتمعات العلم الثالث نفسه ( ٢٠ ) . ليس هناك من شك في هذه الشركات تمارس نشاطا احتكاريًا يربط — كما يذهب فؤاد مرسى بحق — باستراتيجية للسيطرة الاقتصادية على بلدان العالم النامي بحيث تبقى هذه البلدان ضمن اطار السوق الرأسمالية واطار تقسيم العمل الدولي من ناحية ، وبحيث لا يتحقق داخلها الا شكل التطور الرأسمالى الذى ترغب فيه هذه الشركات الاحتكارية من ناحية أخرى ( ٢١ ) على أن هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية ليست منعزلة عن الآثار السياسية . بل لعل الآثار السياسية تكون أكثر أهمية من حيث أنها ترتبط بهوية المجتمع والدولة ودرجة سيطرة التنظيم السياسى فى المجتمع على ما يقع فى نطاق سيادته . ولذلك فقد أثر نقاش على خصص حول علاقة شركات متعددة الجنسية بالدولة كجهاز سياسى يحكم فى نطاق سيادته على رقعة من الأرض . وسوف نكرس ما تبقى من هذا الفصل لمناقشة هذه القضية .

### ثلاثا — الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة :

واضح مما سبق ان النطاق الذى تعمل فيه الشركات متعددة الجنسية كبير وان تأثيرها على اقتصاديات العالم الثالث تأثير بالغ . والأمر كما أكدنا قبل قليل لا يرتبط بالاقتصاد فحسب ، بل يرتبط بالسياسة ايضا . والسؤال الذى يطرح حول علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدولة ونطاق سيادتها يبدأ — بقضية نظرية محضة . هل يمكن للامبريالية الرأسمالية — بصورتها المعاصرة أن تخلق لنفسها اسلما عالميا مستقل عن سيطرة الدولة ، ومن ثم تفقد الدولة جزءا من سيادتها ، على اقل تقدير أو تفقدها

( ٢٠ ) انظر مقال مولر السابق الاشارة اليه ، ص ٥٥ .

( ٢١ ) انظر مقال فؤاد مرسى السابق الاشارة اليه ص ١٩ .

كلها على أكثر تقدير . ويمكن طرح هذا السؤال بصيغة أكثر تجريدا : هل يمكن للامبريالية أن تخلق بنية تحتية قوية تخضع كافة اشكال البنية الفوقية — كالدولة والقانون — لخدمة مصالح البرجوازية الامبريالية ؟ أم أن الأبنية الفوقية المختلفة — وعلى رأسها الدولة التي لها اليد العليا ولا يمكن للامبريالية العالمية أن تتسرب وتنتشر إلا بآرادتها ؟ وإذا ما أخذنا هذا السؤال من المستوى النظري المجرد الى المستوى الامبريقي، فله ي طرح على النحو التالي :

أيها أقوى أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ؟ أم الشركات متعددة الجنسية ؟ وإذا كان لنا أن نجيب على هذا السؤال بمستواه النظري ومستواه الامبريقي فان علينا أن نتعرف أولا على طبيعة المد الامبريالي المعاصر ، ثم نرى الى أي مدى يعتبره البعض خطرا على سيادة الدولة .

يفرق الباحثون بين مراحل مختلفة من التوسع الامبريالي . فالتوسع الامبريالي في الوقت الحاضر يختلف عن المراحل السابقة ( التي شهدت مرحلة التوسع الاستعماري ) ، ومرحلة دمج المجتمعات التابعة في النسق الرأسمالي الذي أخذ يكرس استثمارات رأس المال في المجال الصناعي ، ثم مرحلة الامبريالية والتي ارتبطت بالهيمنة الكاملة من جانب الدول الرأسمالية على الدول التابعة (٢٢) أن أهم ما يميز السيطرة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن أنها تقوم على عمليتين رئيسيتين هما : (٢٣) عملية تحول الانتاج الى انتاج عالمي internationalization of production

(٢٢) انظر حول مراحل الامبريالية :

Marry Magdoff, «The phases of Imperialism» Monthly Review, 1968.

(٢٣) كان بولانتزاس Internationalizationpoulanteza أول من طرح مفهوم وذلك في كتابه « الطبقات في الرأسمالية الحديثة »، وكان سمي أمين أول من طرح مفهوم التمهصل في كتابه « التراكم على المستوى العالمي » .

١) أو تدويل الانتاج كما يقل بتحفظ (٢٤) وعملية التمثيل  
«disarticulation»

١ — تشير عملية تحويل الانتاج الى انتاج عالى الى محولة دمج  
البرجوازية المحلية في اطار عمل الشركات العالمية ، ليس فقط من خلال  
علاقات السوق ، وانما من خلال علاقات الانتاج ايضا .

٢ — اما عملية التمثيل فانها تشير الى خلق قطاع صناعى وزراعى  
راسمالي بشكل مستقل عن التحولات الداخلية لعلاقات الانتاج . بمعنى  
غرس قطاع راسمالي في قلب القطاعات الانتاجية المحلية يتمثل معها  
وتيسر لها خدمته .

وتنتج العملية الثانية عن العمالة الاولى . فقد شهد العالم المعاصر  
توسعا راسماليا في صورة زحف رأس المال الأجنبي الى الدول الفقيرة ،  
حيث الأيدى العاملة الرخيصة والمواد الخام المتوفرة . حقيقة ان هذه  
العملية قديمة ولكن ما يميزها في عالمنا المعاصر هو ارتباطها بالشركات  
متعددة الجنسية التي شكلت اخطبوطا اقتصاديا عالميا يسيطر على  
اقتصاديات العالم ، وما يميزها ايضا هو ذلك الاندماج العالى بين فئات  
البرجوازية . بمعنى اندماج البرجوازية العاملة في التجارة والصناعات  
الصفيرة في المجتمعات المتخلفة في النشاط الاقتصادى الذى تمارسه  
البرجوازية العالمية من خلال الشركات متعددة الجنسية بحيث تكاد تقترب  
من الوقت الذى توجد فيه برجوازية عالمية واحدة ولها جناح محلى في التوابع  
وجناح مركزى في العواصم الكبرى ، وطبقة عاملة واحدة ولها

(٢٤) انظر :

- N. Poulntzas, classes in contemporary cpitalism, New  
left books, London, 1975.
- S. Amin, Accumulation on a world scale, Monthly  
Review Press, London, 1974.

جناح محلى فى التوابع وجناح على فى المواسم (٢٥). كما أننا نقرب من الوقت الذى يصبح فيه رأس المال عالياً وتصبح فيه العملية الانتاجية التى تتم داخل نطق أى مجتمع قومى لها الطابع العالمى من حيث التمويل والتسويق . ان عملية تحويل الانتاج من النطاق المحلى الى النطاق العالمى قد خلقت داخل مجتمعات عديدة فى العالم الثالث قطاعات رأسمالية متقدمة اذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى فى مجال الاقتصاد وذلك فى مجال الصناعة والتجارة والزراعة . ولكن هذا القطاع الرأسمالى الذى غرس فى التكوين الاجتماعى القديم لا ينفصل عن هذا التكوين وإنما يسخره لجسابه بحيث تتحول إية قيمة فائضة منه الى القطاع الرأسمالى الذى يحول جزءاً كبيراً منها الى خارج المجتمع .

ولقد لعبت سياسات الدولة فى بلدان كثيرة من العالم الثالث دوراً كبيراً فى تنمية هذا القطاع الرأسمالى سواء بتشجيع الأنشطة الرأسمالية أو بدخول الدولة فى مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والزراعى . كما ان السياسات التى تنتجها الدولة فى العالم الثالث كثيراً ما تشجع على الاستثمارات الخارجية التى تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسية وكثيراً ما ينشأ قدر من التوتر أو الصراع بين هذه السياسات وبين أهداف ومصالح الشركات الأجنبية خاصة فى الدول التى تنتهج سياسات وطنية اشتراكية . لصالح من يحل هذا الصراع ، وهل تتحول الدولة التى تسهل هى نفسها عمل الشركات متعددة الجنسية وتسن القوانين من أجل خلق شرعية لنشاطها هل تتحول الى كبش فداء يذبح تحت إقدام هذه الشركات اذا ما أرادت ؟

يذهب روبين مورى (٢٦) R. Murray الى أن فترة ما بعد الحرب قد

(٢٥) انظر حول تحليل البناء الطبقي على مستوى عالمى : أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ الفصل الثالث وانظر أيضاً سمير أمين ، قانون القيمة والمادية التاريخية ، ترجمة صلاح داغر ، دار الحداثة ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

(٢٦) R. Murray, The internationalization of capital and Nation states, New left Review, No. 667. pp. 84-109.

شهدت اضعاف الطابع العالى على رأس المال Internationalization  
فى شكل رأس المال التجارى والاستثمارى والتمويلى . بحيث  
أصبحنا نسمع فى كل دولة عن التجارة الخارجية والاستثمارات الخارجية  
والتمويل الخارجى . ولا يميل رأس المال الى أن يرتبط بمجتمع معين بل  
يسعى دائما الى حيث يتضاعف موائده . ومن ثم فإن اضعاف الطابع العالى  
على رأس المال يؤدى الى اضعاف الدول الأم ( الرأسمالية ) . وتصبح  
مهمة الدولة هى تسهيل مرور رأس المال وخلق الظروف التى تهىء له  
الانتقال من مكان الى آخر ( تم الاشارة الى هذه الوظائف من قبل ) .

لقد حدث منذ ما بعد الحرب شكل من الانفصال بين أنشطة الدولة  
وانشطة الشركات العالمية الكبرى ، وأصبحت الأخيرة بعد أن نجحت  
فى اطفاء الطابع العالى على رأس المال هى المؤسسة الاقتصادية المسيطرة على  
العالم الرأسمالى . وأصبحت الدول فى شتى أنحاء العالم تؤدى الوظائف  
التي تخدم هذه المؤسسة المسيطرة ، فهذه الشركات لا تسخر دولة بأكملها  
أو مجتمع بعبء لخدمة أغراضها وإنما تستخدم دولاً عدة حينما يمتد  
تخطيطها .

ولقد أدى هذا الى أن تصبح الدولة مؤسسة ضعيفة فى مقابل هذا  
الاتساع والامتداد للشركات العالمية الكبرى ، وأصبحت غير قادرة على  
ضبط نشاط هذه الشركات وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام .

وقد أكد ستيفن هايمر . Hymer ما ذهب اليه مورى حيث أكد فى  
مقال مبكر عن الشركات متعددة الجنسية (٢٧) أن نشاط الشركات متعددة

---

انظر : R. Murray, The internationalization of capital and  
Nation states, Newleft Review, No. 67, pp. 84-109. (٢٧)  
Hymer «The Efficiency, contradictions, of multinational cor-  
porations.

وقد نشر هذا المقال ضمن المجلد التالى الذى نشر فى ذكرى وفاة  
ستيفن هايمر .

الجنسية يؤدي الى اقامة نظام امبريالى من طريق نظام مركزى لاصدار القرارات وخلق تقسيم للعمل بين الأمم يناظر تقسيم العمل الموجود بين مستويات مختلفة من الجماعات داخل المجتمع الواحد واهتم هايمر فى مقال لاحق (٢٨) بالنتائج التى تترتب على تشجيع الدولة للاستثمار الأجنبى الذى تقوم به الشركات متعددة الجنسية فى نطاق سيادة الدولة . ولعله النتيجة السليقة التى اكد عليها هايمر تكمن فى ان الدولة عندما تسمح للشركات متعددة الجنسية بالاستثمار على أرضها فإن ذلك يؤدي الى اضعاف الانجاز ( الأداء ) القومى بالمقارنة بأداء الشركات ذوى الكفاءة العالية ويترتب على ذلك بالتالى ان تضعف الدولة ويفلت الزمام فى تنظيم الشركات والاشراف عليها .

ولكن يثار هنا سؤال على جلب كبير من الأهمية . اذا ما كان للدولة وظيفة اقتصادية فى تنظيم الانتاج والسوق وفى تسهيل عمليات الانتاج والتوزيع ، فكيف يتسنى للشركات متعددة الجنسية ان تعمل بدون دولة قوية تنظم لها العملية الانتاجية وتضع لها القواعد والقوانين التى تضمن لها تراكم مستمر فى رأس المال . الا يثير القول بأن الشركات العابرة تستطيع ان تعمل مستقلة عن الدولة تناقضا اذا سلمنا بالوظيفة الاقتصادية للدولة والتى يؤكد عليها اصحاب هذه الوجهة من النظر انفسهم .

الواقع ان هايمر ورفورن قد حاولا حل هذه الاشكالية النظرية بالقول بأن الشركات متعددة الجنسية تتطلب دولة متعددة الجنسية أيضا . مثل هذه الدولة لم توجد بالفعل ، ولن تظهر الى الوجود بسرعة الا انها احد

R. cohen et al (eds.) the Multinational corporation : radical Approach, cambridge university Press, 1949, I.

(١٨) كتب هايمر هذا المقال بالاشتراك مع روبرت ورفورسون

R. Rovirthorn

انظر :

S. Hymer and Rovithorn corporations and International oligopoly», in op. cit., chap. 8.



البدائل المطروحة ولقد بلور هايمر هذه الفكرة فيما بعد حيث أكد على وجود نسق سياسى عالمى جديد يحمى الرأسمالية العالمية . ولقد صاحب ظهور الشركات متعددة الجنسية واتساع نشاطها على مستوى العالم ، صاحب ذلك ظهور سوق عالمى أيضا ، ولقد أدى ظهور هذا السوق بدورة إلى خلق طبقة رأسمالية عالمية لديها وعلى عالمى تستمد من الأساس الذى تسيطر عليه على مستوى العالم . فلم تعد الحروب بين الدول الرأسمالية تخدم مصالح هذه الدول ، ونجد بدلا من ذلك أن روابط قوية تظهر بين رأس المال هنا وهناك من أجل إقامة بناء فوقى للنظام العالمى (٢٩) .

وبدل ذلك على أن القائلين بهذا الرأى ينظرون إلى ما يسمى بالنظام العالمى الجديد لا على أنه محاولة لخلق توزيع عادل للقيم بين شمال العالم المتقدم وجنوبه المتخلف على ما يدعى مرجعوا هذه الفكرة ، أن مثل هذا النظام العالمى الجديد هو محاولة لخلق الإجماع العالمى على توزيع القيم القائمة بالفعل . أنه محاولة لخلق البناء فوقى ( الاطر السياسية والقانونية والثقافية ) اللازم لحماية رأس المال المسيطر على شمالى العالم وجنوبه وسوف لا تستفيد دول العالم الثالث من هذا النظام قدر استفادة الدول صاحبة رأس المال ، أن النظام العالمى الجديد المرتقب ماهو إلا الاطر السياسى والقانونى لشكل تقسيم العمل الذى يشهده العالم المعاصر والذى يقوم على هيمنة الدول الرأسمالية وتبعية دول العالم الثالث ، تراكم رأس المال فى الدول الغنية ونزوح رأس المال من الدول الفقيرة ، فى كلمة واحدة الذى يقوم على التامسواة المطلقة بين الدول المشكلة لبناء العالم المعاصر .

ولعل المنظمات العالمية — كالأمم المتحدة وهيئاتها — هى بداية لتكوين هذه البنية الفوقية العالمية . فبالرغم من أن هذه المنظمات لها صفة الاستقلالية ، إلا أن الدور الفعلى الذى تقوم به يساعد الدول الرأسمالية

الكبيرة أكثر مما يساعد الدول الفقيرة هذا إذا اعتبرنا أن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها هذه المنظمات إلى الدول الفقيرة لا تكون شكلا من أشكال الإحسان الدولي ، والمثال لطبيعة صناعة القرار داخل هذه المنظمات والقوى المسيطرة عليه ، يجد أنه ينتهي دائما في صالح الدول الأقوى ، وإذا ما حدث وجاء في صالح الدول الأضعف فإنه لا يتفق وافكر في هذا السياق في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بانسحاب الدولة المسماة بإسرائيل من الأرض التي احتلتها عام ١٩٦٧ .

ولكن يظهر في مقابل هذا الرأي رأي آخر يتكرر فكرة ضعف الدول في مقابل توسع رأس المال على النطاق العالمي وتخطيه لحدوده الإقليمية إلى حدود أخرى . فليد كتب Bill warren مقالا بعنوان « كيف يكون رأس المال عالميا » (٢٠) ، How International is capital ؟ يرد فيه على روبين موري . ذهب وارين إلى القول بأن عالمنا المعاصر يشهد بحق ظاهرتين على جانب من الأهمية : أولهما تخطى رأس المال لحدود الإقليمية وزجفة على المجتمعات الأخرى بحثا عن الربح الأكبر ، وثانيهما : نشأة التخالفات الاقتصادية كما هو الحال في السوق الأوروبية المشتركة . غير أن نشأة هاتين الظاهرتين لا يعنى أن رأس المال قد قضى على قوة الدولة أو حتى قد فاق هذه القوة وخلق لنفسه مؤسسية اقتصادية مستقلة . ان عكس ذلك هو الصحيح فأى حركة لرأس المال ما هى الا انعكاس لسياسات الدولة الأمر الذى يدل على أن الدولة ما تزال قوية في مقابل رأس المال ، وكتب وارين في تفسير ذلك يقول « أن أهم ما يميز امتداد الأنشطة الإنتاجية للشركات الصناعية عبر الحدود وكذلك نشأة السوق المشتركة هو أن كل منهما كان نتيجة مباشرة مقصودة للسياسات المدروسة التي تبنتها الدول — الأمم ( التأكيد موجود في الأصل ) لقد جاءت الليبرالية التي شهدتها

---

Bill Warren, «How International is capital ? New left (٢٠)  
review, No. 63 1971 pp. 83-88.

التجارة العالمية والتمويل العالمى فيما بعد الحرب نتيجة لسياسة الدولة  
وكانت هذه الليبرالية هى التى منحت الشركات الصناعية القدرة  
والحافز لى تنقل نشاطها الانتاجى الى الخارج لى تستفيد من التنوع  
في حجم ونمو السوق ، ومن مستوى التكاليف والفروق فى التكنولوجيا .  
وبغلا عن ذلك فان حركة دمج الشركات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة  
فى معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة ، مع ما صاحبها من اتساع للتنافس  
فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحر ، كل ذلك كان الى حد كبير نتيجة  
لسياسة الدولة القومية ( التأكيد موجود فى الأصل ) . وتعتبر بريطانيا مثالا  
بارزا على ذلك . ان فكرة ضعف الدول القومية امام الشركات العالمية تعتبر  
فكرة خيالية كلية . ان الواقع يكشف عن ان الدول القومية تشجع بقصد  
خلق وحدات تنافسية ضخمة « (٣١) » .

ويعتقد وارين ان هناك من الشواهد ما يدل على أن قوة الدولة فى  
إيلها هذه تجاه الشركات الكبرى أعظم بكثير من أى وقت مضى . وهذا  
شئ متوقع طالما أن نمو حجم الشركات قد صاحبه توسع فى أنشطة  
اقتصادية للدولة . فكلما قل عدد الشركات وزاد حجمها كما أصبحت الدولة  
أكثر قدرة على أن تطبق عليها السياسة الضريبية والنقدية . واذا ما أغينا  
منظرة على الصناعات الأساسية فى إنجلترا فسوف نلاحظ على الفور الى  
أى مدى تعتبر الدولة قوية فى هذا المجال . فصناعة السفن والطائرات  
والكمبيوتر والطاقة النووية لم تكن لتوجد لولا تدعيم الدولة ، أو أنها كانت  
مستوجدة فى نصف طاقتها الحالية . أن أى توتر يظهر بين الدولة والشركات  
ينتهى دائما الى تعاون بينهما فى قيام علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة .  
أن قبول مثل هذا التفسير يجنبنا — كما يذهب وارين — أحد المزالق الخطرة  
التي يقودنا اليها التحليل الذى قدمه مورى وهايمر . فالقول بأن اتساع  
الشركات المتعددة الجنسية وعبورها لحدود الاقتصاد القومى يخلق توترا  
بين الدولة وهذه الشركات ينتهى بضعف الدولة ، ان مثل هذا التحليل

يتضمن الاعتقاد بإمكانية الفصل بين الاقتصاد القومى الرأسمالى وبين الدول  
التي تمثله وكأن لكل منهما مصالح مختلفة .

حقيقة أن الشركات متعددة الجنسية قد وسعت من نشاطها الى درجة  
أصبحت تهدد الكيانات القومية ، خاصة تلك الكيانات الضعيفة غير ذات  
التاريخ السياسى والثقافى العميق الجذور . وتخبّرنا الأحداث المعاصرة  
فى العالم عن تدخل الشركات متعددة الجنسية فى أمور داخل الدول المضيفة  
لها ، الى درجة أنها قد تسهم فى التدبير لانقلاب عسكرى أو فى حفز الدول  
الكبرى للتدخل العسكرى لحماية مصالحها وأنا أفكر هنا بالتحديد فى حالات  
مثل شيلى وزائير التى تلعب فيها الشركات متعددة الجنسية دورا سياسيا  
بارزا ورغم ذلك فلا يمكن أن نعمم القول بأن الشركات متعددة الجنسية  
قد نفت سيادة الدول أو أنها أوشكت أن تفعل ذلك . فمثل هذا التعميم  
تواجهه كثير من المحاذير الصناعية النظرية والامبريقية . فمن الناحية  
النظرية يمكن أن يكون مسوغا القول بأن بنية عالمية قد ظهرت الى الوجود  
على أثر النشاط المكثف لشركات متعددة الجنسية ، ولكن وجود هذه  
البنية التحتية العالمية قد يكون غير مسوغ من الناحية النظرية إذا لم يكن  
هناك تجانس عالمى واضح فى أنماط الانتاج وعلاقات الانتاج ، وإذا لم تكن  
هناك بنية فوقية عالمية تناظر البنية التحتية العالمية . فمن ناحية نجد أنه  
فى كثير من بلدان العالم الثالث تستمر الأنماط الانتاجية القديمة — القطاعية  
وشبه القطاعية والرعوية — فى الوجود ورغم خضوعها على نحو ما لسيطرة  
النمى الرأسمالى العالمى . ومن الناحية الأخرى نجد أن مجتمعات العالم  
المختلفة تكشف عن تنوع فى نظمها السياسية والثقافية بحيث يستحيل الحديث  
عن بنية فوقية عالمية الا فى ضوء السيطرة انسيابية للدول العظمى والسيطرة  
الثقافية الجماهيرية ( ذات الطابع الاستهلاكى ) القادمة من الدول الرأسمالية  
عبر وسائل الاتصال الحديثة وعبر شبكات التبادل التجارى .

ولكن بغض النظر عن مناقشة إمكانية وجود بنية تحتية عالمية ، فإن  
وجود الدولة فى حد ذاته يعتبر وجودا وظيفيا لتسهيل عمل الشركات متعددة

الجنسية . فهي التي تمنحها تصاريح الدخول وهي التي تسن القوانين التي تعمل في ظلها وهي شريكة في نشاطها الاقتصادي في كثير من الأحيان . وهذه المساندة من جانب أجهزة الدولة يحقق للدولة ذاتها استمرارا ويضيف عليها مزيدا من الشرعية العالية . ويمكن القول بناء على ذلك ، ان الدولة والشركات متعددة الجنسية لهما وجود مشترك ، ولهما أهداف مشتركة ، وكلاهما وظيفي لاستمرار الآخر .

وعند هذه النقطة يمكن أن نتحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسية . فتلك الأخيرة لم تلغ وجود الدولة ولا سيادتها ، وإنما أصبح وجودها ضروري لوجود الدولة الى الحد الذي يمكن معه القول بأن النشاط الاقتصادي والتجاري للشركات الكبرى أصبح أحد الأركان الأساسية في بناء الدولة واستمراريتها في الوجود . فكثر من الدول يمكن أن تنهار لو أنها أبطلت عمل هذه الشركات ما بين يوم وليلة إذ أنها ستعرض لحصار اقتصادي عالمي وسوف تتوقف كثير من الأجهزة الاقتصادية داخلها . ناهيك عن انهيار العملة المحلية . ونحن هنا لا ندافع عن وجود الشركات متعددة الجنسية وإنما نحاول أن نؤكد حقيقة هامة وهي أن الأجهزة السياسية والاقتصادية في العالم الثالث — خاصة — قد ارتبطت بعلاقات تبعية بالدول الرأسمالية الى درجة أن وجودها وشرعيتها يرتبطان بهيمنة النسق الرأسمالي العالمي . وحقيقة أخرى أكثر أهمية وهي أن هذه العلاقة علاقة منتجة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى دول العالم الثالث أن تدرك هذا جيدا لكي تتحدد استراتيجياتها في المستقبل في ضوء محاولة التخلص من السيطرة الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية الكبرى ولتحقيق استقلال وطني حقيقي .

# الفصل السابع

## حول دراسة الدولة والايديولوجية

### في الوطن العربي

#### مقدمة :

من المنطقي بعد هذا الحديث عن الدولة في العلم الثالث أن نواجه السؤال الهام : وماذا عن الدولة في الوطن العربي ؟ طبعاً أن الوطن العربي جزء من العلم الثالث ، ويكثر من الآراء التي وردت عبر صفحات هذا الكتاب يمكن أن تطبق على نظم الدولة فيه . غير أن هذا ليس هدفنا . بل أننا نسمى دائماً إلى تأكيد قضية منهجية محورية مؤداها أن الباحثين في الوطن العربي يجب عليهم لكي يتوصلوا إلى رؤية أصيلة لاجتماعهم أن يراجعوا ما يتلقونه من الفكر الغربي من نظريات على ضوء خصوصية البنية الاجتماعية في الوطن العربي (١) . ومن هنا جاء هذا السؤال الذي صدر لنا هذا الفصل .

وبمع ذلك علينا أن نسمى هنا إلى القيام بمحاولة من هذا النوع :  
وأعني مراجعة هذه النظريات في ضوء خصوصية الواقع الاجتماعي العربي .

---

(١) انظر : أحمد زايد ، « نحو نظرية سوسيولوجية عربية » ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي ، من ٨ - ١١ الكويت ، أبريل ١٩٨٤ .

فتلك مهمة شاقة لن يقرم بها باحث فرد ، وانما مستقرزها بنية ثقافية ناشئة  
يشند عودها كلها تخلصت البنية الاجتماعية العربية من أسر التبعية والتخلف .  
حسبنا هنا أن نؤكد هذه الحقيقة ، وأن نقوم بمهمة متواضعة تعتبر خطوة  
قصيرة في نفس الطريق ، وهى أن نحاول دراسة بعض أفكار العلماء العرب  
المعاصرين حول الدولة العربية والأيدولوجية العربية بحيث ننتهى الى  
مجموعة من الافتراضات العامة بشأن الدولة العربية في ضوء خصوصية  
البنية العربية المعاصرة .

والتأمل لواقع الثقافة العربية المعاصرة يجد أن الفكر العربى وهو بصدد  
تطوير رؤيته للعالم يتعامل مع مستويين من مستويات التفكير ، فهو يتعامل  
مع فكر أوربى درسه واستوعبه ويتعامل في نفس الوقت مع تراث الفكر  
العربى قديمه وحديثه . ويفرز هذا التعامل المزدوج أشكالاً مختلفة من  
الفكر بعضها يميل الى التراث رافضاً الفكر الغربى ، وبعضها يميل الى  
الفكر الغربى رافضاً التراث ، وبعضها يدمج هذا في ذاك برؤية متعسفة  
في بعض الأحيان ، منطقية في أحيان أخرى .

والمستعرض للكتابات العربية حول الدولة والأيدولوجية — وهى  
كتابات قليلة — يصادف موقفين هما انعكاس مباشر لوقف الازدواجية  
المعرفية هذه . فالباحثون يميلون اما الى الدمج بين الآراء الغربية والآراء  
الخدونية في تفسيرهم لنظام الدولة وتطوره ، وأما أنهم يميلون نحو تطبيق  
الآراء والنظريات الجاهزة التى استوعبوها من خلال تنشئتهم العلمية  
الغربية ، على واقع الدولة العربية والأيدولوجية العربية دون تحفظ ،  
ولسنا هنا بصدد اذانة هذه المحاولات ، فإلى محاولة مهما كانت يسيطر عليها  
تضيء الطريق نحو مستقبل عربى أفضل ، على عكس الادانة تملأها ،  
فسوف نحاول أن نستقرئ هذه الآراء على أنها تمثل نماذج لما هو  
متاح من معرفة حول الدولة العربية والأيدولوجية العربية . وهذه الإبهتقراء  
سوف يساعدنا بالتأكيد على تأمس مواطن الضعف ومواطن القوة بحيث  
يمكن أن نرى الصورة بشكل أكثر وضوحاً .

وفي ضوء ذلك فإن هذا الفصل سوف ينقسم الى ثلاثة أقسام رئيسية  
على النحو التالي :

أولا : نظرية الدولة العربية : مناقشة نقدية .

ثانيا : نظرية الايديولوجية العربية : مناقشة نقدية .

ثالثا : ضرورة التحليل التاريخي البنائي للدولة العربية والايديولوجية  
العربية .

أولا : نظرية الدولة العربية : مناقشة نقدية :

نقصد بنظرية الدولة العربية مجموعة المقولات النظرية التي تجمعت  
حتى الآن من خلال دراسة الدولة العربية بواسطة مفكرين عرب . وتستخدم  
كلمة النظرية هنا بقدر من التجاوز . فلا شك أن الآراء التي نعرضها هنا  
لا تشكل في مجموعها نظرية علمية رصينة ، فضلا أن بينها قدر من الخلاف .  
ومع ذلك فلن استخدام كلمة « نظرية الدولة العربية » وعبارة « نظرية  
الايديولوجية العربية » يمكن أن يكون مسوغا إذا ما كنا نطمح الى تكوين  
هذه النظرية في المستقبل ، ويكون مسوغا أيضا إذا ما اكتشفنا أن هذه  
النظرية بحاجة الى مزيد من التنقيح ومزيد من الاتفاق .

ومن هذه النقطة الأخيرة يبدأ الحديث عن « نظرية الدولة العربية »  
فالمفكرون العرب لا يتفقون في مداخلهم لدراسة الدولة العربية ، وأن كانوا  
يتفقون على نوعية الموضوعات التي يعالجونها . ويمكن أن نميز هنا بين  
اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول لا يتقيد بنظرية معينة ويقدم تحليلات  
يعبر فيها حدود نظريات مختلفة غربية أو تراثية . أما الاتجاه الثاني  
فينطلق من مقولات نظرية محددة نابعة أصلا من الماركسية ويطبقها على  
واقع الدولة العربية . ونجد أن الاتجاه الأخير يعاني من فرقة ظاهرة حيث  
يظهر داخله انقسام بين المدافعين عن فكرة نمط الانتاج الآسيوى من ناحية .  
والمدافعين عن ارتباط الدولة بالطبقة من ناحية أخرى .



## ( ١ ) الاتجاه الأول : الدولة العربية بين الخلدونية والفيبرية :

كان ابن خلدون هو نقطة الانطلاق الأولية لدى بعض المفكرين العرب (٢) . واعتبرت صياغة ابن خلدون هذه بمثابة تحليل لبنية الدولة التقليدية في العالم الاسلامي . وطالما أنها كذلك ، فهي ليست ضالحة تماماً من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه لتحليل بنية الدولة العربية المعاصرة . أنها بحاجة الى مكملات نظرية من تراث دراسة الدولة الحديثة . وكان التراث النظري لدى ماكس فيبر — وأتباعه من علماء الغرب — هو المصدر المكمل الذي اعتمد عليه هؤلاء المفكرين لتقديم صياغة نظرية حول الدولة العربية المعاصرة وطبيعة تحولها . لقد ظهر هنا مزج واضح بين الأفكار الخلدونية والأفكار الفيبرية توارى فيها ابن خلدون الى موقع ثانوي الى حد كبير . فقد تمت قراءته في ضوء تراث ماكس فيبر ، ومن ثم فقد أصبح تراث ماكس فيبر هو المنطلق النظري الأساسي وليس المكمل ، وتحول تراث ابن خلدون الى تراث ثانوي مكمل . ولذلك فمع تطور هذا الاتجاه نجد أن ابن خلدون يتوارى أكثر فأكثر مفسحاً المجال أمام النظريات الغربية الأكثر تأثيراً بملكس فيبر ، مع محاولة صحتها لا في نظرية ابن خلدون فحسب بل مع نظريات أخرى كالنظرية الماركسية ونظرية التبعية . لنترك الآن هذا الحكم المسبق وننظر بعض الأفكار النظرية التي قدمها المفكرون العرب ممن نصنفهم تحت هذا الاتجاه .

١ — تعد محاولة عبد الله العروى من أبرز المحاولات الغربية في تفسير طبيعة الدولة العربية التقليدية والمعاصرة (٣) . ويقوم النموذج الذي يقدمه عبد الله العروى على خلق توازن بين نظرية ابن خلدون عن الدولة الإسلامية

---

(٢) انظر تحليلاً مفصلاً لنظام الدولة عند ابن خلدون في المصدر التالي : محمد عابد الجابري ، **العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي** ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٢ .

(٣) عبد الله العروى ، مفهوم الدولة ، مرجع سابق .

«وبين نظريات ماكس فيبر . فهو يرى أن العناصر التي أسس عليها ابن خلدون نظريته في الدولة وهي العصبية والعدل والشرع تتوازي مع مفاهيم ماكس فيبر عن الكارزما والقانون والشرعية . وبناء على هذا التوازي يرتب العروى المراحل التي مرت بها الدولة الإسلامية من الجاهلية إلى الخلافة الحقبة إلى الخلافة الصورية كما يرتب النموذج التي أسست عليها الدولة في هذه المراحل وهي الملك الطبيعي في الدولة الجاهلية ( الذي قام على العصبية بمفهوم ابن خلدون وعلى الكارزما بمفهوم ماكس فيبر ) والسياسة العقلية في دولة الخلافة الحقبة ( والتي قامت على العدل بمفهوم ابن خلدون وعلى القانون بمفهوم ماكس فيبر ) والخلافة في دولة الخلافة الصورية التي بدأت بعد حكم الخلفاء الراشدين ( والتي قامت على الشرع بمفهوم ابن خلدون وعلى الشرعية بمفهوم ماكس فيبر ) ( ٤ ) .

ومن خلال هذا التوازي المصنوع بين ماكس فيبر وابن خلدون ومثالبه نماذجها النظرية بواقع الدولة الإسلامية يصف العروى الدولة الإسلامية بأنها تمثل « مركبا من العناصر الثلاثة العربي والإسلامي والآسيوي » ( ٥ ) . وهذه العناصر تعكس تتابع النظم العربية التقليدية من الجاهلية إلى الخلافة الحقبة إلى الخلافة الصورية ، كما أنها تعكس الأسس التي انتظمت حولها الدولة الإسلامية في تتابعها الزمني وهي الدهرية العربية ، والأخلاقية الإسلامية ، والتنظيم الآسيوي ولا يوحى استخدام العروى هنا لفكرة التنظيم الآسيوي الدولة الإسلامية في أحد مراحلها بأي تأثير بفكرة ماكس فيبر عن الدولة الإسلامية من خلال مفهوم واحد يرجع إلى ماكس فيبر وهو « الدولة السلطانية » وهي الدولة التي تقوم على القهر والتصرف الحر في بيت المل » .

---

(٤) من المعروف أن ماكس فيبر استخدام مفهوم الدولة السلطانية sultanism واعتبرها شكلا من أشكال الحكم الأبوي العسكري patrimonialism

(٥) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

ويتضح التأثير بملكس فيير جليا عندما انتقل العروى لدراسة الأشكال الحديثة للدولة العربية ، فقد اعتبر الدولة التقليدية « دولة سلطانية » وقارنها بالدولة الحديثة التى أطلق عليها دولة التنظيمات . هنا تقلصت رؤية ابن خادون ، وانحصرت فى مجرد ايجاد تبرير لشرعية النموذج الفيبرى . لقد أصبحت هنا فكرة التقليد والحداث فكرة محورية ، وتتجسد فى المقابلة بين الدولة السلطانية التقليدية وبين دولة التنظيمات أو دولة القانون والبيروقراطية .

فقد ظهرت دولة التنظيمات من خلال « عملية التطور الطبيعى الذى أورثها كثيرا من الأفكار والأنظمة وأنماط السواك التقليدية ، وعملية اصلاح غيرت شيئا من التراتيب الادارية العليا واستعارت من الخارج ( التأكيد غير موجود فى الأصل ) وسائل مستحدثة للنقل والاتصال بهدف تطوير الزراعة والتجارة » . أن تأكيد كلمة « الخارج » من جانبنا فى هذا النص لا يخلو من دلالة . فتحديث الدولة العربية قد جاء أصلا من الخارج مع قدوم الاستعمار وذلك بعد اخفاق الدولة السلطانية فى تقديم اصلاحات داخلية مما عرضها لأزمة ترتب عليها التدخل الأوربى . لقد « أدى الاخفاق الى تدخل أوربى مباشر بدعوى أن السلطة الأجنبية وحدها قادرة على التوفيق بين أهداف الخصمين : المحافظة على نفوذ السلطات من جهة وتلبية مصالح الجماعات التى تكون الرعاية من جهة أخرى (٦) » وجاء الاصلاح الأوربى ممثلا فى تدريب وتسليح الجيش ، وانشاء طبقة بيروقراطية بمعنى عصرى ، وتدوين القوانين ، وتغير مناهج التعليم ، وتنمية موارد الخزينة ، وهكذا قامت دولة التنظيمات على « المنفعة كما يتبعها العقل البشرى » أو أنها قامت — اذا ترجمنا هذا النص الى لغة ملكس فيير — على البيروقراطية الرشيدة .

ومع ذلك فان دولة التنظيمات بأجهزتها الحديثة لم تغير نظرة العربى الى السلطة . لقد قربت دولة التنظيمات بين الدولة والانسان المنتج حيث

---

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣١ .

ضمنت لهم الأمن والعدل وحمتهم من جور المسيئين . ولكن ظل هؤلاء خاضعين لأقلية حكيمة متميزة الأمر الذي أدى الى استمرار العلاقة القديمة المرتبطة بالدولة السلطانية . لقد أحدثت دولة التنظيمات قدرا من التقريب بين الحاكم والمحكوم في مجال الاقتصاد غير أنها فشلت في أن تحقق ذلك في المجال الاجتماعي والثقافي ، أى في مجال السلوك والقيم « فرغم الإصلاح والعدل النسبي والنمو العمراني المهم ، لم تنعكس الدولة في المجتمع ، لم تتحد القاعدة القانونية بالضمير الخلقى ، لم ينفك الفرد يربط علاقاته الحقيقية في نطاق الأمة وهى الرابطة الوجدانية ، خارج الدولة ، أى الرابطة السياسية . تغير جهاز الادارة والتنظيم والقمع . . لكن تجربة الفرد مع ذلك الجهاز لم تتبدل » (٧) ولقد أدى هذا الى استمرار البحث عن صياغة جديدة ، فظهرت طوبى الخلافة أو الامارة الشرعية من جديد . ولكن قادتها هذه المرة الحركة الوطنية . وأدى ذلك الى أن تقع هذه الحركة الوطنية في مأزق أزمة . فقد اعتنقت « طوبى الفقهاء دون أن تعي أنها طوبى فأشاحت بوجهها عن كل نظرية موضوعية في مسألة الدولة » (٨) .

غير أن هذه الأزمة لم تكن أزمة فكر فقط ، لقد كانت أزمة خاصة بالدولة ذاتها . لقد طورت الدولة بعد الاستعمار من جهازها بحيث أصبح هو « القطاع الأكثر تطورا » في المجتمع . ولكن ظلت الدولة ضعيفة الى درجة أن وجودها كدولة بالمعنى الصحيح ( بقى ) موضوع شك وتساؤل (٩) . ومرجع ذلك أنها ضعيفة في علاقاتها الخارجية ، كما أنها لم تطور « ادلوجة دولية » ، فضلا عن أنها لم تقترب من المجتمع . بل أن الاتجاهات الحديثة من ليبرالية وماركسية ووجودية عمقت من الفردانية والطوباوية الموروثتين عن الفكر التقليدي .

(٧) انظر المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٩) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

وتشير الصياغة النظرية التي قدمها عبد الله العروى حول واقع الدولة العربية وتحولاتها التاريخية نقطة اعتراض جوهريّة تنحصر في أنه لم يفرض فحسب على واقع الدولة العربية نموذجاً غربياً ، بل أنه فرض على هذا النموذج أيضاً فكر ابن خلدون نفسه .

فعند تحليله لنظام الدولة السلطانية التقليدية لم يكتف بآراء ابن خلدون ، بل قدم نموذجاً يوازي فيه نظرية ابن خلدون ونظرية ماكس فيبر بحيث كانت آراء ماكس فيبر هي الاطار التصوريّ الأساسى الذى انطلق منه لا لتحليل البنية الاجتماعية فقط ، بل لتحليل الفكر الذى أفرزته هذه البنية أيضاً ، ونعنى به فكر ابن خلدون . وليس أدل على ذلك من أنه عندما انتقل لتحليل دولة التنظيمات الحديثة اعتبرها بمثابة الدولة الممثلة للسلطة القانونية بمفهوم ماكس فيبر .

وفضلاً عن ذلك فإن الصياغة برمتها تقدم نموذجاً للتحليل الثنائى المتأثر بالفكر الغربى يهمل كثيراً من العناصر الجوهرية في تحليل نظام الدولة — منها ارتباط التحولات التاريخية في بنية الدولة بالتحول في أشكال التركيب الاقتصادى والاجتماعى وأنماط الإنتاج والتركيب الطبقي . ومنها الاستمرار التاريخى لعناصر بناء الدولة التقليدية ودورها الوظيفى في إعادة إنتاج الدولة والمجتمع المعاصرين . لقد حلل عبد الله العروى الدولة كما لو كانت بنية مستقلة منقطعة الصلة ببناء المجتمع الأكبر ، وهى أحد الافتراضات الأساسية في نظرية التحديث الفرعية . وربما يكون هذا هو السبب في أن العروى قد ركز في تحليله لدولة التنظيمات على النظم القانونية والدستورية . حقيقة أن هناك إشارة ذكية الى استمرار علاقة الدولة بالفرد كأحد موروثات الدولة السلطانية ، غير أن عناصر الاستمرار أكبر بكثير من مجرد علاقة الدولة بالفرد فهى أكثر اتصالاً بالتنظيم الداخلى لجهاز الدولة نفسه مع اختلاف وظائفها المعاصرة . وهناك اشـارات الى تضخم الدولة ، والفراغ الايديولوجى لممارستها السياسية . ولكن هذه الخصائص تمت معالجتها من منظور فوقى ، وهى بحاجة الى أن تدرس في علاقتها بالتركيب الداخلى

٢ - ولقد ظهر هذا الدمج بين نظرية ابن خلدون وماكس فيبر عند سعد الدين ابراهيم فى دراسته عن مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العزبية (١٠) . فهو ينطلق فى دراسته عن مصادر الشرعية من تمييط ماكس فيبر لمصادر السلطة ( السلطة التقليدية - والسلطة الكارزمية - والسلطة القانونية ) ومن تحديدات ابن خلدون لنظام البيعة كأساس للشرعية العزبية التقليدية والسياسة العقلية كأساس لهذه الشرعية فى مرحلة من مراحل تطورها .

ويذهب سعد الدين ابراهيم الى أن أنظمة الحكم العزبية التقليدية قد تأسست على أسس تقليدية للشرعية مرتبطة بنظام الخلافة ( البيعة ) ، ومالت فى بعض عصورها المتأخرة الى السلطة القانونية ( أو السياسة العقلية بمفهوم ابن خلدون ) عندما أخذت « التنظيمات » الادارية والقانونية لاصلاح شؤون السياسة والمجتمع .

وعندما انهار المجتمع التقليدى على اثر انهيار الامبراطورية العثمانية أمام التوسع الاستعماري تأكلت الهياكل التقليدية فى الوطن العربى وبدأت تظهر هياكل جديدة كانت بمثابة « الأجنة غير مكتملة النمو » مليئة « بالتناقضات » و « التشوهات » . وعندما انحصر الاستعمار لم تكن النخبة السياسية العزبية التى تسلمت زمام الأمور قد حسمت أمرها بشأن مصدر الشرعية ، ولذلك فقد ظهرت أطر متنوعة للشرعية فى الوطن العربى بعضها يعتمد على الاطار التقليدى ، وبعضها يعتمد على الاطار القانونى ، وبعضها يعتمد على الجمع بينهما ، وبعضها يعتمد على السلطة الكارزمية وهنا ظهرت ما اطلق عليه سعد الدين ابراهيم بأزمة الشرعية فى الوطن العربى ، فقد ظلت كل هذه النظم « قلصرة على ملء فراغ الشرعية وهو

---

(١٠) سعد الدين ابراهيم ، « مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العزبية » ، المستقبل العربى ، العدد ٦٢ ، ابريل ١٩٨٤ ، صص ٩٣ - ١١٩ .

الفراغ الذى نشأ منذ انهيار المجتمع التقليدى ومعه شريعته التقليدية فى دار الاسلام والتى كانت الخلافة العثمانية أكثر رموزها . « الأزمة هنا تتمثل على ما يبدو فى عدم تطور أطر قانونية للشرعية ، أو أن ذلك هو سببها على الأقل . » فتتوزع وتحبط الأنظمة الحاكمة فى مصادر شرعيتها المختلطة أو المفروضة ، لم يكن تجسيدا صادقا لنسق قيمى متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة . « الأمر الذى أدى الى عدم حسم بعض القضايا الهامة التى ترتبط ببناء الدولة الحديثة وفى مقدمتها قضية الهوية ، وقضية السلطة وقضية المساواة . »

ويحاول سعد الدين ابراهيم بعد ذلك أن يطبق هذا النموذج لأزمة الشرعية على الأنماط المختلفة لنظم الدولة العربية ( الأنظمة الملكية — والأنظمة الجمهورية ) . وتعتمد الأواى على مصادر تقليدية للشرعية تدعمها ببعض اجراءات زيادة الفاعلية مثل خلق الأجهزة المدنية والأمنية والعسكرية وزيادة برامج الخدمات ، وتوسيع مجالات العمل والكسب ، وتكريس المؤسسة الملكية ، والمحافظة على اتوازن بين القوى القديمة والقوى الجديدة . أما النظم الجمهورية فتستمد شرعيتها من ايدىولوجية ثورية مستخدمة — خاصة بعد تفاقم أزمتها — أساليب ملء فراغ الشرعية مثل إثارة مخاوف الناس من أى منافسين على السلطة ، واستخدام وسائل القمع المباشر ، وتصحيح المنجزات ، وبيع الأحلام ، وافتعال الأزمات الخارجية .

وأزمة الشرعية هذه تعكس أزمة المجتمع بصفة عامة . وتحليل أزمة المجتمع فى نظر سعد الدين ابراهيم يبدأ بتحليل أزمة الطبقة الوسطى التى تملك زمام الأمور السياسية فى معظم البلاد العربية . ولقد ظهر هذا الرأى فى مثال حول « أزمة الطبقة الوسطى فى مصر » ( ١١ ) . حيث كتب يقول :

( ١١ ) انظر : سعد الدين ابراهيم ، « أزمة مجتمع أم أزمة طبقة : دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة » . مجلة المنار ، العدد السادس ، يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ — ٣١ .

« إذا كانت أزمة فهي أزمة طبقة أكثر منها أزمة مجتمع ، وإذا كان المجتمع يعاني ، فهو يعاني بسبب تناقضات وتحبطات هذه الطبقة » . فقد لعبت هذه الطبقة دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية والسياسية في مصر والوطن العربي . ولكنها طبقة متعددة اشترائح متناقضة البناء ، ولذلك فهي قابلة للتذبذب في تحالفاتها الداخلية والخارجية ، وقابلة للتذبذب في سياستها وفي تحييدها لمطالب جماهيرية دون مطالب أخرى .

والسؤال الذي تثيره صياغة سعد الدين ابراهيم تنحصر في تفسيره للأزمة الشرعية : هل ترجع هذه الأزمة فقط الى فشل النخبة الحاكمة وعدم قدرتها على حسن الموقف والى تذبذب الطبقة الوسطى ؟ ان الشيء الذي لم يقله سعد ابراهيم هو ان الاستعمار نفسه وليس النخبة السياسية وراء هذه الأزمة . وان الأزمة كانت قائمة اثناء الحكم الاستعماري وبعده . حيث ان القول بظهور الأزمة بعد الاستعمار قد يوحى بالدفاع عن شرعية الوجود الاستعماري . ان الاستعمار هو الذي خلق هذه النخبة الحاكمة ، والتطفل الرأسمالي الذي جاء به هو الذي ادى بالطبقة الوسطى الى هذه الحالة من التذبذب وعدم التجانس . ان تحليل الطبقة الوسطى وأزمته وان كان قد جاء منفصلاً عن دراسة أزمة الشرعية ، وخاصة حيث ركز على الطبقة الوسطى في مصر يمكن ان يكون مفتاحاً لفهم أزمة الشرعية شريطة ان يرتبط هذا التحليل بالسياق الكلي البناء الاجتماعي . وفي كل الأحوال يجب التمييز بين مستويات أو درجات الشرعية لا في ضوء تصنيف النظم السياسية العربية على أنها ملكية أو جمهورية وإنما في ضوء تصنيف التراكيب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات . فرغم التشابه في الاطار الثقافي العام بين المجتمعات العربية المختلفة الا ان تحليل البنى الاجتماعية قد يكشف عن اختلافات جوهرية تعكس بدورها اختلاف في نظم الحكم وفي طبيعة الجماعات الحاكمة وفي مستويات الشرعية .

٣ — وينطلق على أواميل في حديثه التفسير عن الدولة العربية من رؤية تتأثر بنظرية التبعية تارة وبنظرية التحديث تارة أخرى . ففي حديثه عن



حركة الإصلاح العربية وعلاقتها « بمشكلة الدولة » (١٢) . يذهب الى أن جهاز الدولة في البلاد العربية قد تأسس مع التوسع الاستعماري والرأسمالي عن طريق اقامة « مجموعة من التجهيزات والترتيبات الادارية والقانونية لربط المجتمعات العربية باقتصاد السوق العالمية . وبذلك نشأت الدولة تابعة منذ البداية . وتوجهت وظائف الدولة العربية لخدمة غاية القومية . فكلن عليها أن تضبط البلاد في الداخل وأن تستثمرها لصالح الخارج . وقد ترتب على هذه الوظيفة أن يتضمنم جهاز الدولة وأن يتغلغل في المجتمع .

وعند هذه النقطة ينتهى تطيل على أوليل لجهاز الدولة العربية في ضوء نظرية التبعية ويبدأ تحايله في ضوء نظرية التحديث . فالدولة التابعة هذه التى أقامها الاستعمار قد كسرت تنظيمات المجتمع التقليدى ، وغمرت من وظائف الدولة التقليدية ، وأصبحت « حاضرة حضورا شاملا في حياة الناس ، وذلك باتساع المجال العمومى على حساب الحياة الشخصية من جهة والروابط والتنظيمات الجماعية للمجتمع التقليدى وما كانت توفره للأفراد من حماية وتعاضد من جهة ثانية » (١٣) . هكذا ساهمت الدولة الحديثة في تفكيك الروابط الجمعية للتقليدية وحولتها الى روابط تعتمد أكثر فأكثر على العلاقات للأشخاص ذات الطابع العمومى . ودولة بهذا الشكل لا يمكن أن تخدم كل الناس بنفس الدرجة ، بل هى أكثر قدرة على خدمة أولئك الذين يندمجون فى أجهزتها الحديثة ، لذلك فقد كون المتطوعين « الطبقة السياسية » الأكثر استفادة من أجهزة الدولة والأكثر سيطرة .

وهكذا يدمج على أوليل بين قضايى نظرية التبعية ( عندما يؤكد على وصف الدولة العربية بأنها تابعة وأنها متضخمة ومهيمنة فى المجتمع ، ونظرية

---

(١٢) على أوليل ، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية ، المركز الثقافي

العربى ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥

(١٣) المرجع السابق ، ١٩٥ .

التحديث ( عندما يتحدث عن الانتقال من الدولة التقليدية الى الدولة الحديثة الى دولة التنظيمات ) .

### الاتجاه الثانى : الدولة العربية من منظورات ماركسية :

وفى مقابل الاتجاه الذى يدمج آراء من هنا وآراء من هناك ويعبر فى تحليلاته حدود نظريات كثيرة بعضها غربى وبعضها عربى ، ظهر اتجاه آخر فى تحليل نظم الدولة العربية ، وبحلول هذا الاتجاه ان ينطلق من منظورات ماركسية مطبقا اياها بشكل ميكانيكى بحيث ازدهر هذا الاتجاه فى مصر على وجه الخصوص .

١ - فقد أوحى تاريخ مصر الطويل وحكوماتها المركزية المتتابعة لبعض الباحثين بإمكانية تطبيق فكرة نمط الانتاج الآسيوى الماركسية على النظم الاقتصادية والسياسية فى مصر بشكل فيه قدر كبير من الميكانيكية . وكان أحمد صادق سعد من دعاة هذه الفكرة ، حيث كتب فى دراسة مطولة عن تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى طبق فيها مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ، كتب يقول « أن التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من اتقن الأمثلة لنمط الانتاج الآسيوى . وليس جديدا أن نلاحظ قيام دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وأن تتولى هذه الدولة مهلبا اقتصادية كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالرى . ولكننا نود أن نؤكد وجود الجلب الآخر من الصورة أيضا وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدا ، امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكا للدولة حتى صدور قانون المقابلة » (١٤) .

وبناء على هذه القضية التى طرحت بشكل كلى قدم أحمد صادق سعد

---

(١٤) أحمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى ، دار ابن خلدون ، المطبعة الأولى ، بيروت ، ص ٢٢ ، ١٩٧٩ .

شواهد من تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة وحتى دخول الرأسمالية دلال فيها على مركزية جهاز الدولة ، ودورها في ممارسة القهر ، واضطلاعها وتجميعها لطبقة من الموظفين احتلوا مراكز سياسية واجتماعية مرموقة وشاركوا في اقتسام « الفائض » القادم من « الشركات الفلاحية » .

وهذه الخصائص السياسية للدولة أو بعضها على أقل تقدير قائمة حتى بعد دخول الرأسمالية . واعتبرها أحمد صادق سعيد من خصوصيات التطور في النظام الاقتصادي السياسي المصري . وبناء عليه فلا يشخص هذا النظام على أنه رأسمالي بحت أو شرقي بحت وإنما « شبه رأسمالية شبه شرقية » على حد تعبيره « (١٥) » . ويعنى هذا الوصف أن الرأسمالية لم تقضى على السمات المستقرة للنظام الآسيوى . فإذا كانت قد قضت على « المشترك الرقيق » ، فلها لم تقضى على « المشتركة » داخله ، ويعنى بتلك الأخيرة علاقات العشائرية والارتباط بالأرض والاكتفاء الذاتى ، وإذا كانت الرأسمالية قد خلقت اشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية ، فلها لم تقضى على الدور الاقتصادي للمشارك الأعلى ، أو الدولة ، بل أن المهام الاقتصادية للدولة قد زادت واتسعت تحت النظام الرأسمالي وتمتد في الإشراف على الري والتحكم في القطن ( المحصول الرئيسى ) والتدخل في مجال الصناعة . ولم تخلق الرأسمالية طبقة مهيمنة ، بقدر ما ضخمت من الجهاز البيروقراطى للدولة بحيث تمتع أفرادها بامتيازات خاصة في الأجور والمعاملة والحماية القانونية واللائحية . ولعب الجهاز البيروقراطى والطبقة البيروقراطية دورا أساسيا في عملية التحول الرأسمالى . وهكذا ظلت الدولة في النظام الرأسمالى تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه في نظم الانتاج الآسيوى .

---

(١٥) أحمد صادق سعيد ، تحول التكوين المصرى في النمط الآسيوى إلى النمط الرأسمالى ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣١٥ .

وظلت خصائصها المركزية كما هى دون تغيير كما ظلت خصائصها المركزية تحيط نفسها ببطقة من الموظفين ، وان كانوا فى النظام الرأسمالى يرتبطون أكثر بكبار ملاك الأرض .

٢ — ولقد ظهر نفس الاتجاه عند بعض الباحثين المؤثرين بعناصر أخرى من النظرية الماركسية غير فكرة نمط الانتاج الآسوى . وهكذا نجد أمينة شفيق (١٦) تحلل الديمقراطية والسلطة فى مصر من خلال نص للنين يذهب فيه الى أن البرجوازية تستخدم أسلوبين مختلفين أحدهما هو القهر ويهدف الى كبح الطبقة العاملة ، والآخر الليبرالية الذى يوسع الحقوق السياسية ويمنح الطبقات الأخرى غير العاملة حرية أكبر وحقوقاً أوسع . وتؤكد أمينة شفيق على أن الموقف فى مصر يعكس ما قاله لينين . فالدولة تقوم على نظام ليبرالى يسمح بتعدد الأحزاب فى حين أن الطبقة العاملة مخرومة من تكوين تنظيمها النقابى المستقل . والنظام فى محله تسيطر عليه « البرجوازية المصرية » حيث تعمل بنزوعها نحو الديمقراطية على ضمان سيطرتها على « الهياكل التى تخدم أهدافها ... مجلس تشريعى .. مجلس شورى ، جهاز حكومى قومى ، جيش ، بوليس . ثم نظام للمحليات مفرغ من مضمونه اشعبى مملوك القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه » .

الدولة هنا هى أداة للطبقة البرجوازية ، تسيطر عايتها وتسخرها لخدمة أهدافها مع حرمان الفئات الأخرى ( وخاصة الطبقة العاملة ) من ممارسة حقوقها على الوجه الأكمل . ولقد ظهرت هذه الفكرة فى دراسات حواها العدد الأول من « قضايا فكرية » فنجد سعد حافظ يؤكد على أن « تحديد طبيعة الدولة يعنى تحليل بنية وخصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً وايضا اطار علاقتها ببقية الطبقات ، وبالعالم الخارجى سواء كانت هذه

---

(١٦) أمينة شفيق ، « الديمقراطية والسلطة » قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ .

العلاقات من نوع علاقات الصراع أم الوحدة . ومرد ذلك أن الدولة في المفهوم العلمى هى المنظمة السياسية للطبقة المسيطرة اقتصاديا والتي هدفها هو المحافظة على النظام القائم وقهر مقاومة الطبقات الأخرى « (١٧) » .

وعلى نفس المنوال يؤكد عبد الباسط عبد المعطى وزملاؤه أن وجود الدولة يرتبط أساسا بوجود التناقضات الاجتماعية ، وأنها لم تكن موجودة قبل ظهور هذه التناقضات . وعندما توجد الدولة ، فإن وظيفتها الأساسية ترتبط بالمحافظة على « ترابط مستويات التكوين الاجتماعى الاقتصادى » . وفى ضوء وظيفتها فى الحفاظ على التكامل الاجتماعى تتحاز الدولة لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة . بل هذا الانحياز يصبح حتمية بنائية فى ظروف التناقضات وذلك ما يعبر عنه النص التالى بوضوح « ... وهذا يتضمن أنها — أى الدولة تعيد انتاج الأوضاع والتناقضات الاجتماعية — الاقتصادية ، ويعنى هذا انحيازها بصورة عامة مادامت هى تعيد انتاج التناقضات ، فأى تناقضات لابد وأن تتضمن قدرا من الوجود والعسف نحو بعض القوى الاجتماعية ، وتهئية فرص اقتصادية وسياسية لقوى أخرى » ( التأكيد فى الأصل ) ( ١٨ ) . وما هذه الأخرى الا « شرائح الطبقة المهيمنة » .

ومن هنا تتحدد وظائف الدولة فى إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية ، والتميزات الاجتماعية ، وإعادة انتاج قوة العمل ، وإدارة الصراع لصالح حائزى سلطة الدولة ، وإعادة انتاج ايدولوجية حائزى السلطة ، وترتيب وعى المبعدين عن السلطة .

ولعل الميزة الأساسية التى تسم هذا الاتجاه النظرى الوضوح

- 
- (١٧) بسعد حافظ ، انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .
- (١٨) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، « الدولة والقرية المصرية دراسة فى إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية » المرجع السابق ، ص ٩٥ .

فى المناطق النظرية والأيدىولوجية فى دراسة الدولة . وهو وضوح  
يكشف — رغم تحيزه الظاهر — عن موضوعية . ومع ذلك فان التطبيق  
الميكانيكى لمقولات النظرية الماركسية قد يؤدى الى ضرب من التعسف فى  
انتقاء المادة وفى بلورة الواقع فى رؤية نظرية صادقة . ففكرة نمط الانتاج  
الأسىوى تجعلنا نغفل كثيرا من أوجه الاختلاف بين المراحل التاريخية  
المختلفة ، ويظهر البناء الاجتماعى فى النهاية وكأنه تشكيل اقتصادى وثقافى  
متجانس ليس به الا تناقض واحد هو ذلك الذى يفرضه التكوين الأسىوى .  
واننا هنا نفرض على التاريخ فكرة متعالية عليه ، فكرة مطلقة وكلية تتوه  
فى كليتها كثير من التناقضات والاختلافات . وبنفس الطريقة فان فكرة  
هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة — وهى فكرة مأخوذة من  
الماركسية الكلاسيكية — تؤدى بنا الى اهمال تفاصيل كثيرة عن علاقة  
الدولة ببقية الطبقات ، وعن علاقتها الخارجية ، وعن الأساليب الخاصة التى  
تفرضها الدولة فى العالم الثالث لتحقيق الهيمنة السياسية . ولعل كل هذه  
الأمر هى التى دفعت ماركسين محدثين من أمثال بولانتزاس ومياباند  
الى التأكيد على فكرة استقلالية الدولة عن الطبقات . وكان هؤلاء الماركسيون  
يكتبون عن مجتمعات وصلت الى درجة متقدمة من التطور الرأسمالى .  
غذا جئنا وطبقنا المقولة الكلاسيكية الخاصة بسيطرة طبقة واحدة على  
الأجهزة السياسية فى مجتمع لم يحقق تطورا رأسماليا كبيرا فان هذا  
الاجراء المنهجى يصبح بلا شك محل اعادة نظر .

### ثانيا : نظرية الايدىولوجية العربية : مناقشة نقدية

نقصد بنظرية الايدىولوجية العربية مجموعة الآراء النظرية التى بلورها  
المفكرون العرب حول ايدىولوجية الدولة العربية ، أو حتى ايدىولوجية  
الحياة اليومية للانسان العربى .

والماتمل للدراسات التى عالجت موضوع الايدىولوجيا العربية يجد ان

معظمها قد جاء من اسهامات الفلاسفة ، وكان اسهام علماء الاجتماع والسياسة اسهاما محدودا . وانحصر هذا الاسهام اذى قدمه علماء الاجتماع والسياسة فى دراسات متفرقة حول ايدىولوجية الدولة فى احد الحقب التاريخية (١٩) ، كما حظى تحليل مفهوم القومية العربية بأهمية بالغة فى اسهام علماء الاجتماع والسياسة والؤرخين . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى تأثير الناصرية وما غرسته من فكر قومى فى مسائر ارجاء الوطن العربى (٢٠) . ولعل انسبب فى هذا التقتصر فى دراسة الايدىولوجيا العربية من جانب علماء الاجتماع والسياسة العرب ، يرجع الى أنهم أكثر نزوعا نحو الابىريقية . بمعنى أنهم يفضلون الدراسات الواقعية المحدودة النطاق ، المحكمة المنهج أكثر من ميلهم لتقديم رؤى نظرية واسعة النطق .

وفى مقابل هذا الموقف لعلماء الاجتماع والسياسة مال الفلاسفة العرب

#### (١٩) على سبيل المثال :

— سهر لطفى ، رؤية نقدية لايدىولوجيتى حقبى السقنات والسبعينات فى الوطن العربى ، مقال مقدم الى مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الانسان العربى ، الكويت ، ٨ — ١١ ابريل ١٩٨٤ .

— سعد الدين ابراهيم ، « ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ » المستقبل العربى العدد ٣٨ ، ابريل ١٩٨٢ .

— سمير نعيم احمد « أثر التغيرات البنئية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق اقيم الاجتماعية ومستقب التمية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، ١٩٨٣ .

#### (٢٠) انظر على سبيل المثال :

— خيرية عبد انصاحب وادى ، افكر القومى العربى فى المغرب العربى ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٢ .

— جميل مطر ، انتكاسة الحركة القومية ، مجلة شؤون عربية ، ديسمبر ١٩٨٠ .

— مارلين نصر ، « اقومية والدين فى فكر عبد الناصر » مجلة المستقبل العربى ، عدد ٢٠ اكتوبر ١٩٨٠ .

نحو صياغة عامة حول الايديولوجية العربية والعقل العربى (٢١) .

كان حديث الفلاسفة منصبا أصلا على دراسة العقل العربى . وفى اعتقادنا أن هذه الدراسة للعقل العربى ليست بعيدة عن الايديولوجيا العربية ، بل أنها هى ذات الايديولوجيا ، فإذا تحدثنا عن عقل عربى ، فنحن بصدد مجموعة الأفكار التى يفرزها هذا العقل ، ونحن بصدد أساليب السلوك التى توجهها هذه الأفكار ، نحن فى قلب الايديولوجيا .

وإذا افترضنا أن للعقل منتجات سياسية — وهو بالفعل كذلك — فإن الحديث عن العقل العربى يمثل أيضا حديثا عن ايديولوجيا الدولة . وهذه الايديولوجيا ما هى الانتاج العقل العربى فى تفاعله مع التاريخ والواقع المعاصر .

وإذا كنتم دراسة العقل العربى تمثل دراسة للايديولوجيا بشكل غير مباشر ، فقد ظهر اتجاه آخر فى دراسة الايديولوجيا العربية انحصر فى دراسة الموقف الايديولوجى بشكل أكثر صراحة ، فى ضوء تطور التاريخ العربى فى العصر الحديث .

نحن اذن بصدد اتجاهين رئيسيين فى دراسة الايديولوجيا العربية ، الأول يهتم بدراسة العقل العربى ومنتجاته الفكرية والسياسية ، والثانى يهتم بدراسة الايديولوجيا العربية المعاصرة وأشكال تغيرها وخصائصها العامة . ويمكن الفرق بين الاتجاهين فى أن الأول اتجاه تراى يربط الحاضر بالماضى محاولا اكتشاف عناصر الاستمرار والانقطاع فى منتجات العقل العربى ليصل فى النهاية الى تشخيص الواقع العربى المعاصر . أما الاتجاه

---

(٢١) هذا الموقف فى حد ذاته يحتاج الى دراسة من منظور علم الاجتماع المعرفى : لماذا يصبح الفلاسفة العرب أقدر من علماء الاجتماع والسياسة على تقديم أطروحات عامة حول المجتمع العربى ؟ .



الثانى فلا ينبغي فى التراث ، بقدر ما يركز على تبرير أطروحاته النظرية من خلال مادة تاريخية ومنتجات فكرية حديثة . ولما كان الاتجاه الثانى قد تبلور قبل الاتجاه الأول . فسوف نبدا حديثنا النقدي به .

### الاتجاه الأول : أشكال الايديولوجية العربية المعاصرة :

كانت دراسة عبد الله العروى حول « الايديولوجية العربية المعاصرة » (٢٢) من أول الدراسات التى ناقشت الفكر الايديولوجى العربى . يعرف العروى الايديولوجيا على أنها « بناء نظرى مأخوذ من مجتمع آخر ، ليس مندرجا تماما فى الواقع لكنه أخذ فى أن يقدو كذلك ، أو بعبارة أدق بمثابة نموذج لكى يحققه العمل » (٢٣) الايديولوجيا هنا تمثل شكلا من أشكال الفكر اليوتوبى طالما أنها نموذج فكرى غير « مندرج تملها فى الواقع » أنها نموذج يظهر لدى المثقفين أو حملة الفكر ، فهم أقدر على صياغة هذا النموذج اليوتوبى المسمى ايديولوجية .

ليس معنى ذلك أن الايديولوجيا منقطعة الصلة بالواقع . فمنتجوا الايديولوجيا هم جزء من المجتمع ، وفكرهم يعكس تناقضاته . ويتضح هذا بجلاء من صياغة العروى حول الايديولوجية العربية المعاصرة . فهو يحاول أن يقيم نمودجا فكريا ليعاقب أشكال الايديولوجيا العربية المعاصرة عبر الفترات التاريخية المختلفة ، ويتشكل هذا التعاقب من خلال اراحة شكل من الفكر لشكل آخر . فقد سيطر على الايديولوجية العربية الفكر الدينى مسلما اراية من بعده للفكر الليبرالى السياسى ، ومن بعده للفكر التكنولوجى التقنى . ورموز هذا التعاقب ثلاثة رجال : محمد عبده ولطفى

---

(٢٢) عبد الله العروى ، الايديولوجية العربية المعاصرة ، دار الحقيقة ،

بيروت ، ١٩٧٠ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

السيد وسلامة موسى . وتتوازي تعاقب أشكال الوعي العربى هذه مع الوعي الدينى والوعي السياسى والوعي الثقنى ، مع تعاقب الأشكال التاريخية للنظام الاجتماعى السياسى ، أى مع تعاقب الدولة المستعمرة والدولة المستقلة والدولة القومية . كما يتوازي مع تعاقب الأهمية النسبية للطبقات أو الشرائح الاجتماعية والارستقراطية الثقافية والسياسية والبرجوازية الصغيرة .

وتمثل هذه الايديولوجيات المتعاقبة أشكالا من الوعي العربى غير منقطعة الصلة بالغرب . حقيقة أن كل أشكال الوعي هذه تعد محاولة للبحث عن الذات ، ولكن الذات العربية هنا تندمج فى ذات الغرب ويصبح ذلك الأخير مصدرا لتشكيل الوعي العربى . فتكون النتيجة أن يبحث العرب عن ذاتهم فى الغرب نفسه . فقد كان مارتن لوتر وراء فكر محمد عبده ، وكان مونتسكيو وراء فكر لطفى السيد وكان سبنسر وراء فكر سلامة موسى . وأصبح الفكر العربى يستند « الى بنية اجتماعية تستثيرنا من بعيد » (٢٤) . ولم يكن وعى الذات العربية وعيا للغرب فقط ، فقد كان وعيا للماضى أيضا فتعريف الذات عند العرب يرتبط بفكرة « الاستمرار التاريخى » (٢٥) ، أو بعث الماضى الأصيل الذى تجسد فى الايديولوجيا الدينية فى العقيدة الدينية ، وتجسد لدى الايديولوجية الليبرالية فى الثقافة العربية والأدب العربى ، وتجسد عند دعاة القومية فى بعث اللغة العربية (٢٦) .

ولكن اذا كانت هذه الأشكال الايديولوجية أشكالا متعاقبة فى الوجود العربى الى أى مدى يمكن أن تتزامن فى الفكر الواحد ؟ يبدو أن هذا السؤال هو أكثر الأسئلة النقدية التى تثار عند قراءة « الايديولوجية العربية

---

(٢٤) انظر كتاب الايديولوجية العربية المعاصرة ، ص ٧٤ .

(٢٥) انظر ص ١١٥ .

(٢٦) انظر ص ص ١٢٥ - ١٤١ .

المعاصرة » ولكن الاجابة عليه جاءت في عمل لاحق (٢٧) حيث أكد العروى على أن ازدواجية الفكر الايدياوجى العربى مصدرها التنازع بين التقليدية والحدائثة . فانتوسع الامبريالى قد خلق شتاتاً من المثقفين المنتمين الى شرائح طبقية متباينة ، كل يقدم تبريراً ايديولوجيا خاصاً ، ولكن جميعهم يبررون ما يقولون بمنطق تقليدى ، حتى الاشتراكيين منهم والليبراليين يذهبون نفس المذهب . وهذا هو جوهر الازدواجية فى الايديولوجية العربية المعاصرة . وتنقلب هذه الازدواجية الى تعدد عندما يختلف المثقفون حول مفهوم الأصالة حيث « يرمز مرة الى اندين ومرة الى الثقافة ومرة الى واقع انثروبولوجى ومرة الى اختيار تاريخى » (٢٨) ، وهذه الازدواجية بين الانتقائيين المحدثين والسلفيين التقليديين لها جذورها الاجتماعية فقد أدت ظروف التحول الى نشأة برجوازية صغيرة تمثل أقلية فى المجتمع ، وتحكم السياسة والثقافة وتميل الى السلوك الاستهلاكى والانفصال عن المجتمع والازدواجية والفكر اليوتوبى . وهى لا ترغب فى تغليب الفكر العصرى على الفكر التقليدى لخدمة مصالح شرائحها المختلفة والجيش ، النخبة الثقافية ، التكنوقراط ، البيروقراطية .. الخ (٢٩) وقد دفعت هذه الازدواجية بالفكر العربى ( والسياسة الرسمية العربية ) الى أن يتسم بخصائص تجعله سطحيًا غير قادر على تجاوز أزمة المجتمع العربى . وهو فكر غير تاريخى أو لا تاريخى حيث تفتح الانتقائية الثقافية كل الأبواب أمام المؤثرات الخارجية وحيث يعجز الفكر التقليدى التراثى عن مجابهة التاريخ المعاصر ومتغيراته . وهو بهذه الحالة يميل الى الاغتراب

---

(٢٧) عبد الله العروى ، العرب والفكر التاريخى ، دار الحقيقة ،

بيروت ، ١٩٧٣ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٣٢ وما بعدها .

( الاغتراب عن الواقع ) أو الاعترا ب ( تقديس الماضي العربى واللغة  
العربية ) .

ينتهى تحليل العروى الى اتهام الايديولوجية العربية بالانغماس فى  
التقاليد وعدم القدرة على تجاوز الفكر التقليدى الى الفكر الحديث . ويدعو  
المثقفين العرب الى خوض حرب ايديولوجية لا هواة فيها ضد هذا  
الضرب من الفكر التقليدى لى « ينفلت نهائيا من غرور العمل السياسى  
التقليدى السهل » .

ولكن كيف ؟ هذا ما لم يجب عليه العروى بوضوح : فبصرف النظر  
عن ثنائية التقليد — الحداثة ، فان عملية الانتقال الى المجتمع الحديث  
لا يمكن ردها الى مجرد تغيير الهيكل الايديولوجى . وحتى اذا تغير هذا  
الهيكل الايديولوجى ، فمن الصعوبة يمكن التخلص من التراث التقليدى  
القديم ، لأنه حاضر وقائم فى وجودنا المعاصر ليس فى فكر المثقفين فحسب  
وانما فى سلوك وايديولوجية الحياة اليومية . وربما يكون هذا الحضور  
هو الذى خلق ازدواجية التى ينتقدها العروى . يتهم الفكر العربى  
والايديولوجية العربية بأنهما لا تاريخيان ، غير أن دعوته لفرض ايديولوجية  
حديثة هى دعوة لا تاريخية أيضا . فالايديولوجية الحديثة التى تطبق فى أى  
واقع عربى هى ايديولوجية لا تاريخية لأنها نابعة من خبرة مجتمع مخالف .  
ولا يمكن لأى ايديولوجية أن تحقق هيمنة الا اذا اندمجت مع التاريخ ،  
ووصلت الى التأثير فى سلوكيات الحياة اليومية ورؤية العالم . ولا يمكن  
لأى ايديولوجية حديثة أن تصل الى هذا المستوى الا اذا تعاملت بشكل  
آخر مع التقاليد أو مع التراث التاريخى الحاضر .

ولنأخذ مثلا من الدين فى علاقته بأى ايديولوجية حديثة . الدين أحد  
اشكال التراث الأصيلة للحضارة العربية والإسلامية . والظاهرة الدينية  
ظاهرة حاضرة فى الوجود العربى المعاصر لا حضورا دينى فقط بل حضور  
ايديولوجى أيضا . كيف يمكن لأى ايديولوجية حديثة أن تحقق هيمنة دون

أن تتعامل بشكل أو بآخر مع الدين ، ودون أن تجد شكلا من أشكال  
الموائمة بين أطرها الحديثة وبين المعتقدات الدينية .

وفضلا عن ذلك فإن صياغة العروى توحى فى حلقها لقضية الأصالة  
والمعاصرة أن كل ما هو معاصر جيد وكل ما هو أصيل ردىء . وهذه  
مغلطة بحاجة الى إعادة نظر . فليس كل معاصر مثالى بالضرورة ، وليس  
كل أصيل سيء بالضرورة .

فاذا كان الفكر الحديث فكرا عقلانيا ، فإن كثيرا من مظاهر نقلنا له  
تبعد عن جوهر العقلانية هذه . وإذا كان الفكر التراثى يرمز لكثير من مظاهر  
الخرافة فإنه حافل بالجوانب العقلانية التى انتطع حبل تواصلها عبر تاريخ  
التدهور « والانحطاط » . ولعل هذا هو ما دفع بعض الفلاسفة الى انتقاد  
لا عقلانية العقل العربى ، محاولين لفت الانتباه الى ضرورة التواصل مع  
التيارات العقلية التراثية المنقطعة . وهذه هى القضية المحورية لدى أنصار  
الاتجاه الثانى .

### الاتجاه الثانى : العقل العربى والايديولوجية العربية :

يتفق هذا الاتجاه مع كثير من المقولات التى طورها عبد الله العروى  
بشأن الايديولوجية العربية ، أو المنتجات الفكرية الرسمية منها وغير  
الرسمية . أن العقل العربى هنا تحول الى مقولة عامة تشير الى طريقة  
التفكير العربية سواء فى المجال السياسى أو المجال الفكرى أو حتى فى نطاق  
السلوك اليومى المعاش . والعقل هنا هو مفتاح فهم الشخصية أو فهم  
المجتمع ، ولذلك فإن البنية يرمتها قد ردت الى العقل ، فانحطاط البنية  
أو تخلفها يرجع فى الأساس الى تردى العقل وغفلته وعدم قدرته على أن  
يتواكب مع اعتبارات العقلية الحديثة . ولا ينغزل تغيير هذه البنية عن تغيير  
العقل ، بل أن تغيير أساليب التفكير تعد بمثابة الشرط الكافى لتحقيق

النهضة ، أو التجديد ، ويتفق أنصار هذا الاتجاه حول هذه المقولات الأساسية ، غير أنهم يختلفون في تفسيرها وفي تصوراتهم لأساليب تجاوزها . لننظر في بعض اسهامات هذا الاتجاه .

١ — ينطلق زكى نجيب محمود — وهو رائد من رواد الوضعية المنطقية في الوطن العربي — في قراءته للتراث العربى من منظور وضعى . أنه يحاول البحث عن طريق للفكر العربى المعاصر « يضمن له أن يكون عربيا حقا ومعاصرا حقا » (٢٠) . وهنا يواجه قضية التوفيق بين ما هو أصيل وما هو معاصر . ويأتى الحل وضعيا ليقوم على فكر المنفعة أو امكانية التطبيق العلمى بحيث « نأخذ من تراث الاقدامين ما نستطيع تطبيقه اليوم تطبيقا عمليا فيضلف الى الطرائق المستحدثة ... فالثقافة — ثقافة الاقدامين أو المعاصرين — هى طرائق عيش ، فإذا كان عند أسلافنا طريقة تفيدنا في معاشنا الراهن أخذناها وكان ذلك هو الجانب الذى نحياه من التراث ، وأما ما لا ينفع عمليا تطبيقيا فهو الذى نتركه غير آسفين ، وكذلك نفق الوقفة نفسها بالنسبة الى ثقافة معاصرينا من أبناء أوربا وأمريكا » (٢١) .

بهذه الروح الوضعية يؤسس زكى نجيب محمود لنفسه أرضية نظرية لدراسة الفكر العربى من أجل تجديده . وتجديد التراث على أسس وضعية علمية تبدو ضرورة ملحة ازاء موقفنا العربى الراهن الذى تحولت فيه جوانب من التراث الى اغلال واصفاد تتف ضد منطقية العلم الوضعى الذى نرجو له سيطرة وسيادة . فالسلف يضغطون علينا « فتميل الى الدوران فيما قلوه وما أعادوه ألف مرة » . وصاحب السلطان السياسى هو صاحب الراى الوحيد ، وأصحاب النفوذ السياسى يعتقدون

---

(٢٠) زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ، دار الشروق ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، بيروت ، ١٩٨٠ ص ١٠ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٨ .

أنهم قادرون على تعطيل قوانين الطبيعة وقوانين الدولة . وهكذا تنقف جوانب من التراث نفسه عقبة أمام عملية التجديد ( لاحظ أن هذه مقولة غريبة استقت جذورها من الفكر الوضعي ) . وتتحول مهمة التجديد الى تخليص العقل العربى من هذه الاصفاذ والاغلال التراثية ليتحقق نهضته العلمية المرتقبة . واذا كانت هذه هى جوانب من التراث نعيشها فان هناك جوانب أخرى لا نعيشها وهى ترتبط بالقدرة التى كان يملكها الأقدمون على التفكير العقلى فى مواجهة مشكلات عصرهم .

وهكذا فان واقعنا العربى المعاصر يكشف عن انقطاع لأشكال من التراث بحاجة الى تجديد يأتى على رأسها القدرة على التفكير العقلى الخلاق ، فى حين استمرت الجوانب غير المرغوب فيها والتى تقيد الحرية وتكبل الفكر . وفى حضور الفكر الغربى فى عقول المثقفين ، فان الموقف المعقد الذى يعيشون فيه يجعلهم يفتربون عن واقعهم فيتسولون الفكر الغربى ، أو يسجنون أنفسهم فى سجن التراث القديم . « وهكذا يجد الكاتب العربى نفسه بين هاتين النارين فاما أن يختار حياة فكرية حقيقية تنبض بمشكلاته وأزماته ... لكن فى هذه الحالة يكون فى حياته الفكرية متسولا — كما هو بالفعل متسول فى حياته المادية بأنظمتها وأجهزتها — وأما أن يؤذ بأصالة آبائه فيما خلفوه من ارث عظيم ، لكنه فى هذه الحالة مضطر أن يقضى حياته فى متحف الآثار النفسية » (٢٢) . ومن هنا تأتى ضرورة التفر الذى يتم بصيغة تحقق التواصل بين القديم والجديد . والجديد هو منطق العلم الوضعى والتفكير العقلانى الخلاق الذى يثير دوافع الحرية والابداع ، والقديم هو تطوير للفروض النظرية التراثية وتعديل منها فى ضوء ثمرتها المرجوة فى الحياة المعاصرة .

وطبيعى أن يبدأ الوضعى المنطقى من اللغة فلا يمكن لأمة أن تحقق

ثورة فكرية ما لم تكون بدايتها « نظرية عميقة عريضة تراجع بها اللغة وطرائق استخدامها ، لأن اللغة هي الفكر ، ومحال أن يتغير هذا بغير تلك » (٣٢) . على أن الثورة في اللغة يجب أن تحول الثقافة العربية من ثقافة ( حضارة ) تبجل اللفظ بصرف النظر عن دلالاته في عالم الطبيعة وعالم الكائنات الى ثقافة ( حضارة ) أداء ترتبط فيها اللغة بالفاظها ومعانيها الى أداة لمعرفة العلمية والعملية .

ولكن كيف الطريق الى ذلك ؟ يترح زكى نجيب محمود أسس « فلسفة عربية » تقوم على بعض المبادئ المستخلصة من اراث والتي لا تتعارض مع منطق الدلم الحديث . ولا ندرى أهو يريد لعقل العربى أن يتبنى هذه الفلسفة ام ماذا بالضبط لكى نحقق التغير المنشود ؟ هذه معضلة يواجهها كل صاحب فلسفة وكل صاحب ايدولوجيا يريد لها أن تسرى فى عروق الفكر والسلوك ! كما يواجهها كل متأثر بالمقولة القائلة بأن العقل قادر على تغير الواقع ونقله من السكون الى الحركة . فلا يمكن لفلسفة أو ايدولوجيا أن تحقق هيمنة الا اذا ارتبطت ببطقة معينة ، والا اذا أصبحت موجهة لممارسات الدولة وسلوكها فى الداخل واخرج . ان تحليل بنية الفكر والايدولوجيا وكأنها كيان قائم بذاته مؤثر لا متأثر هو اذى يؤدى الى هذا الضرب من المثالية التى تحلق فى دنيا الأفكار وكأنها هى العلم الجسد .

وفضلاً عن ذلك فان تغير العقل لا ينفصل عن تغير الواقع ، بل أن تغير العقل هو أحد نواتج التغيرات البنئية العلة . فاذا كان الفكر العقلى العربى قد انقطع عن الاستمرار فبسبب تدهور المجتمع العربى ، واذا كان الفكر العربى المداصر متدهورا فبسبب تخلف المجتمع وخضوعه للقوى الامبريالية العالية التى لا تفرض فحسب على البناء الاجتماعى والظلم السياسية اشكالا من السيطرة ، بل تفرض ايضا اشكالا من السيطرة على الفكر والثقافة والايدولوجيا .

---

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .



٢ — وينجو حسن حنفى نفس المنحى تقريبا ، رغم اختلاف المنطلق الذى يبدأ منه والنتيجة التى ينتهى إليها . ففى دراسة له عن « التراث والتجديد » (٢٤) بدأ حسن حنفى بتعريف التراث على أنه « مجموعة انتفاسير التى تعطىها كل جيل بناء على متطلباته » . أو « أنه مخزون نفسى عند الجماهير » . أن التراث بهذا المعنى جزء من الواقع المعاصر ، فإذا كانت عملية التجديد تستهدف تغيير هذا الواقع ، فإنها يجب أيضا أن تستهدف تغيير الموروثات القديمة التى تشغل العقل العربى المعاصر وتمنع انطلاقته نحو التجديد . يقول حسن حنفى « تكثر الأحاديث حول النظريات وتتصارع الآراء ، والواقع لم يتغير وتظهر مهارة المفكرين والكتاب فى عبقرية الصياغات ، تنتشر الشعارات عن العدل والظلم سائد ، وتكثر الخطب عن الفضيلة ، والريزية هى الأساس — فواقعنا المنهار — وجد فى تراثنا القديم ما يبرر له انهياره ويؤكد ، وكأننا لا نختار من القديم الا ما نريد ونبغى » (ص ١٥) . يتحول الحاضر هنا الى ماض متحرك ويتحول الماضى الى حاضر معاش .

نحن اذن أمام نفس مشكلة التقليد والحداثة ونحن أيضا أمام مشكلة التراث فى بعض أشكاله كعقبة أمام تحقيق التنمية . ويفرض علينا ذلك أن نتعامل مع الواقع بشكل مباشر بما فيه من تراث وما فيه من تجديدات ، عاى أن تصبح المهمة الأساسية بناء اطار فكرى — يصاحبه عمل ثورى متواصل من أجل تغيير الواقع — لتجديد الواقع وتخليعه من مورثاته القديمة البالية . هذه مهمة ايدولوجية ، لا للبلاد العربية فحسب بل لبلاد العالم الثالث فى مجموعها ، فمقضية التراث والتجديد هى « جزء من العمل الايدولوجى للبلاد النامية ، اذ أنه عمل على الواقع ومحولة التعرف على مكوناته افكرية والنفسية والعملية ، هى قضية تصفية المعوقات الفكرية للنمو ، ووضع أسس فكرية جديدة لتطوير الواقع . فإذا كان ما تشكو

---

(٢٤) حسن حنفى ، « التراث والتجديد » ، المركز العربى للبحوث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

منه البلاد النامية على المستوى الايديولوجى هو عدم الوضوح النظرى ،  
والتذبذب بين ايدىولوجيات الغرب والشرق معان عملية « التراث والتجديد »  
هى الكفيلة بتحقيق هذا الوضوح النظرى واعطاء ايدىولوجية قومية للبلاد  
النامية تتبع من أرضها وتمتد جذورها فى تاريخها ، وتجيب متطلبات واقعها ،  
تكون الايدىولوجية حينئذ تعبيرا عن الثقافة الوطنية للشعوب ، وتأكيدا  
لذاتها وابقاء على هويتها » ( ص ٥١ ) .

ويكشف هذا النص المطول عن بعض الحقائق الهامة التى تتصل  
بالايدىولوجية العربية :

١ — أن العقل العربى بما فيه من أفكار سياسية يتردى فى تقاليد  
الماضى البالية من ناحية ، ويحاول أن يتعلق بأطر فكرية شرقية وغربية  
من ناحية أخرى .

٢ — أن هذا الموقف يخلق ضربا من التذبذب وعدم الوضوح  
الايدىولوجى .

٣ — وكلا الموقفين جزء من التخلف التلقم ، بل أنهما ربما يكونا السبب  
الأساسى فى هذا التخلف .

٤ — والطريق لتجاوز هذا الواقع هو خلق ثقافة وطنية تعبر عن هوية  
الشعب وعن ذاتيته المستقلة . وتحقيق له تجاوزا لمظاهر التخلف . فهى  
الطريق نحو التحرر من الاحتلال بكلفة أشكاله ، ونحو تحقيق التنمية على  
المستوى الاقتصادى والثقافى ، ونحو تحقيق نهضة فكرية .

ويحاول حسن الحنفى الدفاع عن قضية العمل الايدىولوجى الثورى  
دفاعا مستميتا . بل أنه يعتقد أن « التراث والتجديد » يقدم منهجا جديدا  
يقف صامدا أمام أى شبهات أو مخاوف . فهو منهج علمى مثلى له أسس

نظرية ايست اصلاحية ولا توثيقية نابعة من فهم الواقع ، وهو أن تقييما  
اصلاح طبقة بعضها فمنها يتحيز للطبقة العاملة حيث يستهدف في الأساس  
« اعادة تفسير التاريخ » من وجهة نظرها وبناء على متطلباتها » (ص ٦٥) .

ويقوم هذا العلم الجديد ذو النزعة الايديولوجية الثورية على تطوير  
الثقافة وطنية وللم وطني من خلال التراث نفسه . فأحد القضايا الأساسية  
في « التراث والتجديد » أن التراث القديم قد استمر في شكل معين هو  
الشكل الذي يساعد على التخلف ويعضده ، وأن هذا التراث زاهر بأسس  
عديدة يمكن أن يعاد بناؤها لتكون العلم الجديد والايديولوجية الجديدة  
والثقافة الوطنية الجديدة . ومن هذا المنطلق فإن طرق التجديد لدى حسن  
حنفي تتمثل في اعادة تركيب هذه الأسس في ضوء العصر الذي نعيش فيه .  
ولذلك فإننا نجد يضع مخططا عاما لتجديد اللغة واعادة بناء العلوم  
الاسلامية والعقلية ، كما يضع مخططا ينقد الفكر الغربي ويواجهه مواجهة  
حضارية ، مستهدفا في النهاية اقامة نظرية تفسر الحضارتين معا ( العربية  
والأوربية ) ابتداء من أصولهما الاولى في الوحي . وبناء على هذه الخطة  
الطموحة فإن « التراث والتجديد » ما هو — في اعتقادي — الا مدخل  
أو مقدمة لكتاب « العبر » الجديد الذي يطمح الى كتابته حسن حنفي .  
نرى هل يرقى حسن حنفي الى مستوى ابن خلدون ؟ هذا سؤال لتاريخ  
والمستقبل .

ومع هذا الطموح الفياض والتحمس الأكثر فيضا ، فإن الانتقادات التي  
ذكرناها ونحن بصدد دراسة زكي نجيب محمود عن تجديد الفكر العربي  
تبدو صداقة هنا أيضا . بالرغم من أن حسن حنفي يذكرنا دائما بأن حديثه  
عن التراث هو حديث عن الواقع أو عن « المخزون النفسي » لدى الجماهير ،  
الا أن القارئ يأخذ الانطباع بأن التحليل يتم على مستوى الفكر ، وأن  
هذا الفكر هو الوسيلة نحو تغيير الواقع ، بل أن حنفي قد اعترف نفسه  
بذلك عند رده على شبهة أن يفهم فهمها مثليا « فلا يفتقر شيء في الواقع

ما لم يتغير الفكر أولا » ( ص ٥٧ ) . ويذهب إلى أن الفكر لديه ليس  
فكرا مجردا منقطع الصلة بالواقع ، ولكن ما هو هذا الواقع ؟ أنه الشعور ،  
أو المخزون النفسى . هنا نتحول من المثالية إلى المتيقن ويقولونها ذاتية غير  
متغيرة على اكتشاف القوانين المادية والاجتماعية للواقع .

٣- ويتحول محمد غلند الجابرى متحاشيا ، وإن كان مختلفا ، في  
المقابلة الأساسية . فهو ينقد العقل العربى والادبولوجية العربية ويبحث عن  
السبب الذى يردى العقل العربى . دون أن يقدم مشروعا حضاريا أو محاولة  
توضيحية . وذلك لأن أفكاره تنحصر في الاجابة على تساؤل : ما هى خصائص  
العقل العربى المعاصر ؟ وما هو السبب فى وجود هذه الخصائص ؟ الاجابة  
على السؤال الأول جاءت محاولة لتتخيص . ونقد للعقل العربى ، وجاءت  
الاجابة على السؤال الثانى بحث مطول فى تكوين العقل العربى .

فقد ذهب فى كتابه « الخطاب العربى المعاصر » ( ٢٥ ) . إلى أنه يحاول  
أن يكشف ويشخص التناقضات التى يحملها بناء الفكر العربى المعاصر ،  
أو الخطاب العربى المعاصر . ويقسم عناصر الخطاب العربى إلى خطاب  
نهضوى وخطاب سياسى وخطاب فلسفى . ففى تعاملهم مع واقع  
« الانحطاط » — والكلمة من استخدامه — العربى نجد أن المفكرين العرب  
الداعين إلى النهضة يتنازعهم النموذج الغربى من ناحية والنموذج الاسلامى  
من ناحية أخرى . فينسيهم الواقع ويأتى الخطاب النهضوى متضخما . « يتفزع  
على الواقع ويلقى الزمان والمكان ويجعل بالتالى علاقتهم مع أحد النموذجين  
تتحول إلى الحلول محله إلى تقمصه والاحتفاء به » ( ص ٢٠ ) . التأكيد فى  
الأصل ( ) . وهم عندما يعالجون قضية الأصالة والمعاصرة — وهى قضية  
فرضها عليهم واقع التناقض بين الموروث والجديد — يأتى خطابهم توفيقيا

---

( ٣٥ ) محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، دراسة تحليلية  
نقدية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

ومناقضا ومتأثر بالسلف الأمر الذى يخلق وعيا مستلبا أو مقتربا (٣٦) .

أما الخطاب السياسى فهو الوجه الآخر للخطاب النهضوى . أنه لا يتعامل مع الواقع السياسى وإنما يبحث عن واقع آخر يجده فى الابدى والوجية الإسلامية تارة وفى الليبرالية الأوربية تارة أخرى . من هنا تختفى فيه القضايا السياسية الحقيقية كعلاقة السلطة بالمواطن ويأتى خطابا غير مباشر وغير صريح ، وكثيرا ما يلجأ الى الماضى السياسى يؤوله لى يصبح شبيها بالحاضر ونظيرا له (٣٧) . ولذلك فقد جاءت قضية العلاقة بين الدين والدولة قضية محورية فى هذا الخطاب على أن حلها يمثل الشرط الأول للنهضة السياسية والاجتماعية : وجاء حلها متناقضا بين التيارات السلافية والليبرالية . بل أن طرح هذه القضية المصنوعة المنقولة عن الغرب قد أخفى المشكلة الرئيسية فى الخطاب السياسى العربى وهى مشكلة الديموقراطية . وعندما طرحت هذه المشكلة ظهر حولها خلاف دعا البعض الى احوالها للمستقبل أى لرجال الفكر الذين يمكن أن يبحثوا عن صيغة توفيقية لا فيما يتصل بالديموقراطية فحسب بل فيما يتصل بالدين والدولة أيضا . والسبب فى ذلك أن الخطاب السياسى لا يتعامل مع الواقع مباشرة ، وإنما يتجاهل هذا الواقع ويحاول طمسه بحيث تظهر علاقة انقطاع بين الفكر وموضوعه أو بين مضمون الخطاب ومنطوقه (٣٨) .

أما دعوى القومية ، أو الخطاب القومى فإنه يرادف بين الثورة — النهضة والوحدة العربية ، ويعتبر أن هدفه الأساسى هو تحرير فلسطين . ومصدر هذا الخطاب هو التهديد الخارجى الذى يدفع الى إيقاظ الشعور القومى وربط التقدم بالوحدة . ولا يجد الخطاب القومى من ركيزة ثابتة —

---

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

للقومية سوى اللغة والتاريخ الماضى ؛ ويلزم بين تحقيق الاشتراكية وتحقيق الوحدة الأمر الذى يضعه فى معضلة حيث تصبح الثورة العربية مرهونة بتحقيق الاشتراكية ، ويصبح تحقيق الاشتراكية مرهون بتحقيق الوحدة التى تتوقف بدورها على تحقيق الاشتراكية (٢٩) . وكان الفكر القومى يدور فى حلقة مفرغة لا يمكن أن تنتهى به الى تحقيق أهدافه ، خاصة فى عدم وجود أى شكل من أشكال التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية . ولذلك فإذا كان الخطاب القومى قد نجح فى بث الوعى القومى بين صفوف الجماهير العربية ، إلا أنه لم يتجاوز « المقولات العاطفية الوجدانية المرتبطة باللغة والتاريخ والمصير الى المقولات العقلية الواقعية التى لها علاقة بالهيكل الاقتصادية والصراع الاجتماعى والتنمية والسياسة الدولية » ( ص ١٣٥ ، التأكيد فى الأصل ) .

وبالرغم من أن الخطاب الفلسفى العربى هو خطاب عقل ومنطق ، إلا أنه لا يخلو من تناقضات . فافكر الفلسفى العربى سواء الذى يحاول تأصيل فلسفة الماضى أو الذى يحاول أن يشيد فلسفة عربية معاصرة يعانى من تناقض بين الطابع العقلانى لأهدافه وبين الطابع اللاعقلانى فى مضمون تفكيره ، فهو يتجاهل التراث العقلانى العربى ، ويلجأ الى جوانبه اللاعقلانية كلما شعر بالحاجة الى أرض « قومية » يضع عليها رجلية (٤٠) .

وهكذا يشخص الجابرى فشل الخطاب العربى فى كفة صوره ويوضح تناقضه وميله الى اللاعقلانية أو السلفية التقليدية . وهو فى النهاية يتحول الى ضرب من الايديولوجيا التى لا تحتكم الى الواقع بقدر ما يؤدى تناقضاتها الى مزيد من « التمسك الايديولوجى بالايديولوجيا » . وكان الفكر هنا بنية

---

(٣٩) انظر ، ص ١٠٨ . وبنفس الطريقة يربط بين الفكر القومى التعامل النقدى الواعى مع الآخر — التراث وانغرب .  
(٤٠) المرجع السبق .

فوقية منفصلة عن الواقع فنتحول فيها الممارسة النظرية الى ممارسة  
« كلامية » .

لكن ما هو الطريق الى تجاوز هذا الواقع الابدولوجي ، يقرر الجابري  
أن شرط تحقيق النهضة هو « التحرر من الآخر » — أى الغرب والتراث  
معا . فالنهضة لا تتحقق الا بوعى . والوعى يكتسب من خلال « حضور  
الأنثى ، العربى » حضورا واعيا وكذات لها تاريخ ، وذات لها فرديتها وتناقضاتها  
وسيرورتها الخاصة » ( ص ١٩٠ التأكيد فى الأصل ) . الوعى هنا هو  
محاولة للتعرف على النفس ، وهو لا يأتى الا من خلال اكتساب القدرة على  
التعامل النقدي الواعى مع الآخر — التراث والغرب ..

ومن الطبيعى — فى ضوء هذا المنهج — أن يبحث الجابري فى سبب  
هذا التخلف بأن يتعامل تعاملًا نقديًا مع هذا الواقع الفكرى الذى يعتبر مكوناته  
نتيجة عن شبكة من العلاقات التى خلقتها فىنا الثقافة العربية منذ عصر  
التدوين . ومن هنا كان انتقاله الى دراسة تكوين العقل العربى (٤١) .

يبدأ الجابري من مقابلة أولية بين العقل العربى وبين العقل اليونانى  
الأوروبى . فذلك الأخير يقوم على دعامين : اعتبار العلاقة بين العقل  
والطبيعة علاقة مباشرة ، والايمان بقدرة العقل على تفسيرها والكشف عنها .  
فى حين يقوم العقل العربى على ثلاثة محاور الله الانسان والطبيعة .  
فإذا كان العقل اليونانى الأوروبى ينظر الى الطبيعة نظرة سلبية ،  
فإن العقل العربى « يتأمل الطبيعة ليصل الى خالقها » . وبالرغم  
من أن الجابري يذهب الى أن حديثه عن المقابلة المبدئية بين العقل  
اليونانى الأوروبى والعقل العربى لا يأتى الا لخدمة تعريفه للعقل العربى ،

---

(٤١) محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربى ، دار الطليعة ،

بيروت ، ١٩٨٤ .

ألا أن تصدير الحديث عن العقل العربى بهذه المقلبة يحمل تحيزاً مبدئياً يرتبط بهدفه من الكتاب نفسه وهو نقد العقل العربى . فالكاتب هنا يعطى انطباعاً مبدئياً بأنه ينقد اثباتة العربية من خارجها وأن الثقافة الأوربية هى المعيار الأسلس الذى يجب أن نصبوا اليه اذا أردنا للعقل العربى صحوة . ويظهر واضحاً قبل أن نترك الفصل الأول حيث يؤكد على أن العقل العربى — وبالتالى الفكر العربى — يرتبط بالسلوك والأخلاق ولذلك فهو « عقل معيارى » أى غير موضوعى فى مقابل العقل اليونانى الأوربى الذى يتسم بالموضوعية والبحث عن الأسباب . وفى الحالة الأولى تتأسس المعرفة على الأخلاق ، وفى الحالة الثانية تتأسس الأخلاق على المعرفة .

ومن هذا الوقت الافتراضى المبدئى يبدأ الجابرى فى انتقاد العقل العربى فهو عقل « تتداخل فيه الأزمنة الثقافية » حيث يعيش فى وعى المثقف العربى « صراع الماضى متداخلاً مع أنواع الصراعات الأخرى التى يشهدها حضارة » ( ص ٤٥ ) ، « ويحكم على الجديد بما يراه فى القديم » ( ص ٩٣ ) ، وهو عقل يقوم على النظام المعرفى البيانى كما يتبدى ذلك فى جمود اللغة وتشبثها بأساليبها القديمة ( فهى تجر معها ذلك الأعرابى الذى كان يعيش ما قبل التاريخ العربى ) الى درجة أن تعانى من ازدواجية مفرطة فيها ، وكما يتبدى فى علوم الفقه والكلام والبلاغة التى قامت على النظام المعرفى البيانى الذى يقوم على الاستدلال والقياس .

يعنى ذلك أن العقل العربى له أصول تقوم على المعقولية فى فهم الواقع ، غير أن هذه المعقولية التى تأسست حول الدين العقلانى الذى يدعو الى الاستدلال على الله بالعقل — ما لبثت أن تحولت بعد دخول التيارات الغربية الى الاسلام الى لا معقول . فاستقال العقل . وحل « العرفان » محل « الاستدلال » . ومع تأثر الحضارة العربية بالحضارة اليونانية القديمة واطلاع الفلاسفة العرب على أعمال أرسطو وأفلاطون ظهر شكل معرفى يقوم على البرهان وهكذا تأسس العقل العربى حول ثلاثة



أشكال من المعرفة : النظام المعرفي البياني وانتشر لدى فقهاء السنة ،  
النظام المعرفي العرفاني وانتشر لدى الشيعة ، ثم النظام المعرفي البرهاني  
الذي تطور في ضوء الصراع بين النظامين . ولقد أدى هذا الصراع الى  
تصادم هذه البنيات المعرفية وظلت هذه الأشكال المعرفية متصارعة في العقل  
العربي ، فلم يستطع أن يحقق قطيعة نهائية مع أي منها ولا إعادة ترتيب  
العلاقات بينها بصورة تسمح بتدشين بداية جديدة تضع فاصلا نهائيا بين  
ما قبل وما بعد ( صص ٢٩٥ - ٢٩٦ ) .

وفي ضوء الاستمرار التاريخي للعقل العربي نجد أن ذلك قد ولد  
لخصائص للتفكير العربي المعاصر فيها أن تحول تاريخ العرب الثقافي الى  
تاريخ الاختلاف في الرأي . بل أن الصراع بين أشكال المعرفة انتهى الى  
تفوق الأشكال اللاعقلية ، بحيث أصبح « العقل المستقيل » يحكم تيارات  
متعددة داخل الفكر العربي .

ويتشابه الطريق الذي اختاره الجابري مع نفس الطريق الذي اختاره  
سابقاه ، غير أنه يختلف عنهما في أنه لا يقوم على تقديم « فلسفة عربية »  
أو « إعادة بناء العلوم العربية » وهو أكثر تشابها مع مسلك حسن حنفي  
خاصة في تعامله مع قضية التراث وقضية الفكر الغربي . وبالرغم من أن  
الجابري لم يترك رأيا الا نقده وغنده ، وبالرغم من أنه على وعى كبير  
بتنازع التراث والحدثة في الفكر والايديولوجية العربية ، الا أنه لم يستطع  
أن يتجاوز بعض أشكال الفكر التي يتعرض لها بالنقد . فاذا كان قد نقد  
الخطاب العربي ليله الى التأثير بالغرب . فقد جاء حديثه متأثر بالغرب  
أيضا وليس أدل على ذلك من أنه يبدأ الحديث عن العقل اليوناني  
الأوروبي وكأن هذا هو النمط المثالي المرغوب فيه . ليس تفاعلا  
نقديا واعيا مع الآخر اذن ، وإنما هو اعجاب بهذا الآخر والقياس عليه .  
وفضلا عن ذلك ، فإن تحليل الجابري مثله مثل تحليل سابقيه يميل الى تحليل  
الفكر كبنية فوقية لا أساس لها من الواقع . فهو وإن كان ينقد الفكر العربي  
على أنه مقطوع الصلة بالواقع . فإن فكره هو مقطوع الصلة بالواقع أيضا .

### ثالثا : ضرورة التحليل التاريخى البنائى للدولة العربية (٤٢) :

لم يكن النقد الذى وجهناه لنظرية الدولة العربية ونظرية الايديولوجية العربية هدفا فى حد ذاته . لقد كان الهدف منه استجلاء الرؤية وتعميقها من أجل فهم أكثر شمولاً لنظم الدولة العربية ونظم الايديولوجية العربية . فبالرغم من الانتقادات التى وجهت الى الأطروحات العربية حول الدولة والايديولوجيا ، الا انها قد قدمت افكارا جديدة بالدراسة والبحث ، وجديدة بأن تكون نقطة انطلاق نحو دراسة الأجهزة السياسية والايديولوجية فى البلاد العربية . فلنحاول فى البداية جمع شتات هذه الآراء المتفرقة بوضع إيدينا على النقاط الجوهرية فيها :

١ — أن الدولة العربية قد مرت بمراحل تاريخية مختلفة ، وتشكلت بنيتها فى كل مرحلة فى ضوء ظروف المجتمع . على المرحلة التقليدية قبل مجيء الاستعمار كلفت الدولة « دولة سلطانية » ، أما فى مرحلة الاستعمار وما بعده فقد كانت « دولة تنظيمات » او بيروقراطية . وبرغم خلافنا مع هذا التقسيم الا أنه يشير الى أهمية تمييز أشكال للدولة .

٢ — تحليل الطبقات عامل هام فى فهم بناء الدولة وأسلوب ممارستها السياسية . فبالرغم من الخلاف الظاهر حول علاقة الدولة بالطبقة — فهى دولة طبقة وسطى عند البعض ودولة طبقة برجوازية عند البعض الآخر — الا ان لفت الانتباه الى علاقة الدولة بالطبقة هام فى حد ذاته . ويجب على نظرية الدولة العربية ان تحل هذه الاشكالية .

٣ — أن الدولة فى سلوكها وتركيب أجهزتها تتأثر بالعلاقات الخارجية

---

(٤٢) من الآن فصاعدا فان الحديث عن الدولة العربية يعنى فى ذات الوقت حديثا عن الايديولوجيا العربية أيضا .

٤ - خاصة بعد قدوم الاستعمار ، وفرض الاستعمار الدولة الحديثة كبنية هوتية أكثر انفصالاً عن المجتمع .

٥ - أن أخذ الخصائص الأساسية التي تميز بناء الدولة العربية أنها مركزية ، لا تصرف اللطس عن فكرة نبط الانتاج الأسوي . ويوجب على نظرية الدولة العربية أن تبحث عن خصائص أخرى للدولة بجانب خاصية المركزية . وعن تفسير أكثر افتقاراً لخاصية المركزية من فكرة نمط الانتاج الأسوي .

٥ - هناك أزمة شرعية تعانى منها الأنظمة العربية . والبحث في أزمة الشرعية لا يجب أن يتجه فقط نحو الكشف عن الأساليب التي تستخدمها الدولة لفرض الشرعية وإنما يجب أن يتجه أيضاً نحو الكشف عن الأساليب التي تستخدم من جانب جماعات حاملة لايدولوجيات معاندة لسحب الشرعية من الدولة وفرض شكل آخر بديل من الشرعية .

٦ - أن الايديولوجية العربية تميل الى التعدد والتنازع بين مواقف مختلفة . غير أن هذا التعدد بحاجة الى تفسير يبعده عن مأزق « تفسير الفكر بالفكر » الذى ساد فى الكتابات العربية حول الايديولوجية ، بمعنى ربطه بجزور التعددية الطبقية فى المجتمع وفى أجهزة الدولة أو فى نطاق الممارسات السياسية .

٧ - وأخيراً نحن الايديولوجية برغم تعددها تشترك فى خصائص واحدة لعل أهمها اللجوء الى الماضى والانفصال عن الواقع . وهذه الخصائص يجب تفسيرها أيضاً بعيداً عن مأزق « تفسير الفكر بالفكر » بمعنى ربطها بطروف أوسع نطاقاً كالعلاقة بالمستعمر الجديد والصراع والتناقض الطبقي فى بنية المجتمع العربى المعاصر .

كل هذه قضايا ذات أهمية بالغة في دراسة الدولة العربية وتمثل نقطة بداية جيدة لنظرية سوسيولوجية في الدولة العربية . وفي اعتقادنا أن الطريق الأمثل نحو صياغة هذه النظرية هو دمج هذه القضايا بعد تطويرها مع قضايا أخرى يمكن أن تتطور في رؤية عامة تتسم بالاتساق المنطقي . ولكن كيف يمكن أن يحدث ذلك ؟ أن ما تعانيه نظرية الدولة العربية حتى الآن هو نقص الاطار المنهجي الموحد في رؤية الواقع العربي وتفسيره . صحيح أن الاختلاف في وجهات النظر وعدم الاتفاق على رأى واحد يرجع الى طبيعة التكوين الفكري للباحث وميوله وتحيزاتة الاجتماعية والايديولوجية . ولكن اذا كان الباحثون العرب يذهبون في مقدمهم للاتساق الفكرية المسيطرة في الوطن العربي الى وصفها بالتناقض وعدم الاتفاق ، فالأخرى بهم أن يتفقوا على كلمة سواء . وعلى أي حال فهذه قضية ترتبط باستراتيجية أبعاد لا داعي للخوض فيها . لنعود الى هدفنا الأمل طموحا .

كيف نتجاوز هذه التعددية الفكرية الى اطار أكثر شمولاً ومنطقية . يمكن تحقيق هذا الهدف اذا ما وضعنا أيدينا على اطار منهج يمكننا من دراسة المجتمعات العربية — والدولة العربية — في ضوء خصوصية تاريخها . وفي اعتقادنا أن منهج التحليل التاريخي البنائي هو أكثر المداخل ملائمة للكشف عن هذه الخصوصية ، بل أنه أقدر المناهج على استيعاب أوجه الخلاف في نظرية الدولة العربية وتنقيتها تنقية نقدية . بل يمكن القول أن المواجهة النقدية التي يدانها عبر هذا النص مع أطروحات الكتاب العرب حول الدولة والايديولوجيا تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا المنهج .

١ — يمثل التحليل البنائي التاريخي منحا منهجيا يتم بمقتضاها دراسة الظاهرة في خصوصيتها التاريخية . ويفرض علينا هذا المنحى أن نحلل بناء الدولة وبناء الايديولوجية تحليلا كليا وتاريخيا في آن واحد . فالتحليل التاريخي يهدف الى التعرف على المكونات التاريخية لبناء الدولة والاتساق الايديولوجية ، وعنصر الاستمرار والانتقطاع في هذه المكونات . وهذا التحليل التاريخي يكون فوقيا اذا لم يتم في ضوء

المكونات الأشمل للبناء الاجتماعى والتي تنحصر فى الابنية الاقتصادية والطبقية والثقافية . وبذلك يجنبنا التحليل البنائى التاريخى مآزق التحليل الميكانيكى ومآزق تفسير الواقع بالفكر ومآزق تفسير الفكر بالفكر . ويجب أن يستهدف مثل هذا التحليل التعرف على السيلقات الخاصة التى تتطور فيها الظاهرة السياسية والايدولوجية فى الوطن العربى . فمع التسليم بأن هذا التطور يخضع لقانون علم ، إلا أن الظروف المحيطة بالتطور لها طابع خاص يفرض على الباحث أن يبرزها وأن يراجع فى ضوءها هذا القانون العام . عندئذ يتمكن من التوصل الى قوانين عامة داخل السيلقات الخاصة التى يدرسها . ولناخذ مثالا على ذلك . قد يسلم التحليل التاريخى البنائى للدولة العربية والايدولوجية العربية بالأطر النظرية التى أبرزت الطابع الخاص للتطور فى العالم الثالث كالأطر المرتبطة بنظرية التبعية . غير أن التحليل البنائى لبنية الدولة العربية والايدولوجية العربية فى جوانبها العينية — أى بعيدا عن التأثير بعميارية النظرية — قد يكشف مثلا أن تخطيطها للدولة فى ضوء « ما قبل الاستعمار » أو « ما بعد الاستعمار » بحاجة الى أن يوسع ليشمل أنماطا تاريخية أكثر ، أو قد يكشف أهمية نسبية للجوانب الثقافية التقليدية فى خلق أطر لشرعية الدولة حتى تحت ظروف السيطرة الرأسمالية . كما أنه قد يكشف أثناء تحليله للايدولوجية أنها بنية فوقية أكثر انفصالا عن أسسها المادية . وهكذا يؤدي بناء التحليل البنائى التاريخى الى فهم القوانين العامة فى سياق خاصة ، بحيث نتوصل الى نظرية لها مصداقية عامة فى ضوء الظروف الخاصة التى تفسرها فقط .

٢ — ويجنبنا التحليل التاريخى البنائى الفصل التعسفى بين الظواهر وثيقة الصلة كالمظاهرة السياسية والمظاهرة الايدولوجية . فالبعد من أى منهما يؤدي باضرورة الى المظاهرة الأخرى . وتتضح هذه العلاقة

الوثيقة من خلال علاقة كل منهما بالبناء الاجتماعى . فبنفس الطريقة التى يفرز بها البناء الاجتماعى أشكال ضبطه السياسى يفرز أيضا انساقه وأطره الفكرية . وفى هذه الظروف نجد أن الدولة والايديولوجية هما وجهان لعملة واحدة . فكل أجهزة الدولة لها جوانب ايديولوجية ، ويمكن أن نعتبرها فى ذات الوقت أحد أجهزتها الايديولوجية ومثل ذلك يقال عن الأحزاب ووسائل الاعلام .

٣ — والسؤال الذى يبدأ به التطيل التاريخى البنائى للدولة العربية هو : الى أى مدى اختلفت أشكال الدولة العربية تاريخيا وإلى أى مدى تختلف آتيا فى مجتمعنا العربى المعاصر ، فمن الناحية التاريخية نجد أن الدولة العربية فى مرحلة ما قبل الاستعمار قد شهدت اشكالا مختلفة من نظم الحكم . حقيقة أنها تشابهت فى اطارها العام ، ولكن كان لبعض النظم خصائص مميزة . فالدول الشيعية مثلا تختلف فى تنظيمها وممارساتها السيلسية عن الدول السنية ، كما أن بعض الدول العربية قد شهدت اشكالا من التنظيم السياسى الحديث قبل مقدم الاستعمار الرسمى ، مثل نظام الحكم الذى أسسته محمد على فى مصر . وعندما جاء الاستعمار اختلفت أساليبه فى تنظيم شئون السياسة . فقد خلق كيانات دول جديدة فى بعض الأماكن كالشام وأبقى على الدولة القديمة كما هى مثلما فعل فى مصر مع تغيير أمور السياسة بما يتفق ومصالحه . نحن بحاجة إذن الى تنميط للأشكال التاريخية للدولة العربية أكثر اتساعا من التنميط الثانى : ما قبل الاستعمار وما بعده . ويساعدنا هذا التنميط التاريخى على رؤية الاختلافات المعاصرة فى أبنية الدولة العربية . فليس كلفيا أن نقول أن هناك دولا ملكية وأخرى جمهورية .

٤ — وتحديد الأنماط التاريخية والمعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة القوى الفاعلة فى تشكيل الدولة وايديولوجيتها . وتنحصر هذه القوى فى أنماط الانتاج ، وتكوين الطبقات وبنية الثقافة . فبالرغم من تأكيد

البعض على أن للوطن العربي نمط انتاج خاص ( انظر سمير أمين  
وأحمد صادق سعيد ) الا أن الواقع يكشف عن اختلاف في تركيب  
الصناعة الانتاجية في الوطن العربي . فهناك مجتمعات زراعية وأخرى  
صحراوية . فقد ظهر في المجتمعات الزراعية المستقرة شكلا تابعا  
من أشكال الرأسمالية الزراعية والصناعية تمفصل مع أشكال قبل  
رأسمالية ( اقطاعية أو خراجية ) . وشهدت معظم الاقطار الصحراوية  
نموا « لنمط انتاج نفطى » تمفصل مع أنماط الانتاج قبل النفطية  
( الرعى المعيشى والصيد المعيشى ) . كما أن تكوين الطبقات قد  
اختلف باختلاف أنماط الانتاج وعلاقاته . فالتبقيات البرجوازية العربية  
لم تتشكل في فترات تاريخية متقاربة ، ومثل ذلك يثقل عن الطبقة  
الوسطى والطبقة العاملة . وتختلف علاقة الطبقات بالدولة من مجتمع  
لآخر . فمع التسليم بفكرة استقلالية الدولة عن الطبقات ودورها  
الوسطى الظاهر ، إلا أن علاقة الدولة بالطبقات في المجتمعات  
التي تحكم فيها الطبقة الوسطى كالجزائر وسوريا والعراق ومصر  
والسودان ، تختلف عن نظيرتها في الدول التي تحكم فيها أرسقراطية  
ملكىة تمثل هى نفسها الشريحة الأكثر برجوازية . وتظهر فى المجتمعات  
اليهودية أشكال لعلاقات الدولة أكثر تعقيدا من مجرد علاقة الدولة  
بالطبقة ، مثل علاقة الدولة بالبناء القبلى والى أى مدى يستندمج  
هذا البناء داخل أجهزة الدولة وممارستها . أما عن الثقافة فانها  
تؤثر على أساليب الحكم وعلى شكل الممارسة السياسية . وبالرغم  
من اشتراك الدول العربية فى أطر ثقافية متشابهة . إلا أن شكل  
العلاقة بين الثقافة والسياسة يختلف فى المجتمعات ذات الأصول  
اليهودية عنه فى المجتمعات الزراعية . ويتبدى هذا الاختلاف جليا فى  
الأهمية النسبية التى تضافى على دمج العناصر التقليدية والتراثية  
الثقافية فى أشكال الممارسة السياسية .

٥ - وفى ضوء هذه الرؤية الكلية يمكن فهم خصائص الدولة العربية .  
ويتنى على رأس هذه الخصائص المركزية والتضخم . ويمكن القول

في ضوء تحليل نظم الدولة العربية التاريخية وعلاقتها بالاستعمار أن هناك تفاوت بين الدول العربية في هاتين الخاصتين . فأم تطور كل الدول العربية جهازا بيروقراطيا فعلا يمكنها من تحقيق هيمنة مركزية . كما أن درجة التضخم تختلف باختلاف حجم المركزية من ناحية ، وباختلاف الوظيفة التي لعبتها الدولة في العهد الاستعماري من ناحية أخرى . ويمكن القول بأن هاتين الخاصتين لم يتلازما بالضرورة تلازما تاريخيا في بناء الدولة العربية . فقد كانت المركزية أحد موروثات النظام الانتاجي والسياسي القديم ( النمط الخراجي ) وكان التضخم هو أحد موروثات العهد الاستعماري . وهو تضخم لم يرتبط فقط بوظيفة الدولة فيما قبل الاستعمار وفيما بعده ، والتي كانت تنحصر في فرض اطار الشرعية في بنية اجتماعية يتم اخضاعها من أعلى ، وانما ارتبط بسلوك الطبقة التي نقلت الثقافة العربية . فالتضخم ليس تضخما في أجهزة الدولة فحسب ، بل هو تضخم في البنية الثقافية الحديثة التي تم نقلها من الغرب . فالطبقة التي نقلت هذه الثقافة ( الطبقة البرجوازية ومن بعدها البرجوازية الصغيرة ) هي نفسها الطبقة الحاكمة أو الأكثر تأثيرا في الحكم . فمن المتوقع أن ينعكس التضخم في ثقافتها الحديثة على تضخم أجهزة الدولة وسلوكها .

٦ - ولا يتخذ التحليل التاريخي البنائي موقفا نقديا من تعدد الايديولوجيات . بل يعتبرها تجسيد لتعددية البنية الاجتماعية وعدم تجانسها . فالايديولوجيات ليست بناءا يتصل بالأفكار المتعلقة عن المجتمع ، بل ترتبط ببناء المجتمع وتكوينه الطبقي . وفي تعبيرها عن التكوين الطبقي والصراع الطبقي ، لا تتبلور الايديولوجيا في الوطن العربي حول الدولة وفي نطاق ممارساتها الشرعية فقط ، وانما تتبلور هنا أهمية خاصة للدور الايديولوجي للدولة العربية . فالخطاب الايديولوجي للدولة يتجه أساسا نحو فرض شكل من أشكال الشرعية ، ونحو محاصرة الخطاب الايديولوجي المضاد الذي يحاول أن يخلق الشرعية



من الدولة . ولعل هذا هو السبب في اعتماد الخطاب الايديولوجي للدولة العربية على « البلاغة » اللغوية والسياسية اكثر من اعتماده على رؤية للواقع تعكس مشكلاته وهمومه وتحولها الى خطط عمل . وفي هذه الحالة يتضخم الخطاب الايديولوجي للدولة تماما مثل اجهزتها السياسية ، ويصبح اكثر انفصالا عن البنية الاجتماعية الداخلية ، واكثر ارتباطا بالبنية الخارجية المهيمنة . ويؤدي ذلك الموقف — بجوانبه الاقتصادية والايديولوجية — الى ظهور كثير من الحركات التي تحاول — بأساليب ايديولوجية وغير ايديولوجية — أن تخلع الشرعية عن الدولة . اذا تعددت الايديولوجيات اذن وهي انعكاس للواقع ، ولا يمكن فهم أزمة الفكر وأزمة الايديولوجيا الا بفهم هذا الواقع .

٧ — واذا كان التحليل البنائي التاريخي يتجاوز كثيرا من ثنائيات التحليل ، فان أهم ثنائية يتجاوزها هي ثنائية التقايد والحدائق . فبناء الدولة العربية المعاصرة ليس بناء حديثا تماما وذلك بمعنىين : ١ — أنه ليس صورة من بناء الدولة الحديثة في الغرب أو الشرق ، ٢ — وأنه لم ينفذ يده تملها من بعض الأطر التقليدية . ومن هنا فإن التحليل البنائي التاريخي ينظر الى علاقة الماضي بالحاضر نظرة تواصل ، ويسلم بأن استمرار بعض العناصر التقليدية سواء في البناء الهيكلي للدولة أو في ايديولوجيتها يمثل أحد المستلزمات الأساسية لتحقيق الشرعية في الدولة العربية المعاصرة ، وأحد المستلزمات الأساسية للتعامل مع البنية الاجتماعية واخضاعها . ليس غريبا اذن أن يجنح الخطاب الايديولوجي نحو السلفية ، أو أن يستدعي عناصر تراثية أو أن يتناقض في بنيته الداخلية .

٨ — أن التحليل التاريخي البنائي لنظم الدولة العربية لا يكتفى — بناء على ما سبق — بدراسة الجوانب الهيكلية لنظم الدولة العربية ، بل يهتم أيضا بدراسة أشكال الممارسة السياسية ، وعلاقة الايديولوجية

الرسمية بالأيديولوجية الشعبية ، وطبيعة الجماعات السياسية المسيطرة داخل أجهزة الدولة ، وطبيعة التفاعل الاجتماعى التاريخى والمعاصر بينها ، والأهمية النسبية لأى من هذه الجماعات السياسية ( أو الجماعات الاستراتيجية ) فى كل فترة تاريخية ، وأولا وقبل كل شئ الى أى مدى تتشكل كل هذه المتغيرات من خلال التفاعلات والتناقضات الطبقيّة الداخلية ومن خلال علاقة التبعية بالمجتمعات الرأسمالية .

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function  $f(x)$  defined by the equation  $f(x) = \sum_{n=0}^{\infty} a_n x^n$ , where  $a_n$  are the coefficients of the power series. It is shown that the function  $f(x)$  is analytic in the region  $|x| < 1$  and that it satisfies the functional equation  $f(x) = 1 + x f(x^2)$ . This equation is solved by the method of successive approximations, which leads to the representation of  $f(x)$  as a sum of a series of terms of the form  $x^{2^k}$ .

## سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

### الكتاب الأول : مبادئ علم الاجتماع :

اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمود عودة  
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ،  
القاهرة ، ١٩٨٣ .

### الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع :

تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهري  
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثامنة ، دار المعارف ،  
القاهرة ، ١٩٨٣ .

### الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى :

تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

### الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع :

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد  
على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ،  
القاهرة ، ١٩٨٣ .

### الكتاب الخامس : مجتمع الصانع • دراسة فى علم اجتماع التنظيم :

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الاسكندرية ١٩٧٢ .

## الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع :

تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

## الكتاب السابع : الطبقات في المجتمع الحديث :

تأليف بوتومور وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

## الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى المعاصر :

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .  
للدكاترة علياء شكرى ، ومحمد على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة  
لثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

## الكتاب التاسع : قراءات معاصرة في علم الاجتماع :

للدكاترة علياء شكرى ، ومحمد على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة  
الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

## الكتاب العاشر : دراسات في التنمية الاجتماعية :

تأليف الدكتورة السيد الحسينى ، ومحمد على محمد وعلياء شكرى  
ومحمد الجوهري ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٤ .

## الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية :

تأليف جون وكس ، ترجمة الدكتورة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرج  
ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ .

**الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير الاجتماعى :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ،  
١٩٧٣ .

**الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع :**

اختيار وترجمة الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على  
محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ،  
١٩٨٣ .

**الكتاب الرابع عشر : علم الاجتماع الريفى والحضرى :**

للدكتور محمد الجوهري والدكتورة علياء شكرى الطبعة الثانية ،  
دار المعارف القاهرة ١٩٨٣ .

**الكتاب الخامس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع :**

تأليف اليكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكتورة محمد الجوهري وعلياء  
شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة السادسة ، دار  
المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

**الكتاب السادس عشر : مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة القاهرة ، ١٩٨٢ .

**الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور - الجزء الأول :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ،  
القاهرة ١٩٨١ .

**الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية ودراسه التنظيم :**

تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثالثة دار المعارف ،  
١٩٨١ .

**الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة الفولكلور العربى :**

• اشرف الدكتور محمد الجوهري ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

**الكتاب العشرون : الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية :**

• اشرف الدكتور محمد الجوهري ، القاهرة ١٩٨٣ .

**الكتاب الحادى والعشرون : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة

• ١٩٨١

**الكتاب الثانى والعشرون : علم الفولكلور ، الجزء الثانى ( دراسة المعتقدات الشعبية ) :**

• تأليف الدكتور محمد الجوهري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

**الكتاب الثالث والعشرون : بعض ملامح استغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى • دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية :**

• تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٧٩ .

**الكتاب الرابع والعشرون : التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية :**

• تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٩ .

**الكتاب الخامس والعشرون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة :**

• تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ،

• ١٩٧٩

**الكتاب السادس والعشرون : دراسات معاصرة فى علم الاجتماع :**

• تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

**الكتاب السابع والعشرون : عادات الطعام في الوطن العربي :**

تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة تحت الطبع .

**الكتاب الثامن والعشرون : الفلاحون والدولة :**

تأليف الدكتور محمود عودة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

**الكتاب التاسع والعشرون : تاريخ علم الاجتماع . الجزء الاول :**

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ،

١٩٧٩ .

**الكتاب الثلاثون : علم الاجتماع والمنهج العلمى :**

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ،

١٩٧٩ .

**الكتاب الحادى والثلاثون : اصول علم الاجتماع السياسى :**

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

**الكتاب الثانى والثلاثون: جماعات الفجر مع إشارة لفجر مصر والبلاد العربية:**

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ،

١٩٨٠ .

**الكتاب الثالث والثلاثون : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة

١٩٨٤ .

**الكتاب الرابع والثلاثون : علم الاجتماع السياسى :**

المفاهيم والقضايا : تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ،

دار المعارف ، ١٩٨١ .



**الكتاب الخامس والثلاثون : علم الاجتماع العسكري • التحليل السوسولوجي  
لنسق السلطة العسكرية :**

تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠ •

**الكتاب السادس والثلاثون : الفكر الاجتماعي نظرة تاريخية عالية :**

تأليف هاينز موسى ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة  
سلطان العيسى ، ١٩٨١ •

**الكتاب السابع والثلاثون : التنمية والتخلف • دراسة تاريخية بنائية :**

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة  
١٩٨٠ •

**الكتاب الثامن والثلاثون : المدينة • دراسة في علم الاجتماع الحضري :**

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة  
١٩٨٠ ، وأعيد طبعه ، دار المعارف ، ١٩٨٥ •

**الكتاب التاسع والثلاثون : النظرية الاجتماعية المعاصرة • دراسة لعلاقة  
الانسان بالمجتمع :**

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ،  
١٩٨٣ •

**الكتاب الأربعون : علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية :**

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ •

**الكتاب الحادى والأربعون : البناء السياسى فى الريف المصرى :**

تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة : تأليف الدكتور أحمد زايد ،  
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ •

**الكتاب الثانى والأربعون : علم الاجتماع الأمريكى • دراسة لأعمال تالكوت  
بارسونز :**

تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد  
زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ •

**الكتاب الثالث والأربعون : البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا •  
المفاهيم والقضايا :**

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ •

**الكتاب الرابع والأربعون : علم الاجتماع والنقد الاجتماعى :**

تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري والسيد الحسيني  
وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ •

**الكتاب الخامس والأربعون : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث :**

تحرير آلن موننجوي ، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري وعلى  
ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ •

**الكتاب السادس والأربعون : علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ :**

تأليف الدكتور محمد على محمد ، الاسكندرية ١٩٨١ •

**الكتاب السابع والأربعون : علم الاجتماع :**

تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى ، ومحمد الجوهري ،  
وعلى ليلة ، وأحمد زايد ، وحسن الخولى ، دار المعارف ، القاهرة ،  
تحت الطبع •

**الكتاب الثامن والأربعون : الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث •**

**مدخل اجتماعى وثقافى :**

تأليف الدكتور حسن الخولى : الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة  
١٩٨٢ •

### **الكتاب التاسع والأربعون : المرأة المصرية بين البيت والعمل :**

تأليف الدكتور محمد سلامة آدم ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،  
القاهرة ١٩٨٢ .

### **الكتاب الخمسون : للنظرية الاجتماعية في الفكر الاسلامي :**

تأليف الدكتورة زينب رضوان ، الطبعة الأولى دار المعارف ،  
القاهرة ١٩٨٢ .

### **الكتاب الحادى والخمسون : نحو نظرية اجتماعية نقدية :**

تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٢ .  
**الكتاب الثانى والخمسون : التغير الاجتماعى :**

اختيار وترجمة : الدكتورة محمد الجوهري وعلياء شكرى وعلى ليلة ،  
الطبعة الأولى دار المعارف ، ١٩٨٢ .

### **الكتاب الثالث والخمسون : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة :**

تأليف الدكتورة سهامية الخشاب ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،  
القاهرة ١٩٨٢ .

### **الكتاب الرابع والخمسون : البناء الاجتماعى والثقافى فى مجتمع الفجر :**

دراسة أنثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل  
الاجتماعى . تأليف الدكتور نبيل صبحى حنبا ، الطبعة الأولى ،  
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

### **الكتاب الخامس والخمسون : المجتمع والثقافة والشخصية . مدخل الى علم الاجتماع :**

تأليف الدكتورة محمد على محمد ، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق  
جلبى ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

## **الكتاب السادس والخمسون : التصنيع في الدول النامية :**

تأليف آلان مونتجوى ، ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى ،  
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

## **الكتاب السابع والخمسون : علم اجتماع الادارة • مفاهيم وقضايا :**

تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري ، الطبعة الأولى دار المعارف ،  
القاهرة ١٩٨٣ .

## **الكتاب الثامن والخمسون : دراسات في علم الاجتماع الطبى :**

للكاترة محمد على محمد ، وعلى حلبى ، وثناء الخولى ، وسامية  
جابر ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

## **الكتاب التاسع والخمسون : نقد علم الاجتماع الماركسى • دارسه فى النظرية الاجتماعية**

تأليف بوتومور ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على  
حلبى الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

## **الكتاب الستون : دراسات فى علم الاجتماع السياسى :**

تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهري القاهرة ، ١٩٨٣ .

## **الكتاب الحادى والستون : معجم علم الاجتماع :**

ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهري ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

## **الكتاب الثانى والستون : الشباب والمشاركة السياسية :**

تأليف الدكتور سعد ابراهيم جمعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

## **الكتاب الثالث والستون : المسخل الى علم الاجتماع :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

### الكتاب الرابع والستون : تنمية العالم الثالث :

الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية : للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد  
الجوهري ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

### الكتاب الخامس والستون : فلوريدباريتو ودورة الصفوة في اطار النظام :

تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٣ .

### الكتاب السابع والستون : المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث :

تحرير ريتشارد أنكر وزملاؤه، ترجمة الدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى  
وأحمد زايد ، مراجعة محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٤ .

### الكتاب الثامن والستون : الاتجاهات التقليدية والحديثة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية، ١٩٨٥ .

### الكتاب التاسع والستون : المجتمعات الصحراوية في الوطن العربى :

تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى دار المعارف ،  
القاهرة ١٩٨٤ .

### الكتاب السبعون : المرأة في الريف والحضر • دراسة لأنماط العمل والتغيرات السكانية :

إشراف الدكاترة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة تحت الطبع .

### الكتاب الحادى والسبعون : السكان والتنمية • دراسة أنثروبولوجية في قريتين مصريتين :

إشراف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ،  
تحت الطبع .

## **الكتاب الثانى والسبعون : الأنثروبولوجيا الاجتماعية :**

تأليف لوسى مير ، ترجمة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الحولى ،  
مراجعة الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،  
القاهرة ، تحت الطبع .

## **الكتاب الثالث والسبعون : المرأة فى العمل الزراعى . دراسة أنثروبولوجية :**

للدكاترة علياء شكرى وحسن الحولى وأحمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة  
تحت الطبع .

## **الكتاب الرابع والسبعون : الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية :**

تأليف الدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥ .

## **الكتاب الخامس والسبعون : دراسات فى علم اجتماع التنمية :**

تأليف الدكتور محمد الجوهري والدكتور كمال التابعى ، الطبعة الأولى،  
دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

## **الكتاب السادس والسبعون : السياسة الاجتماعية والتخطيط فى العالم الثالث :**

تأليف الدكتور محروس محمود وعلى خليفة ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة  
الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

## **الكتاب السابع والسبعون : الجيش والمجتمع ، دراسات فى علم الاجتماع العسكرى :**

تأليف الدكتور أحمد إبراهيم خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .

## **الكتاب الثامن والسبعون : الدولة فى العالم الثالث ، الرؤية السوسبيولوجية :**

تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .  
القاهرة ، ١٩٨٥ .



# محتويات الكتاب

|          |   |
|----------|---|
| ٥ - ٦    | مقدمة : بقلم الاستاذ الدكتور محمد الجوهري                 |
|          | الفصل الأول : مفهوم الدولة والعلاقات الدولية : نظرية      |
| ٩ - ٤٣   | التحديث   |
| ٩        | أولا : نظرية التحديث : اطلالة عامة                        |
| ١٣       | ثانيا : تعرييت الدولة                                     |
| ١٣       | ثالثا : الدولة كفاعل في المجتمع الدولي                    |
|          | رابعا : خصائص الدول في العالم الثالث : التظيل             |
| ٢٥       | المقارن للنظم السياسى                                     |
| ٢٨       | خامسا : التنمية السياسية : طريق الحداثة                   |
|          | الفصل الثانى : مفهوم الدولة والعلاقات الدولية :           |
| ٤٥ - ٧٦  | نظرية التبعية   |
| ٤٥       | أولا : قضايا نظرية التبعية : اطلالة عامة                  |
| ٤٨       | ثانيا : تعريف الدولة                                      |
|          | ثالثا : العلاقات الدولية وبناء القوة في النسق             |
| ٥٨       | الرأسمالى العالمى   |
|          | رابعا : مستقبل العلاقات الدولية في ضوء الأزمة             |
| ٧٠       | الراهنة   |
| ٧٧ - ١١٢ | الفصل الثالث : الدولة التابعة : الانماط والخصائص والوظائف |
| ٧٨       | أولا : انماط الدولة التابعة                               |
| ٢٨٥      |   |



## الفصل الرابع : الدولة والطبقة : استقلال أم هيمنة

١١٣ - ١٥٦

طبقية ؟

١١٤

أولا : التشكيلات الطبقة في العالم الثالث

١٢٥

ثانيا : الدولة والطبقة : استقلال أم هيمنة ؟

ثالثا : الجماعات الاستراتيجية : الدولة والطبقة من

١٤٦

منظور جديد

١٥٧ - ١٩٩

## الفصل الخامس : ايدولوجية الدولة في العالم الثالث

١٥٨

أولا : الايدولوجية والسيطرة السياسية

١٧١

ثانيا : التركيب الايدولوجي في العالم الثالث

١٩٠

ثالثا : أزمة الايدولوجية في العالم الثالث

٢٠١ - ٢٢٦

## الفصل السادس : الدولة والشركات متعددة الجنسية

٢٠٢

أولا : الشركات متعددة الجنسية : التعريف ونطاق النشاط

٢٠٩

ثالثا : الشركات متعددة الجنسية وقضيه التخلف

٢١٦

ثالثا : الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدولة

## الفصل السابع : حول دراسة الدولة والايدولوجية في

٢٢٧ - ٢٧١

الوطن العربي

٢٢٩

أولا : نظرية الدولة العربية : مناقشة نقدية

ثانيا : نظرية الايدولوجية العربية : مناقشة

٢٤٣

نقدية

ثالثا : ضرورة التحليل التاريخي البنائي للدولة

٢٦٣

العربية

رقم الايداع ١٥٧٢ / ٨٦

مطبعة التضامن

٢٢ شارع سامى - ميدان لاطوغلى

تليفون : ٣٥٥٠٥٥٦ - القاهرة

